
الهجرة داخل الوطن العربي ، بين المغانم والمغارم(*)

د . نادر فرجاني

مستشار المعهد العربي للتخطيط سابقاً وزميل زائر
في كلية سانت انتوني بجامعة اوكسفورد حالياً .

تمهيد

موضوعنا هو العلاقة بين الهجرة بين البلدان العربية من ناحية ، وبين إمكانية التنمية في الوطن العربي من ناحية أخرى . والموضوع شاسع الاتساع ، ولا يمكن تغطية الا بعض جوانبه المتعددة في دراسة قصيرة كهذه . وسنسعى ، مع ذلك ، للشمول في تناول الموضوع ، وهذا يعني ، ضرورة ، عدم التطرق للتفاصيل .

وسينصب اهتمامنا على تيار الهجرة تجاه الاقطار العربية الغنية بالنفط في شبه الجزيرة العربية وليبيا والذي اكتسب زخماً منذ منتصف السبعينات . فللاسف لا نستطيع مناقشة الهجرة الى العراق بعمق رغم انها تجتذب حالياً عدداً كبيراً من المهاجرين ، غالبيتهم الساحقة من مصر ، نظراً لقلّة المعلومات .

والواقع ان معرفتنا بالموضوع الذي نتصدى له جد فقيرة . فالدهش اننا لا نعلم ، ولو بصورة تقديرات مقبولة ، حجم الهجرة وخصائص المهاجرين . ولا نعرف كذلك ، آثار الهجرة على البنية الاجتماعية - الاقتصادية في الوطن العربي بالعمق الواجب تجاه ظاهرة هي غاية في الاهمية . ويعود هذا الواقع الى تفاعل عاملين .

فهناك ، اولاً ، غياب اطار نظري تحليلي يمكن ان يستوعب ظاهرة اجتماعية - اقتصادية شديدة التعقد كالهجرة بين البلدان العربية . وباستثناء بعض التمارين المدرسية العقيمة ، فقد ثبت قصور

(*) الدراسة تلخيص لوجهة النظر المتضمنة في مخطوطة قيد الطبع بعنوان « الهجرة الى النفط » . وهي ، في الاساس ، صياغة بالعربية لورقة كتبت بالانكليزية في ايار / مايو ١٩٨٢ .

التحليل الاقتصادي النيوكلاسيكي عن توفير بنية تحليلية لدراسة ظاهرة الهجرة نحو البلدان النفطية^(١).

وثانياً هناك نقص كبير في البيانات او فقر شديد في الدراسات الميدانية على الجوانب المختلفة لظاهرة الهجرة بين البلدان العربية . صحيح ان المؤسسات الاحصائية والبحثية ما زالت ضعيفة في كل من بلدان المنشأ والاستقبال ، ولكن ، على الاقل في تلك الاخيرة ، حيث يوجد جهد واع ، ويكتسب قوة باستمرار ، لحبس البيانات التي تجمع فعلاً ، ولإعاقه البحوث التي تستهدف استكشاف ابعاد ظاهرة الهجرة . وسنعود لهذه النقطة فيما بعد .

ونتيجة لما سبق ، فإن معالجتنا ستكون ، في كثير من المواضع ، انطباعية . ولهذا نأسف ، ولكن لانعذر. فالموضوع مهم لدرجة توجب معالجته ولو على اساس قاعدة معلومات هشة .

ونحن نعتقد ان الهجرة للبلدان العربية النفطية هي من اهم وسائط التغيير الاجتماعي - الاقتصادي في الوطن العربي منذ منتصف السبعينات . ونرجوان تدعم المعالجة التالية هذا الاعتقاد . الا ان هناك بعض العوامل التي تشير ، ابتداءً ، الى اهمية الهجرة بين بلدان الوطن العربي نذكر بعضها فيما يلي :

١ - على خلاف الهجرات الدولية المدروسة باستفاضة ، تقوم هذه الهجرة في وسط العالم الثالث . واهم من ذلك ، انها تربط بلداناً تنتمي الى منطقة حضارية واحدة وتمتلك امكانية للتنمية المشتركة .

٢ - ان الهجرة نحو البلدان النفطية طالت اعداداً كبيرة من العرب منذ منتصف السبعينات . وحيث ان الهجرة المعنية هي في الاغلب مؤقتة ، اساساً بقصد العمل ، فإنه نظراً لمعدل دوران مرتفع للمهاجرين ، يكون عدد المهاجرين خلال فترة زمنية طويلة نسبياً اكبر بكثير من عددهم في اي نقطة زمنية خلالها .

لقد غادر بعض البلدان العربية قسم كبير من قوة العمل فيها الى البلدان النفطية . وفي بعض بلدان الاستقبال ، يشكل العرب جزءاً جوهرياً من قوة العمل . ويمكن القول ، بلا مغالاة ، ان غالبية سكان بلدان المنشأ والاستقبال الاساسية قد تعرضوا لعملية الهجرة بصورة مباشرة او غير مباشرة .

٣ - تمتد مؤهلات المهاجرين الى فئات المهن والمهارات كافة . وفي بعض بلدان الاستقبال نجد ان بعض المهن تكاد تكون حكرًا على الوافدين العرب .

٤ - تعرض نمط التغيير في حجم الهجرة لتطورات عميقة ، ومفاجئة احياناً ، في عمرها القصير . فقد زاد عدد المهاجرين بصورة انفجارية في النصف الثاني من السبعينات استجابة لاستخدام قسم من عوائد النفط ، التي تضخمت بسرعة هائلة قبلاً ، في برامج للإنفاق العام ، ولتنمو المصاحب في النشاط الاقتصادي في البلدان العربية النفطية .

الا ان السبعينات الاخيرة شهدت ابطاء في استقدام العمالة لبلدان الاستقبال، في محاولة عمدية

(١) انظر مثلاً :

لتقليل الآثار الجانبية الضارة التي ترتبت على النمو الاقتصادي غير المحكوم وعلى ادخال اعداد كبيرة من العمال الوافدين ، ومعولهم ، في مجتمعات محافظة اجتماعياً وسياسياً وتتسم ، اضافة ، بصغر القاعدة السكانية .

كما يجعل الكساد الحالي في سوق النفط العالمي من مستقبل الهجرة الى البلدان العربية النفطية امراً يحوطه الغموض . ويقلق احتمال انخفاض الطلب على قوة العمل العربية في بلدان الاستقبال وبعض بلدان المنشأ التي عقدت موازنة اقتصاداتها على تحويلات العمال المهاجرين .

إن الاسباب المعطاة أعلاه توجب المناقشة الجادة لطبيعة وآثار الهجرة داخل الوطن العربي على الرغم من فقر المعلومات والنظريات الملائمة لتحليلها . وقد تفاوتت تقويم آثار الهجرة بين البلدان العربية بين الحكم بأن مغانمها تغلب المغارم منها^(٢) على طرف ، وبين القول بأن وقعها على البنية الاجتماعية - الاقتصادية في الوطن العربي سالب ، وبخاصة في الاجل الطويل ، على طرف آخر . ونحن نميل الى الموقف الاخير .

اما التقويمات من النوع الاول فكثيراً ما بدأت من منطلق براغماتي وقلماً اعتمدت موقعاً مفهوماً او مبدئياً واضحاً ومحدد المعالم يمكن ، على اساسه ، تبني معايير تقويم محددة سلفاً ، ولا نقول متفقاً عليها ، بحيث يستطاع التوصل الى موقف تقويمي مسند ، ولو في حدود الاطار المفهومي المعلن . وعادة ما يتلو تقويم الهجرة بأنها ايجابية في المحصلة ، الدعوة الى تعظيم الايجابيات والحد من السلبيات ، وهو موقف توفيقي يمكن الاتيان به من دون اي تحليل للظاهرة او تبني موقف من محصلة آثارها .

وعندنا ان الآثار السالبة الغالبة لانتقال القوى العاملة داخل الوطن العربي نجمت عن اشكال التنظيم الاجتماعي - الاقتصادي القائمة في بلدانه . واطافة ، فإن الهجرة ، بشكلها الحالي ، تدعم استمرار هذه التنظيمات . وعلى هذا فإنه بدون تغيير جوهري في هذه التنظيمات ، فلن يمكن عملياً ، تعظيم المنافع وتقليل المغارم من الهجرة .

ونقول ان الموقف الفكري البراغماتي ، بصرف النظر عن تدني مصداقيته - في تقديرنا - لا يخدم الا تدويم الاوضاع الراهنة . وليس هذا الامر قاصراً على مجال دراسة الهجرة بالطبع . فالعمل تجاه التقدم - الوحدة يفرض ان يكون المثقفون « حراب توقي »^(٣) تهتك استار العفن الكثيفة التي تغلف الوجود العربي في الحقبة الراهنة .

والاطار المفهومي الذي نقترحه لهذه الدراسة يقوم على مقارنة العلاقة بين الهجرة وإمكانية التنمية في الوطن العربي انطلاقاً من تصور معياري للتنمية .

(٢) قارن مثلاً : « ... ان المحصلة الكلية لحركة انتقال الايدي العاملة تبقى ذات مضمون ايجابي » ، ابراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل ، انتقال العمالة العربية : المشاكل - الآثار - السياسات (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٣) ، ص ٢٢١ .

(٣) « اني اعشق المحترق العظام ، لانهم المحبين ، بعمق واحترام ، للضفة الاخرى ، وحراب التوق لها » . Friedrich Nietzsche, *Thus Spake Zarathustra*, trans. from the German by R.J. Hollingdale (London: Penguin Books, 1982), p. 44.

ونحن نرى ، بداية ، ان هناك علاقة جدلية بين الهجرة وإمكانية التنمية . فمن ناحية ، نشأ تيار الهجرة من ثانيا بيئة اجتماعية - سياسية واقتصادية في الوطن العربي ، وهو استجابة موضوعية لهذه البيئة . ومن ناحية اخرى ، فإن الهجرة الى البلدان العربية النفطية ، في تفاعلها مع البيئة الاجتماعية - الاقتصادية ، وتطوراتها ، في المجتمعات العربية ، لها تأثير على إمكانية التنمية في الوطن العربي . وقد يصعب فصل هذا التأثير تشريحيًا ، الا انه يمكن التعرف عليه في التحامه بالنسيج الاجتماعي - الاقتصادي للمنطقة .

وفي حدود التحفظ المقدم اعلاه ، فإن المقولة الأساسية لهذه الدراسة هي ان الهجرة داخل الوطن العربي قد ساهمت في تقليل إمكانية التنمية في المنطقة . ولا يعود هذا في تقديرنا الى هجرة قوة العمل بين البلدان العربية في حد ذاتها ، وانما مرده الى خصائص عملية الهجرة التي جرت في السنوات العشر الاخيرة . ولهذا المقولة ابعاد قطرية وقومية ، وسنعطي في باقي الدراسة بعض الحجج لدعم هذه المقولة .

ولكن قبل ان نتقدم للمهمة الأساسية للدراسة ، نرى من المفيد ان ننص صراحة على ما نقصده بالتنمية . لقد اخترنا ان نناقش آثار الهجرة بدلالة « إمكانية التنمية » . ويتضمن هذا الاختيار اننا ننفي عن النمو الاقتصادي الحادث في البلدان العربية وصف التنمية . لقد حققت بعض البلدان العربية ، وبصفة خاصة البلدان النفطية ، معدلات نمو اقتصادي مرتفعة خلال السبعينات . كما قامت في البلدان النفطية انجازات مبهرة من التحديث على النمط الغربي في فترة زمنية قياسية . ولكننا لا نرى ان هذه الامور تشكل تنمية ، بل يمكن ان تكون ضد - تنموية في الاجل الطويل .

نعني بالتنمية عملية تغيير هيكلية في البنية الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية تنطوي على نمو وتنوع القوى الانتاجية في مجتمع ما باتجاه إشباع الحاجات الأساسية لكل الناس كخطوة اولى نحو مستويات اعلى من الرفاه الاجتماعي . وتتضمن هذه العملية نضالاً من اجل الاعتماد على الذات والتحرر من التبعية . ويكون عماد هذه العملية تطوير طاقات البشر ليساهموا بفعالية في عملية التغيير الهيكلية . وتتطلب عملية تنمية قوية مستلزمات ثلاثة ، هوية حضارية تتسم بالحيوية ، قاعدة متوازنة من الموارد الطبيعية ، وسوق واسعة . وجلياً ان هذه المستلزمات الثلاثة تلتقي في الوطن العربي كوحدة . ولهذا ، فإن الاعتماد - الجماعي على الذات في الوطن العربي هو ، في نظرنا ، الاساس الوحيد لمشروع تاريخي للتنمية في هذه المنطقة من العالم .

اولاً : خلفية ظاهرة الهجرة

إن الفهم الواضح لأبعاد ظاهرة الهجرة داخل الوطن العربي وآثارها يقتضي التعريف بالاطار الاقتصادي - السياسي الذي نشأت فيه الظاهرة . ولذا نحاول في هذا الجزء ان نلقي بعض الضوء على الملامح العريضة للاقتصاد السياسي للوطن العربي في اواخر الستينات وبداية السبعينات .

يصعب المبالغة في القول بأهمية المنطقة العربية في الصراع بين القوتين الاعظم ، وخاصة من وجهة نظر سياسة الهيمنة التي يتبناها الغرب الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة . ان تضفي الاعتبارات الجيوبوليتيكية على المنطقة اهمية استراتيجية بالغة ، كما تضم المنطقة سوقاً متجانسة

متسعة، اضافة الى احتوائها على نصف الاحتياطيات المؤكدة من النفط في العالم . وقد زاد من اهمية المنطقة انشاء دولة اسرائيل ، والالتزام الغربي بأمنها وبقيائها .

وقد كان الغرب الرأسمالي مسيطراً على الوطن العربي عند نهاية الحرب العالمية الثانية ، أساساً عن طريق انكلترا وفرنسا . ولكن بعض حركات التحرر التي قامت في الخمسينات والستينات حاولت الخلاص من إسار هذه السيطرة ونحت بالمنطقة في اتجاه التنمية المستقلة . ولقد عبرت هذه الحركات عن توجهاتها دولياً في صورة عدم الانحياز ، وعربياً في اطار الناصرية . ونتيجة لهذه التطورات ، فقد الغرب ، جزئياً ، موطىء قدم في المنطقة على حين قامت بين بعض البلدان العربية والاتحاد السوفياتي علاقات صداقة وتعاون قوية .

إلا ان اواخر الستينات عرفت عدداً من التطورات الخطيرة . فعلى المستوى العالمي ، مهد توازن القوى النووي وعقلانية التعاون في المجال الاقتصادي لعصر الانفراج في العلاقات بين القوتين الاعظم . وترتب على هذا ان فقد العالم الثالث إحدى دعائم قوته في التفاوض مع العملاقين ، فقد أصبح العالم اقل استقطاباً على الصعيد الايديولوجي^(٤) .

كذلك تفاقمت الازمة الحالية للنظام الرأسمالي العالمي في الفترة نفسها ، وكان على النظام الامريكي بالتحديد ان يواجه عجزاً كبيراً في ميزان المدفوعات ، وارتفاعاً في تكلفة الانتاج ، ومنافسة شديدة من الصناعة اليابانية والاوربية ، وانكماش اسواقه التقليدية في اوروبا . وقد استدعى كل هذا ان يستجمع النظام قواه لاستعادة الهيمنة الامريكية على الاقتصاد العالمي . كما بدا في هذه الاوضاع الاقتصادية الحالية ، انه من المرغوب فيه البحث عن سبيل للتوصل من العبء الاقتصادي لاعالة اسرائيل . وللاعتبارات السالف ذكرها في بداية هذا الجزء ، اصبحت المنطقة العربية مرشحة للتدخل الامريكي بجدارة .

وقد كانت المنطقة العربية ، في الوقت ذاته ، جاهزة للتدخل . ويعود ذلك ، في المقام الاول ، الى اشتداد ازمة الانظمة التي كانت قائمة في ذلك الحين . كانت جهود « التنمية » تنداعى ، وكانت هزيمة ١٩٦٧ لهذه الانظمة ضربة قوية . اما على الصعيد السياسي ، فقد تبدى فشل الانظمة القائمة ، بدرجات متفاوتة ، في تعبئة جماهيرها في مشروع وطني للتنمية الاجتماعية - السياسية . وماذا ادعى من التداعي في الداخل لنفاذ الحراب القادمة من الخارج؟

لقد كان معنى هذه التطورات ان تخلخلت لحمة المشروع المجتمعي في البلدان العربية التي تحولت فيما بعد الى مصدرة لقوة العمل .

ويكمل عاملان آخران القسمة الجوهرية للاقتصاد السياسي للمنطقة في السبعينات ، الاول هو الزيادة الهائلة في عائدات النفط ، واستخداماتها . اما الثاني، فهو اشتداد الصعوبات الاقتصادية لأغلب البلدان العربية .

لقد ارتفعت عائدات النفط في البلدان العربية الاعضاء في الاوبك من اقل من خمسة مليارات في

(٤) جلال احمد امين ، المشرق العربي والغرب : بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية ، ط ٢ (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٠) ، ص ٧٣ - ٧٥ .

عام ١٩٧٠ ، الى اكثر من مائتي مليار في عام ١٩٨٠ . وقفزت العائدات النفطية للسعودية وحدها من اقل من مليار دولار الى اكثر من مائة مليار في الفترة نفسها^(٥) . والجدير بالملاحظة ، ان البلدان العربية الاعضاء في الاوبك تضم اقلية صغيرة من سكان الوطن العربي . وفي هذه البلدان ، خصص جزء من عائدات النفط لبرامج إنفاق عام واسعة النطاق بهدف بناء الهياكل الاساسية وتقديم خدمات « دولة رفاه » للمواطنين ، كما تسرب جزء من العوائد للمواطنين في اشكال توزيعية مباشرة . ولقد نجم عن هذه الانشطة طلب ضخم على قوة العمل ما كان يمكن الوفاء به محلياً ، وقام سوق عمل يقدم اجوراً لا تبارى في باقي البلدان العربية .

اما على الجانب الآخر من حاجز النفط ، فقد استمرت باقي البلدان العربية في معاناة مغبة الارتباط بالنظام الاقتصادي العالمي في غمار ازمة تزداد اشتداداً ، زيادة على سوء الادارة الاقتصادية في الداخل . ويبرز مؤشر زيادة عبء الديون الخارجية احد معالم هذه المعاناة . ففي مصر مثلاً ، ارتفع الدين الخارجي من اقل من مليارين من الدولارات في عام ١٩٧٠ الى ما يربو على احد عشر ملياراً في عام ١٩٧٩ ، وقفزت نسبة الدين الخارجي للنتائج القومي الاجمالي من ٢٤ بالمائة الى اكثر من ٦٠ بالمائة . وفي اليمن الديمقراطي ، ازداد الدين الخارجي لاربعمائة مثل في الفترة نفسها ، بينما وصل الدين الخارجي لموريتانيا في آخر هذه العشرية الى حوالي ١٢٠ بالمائة من النتائج القومي الاجمالي^(٦) . وقد انعكس هذا الموقف في ضائقة اقتصادية اشنتد إطباقها على مواطني هذه البلدان .

ولقد كانت محصلة تفاعل هذين العاملين ان انقسم الوطن العربي الى اقلية موسرة وأغلبية معسرة ، وتزايدت الهوة بين الشطرين بمرور الزمن . ويمكن اخذ مؤشر خام على هذه الثنائية بتتبع تطور الناتج الاجمالي المحلي للفرد . لقد ارتفعت نسبة هذا المؤشر في البلدان العربية الخليجية (باستثناء العراق) الى باقي البلدان العربية من حوالي ١:٣ في عام ١٩٦٠ ، لاكثر من ١:٥ في عام ١٩٧٠ ، ولما يزيد عن ١:١٥ في عام ١٩٨٠^(٧) .

ومن هنا شكلت المعاناة الاقتصادية المتزايدة ، في سياق غياب مشروع وطني للتنمية ، في بعض البلدان العربية قوة الدفع الاساسية لمواطنيها كي يهاجروا من بلدان الاغلبية المعسرة الى اراضي الاقلية الثرية حيث يجذبهم اغراء التكوين المالي السريع في البلدان النفطية .

ثانياً : حجم الهجرة

يفضي التعرض لعدد المهاجرين بين البلدان العربية ، مباشرة الى مناقشة مدى قصور قاعدة المعلومات عن هذه الظاهرة المهمة . فما يتوافر من معلومات قليلة يمكن تشبيهه بثقوب صغيرة متناثرة على رقعة سوداء ، وما كان يتوافر من احصاءات بلدان الاستقبال حتى وقت قريب في طريقه للاختفاء .

MEES, 19/10/1981.

(٥)

(٦) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ، ١٩٨١ (واشنطن العاصمة : البنك ، ١٩٨١) .

(٧) فرجاني ، هدر الامكانية : بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته (بيروت : مركز دراسات الوحدة

العربية ، ١٩٨٠) ، ص ٥٣ .

ويثير مثل هذا الموقف الحاجة لاعداد تقديرات . وقد تصدّى لهذه المهمة الصعبة كثيرون من افراد وفرق بحثية ، تتفاوت مؤهلاتهم ودرجة جدارتهم ، في محاولات للوصول لتقديرات لاعداد وخصائص المهاجرين الى البلدان العربية النفطية . وتقديرنا ان الغالبية الساحقة من هذه التقديرات تسيء اكثر مما تنفع .

وفي نظرنا ان اكثر التقديرات مصداقية هي تلك التي أعدها فريق بحثي في البنك الدولي^(٨) . فقد تجمعت لهذا الفريق موارد البنك الدولي الواسعة بالاضافة الى سهولة الحصول على كل البيانات المتوافرة في بلدان الاستقبال والتي لا يتوصل اليها الا مؤسسة مثل البنك . وقد نتج من ذلك اوفى قاعدة معلومات عن الهجرة وقوة العمل في المنطقة العربية .

ومع ذلك ، فإن تقديرات البنك الدولي معيبة ، ولدرجة جسيمة احياناً . ولناخذ فقط مثالين : مصر والعراق . يقدر فريق البنك ان العراق لم تستقبل اي مهاجرين في عام ١٩٧٥ وانه ، بافتراض معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ، سيكون عدد المهاجرين اليه ٢٥٠٠٠٠ في عام ١٩٨٥ . اما بالنسبة لمصر ، فتقدير فريق البنك ان عدد المهاجرين منها في عام ١٩٧٥ كان ٣٥٠٠٠٠ مهاجر ويتوقع ان يصل هذا العدد الى ٧٠٠٠٠٠ مهاجر في عام ١٩٨٥ ، بافتراض معدلات نمو اقتصادي مرتفعة .

وليس لدينا اي احصاءات دقيقة بالنسبة لكل من مصر والعراق . ولكن التقديرات « الرسمية » لعدد المصريين في العراق في بداية الثمانينات تتراوح بين المليون والمليونين . والرقم الرسمي لعدد المصريين الموجودين في الخارج طبقاً لتعداد عام ١٩٧٦ يقارب مليوناً ونصف المليون . فإذا كان هذا هو حال تقديرات دراسة استمرت بضع سنوات بكل مصادر البنك الدولي وموارده ، فماذا نتوقع من دقة في تقديرات لم يستثمر فيها الا ادنى القليل؟

ولكن تقديرات فريق البنك الدولي تعد مقبولة لمجموعة البلدان المستقبلية الاساسية ، اي دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا ، باستثناء ان الاسقاطات لعام ١٩٨٥ ، تبالغ في تقديرات السكان الوافدين بينما تقلل من تقديرات العمال الوافدين^(٩) .

ولكننا ، في هذه الدراسة ، نُعنى أساساً بالقضايا المتصلة بالهجرة داخل الوطن العربي . وعلى هذا ، لا نرى مبرراً للاستغراق في مقارنة تقديرات لا يعتد بغالبيتها الساحقة . بدلاً من ذلك ، سنأخذ من تقديرات فريق البنك الدولي النزر اليسير الذي نقبله ونعتقد في الوقت نفسه انه يقدم خلفية احصائية مفيدة لمناقشتنا الحالية . وستتعلق هذه التقديرات ، في المقام الاول ، بمجموعة « بلدان الاستقبال الاساسية » المشار اليها في الفقرة السابقة .

يقدر فريق البنك الدولي ان عدد العمال الوافدين في بلدان الاستقبال الاساسية سيتضاعف بين السنوات ١٩٧٥ و ١٩٨٥ ، بافتراض معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ، من ١,٦ مليون الى ٣,٥ ملايين

Ismail Serageldin et al., *Manpower and International Labour Migration in the Middle East and North Africa* (Washington, D.C.: World Bank, Technical Assistance and Special Studies Division, 1981).

Nader Fergany, «Manpower Problems and Projections in the Gulf,» paper presented to: Symposium on Oil (٩)

Revenues and Their Impact on Development in the Gulf States, Exeter, October 1982, pp. 12-15.

ويتوقع ان تؤدي هذه الزيادة لأن تصبح غالبية قوة العمل في هذه البلدان من غير المواطنين في عام ١٩٨٥^(١٠).

كذلك يتوقع فريق البنك الدولي ان تتناقص نسبة العرب في العمال الوافدين الى ٥٥ بالمائة في عام ١٩٨٥ (مقارنة بحوالي ٦٥ بالمائة في عام ١٩٧٥). كما يتوقع ان يزداد عدد السكان الوافدين من حوالي ثلاثة ملايين (٢٥ بالمائة من السكان تقريباً) في عام ١٩٧٥ الى ما يزيد عن عشرة ملايين (حوالي ٤٠ بالمائة من السكان) في عام ١٩٨٥، بافتراض معدلات نمو اقتصادي مرتفعة^(١١).

وكل هذه الارقام يجب ان تعتبر في ضوء التحفظات المبينة اعلاه عن تقديرات فريق البنك الدولي.

ثالثاً : اثر الهجرة على التنمية

١ - بلدان المنشأ

« ... أثرت هجرتهم على احوالهم الاجتماعية بوطنهم من حيث خلق رخاء مستعار مزيف ومعتمد على مصادر غير موثوق بها . وكان هذا الحال شغل المفكرين الشاغل من اليمينيين ... الذين كانوا يرون ان الهجرة اخذت بالحضارم اكثر مما نفعتهم »^(١٢).

في بداية الثمانينات كانت بلدان المنشأ العربية تساهم في قوة العمل الوافدة في البلدان العربية النفطية بدرجات متفاوتة . فلربما هاجر من اليمن حوالي نصف قوة العمل فيها . ومن مصر ، خرج اكبر عدد من المهاجرين الى البلدان العربية الاخرى ، وإن لم يشكلوا الا حوالي عشر قوة العمل المصرية . وعلى الطرف الآخر من كثافة الهجرة ، لم تقدم البلدان العربية ، مثل بلدان المغرب ، الا عدداً قليلاً من المهاجرين للبلدان النفطية .

كذلك تباين تركيب قوة العمل المهاجرة حسب مستوى المهنة والمهارة من بلد لآخر من بلدان المنشأ . فبينما كان اليمينيون من غير المهرة ، ضم المهاجرون المصريون كل صنوف المهن والمهارات ، واتسم المهاجرون من الاردن بالمستوى المهني والمهاري .

ويمكن ان نفترض ، باطمئنان ، ان عدد العرب الذين هاجروا من بلدان المنشأ الى البلدان النفطية زاد ، في بداية الثمانينات ، عن المليونين . الا ان هذا الرقم لا يعبر عن المدى الحقيقي لواقع الهجرة على بلدان المنشأ للأسباب التالية :

- ان الهجرة انتقائية . ففي المقام الاول ، تتكون الغالبية العظمى من المهاجرين من ذكور في سن العمل . وهذه هي اكثر الفئات السكانية فعّالية في البلدان النامية . كما انه في اي فئة من فئات المهنة والمهارة ، يتوقع ان يهاجر أولاً الاقدر والاكثرحركة . ويعني هذا ان الفقد النوعي الناجم عن الهجرة في بلدان الاصل اهم بكثير مما يدل عليه عدد المهاجرين .

Serageldin et al., *Manpower and International Labour Migration in the Middle East and North Africa*, passim.

(١١) المصدر نفسه .

(١٢) محمد عبد القادر بامطرف ، « الهجرة اليمنية ، الثقافة الجديدة (عدن) ، العدد ٦ - ٧ (١٩٨١) ، ص ٥٤ .

- تمتد الآثار الاجتماعية - الاقتصادية ، بأشكال مختلفة ، لمعولي العمال المهاجرين ، سواء لحقوا بهم في بلدان الاستقبال ام بقوا في بلدان الاصل . واذا افترضت متوسطاً لحجم الاسرة من خمسة افراد ، لزيد عدد العرب الذين تطالهم آثار الهجرة مباشرة عن عشرة ملايين من مواطني بلدان الاصل عند اي نقطة زمن في بداية الثمانينات .

- حيث ان الهجرة ، في الاساس ، مؤقتة ، فإن معدل دوران المهاجرين يؤدي لأن يكون عدد مواطني بلدان الاصل الذين يتعرضون للهجرة عبر فترة زمنية اكبر منه في اي نقطة زمن . وتقديرنا انه بحلول عام ١٩٨٥ ستكون غالبية من مواطني بلدان المنشأ العربية قد دخلت غمار عملية الهجرة بصورة مباشرة .

- للهجرة نحو البلدان النفطية آثار اجتماعية - اقتصادية ، وحتى سياسية ، تطال كل مواطني بلدان الاصل من خلال آليات مجتمعية بقطع النظر عن مشاركتهم المباشرة في عملية الهجرة . فمثلاً ، اذا ساهمت دفعات هائلة من التحويلات في اذكاء متصاعد تضخمي وتعضيد نمط استهلاكي نهم في المجتمع ، لا ينجو اي من مواطني بلد المنشأ من هذه الآثار الخارجية للهجرة .

وهكذا ، فإن الآثار الاجتماعية - الاقتصادية للهجرة الى البلدان العربية النفطية تمتد الى جميع قطاعات مجتمعات بلدان الاصل . ونقدم ان الهجرة ساهمت في قيام نمط معقد من التغيير الاجتماعي - الاقتصادي الذي يؤثر على امكانية التنمية في بلدان المنشأ سلباً .

وليس بوسعنا هنا إلا اعطاء بعض الحجج العامة لدعم المقولة السابقة . وقد قدمنا في مواضع اخرى مناقشة تفصيلية تقوم على دراستي حالة اليمن ومصر^(١٣) .

بداية ، تؤدي الهجرة الى افراغ بلد الاصل الذي يتعرض للهجرة على نطاق واسع من مقوم أساسي للتغيير الاجتماعي - الاقتصادي بحرمانه من اكثر قطاعات قوة العمل والمواطنين فعالية . وكما أشرنا في المقدمة ، لا يقوم مشروع للتنمية مع ركود التغيير الاجتماعي - الاقتصادي . وعلى هذا تعيق الهجرة التغيير الهيكلي في المجتمع ، عماد عملية التنمية . وبالتالي تقلل من إمكانية التنمية في بلدان الاصل .

كذلك تعمل الهجرة على فصل الرفاه الفردي عن الرفاه الاجتماعي . إذ يعظم المهاجر الرفاه الفردي بهجر العمل والمعيشة في بلده لفترة من الزمن . وبينما يتحقق للمهاجر الفرد ، ومعوليه ، بعض المزايا المادية ، التي قد تكون هائلة بمعايير بلد الاصل ، طوال فترة الهجرة وربما بعد انتهائها ، الا انهم يتعرضون لمشاق وصعوبات اجتماعية ونفسانية في الوقت نفسه . وعندما يعود المهاجر الى وطنه يكون قد تغير ، وساهم في تغيير البنية الاجتماعية - الاقتصادية في وطنه بصورة ما كان يمكن التنبؤ بها قبلاً . ولعل اخطر ما يحدث خلال فترة الهجرة هو تعميق الفصل بين الرفاه الفردي والرفاه الاجتماعي الذي يتحقق فقط من خلال مشروع وطني للتنمية لا يتسنى له ان يقوم واكثر قطاعات المجتمع حيوية تقيم خارجه ، او تعيش مغتربة داخله انتظاراً لفرصة هجره .

Nader Fergany, «The Impact of Emigration on National Development in the Arab Region: The Case of the (١٣) Yemen Arab Republic,» *International Migration Review*, vol. 16, no. 4 (1982), and

والمحصلة ان للهجرة تأثيراً سالباً على البنية الاجتماعية - الاقتصادية في بلدان الاصل مؤداها ، في الاجل الطويل ، تدني الرفاه الاجتماعي ، وبالتالي الرفاه الفردي . وبهذا تمثل الهجرة نحو البلدان النفطية حالة واضحة من « تراجعيا المشاع » . والواقع ان الآثار الاجتماعية - الاقتصادية المصاحبة للهجرة قد ساهمت في تدعيم تغيرات سياسية بعيدة المدى في بعض بلدان المنطقة ، مثل مصر خلال السبعينات ، وبالتالي للمنطقة ككل . ونلخص فيما يلي بعض آثار الهجرة للبلدان النفطية على البنية الاجتماعية - الاقتصادية لبلدان الاصل .

أ - سوق العمل والطاقة الانتاجية

نجم عن الهجرة ، اضافة لقصور انظمة التعليم والتدريب في بلدان الاصل ، عجز في العمالة الماهرة واحياناً في العمالة غير الماهرة . ولقد ترتب على هذا ان ارتفعت اجور العمال ، خاصة المهرة ، رغم تدني مستوى المهارة السائد . وتشير التقارير الحديثة الى ان مستوى اجور العمال غير المهرة في اليمن الشمالي قد ارتفع الى المعدل السائد في السعودية . وفي بعض الحالات اضطرت بلدان الاصل لاستقدام عمالة تعويضية من خارجها حتى يمكن الوفاء بمتطلبات النشاط الاجتماعي - الاقتصادي بها .

وبسبب هذه الاختناقات في سوق العمل ، ساهمت الهجرة في انخفاض الطاقة الانتاجية المحلية في بلدان الاصل . وقد وصل الامر في بعض الحالات ، مثل اليمن وعمان ، ان ترتب على الهجرة تدهور بعض الاصول الرأسمالية التي تكونت اساساً بتراكم العمل الانساني على فترات زمنية طويلة ، نظراً لغياب العمل اللازم للصيانة والتشغيل .

ب - تحويلات المهاجرين والقضايا المتصلة بها

لقد امتدحت التحويلات ، النقدية والعينية ، من بعض الاقتصاديين ، وخاصة في بداية تقويم الهجرة للبلدان النفطية ، باعتبارها الفائدة الاقتصادية الاساسية التي تتأتى لبلدان الاصل . والتحويلات مورد مُغر في اقتصادات متأزمة ، فهي مصدر للدخل ، جزء منه بالعملة الصعبة والباقي بصورة سلع استهلاكية تشبع حاجات المواطنين ، ولا يتطلب هذا المصدر لكي يدر عائداً اي استثمار او فترات انتظار . إنه اشبه بفتح صنوبر كما يقول عادل حسين^(١٤) .

وقد شكلت التحويلات نسبة كبيرة من تكلفة الواردات في بلدان المنشأ الاساسية ، ووصلت في بعضها الى تغطية كل الواردات تقريباً او زادت . وعلى هذا فإن التحويلات يمكن ان توجه لمقابلة اختناقات العملة الصعبة في بلدان الاصل . ولكن الى حين ، وهذا هو فتح التحويلات .

ولكن ، من ناحية اخرى ، دعمت التحويلات تطور نمط استهلاك ، ساهمت في قيامه عملية الهجرة ذاتها ، يتسم بأنه ذو محتوى استيرادي عالٍ ، بينما لم تنم القطاعات الانتاجية في بلد الاصل ، بل تدهورت في بعض الحالات .

(١٤) عادل حسين ، الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية ، ١٩٧٤ - ١٩٧٩ ، ج٢ (بيروت : دار الكلمة ؛

دار الوحدة ، ١٩٨١) .

ولما كانت التحويلات متوقفة على النشاط الاقتصادي في بلدان غير بلدان المنشأ ، فلا يمكن اعتبارها مورداً مأموناً للدخل ، والاحتمال قائم دائماً لأن تتناقص التحويلات في المستقبل . وقد ظهرت بوادر لهذا استجابة للأزمة التي تواجهها البلدان العربية النفطية بسبب كساد سوق النفط العالمي .

فإذا نقصت التحويلات عن المستوى المطلوب لتمويل الواردات في بلدان الاصل ، فليس هناك من بديل للحد من الصادرات الا نشوء عجز في موارد النقد الاجنبي لا يمكن التغلب عليه الا بالاستدانة او استجداء المعونة : شقي رحى التبعية . والواقع ان الحد من الواردات يكاد يكون مستحيلاً في بلدان صارت معتمدة على الاستيراد للوفاء بالحاجات الاساسية للناس . وحتى الانواق التي تتطور للسلع الترفية يصعب القضاء عليها نظراً لأن مستهلكيها ينتمون لفئات اجتماعية لا تستطيع الانظمة القائمة تجاهل رغباتها بسهولة .

النقطة الجوهرية هنا هي ان التحويلات لا تستخدم لمقابلة احتياجات قائمة ، ومبررة ، للاستيراد . ولكنها ، ذاتها ، تشجع ، في اطار النمط الاستهلاكي وقصور الانتاج المحلي المترتبين على الهجرة ، على مستوى من الاستيراد لا يمكن تمويله بدون التحويلات ، وهي عرضة للنقصان ، والنزول .

ولقد ندر ان استخدمت التحويلات لدعم الطاقة الانتاجية المحلية في بلدان الاصل . ويعود هذا لأن التحويلات تصل لبلدان الاصل في صورة مبالغ صغيرة في ايدي عدد كبير من الافراد غير الفاعلين اقتصادياً والذين تتنازعهم رغبات متباينة . وينتهي الامر بأن تستخدم التحويلات في خلق طلب جديد او تدعيم طلب قائم ، في حدود النسق الاجتماعي - الاقتصادي القائم بدلاً من المساهمة في تغييره جوهرياً^(١٥) .

كذلك ساهمت الزيادة في الطلب الكلي التي مؤلّتها التحويلات ، اضافة الى ركود او تدهور الانتاج المحلي واختناقات الاستيراد والتوزيع في بلدان الاصل ، في تغذية متصاعد تضخمي شره . وقد تصافرت عوامل اخرى في تقوية التضخم مثل المضاربة بأسعار اراضي الزراعة والبناء ، وهي محدودة العرض ، وارتفاع الاجور ، والارتباط اللصيق بالتضخم العالمي عن طريق استيراد واسع النطاق .

ج - البنية الاجتماعية

يترتب على الهجرة تشوهات في البنية الاجتماعية لبلدان الاصل وخاصة في التركيب السكاني ، حسب العمر والنوع ، في المجتمع ككل وفي نطاق الاسر . وان كانت بعض التشوهات مؤقتة على مستوى الاسر ، الا ان أثرها قد يبقى .

كذلك يستقطب مجتمع بلد الاصل بين فئتين : من تمكنوا من الهجرة ، وبالتالي استطاعوا حل مشاكلهم الاقتصادية ، ومن لم تسنح لهم فرصة الهجرة ودامت معاناتهم الاقتصادية في الداخل . وبالطبع تزداد معاناة الفئة الثانية ، كلما قل عددها بالنسبة للاولى ، وهو الاتجاه الحالي .

وليس يسيراً تحديد تأثير الهجرة على توزيع الدخل والمزايا النسبية للفئات الاجتماعية المختلفة . فمن ناحية فتحت الهجرة باباً للتراكم المالي السريع والكبير لقطاعات مهمة من الطبقات المتوسطة في بلدان الاصل ، مما ساهم في تخفيف حدة التناقض الاجتماعي بلا شك . ومن ناحية اخرى ، يمكن القول بأن توزيع المنافع من الهجرة كان اوفر نسبياً للفئات المتوسطة بالمقارنة بالفئات الاجتماعية الدنيا . واذا اضفنا الى هذا الواقع النسبي الاقصى للتضخم على الفقراء في المجتمع ، لامكن القول ان الهجرة ساهمت في التضييق على الفقراء في بلدان الاصل .

ولعل اخطر آثار الهجرة على البنية المجتمعية في بلدان الاصل هو انتشار « الاستهلاكية » على الطران الغربي . وتعني الاستهلاكية وجود طلب متصاعد على سلع ترفية وبذخية لا تتصل باشباع الحاجات الاساسية للناس وتستورد اساساً من الغرب الرأسمالي . وليس هذا قاصراً على المهاجرين واسرهم . ولكنه يمتد الى كل مواطني بلدان المنشأ عن طريق أثر المحاكاة ، ويساعد على تفشي الاستهلاكية آليات مجتمعية اخرى تربط فئات مسيطرة في بلدان الاصل بمركز النظام الرأسمالي العالمي . وقد اشرنا فيما سبق الى الآثار الاقتصادية للاستهلاكية ، اما تأثيرها على القيم الاجتماعية والهوية الحضارية لبلدان المنشأ فأخطر بكثير .

٢ - بلدان الاستقبال

لا يمكننا تقديم مناقشة لآثار الهجرة في كل بلدان الاستقبال الاساسية ، حيث ان معلوماتنا قاصرة جداً فيما يتعلق بكل من العراق وليبيا . ولهذا ستقتصر مناقشتنا على الاوضاع في بلدان مجلس التعاون الخليجي ، وان كان هناك ما يدعو للحكم بأن الوضع في ليبيا يتشابه مع ما يجري في بعض بلدان الخليج .

واستبعاد العراق من المناقشة الحالية يدعو للاسف بوجه خاص ، ولاكثر من سبب . فالعراق هو احد اكبر المستقبلين للايدي العاملة العربية في المنطقة ، كما ان العراق يتسم بكبر القاعدة السكانية المواطنة وبتنوع موارده الاقتصادية مما يوفر امكانية افضل للتنمية ويجعل وقع استيراد القوى العاملة من الخارج مختلفاً عن حالة امارات الخليج الصغيرة ذات الاقتصاد احادي التركيب .

ولكن الاهم من ذلك ان العراق ينفرد ، بين الاقطار العربية المستقبلية لقوة العمل ، بعدم وضع قيود قانونية على الدخول والاقامة والعمل والتملك بالنسبة للعرب غير العراقيين . وقد اجتذبت هذه الحريات الاربع ما يربو على مليون من المصريين للعراق رغم ان العوائد المالية للهجرة اليه تقل كثيراً عما يمكن الحصول عليه في بلدان الخليج المجاورة ولكنها تقيد الدخول والاقامة والعمل بها وتمنع تملك الاصول الثابتة الا استثناء .

ويمكن القول ان نمو الهجرة المصرية الى العراق للحد الذي يشاهد حالياً هو في حد ذاته دليل رضاء من الاطراف المعنية على اوضاعها . ولا يعني هذا بالطبع غياب المشاكل او الصعوبات عن تيار الهجرة هذا .

وتحيط بتقويم آثار الهجرة العربية الى البلدان الخليجية اشكاليتان :

الاولى : ان آثار الهجرة العربية تختلط بآثار هجرة غير العرب الى البلدان الخليجية . ففي بعض

بلدان الخليج ليس العرب الوافدون الاقلية في قوة العمل والسكان من غير المواطنين . ورغم ان تيار الهجرة العربية والاجنبية يختلفان نوعياً من نواح عدة ، الا انهما يمتزجان في بلدان الخليج العربية بحيث يصعب فصل آثار كل منهما على البنية الاجتماعية - الاقتصادية على حدة .

ونحن نرى ان اثر الهجرة الاجنبية على بلدان الخليج العربية يختلف من حيث الدرجة والنوع عن آثار هجرة العرب الى هذه الاقطار . الا ان هناك سمات اجتماعية - اقتصادية لبلدان الاستقبال الخليجية ترتبت على وجود معين يكاد لا ينضب من الايدي العاملة ، الرخيصة نسبياً ، والتي تقف على اهبة الاستعداد للعمل في البلدان النفطية . وسنسى للاقتصار على مثل هذه الآثار للهجرة الى البلدان العربية الخليجية .

الثانية : ان آثار الهجرة على البنية الاجتماعية - الاقتصادية في بلدان الخليج العربي لا يمكن فصلها عن مضاعفات عامل آخر كان له تأثير غالب على هذه المجتمعات في الفترة الزمنية نفسها ، وهو استخدام عائدات النفط . لقد وظفت هذه العائدات في البلدان الخليجية بأساليب تقترب من تقرير « ريع » على شهادة الجنسية بها . ومن السهل تبين ان مثل هذه السياسات « التوزيعية » يكون لها وقع كبير في مجالي العمل والثروة ، مما يصلها بآثار الهجرة . والتفاعل الوثيق بين الهجرة وتوظيف عائدات النفط يجعل من فصل آثار كل منهما على حدة مهمة شبه مستحيلة .

ولكن ، في حدود التحفظات الواجبة على اساس ما ذكرنا اعلاه ، نقدم ان الهجرة الوافدة لبلدان الخليج العربية لم تدعم امكانية التنمية في هذه البلدان . للأسباب التالية :

أ - نتج من الهجرة بنية اجتماعية مفككة ، فقد اصبحت قوة العمل والسكان في البلدان العربية الخليجية فسيفساء معقدة من الجنسيات والخلفيات الحضارية ، وتحولت الحواجز داخل هذه الفسيفساء الى خطوط تقسيم يكاد يستحيل تخطيها بسبب الممارسات التفريقية السائدة في هذه المجتمعات . ولا جدال ان هذه الحواجز الجامدة تعيق التفاعل الصحي ، ناهيك عن الاندماج الاجتماعي .

والمؤكد ان التفكك المجتمعي لا يؤدي الى انتاجية اجتماعية مرتفعة . وعلى حين لا تتوافر إحصاءات دقيقة عن الانتاجية في بلدان الخليج العربية ، تدل المؤشرات المتوافرة على ان انتاجية العمل لا ترتفع ، وقد تكون انخفضت في السنوات العشر الماضية^(١٦) . وقد ساعدت الاجراءات الادارية التي طبقت في بلدان الخليج في السنوات الاخيرة على زيادة درجة التفكك في قاعدة الموارد البشرية في هذه الاقطار .

ب - ساهمت الهجرة في إعاقة تنمية القوى البشرية المواطنة . فقد صار مقبولاً في بلدان الخليج العربية ان يفوض « العمل » للوافدين ، وان ينحصر دور المواطنين في ضبط هؤلاء وجني فائض القيمة ، اضافة الى « ريع » الجنسية . وليس هذا الامر بمستغرب . فقد كان يسيراً استقدام ابي عدد من الوافدين الراغبين في العمل في بلدان الخليج لقاء اجور زهيدة بمعايير البلدان النفطية ، وإن كانت مرتفعة جداً بالمقارنة بمعدلات الاجر في بلدان المنشأ . واقترن ذلك بانماط استغلال مضيع لساعة رخيصة .

ولا جدال في ان الوافدين ايضاً قد تمثلوا احياناً انماط سلوك انتهازية في بلدان الخليج بهدف اطالة مدة الاقامة في هذه المجتمعات الغنية ، وبالتالي تعظيم التراكم المالي من هذه الهجرة المحوطة بالمشقة .

كما قد تمخضت سياسات « دولة الرفاه » الخليجية عن توافر وظيفة حكومية مضمونة لا يترتب عليها سد ابواب الربح الاخرى ، بل كانت الوظيفة الحكومية في بعض الاحيان مفتاحاً لأعمال تجارية مربحة . وفي الواقع ، ان آفاق الربح السريع ، والخيالي حتى بمعايير الغرب الرأسمالي ، وفرت للمواطنين فرصاً للثراء الواسع يصعب تجاهلها انسانياً .

إلا ان محصلة هذه القوى الاجتماعية كانت ، ولا عجب ، تدهور خلقية العمل بين المواطنين وتحريف نسق الحوافز للعمل الاجتماعي ، وبالتالي للتعليم والتدريب، بعيداً عن العمل المنتج مباشرة .

ج - ساعدت الهجرة على تعميق اعتماد البلدان العربية الخليجية على الخارج ، وعلى تكريس تبعيتها لبلاد الغرب الرأسمالي . فقد اصبحت هذه البلدان تعتمد ، وبصورة متزايدة ، على العمالة الوافدة ليس فقط لضمان النمو الاقتصادي او توفير السلع والخدمات الترفية ، بل في الوفاء بالحاجات الاساسية للسكان .

كما ان لاستقدام العمالة من الخارج على نطاق واسع « مضاعف » يعمل على زيادة حجم الجاليات غير المواطنة في قوة العمل والسكان . ولهذا الامر خطورة في بلدان تستورد كل مدى السلع التي تستهلكها ، اذ ان الوفاء بحاجات سكان ينمو عددهم بمعدلات مرتفعة ، طبقاً لنمط استهلاك متصاعد ، لا يعني الا زيادة التبعية لبلدان المركز الرأسمالي التي يأتي منها جل احتياجات هذه البلدان المستقبلية لقوة العمل .

ونبادر الى القول هنا بأننا لا ننكر ايّ ايجابيات للهجرة العربية الوافدة الى البلدان العربية الخليجية ، فمن المؤكد ان الهجرة الوافدة ، والعربية على وجه الخصوص ، قد قامت بدور حيوي في تغيير وجه الحياة في مجتمعات كانت من اقل اجزاء الوطن العربي « حداثة » قبل استغلال النفط على نطاق واسع . ولكن نؤكد اننا نسعى لتقويم آثار ظاهرة الهجرة من المنظور التنموي المعياري الذي قدمناه في البداية ، ونرى انه الجدير بالاعتبار عند تقويم ظاهرة لها ابعاد عميقة وطويلة الاجل . ومن هذا المنظور نجد ان الآثار الثلاثة التي تعرضت لها اعلاه اهم بكثير من مساهمات الهجرة في « تحديث » المجتمعات العربية الخليجية .

٣ - المنظور القومي

لقد حاولنا في الصفحات السابقة ان نتعرف على آثار الهجرة داخل الوطن العربي على إمكانية التنمية من المنظور القطري في كل من بلدان المنشأ والاستقبال ، وجاء حكمنا ان الهجرة لم تدعم امكانية التنمية في هذه البلدان ، لاسباب مختلفة ، وعن طريق آليات متباينة ، في الحالتين . اما الآن فننتحول لتقويم آثار الهجرة الى البلدان العربية النفطية على إمكانية التنمية القومية ، وهي ، كما اشرنا في المقدمة ، المشروع التاريخي الوحيد للتنمية في هذه المنطقة .

وبدهي ان النتائج السالبة للهجرة على المستوى القطري هي ايضاً معوقات لامكانية التنمية على

الصعيد القومي . ولكن ، بالإضافة الى ذلك ، نقدم ان الهجرة داخل الوطن العربي أنتجت آثاراً سلبية ، تتعدى الحدود القطرية ، لتشكل معوقات للتنمية العربية ، نذكر منها ما يأتي :

١ - ساعدت الهجرة على توسيع الشقة الاقتصادية بين بلدان المنشأ والاستقبال في الوطن العربي .

فقد ترتب على الهجرة إعادة توزيع الثروة البشرية العربية لمصلحة البلدان النفطية . وهذا صحيح حتى في حالة العمال غير المهرة ، على الأقل بسبب « التكلفة التاريخية » التي أنفقت على العامل حتى وقت الهجرة . وطبيعي ان مدى الخسارة التي يتحملها بلد المنشأ يكون اكبر في حالة الكفاءات المهاجرة . وقد وصل البعض الى القول بأن جزءاً من الثروة البشرية المتجسدة في المهاجرين يدمر عن طريق الهجرة نظراً لأن بعض المهاجرين يقوم بأعمال اقل من تلك المؤهل لها ، ولتعرض المهاجرين لمشاق اجتماعية ونفسية . الا ان ما يعيننا هنا في المقام الاول هو فقد بلدان المنشأ لمساهمة المهاجرين - ان بقوا- في تخليق امكانية التنمية على النحو الذي أشرنا اليه في مناقشة بلدان الاصل .

كذلك يمكن القول ان « تكلفة الفرصة المضاعة » للهجرة داخل الوطن العربي كبيرة من منظور التنمية القومية . فلما كانت بلدان الاستقبال فقيرة في كل الموارد الطبيعية ، ما عدا النفط ، فإن هجرة قوة العمل العربية الى هذه الاقتصادات تعني التركيز على كيانات اجتماعية - اقتصادية هشّة غير قادرة على تطوير أنشطة انتاجية اساسية في الاجل الطويل . اما البديل المقبول تاريخياً ، فهو ان ينتقل رأس المال المتوافر حالياً في البلدان العربية النفطية الى الموارد الطبيعية الموجودة في بلدان عربية اخرى حيث يمكن ان ينتج من هذا التزاوج أنشطة انتاجية ذات حيوية اقتصادية طويلة الاجل مما يدعم التكامل العربي من ناحية ويقلل الاعتماد على الخارج من ناحية اخرى .

ب - ساهمت الهجرة في إضعاف النسق الاقليمي العربي . فقد اجتذبت الوفرة المالية في بلدان الخليج العربي اعداداً كبيرة من العمال المهرة ، والكفاءات ، والمتقنين والفنانين من مراكز القيادة التقليدية للنسق الاقليمي العربي . وقد اضعف هذا الخروج مراكز القيادة التقليدية بحرمانها من مقومات القيادة ، اي القدرة الاقتصادية والفكرية والعسكرية . ومصر مثال واضح على هذا النزيف .

وللاسف لم تنشأ مراكز جديدة بديلة لقيادة النسق الاقليمي العربي ، فقد تأكد ان الوفرة المالية لا تشكل اساساً كافياً للقيادة . وبالرغم من المال ورغد العيش المادي ، فلم تنتج الكفاءات الوافدة في المهاجر انتاجاً على مستوى إبداعها في بلدان الاصل .

ج - ولدت الهجرة مشاعر ضد - وحدوية عند كثير من المواطنين العرب الذين تعرضوا لآثارها . فقد خلّفت ظروف العمل والمعيشة التي تعرضت لها عند مناقشة اوضاع بلدان الاستقبال اتجاهات سلبية عند المشاركين في عملية الهجرة . وليست هذه الآثار قاصرة على المواطنين والوافدين في بلدان الاستقبال ، ولكنها تمتد الى التناحر المشاهد بين الجاليات العربية الوافدة الى بلدان الخليج العربي . وعندما تنشأ مثل هذه المشاعر لا تبقى محصورة في نطاق المشاركين مباشرة في الهجرة وإنما تتسرب لدوائر اوسع من المواطنين العرب .

خاتمة

إن تقويم آثار الهجرة داخل الوطن العربي على امكانية التنمية الذي تبلور من المناقشة السابقة

لهو مثقل بالمغارم . ويعود هذا الى خصائص عملية الهجرة التي سادت المنطقة في السنوات العشر الماضية ، في تفاعلها مع النمط العام للتطورات الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية . واذا كانت هذه الصورة القاتمة واقعاً يتحتم علينا ان نواجهه ، فإن انتقال القوى العاملة بين البلدان العربية ليس محكوماً عليه بانتاج الآثار السالبة التي تطرقنا اليها ، اذا تم في اطار مرشد يتوخى تعظيم امكانية التنمية العربية .

ولكن ما هو العمل تجاه ظاهرة الهجرة بشكلها الحالي؟ هل يجب الحد منها في محاولة للتغلب على مضارها ؟ نحن نرى ان الحد من الهجرة يمكن ان يقلل من سلبياتها ، بل ويمهد لمراحل ارقى من انتقال قوة العمل بين البلدان العربية . ولعله من حسن الحظ ان يتمخض كساد سوق النفط العالمي عن ظروف موضوعية تقلل من زيادة الطلب على الايدي العاملة الوافدة في البلدان العربية النفطية وربما تعني تدنيّه .

إن الهزة في تحويلات العاملين في البلدان العربية النفطية التي نجمت عن « الازمة » المالية في بلدان الاستقبال يجب ان تكون دافعاً للتفكير العميق والتدبير العقلاني في بلدان المنشأ . واننا نرى لزماً على هذه البلدان ان تتوخى سبباً لإدراك الدخل ، غير الهجرة ، تقوم على توظيف قواها البشرية في تطوير البنيان الانتاجي فيها .

اما بالنسبة للبلدان النفطية ، فإن التقليل من الاعتماد على العمالة الوافدة ، وبخاصة غير العربية ، يتوافق في تقديرنا مع ترشيد الاطار الاجتماعي - الاقتصادي فيها . وهناك مداخل كثيرة لهذا . اذ يمكن ، بداية ، ان يتدنى معدل نمو النشاط الاقتصادي في هذه البلدان دون انخفاض يذكر في مستوى الرفاه الحالي للمواطنين . كذلك تبدو ضرورة تعديل نسق الحوافز في المجتمعات العربية النفطية لاعطاء اولوية حاسمة في نسق الاولويات المجتمعي لتنمية القوى البشرية المواطنة بما يؤهلها للقيام بدور اكثر فعالية في النشاط الاجتماعي - الاقتصادي . ولا شك انه يمكن العمل على تقليل الاعتماد غير المنتج على العمالة الوافدة ، وخاصة الآسيوية ، عن طريق الحد من تضخم العاملين في الخدمات الشخصية وترشيد الاداء لدفع الانتاجية خاصة في القطاع الحكومي ، وباختيار الفنون الانتاجية الملائمة لبلدان قليلة السكان والعمالة . وختاماً ، فإن المعاملة الافضل للوافدين الى هذه البلدان ستكون حافزاً لارتفاع الانتاجية الاجتماعية ولرقي مستوى الرفاه فيها .

الا ان المواجهة الاكفأ لمساوئ عملية الهجرة الحالية تتم على الصعيد القومي . ونحن هنا نتجاوز دعوة البعض الى مجرد اصلاح عملية الهجرة للعمل بين البلدان العربية لكي تزداد استفادة كل من بلدان المنشأ والاستقبال منها . اننا ندعو ، نهاية ، الى اعتماد منظور جديد للتنمية القومية يكون فيه لتنمية القوى البشرية العربية دور مركزي، ويشمل تبادل عناصر الانتاج ، ومنها العمل بحرية وكفاءة لتعظيم امكانية التقدم - الوحدة في الوطن العربي . ويتضمن هذا التصور ، على وجه الخصوص ، وفي مرحلة اولى ، تعاون البلدان العربية في تدريب واعداد القوى العاملة اللازمة لمشروعات التنمية في الوطن العربي بالاستفادة من كل الامكانيات التي يمكن تعبئتها من البلدان العربية ، فالقضية في نظرنا ليست مجرد مجال للتعاون او التكامل وانما شركة مصير تقسمه بلدان المنشأ والاستقبال من منطلق ان التنمية القومية هي الاختيار التاريخي الوحيد في الوطن العربي □

نحن والاستشراق: ملاحظات نحو مواجهة ايجابية *

عبد النبي اصطيف

كلية سانت انتوني - جامعة اكسفورد .

مقدمة

ربما كان اخشى ما يخشاه صاحب هذه السطور من ان يؤدي ظهور كتاب الاستشراق^(١) للدكتور ادوارد سعيد بترجمة^(٢) د. كمال ابودييب الى غير ما اريد له من اطلاق للقارئ العربي على هذا الكتاب المهم الذي يكاد يكون فريداً في نوعه في معالجة تأثير تراث او تقليد ثقافي معين هو « الاستشراق » على تكوين ما ينتجه عقل معين يمارس فاعليته ضمن هذه البنية اسقافية هو « المستشرق » ، وفي تقديم نموذج يحتذى في دراسة العلاقة بين هذا التراث الثقافي برمته كبنية عميقة محدّدة وبين ما ينتجه العقل الفردي من إنشاء ، او بعبارة اخرى من بنية فوقية . إن الاستشراق كتقليد ثقافي هو - فيما يبدو بالنسبة لسعيد - نظام يشبه في تأثيره وقوته النظام اللغوي Langue ، وما ينتجه المستشرق من انشاء يشبه الكلام Parol في خضوعه لهذا النظام .

اقول اخشى ما يخشاه المرء هو ان تؤدي هذه الخدمة الجليلة (والشيقة في حد ذاتها كتجربة جريئة في ميدان الترجمة من الانكليزية الى العربية ينبغي ان تدرس من هذه الوجهة) التي قام بها د .

(*) أنا مدين بكتابة هذه الدراسة للدكتور عدنان درويش (مدير التراث في وزارة الثقافة والارشاد القومي بدمشق) . فعلى الرغم من ان نواتها تعود الى جملة من ملاحظات سجلتها هنا وهناك خلال السنوات الثلاث الماضية (اي الى الفترة التي تلت ظهور كتاب الاستشراق في عام ١٩٧٨) ، الا ان الحافز على تدوينها في صورتها هذه إنما جاء إثر نقاش مطول معه عن وضع الدراسات العربية باللغة الانكليزية ، اثناء زيارتي الاخيرة لدمشق في صيف ١٩٨١ . وكذلك فإن قراءة كل من الاساتذة البرت حوراني ، حميد عنایت ، دريك هبوود (من كلية سانت انتوني - جامعة اكسفورد) ونورمان سيفار (من جامعة ويسكنسن سابقاً) لها ، وملاحظاتهم المشجعة ، جعلتني اطمئن اكثر الى ما ورد فيها من آراء والتي تعبر اساساً عن وجهة نظر صاحب السطور الذي تقع عليه مسؤولية ما فيها .
(١) انظر :

Edward W. Said, *Orientalism* (London: Routledge and Kegan Paul, 1980).

(٢) انظر : ادوار سعيد ، الاستشراق : المعرفة ، السلطة ، الانشاء ، تعريب كمال ابودييب (بيروت : مؤسسة الابحاث العربية ، ١٩٨١) .

ابوديب ، الى مجرد تزويد بعض المعادين للاستشراق - وما اكثرهم - بذخيرة حديثة جداً ، على غاية ما تكون من التطور والفاعلية في هجومهم على هذا التقليد الثقافي ، بدل الافادة من تضمنات هذا الكتاب الذي سيكون له تأثير حاسم على الطريقة التي تدرس بها الظواهر الثقافية المعاصرة ؛ وخاصة ما اتصل بقضية التأثير المتبادل بين المعرفة من جانب والقوة (السلطة) من جانب آخر . فالاستشراق هو نموذج متطور جداً في التحليل الايديولوجي القائم على افتراض فحواه : ان اي انشاء يخبرنا عن منتج و البنية الثقافية التي يعمل من خلالها اكثر مما يخبرنا عن موضوعه الذي يفترض فيه ان يعالجه ويحلله ويصل الى نتائج معينة تتصل به .

ولهذا فإنني سأحاول ، فيما يلي من سطور ، ان اقدم جملة من الملاحظات التي تتصل بعلاقتنا - نحن العرب الداخليين Insiders - بهذا التقليد الثقافي القوي ، وبما ينتجه المستشرقون او الخارجيون Outsiders ، لأصل الى ما يبدو لي انه الطريق الاجدى في التعامل مع هذا التقليد ، او ما اود ان اسميه بالمواجهة الايجابية .

تنبغي الاشارة بادىء ذي بدء الى انه مهما اختلفت آراؤنا في الاستشراق ، فإننا لا نستطيع ان ننكر حقيقة كونه تقليداً يتمتع بعراقة نسبية ، ويستطيع ان يمارس تأثيرات بعيدة المدى على كل من يتصل به بسبب ، من خلال كونه مؤسسة ثقافية وطيدة الاركان . او بمعنى آخر ، إن كون الاستشراق بنية ثقافية تتمتع بقسط معقول من التماسك يجعل من الصعب على من يتحرك من خلالها ان يهرب من ساحة تأثيراتها السلبية او الايجابية على حد سواء . فالنصوص التي تشكل هذا التقليد مثلها مثل اي نصوص توجد في سياقات معينة ، وثمة ما يشبه الاجماع الآن الى ان هذه النصوص هي حصيله تراكمات جمعية ، او هي بعبارة اخرى حصيله نظام من الاقتباس من اعمال ومؤلفين^(٢) سابقين ومعاصرين ، وان لقضية اي تقليد ثقافي ضغطاً يمارس من خلاله المساهمون فيه على اختلافهم تأثيرات معتبرة تحاول ان تقمع الصوت الفردي لصاحب الانشاء الجديد . وبالطبع فإن ذلك لا يعني اهمال اثر الكتاب الافراد في هذا الجسد الجمعي للنصوص التي تشكل التقليد ، رغم ان هذا الاثر يقتصر على فئة قليلة جداً .

إن اي متبع للاستشراق يستطيع ان يتلمس ان هذا التقليد الثقافي الذي بدأ في منتصف القرن الثامن عشر على وجه التقريب ، استطاع - ومن خلال جملة من التطورات التي مر بها - ان يتحول الى مؤسسة ثقافية باللغة القوة ، لا تستطيع فقط ان تمارس تأثيرها هذا الى موضوع بحثها : الشرقيين انفسهم . ورغم كل ما يمكن للمرء ان يجده في هذا التقليد من مثالب وعيوب ونواقص ، وما يستشفه في قراءته له من اهواء ونزعات مغرضة ، ورغم كل ما يقال عنه من انه كان شريكاً للانظمة السياسية في الغرب المستعمر في السيطرة على الشرق ، والتحكم بمقدراته ومصائر اهله وشعوبه ، وفي سماحه بتوظيف ما لديه من معرفة لخدمة نزعة السيطرة ، وتسويغ استخدام القوة ضد الآخر الضعيف الذي لا يملكها ، فإنه لا يمكن له الا ان يعترف - وربما بأسف شديد حقاً - بأن دارس العرب خاصة والشرق عامة - سواء اكان من الشرق ام من الغرب - يظل يتحرك ضمن بنية ثقافية خلقها الخارجيون عن هذا الشرق . ومن منطلق التمركز حول الذات ، فقد نجح هؤلاء رغم كل شيء في خلق تقليد ثقافي متماسك ، اصبح له تاريخ يمتد على اكثر من قرنين من الزمان ، ويستطيع بالاضافة الى ذلك لا ان يشكل عقلية

(٢) انظر : المصدر نفسه ، ص ٥٦ .

الدارسين الغربيين من المستشرقين فحسب ، بل عقلية الدارسين الداخليين من الشرقيين انفسهم في احيين كثيرة سواء ادرسوا في الغرب ام لا. واكثر من هذا - كما يقول ادوارد سعيد - فإننا :

« إذا اتخذنا من اواخر القرن الثامن عشر نقطة للانطلاق محددة تحديداً تقريباً ... نستطيع ان نناقش الاستشراق ونحلله بوصفه المؤسسة المشتركة للتعامل مع الشرق : التعامل معه بإصدار تقارير حوله ، وإجازة الآراء فيه وإقرارها ، وبوصفه ، وتدرسه ، والاستقرار فيه ، وحكمه ، وبإيجاز : الاستشراق كأسلوب غربي للسيطرة على الشرق ، وإعادة بنائه ، وامتلاك السيادة عليه » (٤) .

وبالطبع فإنه ليس ثمة حاجة الى القول ان هذه المؤسسة ما كان لها ان تقوم ، وإن هذا التقليد الثقافي ما كان له ان يغدو بهذه الفاعلية ما لم يقدم حصيلة ثقافية على قدر معقول من الموضوعية ، وعلى حد ادنى من مقتضيات البحث لم يكد يصلها الا عدد محدود جداً من دراسات الداخليين ممن يدعون الغيرة الشديدة على تراثهم وثقافتهم ، بل إن هذا التقليد غداً فرعاً على غاية من التنظيم ، استطاعت من خلاله الثقافة الغربية « ان تدبر الشرق بل ان تنتج سياسياً واجتماعياً ، وعسكرياً ، وعقائدياً ، وعلمياً ، وتخليبياً في مرحلة ما بعد عصر التنوير » (٥) .

والحقيقة التي تبعث على الاسى حقاً هو ان هذا التقليد لا يكاد ينجو من تأثيره الشرقيون انفسهم ، ودع عنك المستشرقين الذين يؤسسون في دوائره . وعلى الرغم من ان الاستشراق قد بدأ بعملية نقد داخلية منذ بداية العقد السابع ، وان ثمة اصواتاً جديدة متعاطفة مع موضوع الدراسة اخذت تتردد اصداؤها في رحابه ، فإن المستشرق الذي يبدأ بدراسة الشرق ومن خلال جملة المكونات الثقافية التي تحكم انتاجه في النهاية - كالقوالب الثقافية الجاهزة التي تراكمت من خلال اجهزة الاعلام والتي يعتبر عالم الف ليلة وليلة والحروب الصليبية وسواها من موادها الاساسية ، ومن خلال التغطية الاعلامية للشؤون الشرقية وخاصة ما اتصل منها بحياته اليومية ؛ وبعد ذلك من خلال الكتب التي يقرأها في دراسته الجامعية الاولى ، ومن خلال المراجع المختلفة التي كتبت بمختلف اللغات الاوروبية والتي أنتجها الاوروبيون ، الخارجيون ، الآخرون ؛ واخيراً من خلال التفاعل بين هذا الجانب الاكاديمي من هذا التقليد والجانب الاعلامي منه - يتقولب بفعل هذا التقليد الثقافي ورغم محاولته دائماً البحث عن صوته الخاص به ، ورغم محاولته ان يكسر هذه الدائرة المغناطيسية التي تحدد حركته وتقيده ، فإنه يظل اسير هذا النمط من النظام الفكري الذي يقوم عليه الاستشراق ، هذا التراث النقابي / المهني كما يسميه ادوارد سعيد ، إنه بمعنى آخر يغدو منتجاً ثقافياً له . والغريب ان الاستشراق ، رغم إخفاقاته التي تحدث عنها انور عبد الملك (٦) ، وعبد اللطيف الطيباوي (٧) ،

(٤) المصدر نفسه ، ص ٣٨ - ٣٩ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ٣٩

(٦) Anouar Abdel-Malek, *Social Dialectics*, vol. 1: *Civilization and Social Theory* (New York: State University of New York, 1981), «Orientalism in Crisis», pp. 73-96.

(٧) انظر لعبد اللطيف طيباوي : *English Speaking Orientalists: A Critique of Their Approach to Islam and Arab Nationalism* (London: Luzac for the Islamic Cultural Centre, 1964); «Second Critique of English-Speaking Orientalists and Their Approach to Islam and the Arabs», *The Islamic Quarterly*, vol. 23, no. 1 (1979), and «On the Orientalists again», *The Muslim World*, vol. 70, no. 1 (January 1980), pp. 50-61.

وادوارد سعيد وآخرون^(٨) ، « ورغم مصطلحه المعازل الذي يثير الشفقة ، وعرقيته التي لا تكاد تحجب ، وجهازه الفكري الرقيق رقة الورقة ، يزدهر اليوم »^(٩) ازدهاراً لا يمكن للمرء ان يغضي طرفه عنه . ولكن من المثير للقلق حقا هو ان تأثيره قد انتشر الى الشرق نفسه، «صفحات الكتب والمجلات باللغة العربية... تمتلئ بتحليلات من الدرجة الثانية لـ «العقل العربي» ، والاسلام ، واساطير اخرى ، يقوم بها كتاب عرب»^(١٠) . ورغم ان المرء لا يمكن ان يأخذ - وعلى النحو نفسه من التطرف - برأي ادوارد سعيد في تغلغل هذا التأثير عندما يقول :

« ان الوطن العربي اليوم كوكب تابع فكرياً وسياسياً وثقافياً للولايات المتحدة ، وليس هذا في ذاته بشيء يدعو الى الرثاء ، غير ان الشكل المحدد بعلاقته التكوينية نفسه يدعو الى ذلك » .

إلا انه من جهة اخرى لا يسعه الا ان يعترف بأن رأي سعيد فيما يتعلق بظروف انتاج الثقافة العربية المعاصرة صحيح في مجمله ويا للأسف ، يقول سعيد : « خذ بعين الاعتبار أولاً ان الجامعات العربية في الوطن العربي تدار بشكل عام تبعاً لنسق ما ، موروث عنه ، أو مفروض مباشرة من ، قبل قوة مستعمرة سابقة ، وتجعل الظروف الجديدة واقعيات المنهج الدراسية قبيحة حتى الرعب تقريباً : صفوف يحتشد فيها مئات الطلبة ، جهاز تدريس مدرب تدريباً سيئاً ، ومرهق بالعمل ، ويتلقى رواتب سيئة ، تعيينات سياسية ، الغياب المطلق للأبحاث المتقدمة ولوسائل البحث العلمي ، واهم من ذلك ، الافتقار الى مكتبة واحدة لائقة في المنطقة بأسرها»^(١١) .

والحقيقة ان هذا الوضع المزري لظروف الانتاج الثقافي ، وسائله ، وعلاقته ، وعناصره في المؤسسات الثقافية العربية - وخاصة الجامعات منها والتي يفترض فيها ان تكون حصن القيم الثقافية في الوطن العربي - يقود بشكل او بآخر الى شيئين : اولهما طفيلية المثقف العربي ؛ وثانيهما موقفه المتكافئ الضدين من هذا التقليد الثقافي المعني بمنطقته وتاريخه وثقافته وادبه وحضارته . وحتى لا يكون هذان الحكمان دون اساس فيني سوف أتوقف عند كل منهما وأناقشه بشيء من الاجمال .

اولاً : الاستشراق وتطفل المثقف العربي

ربما كان من غير المبالغة القول أن الدارسين العرب المحدثين - ان لم نقل العرب جميعهم - كانوا وما زالوا (وربما سيتابعون ذلك إن لم يستطيعوا تغيير الظروف الموضوعية للانتاج الثقافي في مجتمعهم) عالة على الغرب ، ليس في مجال التقنية والعلوم النظرية والتطبيقية او في ميادين الفلسفة والعلوم الانسانية وحدها ، وإنما في ميادين الدراسات المتعلقة بتاريخهم وادبهم وثقافتهم وحضارتهم

(٨) انظر : عزيز العظمة ، « افصاح الاستشراق » ، المستقبل العربي ، السنة ٤ ، العدد ٣٢ (تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨١) ، ص ٤٣ - ٦٢ : امجد بن عبود ، « الاستشراق والنخبة العربية » ، المجلة التاريخية المغربية (تونس) ، السنة ٩ ، العددان ٢٧ - ٢٨ (كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٢) ، ص ١٩٩ - ٢١٥ ، و
Aziz Al-Azmeh, *Ibn Khaldun in Modern Scholarship: A Study in Orientalism* (London: Third World Centre for Research and Publishing, 1981).

(٩) سعيد ، الاستشراق : المعرفة ، السلطة ، الانشاء ، ص ٣١٩ .

(١٠) المصدر نفسه ، ص ٣١٩ .

(١١) المصدر نفسه ، ص ٣١٩ .

بشكل عام . فنحن نستورد هذه الدراسات المكتوبة بالانكليزية او الفرنسية او الالمانية او الروسية او الايطالية او الاسبانية او غيرها من اللغات مثلما نستورد كتب الطب والهندسة والفيزياء والرياضيات وغيرها ، وانا بالطبع اعنيها واعني حصيلتها معاً هنا ، وبالطريقة التي نستورد فيها الطائرة والسيارة والآلة الحاسبة والمدفع والدبابة والحاسب الآلي وغير ذلك . ان الوطن العربي يبقى - كما يقول سعيد - قوة من الدرجة الثانية او الثالثة على صعيد انتاج الثقافة والمعرفة والبحث المتعلق بأقرب الشؤون التي تتصل بهويته ، اي ثقافته وتراثه وأدبه وتاريخه . ومن ناحية اخرى ، فإنه ليس ثمة من باحث عربي او اسلامي - جدير بلقب باحث - يستطيع المخاطرة بتجاهل ما يحدث في المجالات البحثية ، والمعاهد والجامعات في الولايات المتحدة واوروپا ، غير ان العكس ليس بصحيح ، فليس « ثمة من مؤسسة تعليمية عربية واحدة قادرة على مضاهاة اماكن مثل اوكسفورد وهارفرد ، وجامعة كاليفورنيا ، لوس انجلوس ، في دراسة الوطن العربي ، ودع عنك اي موضوع غير شرقي »^(١٢) . لأن العرب فيما يتصل بهذا الاخير - وأنا هنا أتحدث عن العرب المحدثين - لم يسهموا الا بقسط لا يكاد يذكر في دراسة حضارات الآخرين وثقافتهم ، بل ربما شعر البعض ان الحديث عن مساهمة كهذه للعرب في العصر الحديث شيء من العبث ، لأن المقصر بحق نفسه لا يمكن ان يلام إذا ما قصر بحق الآخرين . ولكن رغم ذلك تبقى النقطة قابلة للتأثرة . صحيح ان ثمة اسماء معينة قد ساهمت - من خلال كتابات جادة وقيمة عن الثقافات الاخرى - بقسط لا يمكن انكاره ، الا ان من الانصاف ان نشير الى جملة حقائق في هذا السياق :

١ - إن هذه الاسهامات محدودة جداً ، ولا يمكن مقارنتها في اي وجه باسهامات الخارجيين في دراسة ثقافة الشرق ، وربما كان من اهم ما يميزها فيما يتصل بموضوع هذه الدراسة ، كونها تخلو الى حد كبير من اية نزعة عنصرية او ايديولوجية تتصل بهذا الفرق الوجودي بين الشرق والغرب (والذي يكمن وراء أغلب الآراء الاستشراقية المفرضة) . ويستطيع المرء ان يشير في هذا الموضوع الى اسماء كمحمد مصطفى بدوي^(١٣) ، وإيهاب حسن^(١٤) ، وادوارد سعيد^(١٥) ، وعادل سلامة^(١٦) وسمر عطار

(١٢) المصدر نفسه ، ص ٣٢٠ .

(١٣) انظر لمحمد مصطفى بدوي :

M[uhammad] M [ustafa] Badawi, *Coleridge: Critic of Shakespeare* (Cambridge: Cambridge University Press, 1973), and *Background to Shakespeare* (London: Macmillan, 1981),

وغيرها بالفرنسية ايضاً .

(١٤) انظر لإيهاب حسن :

Ihab Hassan, *Radical Innocence: Studies in the Contemporary American Novel* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1961); *The Dismemberment of Orpheus: Towards a Postmodern Literature* (New York: Oxford University Press, 1971), and *Paracriticism: Seven Speculations of the Times* (Urbana, Ill.: University of Illinois Press, 1975).

(١٥) انظر لادوارد سعيد :

Edward W. Said, *Joseph Conrad and the Fiction of Autobiography* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1966); *Beginning, Intention and Method* (Homewood, Mad.: Johns Hopkins University Press, 1978); *Literature and Society* (Homewood, Mad.: Johns Hopkins University Press, 1980), and *The World, the Text and the Critic* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1983),

اضافة الى عدد كبير من المقالات .

(١٦) للدكتور عادل سلامة كتاب حول « قصائد شيبي الطويلة » نشر في سلسلة دراسات سالزبورغ في الأدب

الانكليزي ، لم يكن قريب المتناول عند كتابة هذه المقالة .

وآخرين^(١٧) . وهذا يقودنا الى الحقيقة الثانية وهي :

٢ - انها نتاج غربي صرف ، لأنها حصيلة ممارسة وتدريب ونشاط تم في الغرب ، ولأنها كتبت بلغة اجنبية . والحقيقة انه اذا ما تم تغيير اسماء مؤلفي هذه الكتب ووضع اسماء اجنبية مكانها ، فإن المرء لا يمكن أن يدرك انها كتبت من قبل باحثين عرب ، لأنها حصيلة ثقافية اجنبية .

٣ - اما فيما يتعلق بتلك المؤلفات التي كتبت باللغة العربية فهي متفاوتة في حديثها وقيمتها وتوثيقها ، الا انها يمكن ان تندرج تحت الفئات التالية :

- مؤلفات تمت عن طريق معرفة واسعة ومتعمقة ووثيقة واحتكاك مباشرين بالثقافات الاخرى ، وهذه قليلة ومحدودة جداً وانتشارها يقتصر على فئة محدودة من الطلبة والدارسين .

- مؤلفات تمت عن طريق معرفة واحتكاك غير مباشرين ، ويغلب عليها السطحية والتردد احياناً وشيء غير يسير من الانتحال احياناً اخرى .

- مؤلفات تعتمد على التعريب وهي في مجملها تتخبط في مسخها ونسخها عما تنقل عنه ، اضافة الى مساهمتها الغربية حقاً في نشر الكثير من سوء الفهم فيما يتعلق بهذه الثقافات .

ومن الغريب اننا بعد هذا التقصير في حق ثقافة الآخرين (والذي ربما اغتفره البعض) وفي حق ثقافتنا (والذي لا اظن ان احداً يمكن أن يغفره لنا) لا نرضى وفي كثير من الاحايين عما تنتجه المؤسسات الثقافية الخارجية من آراء ونظريات وننعتها باستمرار بأنها متعسفة مغرضة وغير موضوعية ومتحيزة وعنصرية ، وغير مستقصية او غير شاملة او سواها من الصفات ، دون ان نستطيع ان نقدم البديل عنها . وإذا ما كان عجزنا عن انتاج سيارة او طائرة او دبابة او حاسب آلي مسوغاً بسبب طبيعة الظروف التي مرت بها الامة العربية خلال القرون الماضية ، فإنه من غير المسوغ على الاطلاق ان نظل عاجزين عن تقديم دراسات جادة وموثقة ورصينة عن ادبنا وثقافتنا وتاريخنا وحضارتنا يمكن أن تنهض للمقارنة مع ما ينتجه الآخرون من اشياء تتعلق بنا ، ونحن اولى بها منهم ، والأغرب من هذا اننا نتأثر بشكل او بأخر بحصيلة ما تقدمه هذه المؤسسة الثقافية الخارجية .

فنحن نباشر دراستنا من خلال مناهج وطرائق ومداخل ابتكرها الغربيون في دراستهم لثقافتنا وحضارتنا وادبنا وتاريخنا ، وليس ثمة من حاجة للإشارة الى ان هذه المناهج والطرائق والمداخل متخلفة بالقياس الى نظائرها المستخدمة في المعارف الاخرى . والسبب في ذلك عائد لوظيفة الاستشراق في المجتمع الغربي وللأعباء الكثيرة التي حُمِّلها المستشرقون ؛ تلك الأعباء التي كان من الصعب عليهم ان ينهضوا بها وهم على ما هم عليه من التأهيل الذي يقتصر في كثير من الاحيان على اللغة وفقها فقط . يقول البرت حوراني:

« ولما كان المستشرقون من الجيل القديم الباحثين الوحيدين المهتمين بحق بالعالم الاسلامي ، والذين يملكون مفتاحاً أساسياً لكشف اسراره - وهو معرفة لغاته - فإنهم كانوا يدعون للقيام بأشياء عديدة دون ان يكونوا مستعدين تمام

(١٧) Samar Attar et al., *The Intruder in Modern Drama* (Frankfurt: Peter lang, 1981), and Mohammad Shaheen, *George Meredith: A Reappraisal of the Novels* (London: Macmillan, 1981).

الاستعداد للقيام بها جميعاً : ان يعلموا اللغات ، ويتذوقوا الادب ، ويدرسوا التاريخ ، ويشرحوا النظم الدينية والقضائية ، بل ان يشيروا على الحكومات ويوعوا الرأي العام حول القضايا السياسية ، لقد كتب معظمهم وعمل في حقل واسع سعة عجيبة واطهر سعة معرفة وفهماً لا يستطيع ان يطمح الى بلوغهما الا القليل من الباحثين المحدثين ، ولكنهم قاموا بكل هذا بضمن « (١٨) » .

وما ذلك الا لأن عدتهم الوحيدة كانت معرفة اللغة فقط (وشيء عن الاسلام وتاريخه) ، وهل هذه تكفي لسبر اغوار ثقافة كثقافة الشرق او في ارتياد آفاقها الرحبة الواسعة . وهكذا فإن معظمهم كان على اطلاع كاف عندما يتعلق الامر بمعرفة اللغة او الدراسات الدينية ، ودون ذلك اطلاقاً عندما يتعلق الامر بالادب الصرف ؛ بل إنهم - في رأي سعيد - لم يدرسوا الادب لأنهم لم يكونوا ليتقنوا اللغة (١٩) ؛ وربما اقل من ذلك في التاريخ والعلوم الاجتماعية . ونأتي بعد ذلك لنتخذ مما يقولون حجة نوثق بها كتاباتنا ، ولنقلدهم فيما ننتجه عن هذا الادب وذاك التاريخ وتلك الثقافة رغم اعترافهم هم بقصوره منهجياً عن مصارعة ما ينتجه معاصروهم في ضروب المعارف الانسانية الاخرى .

وهكذا فإن اكثر ما تنتجه مؤسسات الثقافة العربية هو نسخة ممسوخة ومنسوخة وربما من الدرجة الثانية او الثالثة مما ينتجه الآخرون ، وما ذلك الا لأننا لم نستطع خلق تقليد ثقافي متين ومتماسك في دراستنا لثقافتنا وحضارتنا وتاريخنا ، تقليد يكون في جانب منه تطويراً للتقاليد العربية الكلاسيكية من جهة ، واستجابة لما جدّ من مناهج ومداخل ونظم معرفية من جهة اخرى . تقليد يضارع هذا التقليد الثقافي المتماسك والقوي والفعال الذي نسميه الاستشراق .

ثانياً : موقف متكافئ الضدين تجاه الاستشراق

لا اظن ان ثمة من يماري في ان المثقف العربي كعامل من عوامل الانتاج او الاستهلاك الثقافي في الوطن العربي يقف موقفاً متكافئاً الضدين في تعامله مع هذا التقليد الثقافي المدعو بالاستشراق . فهو من جهة يعرف - او ربما لا يعرف - ان هذا التقليد يشكل بنية ثقافية شديدة الوطأة في تأثيرها عليه ، ومن الصعب عليه تجاهلها او الخروج منها دون إرادة قوية وهيئات ان يتم ذلك دون خلق بنية ثقافية مكافئة في القوة والمستوى تكون بديلاً عنها . وهو يشعر اضافة الى ذلك انها بعيدة عن ان تقارب واقعه الذي يعيشه وتظل تختلط فيها بقايا سياسية وايدولوجية مغرصة ، الا أنه من جهة اخرى يعرف انه لا يملك انتاج البديل الذي يتيح له ان يستغني عنها بسبب طبيعة ظروفه المحيطة والتي سبق ان أشرت اليها . لذلك نجد ان كثيراً من المثقفين العرب يتخبطون في طريقة تعاملهم مع هذا التقليد ، فهم يرفضونه لما فيه رغم انهم في انتاجهم الثقافي يتأثرون بشكل او بآخر بهذا التقليد سواء اكانوا على وعي بهذا ام لم يكونوا . ويكفي ان يشير المرء الى بعض مظاهر هذا التأثير :

١ - هنالك اولاً اولئك الذين يدرسون في الغرب ، وهؤلاء يخضعون لما يخضع له اي دارس يتحرك ضمن البنية الثقافية الغربية ، ويتأثرون بنحو او بآخر بالبنى الثقافية الغربية . وبالطبع فإن هؤلاء

Albert Hourani, *Europe and the Middle East*, St. Anthony's / Macmillan series (London: Macmillan, (١٨) 1980), p. 180.

Edward W. Said, «Interview: Edward Said», *Diacritics* (Fall 1967), p.47.

(١٩)

(اذا ما شاء المرء ان يؤكد على النواحي الايجابية في مشروعهم) يبقون في موقع متميز - على اي حال - لانهم يبقون على اطلاع مباشر ليس على هذا التقليد فقط بل على ظروف خلقه ومعطيات إنتاجه ، وعلى النقد الداخلي الذي يمارس في داخله ايضاً . وهذه المعرفة المباشرة يمكن لها ان توظف توظيفاً ايجابياً سأشير اليه بتفصيل اكبر فيما بعد . وربما كان من الضروري هنا ان نشير الى خط تبني آراء كآراء ادوارد سعيد في هذه الفئة (عندما يدعى اصحابها « بالمخبرين الاصليين »)^(٢٠) ، لأنها تعنى بشكل او بآخر سلب هؤلاء من حسن انتمائهم دونما سبب موضوعي مسوغ من ناحية ، ولأنها من ناحية اخرى تعني التخلي عن عامل مهم في تحويل مجرى الاستشراق ، هو بالقوة في مصلحة المواجهة الايجابية لتقليد الاستشراق ، ويمكن اذا ما أحسن استخدامه ان يساهم مساهمة لها شأنها في خلق مستويات جديدة داخل هذا التقليد ، تخلخل القيم السائدة فيه وتستطيع في النهاية ان تدخل قيماً وآراء ورؤى داخلية نافذة يصعب معها للمستشرق ان يتمسك بهذا التقليد ، لأنه لن يستطيع مقاومة رياح التغيير الداخلية .

٢ - هنالك ثانياً هؤلاء الذين اتيح لهم ان يطلعوا على نحو غير مباشر على هذا التقليد وتعرضوا لتأثيره . وهؤلاء - سواء في تحقيقهم لكتب التراث القديم واعادتها للنشر او في دراستهم لضروب الثقافة العربية الكلاسيكية والحديثة والمعاصرة ، او في كتابتهم عن التاريخ العربي ، او المجتمع العربي ، او السياسة ، او الفلسفة وما الى ذلك - يحاكون المستشرقين ربما في كل خطوة يخطونها . فلست اظن ان طرق تحقيقنا لتراثنا هي تطوير للطرق التي استخدمها العرب القدماء في تدوينه وتوثيقه وحفظه ونقله ؛ ولست اظن ان دراستنا للادب العربي في عصوره المختلفة او في دراستنا لبيئاته او مذاهبه تفيد الفائدة التي يفترضها المرء من طرق دراستنا الكلاسيكية لهذا الادب بعد تطويرها التطوير المناسب ؛ ولست اظن ان مناهج البحث التاريخي والاجتماعي والسياسي وغيرها مأخوذة عن اسلافنا القدماء مثلما هي مأخوذة - والى حد كبير - عن الغرب . وبمعنى آخر إننا في دراساتنا الانسانية المعاصرة نتابع التقليد الغربي تقريباً ، وأننا الى حد بعيد ننظر الى تراثنا وثقافتنا وأدبنا بعين غربية ، مصدرها تكويننا الثقافي الذي تنعدم فيه المشاركة العربية الفعالة التي تستند الى تقليد يكون استمراراً لما ساهم فيه اسلافنا العرب .

٣ - وهنالك اخيراً هذه الفئة الثالثة التي ترفض الاستشراق رفضاً كاملاً ، ولا تدع اي فرصة تفوتها دون ان تحاول النيل من هذا التقليد او تفنيد ما ينتج من آراء . وهي ترى فيه على وجه الاجمال تقليداً مغرضاً ما فتىء منذ بداياته الاولى المرتبطة بالعهود الاستعمارية يحاول الانتقاص من ثقافة الشرق وادبه وحضارته ، ويسعى جهده لتشويه تاريخه وإعطائه شتى التفسيرات البعيدة عن مدارك الشرقيين وآفاق تخيلاتهم .

والمفارقة في موقف هذه الفئة تبديء في أنها في محاولتها نقد الاستشراق وتفكيك بناه تلجأ الى الاطر الثقافية نفسها ، وتنتهي الى تبني منطقها واعتقاداته وافتراضاته ومسلّماته وأنظاره . واذا ما شاء المرء ان يدلل على هذا فحسبه ان يشير مثلاً الى ان الكثير من الباحثين العرب سُغل الى وقت طويل بتفنيد جوانب من التراث : الاستشراق المتصل بفلسطين وهو بالتحديد الجانب المعني بتسويغ الحق التاريخي للصهاينة في الاستيطان في هذه الارض العربية ، وهم في محاولتهم هذه تبنوا المنطق نفسه ،

والاطر النظرية نفسها التي استخدمها المنظرون الصهاينة في تسويغ ما يرتكبونه من اضطهاد وظلم ضد العرب من سكان فلسطين المحتلة . وكذلك فإن الكثيرين من افراد هذه الفئة وجدوا انفسهم في معرض الرد على الاتهامات التي يلصقها بعض المستشرقين بالعرق السامي والتي تنبع من الاعتقاد بتفوق العرق الآري يلجأون الى المنطق نفسه ، ويحاولون ان يثبتوا ان العكس هو الصحيح وان العرق السامي عرق متفوق ، وان الشرق الذي يسكنه هؤلاء الساميون هو مهد الديانات السماوية وموطن الامن والسكينة الروحانيين ومنبع الحضارات الكبرى في تاريخ الانسانية وما الى ذلك من بيانات تعتمد اساساً على الاطار النظري نفسه الذي استخدمه المستشرقون . وهكذا فإنهم يقعون في الشرك نفسه الذي ارادوا ان يخرجوا الآخرين منه ، لأنهم ينطلقون من المسلمات نفسها التي ينطلق منها الآخرون ، وبالتالي فإنهم - وعلى نحو سلبي - يثبتون صحة هذه المسلمات عن غير وعي منهم . وهناك امر آخر ، وهو انه نتيجة الموقف الرفض الذي تتخذه هذه الفئات من الاستشراق جملة وتفصيلاً تغضي طرفها عن كثير من الانجازات الايجابية فيه وهي لذلك تحرم نفسها دونما سبب من الافادة مما يمكن - ولمُحَص - ان يكشف عن سمين فيه . فالاستشراق - كما لا يستطيع ان ينكر ذلك اي باحث منصف - فيه الغث والسمين ورغم انه يوجد فيه الكثير من الاساطير والاهام ، الا انه يستند الى شيء ما ، استطاع ان يحفظ عليه وجوده حتى يومنا هذا . ويكفي ان يشير المرء هنا الى التسهيلات المتاحة للباحث الغربي والتي تتراوح بين المكتبة المستوعبة للكتب والدوريات والنشرات والوثائق والاوراق الخاصة والمخطوطات وبين الحاسب الآلي مروراً بخدمات رجال سلك الامن واجهزته المختلفة ومعلوماتهم - المصنفة - والتي تقدم له على اساس المنفعة المتبادلة ، اضافة الى الاموال الطائلة التي ترصدها المؤسسات الثقافية ومعاهد البحث والدراسة والخدمات ، او التي توقفها عليه المؤسسات الاقتصادية والتجارية المهتمة بالمنطقة ، ودع عنك بعد ذلك الظروف المعيشية للباحثين انفسهم والتي لا تكاد تفكر فيها المؤسسات الثقافية او التعليمية او التربوية العربية . إن الثقافة انتاج في مجملها ، وليست ابداعاً مطلقاً ، وما لم يتم توفير وسائل هذا الانتاج وتنظيم علاقاته ، وتعبئة موارده من اجل دفع الحصيلة النهائية كما وكيفاً ، فإنه لا سبيل الى تعليق آمال كبيرة على مستقبلها . ولذلك فإن القائمين على اسباب انتاج الثقافة العربية ينبغي ان يتنبهوا الى ضرورة القيام بشيء ما ، من اجل تغيير ظروف هذا الانتاج ، حتى يكفلوا انتاجاً ثقافياً يمكن ان يعتبر إسهاماً عربياً من ناحية ، وان ينتمي الى العصر الذي نعيش فيه من ناحية اخرى .

أعود فأقول ان حصيلة هذه التسهيلات الخارجية (التي تُمنح للمستشرق) والمتمثلة بما يكتبه المستشرقون لا بد من ان تكون على حد ادنى من الجدية والرصانة ، بل من الاطراد والاتساق الداخليين^(٢١) . ولربما كان من المفيد هنا ان نشير الى رأي اكثر نقاد الاستشراق فاعلية واهمية في تماسك هذا التقليد ، وما يتمتع به من قوة داخلية ، يقول ادوارد سعيد :

« ينبغي على المرء الا يفترض ابدأ ان بنية الاستشراق ليست سوى بنية من الاكاذيب او الاساطير التي ستذهب ادراج الرياح ، اذا كان للحقيقة المتعلقة بها ان تجل . وانا نفسي اؤمن بأن الاستشراق اكثر قيمة بشكل خاص كعلامة على القوة الاوروبية - الاطلسية بجزء الشرق منه كإنشاء حقيقي عن الشرق (وهو ما يدعي الاستشراق ، في شكله الجامعي او البحثي ، كونه) . على اي حال ، إن ما علينا ان نحترمه ونحاول ان ندركه هو القوة المتلاحمة للإنشاء الاستشراقي ،

وعلاقاته الوثيقة بالمؤسسات الاجتماعية والسياسية المعززة ، وقدرته المهيبة على البقاء . فأى نظام من الافكار قادر ، بعد كل حساب ، على ان يبقى دون تغيير كحكمة قابلة للتدريس (في الجامع ، والكتب ، والمؤتمرات والجامعات ، ومعاهد السلك الخارجي) من زمن ارنست رينان في اواخر عام ١٨٤٠ الى الوقت الحاضر في الولايات المتحدة ، لا بد ان يكون شيئاً أكثر صلابة ومتانة من مجرد مجموعة من الاكاذيب « (٢٢) » .

ويكتب في موضع آخر : « إن لتاريخ الاستشراق - في آن واحد - اتساقاً داخلياً ، وجملة من العلاقات ، على درجة عالية من الفصاحة والوضوح ، مع الثقافة المسيطرة المحيطة به » (٢٣) .

وبالطبع فإن الحديث عن تماسك الاستشراق وقوته الداخلية واتساقه لا يعني بحال من الاحوال إنكار وجود أبعاد ايديولوجية وسياسية واقتصادية وثقافية لهذه الحصيلة . فالمعرفة المتعلقة بالمجتمع الانساني معرفة تاريخية ومحكومة بالضرورة بظروف انتاجها ، وهي لذلك قائمة على المحاكمة والتفسير . ولا يعني هذا ان الحقائق والمعطيات غير موجودة ، ولكنه يعني ان الحقائق تستحوذ على اهميتها مما يصنع بها في التفسير^(٢٤) . الا انه من الاهمية بمكان ان يكون العرب المعاصرون على وعي بوجود هذه الحصيلة الثقافية ويفيدوا منها . وليس ثمة من حاجة الى ان يؤكد المرء من جديد على ان هذا الموقف السلبي الراض الذي تتخذه هذه الفئة الثالثة من هذا التقليد يجرمها - دونما مسوغ معقول - من فرصة الاحتكاك به ، وبالتالي الافادة منه : هذه الافادة الموجودة بالقوة فيه بالتأكيد .

ثالثاً : ثلاثة خيارات

كيف يمكن لنا نحن العرب ، في ضوء ما تقدم عن واقع العلاقة بين الاستشراق والعرب ؛ هذه العلاقة المحكومة بالثنائية وتكافؤ الضدين ، ان نتعامل كداخليين Insiders مع هذا التقليد الثقافي العريق ؟ وما هي الخيارات المتاحة امامنا ؟

يبدو لي - وبغرض تبسيط الامور - اننا امام خيارات ثلاثة :

- ١ - ان نرفض هذا التقليد جملة وتفصيلاً ونوفر على انفسنا عناء مناقشته .
- ٢ - ان نقبله دون تحفظ وان نعطي طرفنا عما فيه من تضمينات ايديولوجية او سياسية او اقتصادية او ثقافية .
- ٣ - ان نتعامل معه تعاملاً نقدياً ، وان نأخذ ونرفض على هدي البصيرة النقدية ، والتفحص المتمعن او قل ان نواجهه مواجهة ايجابية .

١ - الرفض المطلق

يبدو لي ان هذا الخيار هو اسهل الخيارات فهو يريحنا من الكثير من العناء . وهكذا نجد انفسنا اننا لسنا بحاجة الى تتبع ما يصدر عنه من حصيلة ثقافية ، وعلى اي حال فالاستشراق - كما يقول د .

(٢٢) المصدر نفسه ، ص ٤١ .

(٢٣) المصدر نفسه ، ص ٥٥ .

(٢٤) Edward W. Said, *Covering Islam: How the Media and the Experts Determine How We See the Rest of the World* (New York: Pantheon Books, 1981), p. 154.

حسام الخطيب - « هو علم اوروبي ، اي انه كتب باللغات الاوروبية من اجل الاوروبيين ، انه صورة ما توصلت اليه اوروبا في معرفة الشرق . وهو يعكس موقفاً اوروبياً وعقلية اوروبية »^(٢٥) . ولذلك ، فإنه - وإن كان موضوعه - لا يعيننا في شيء ، ولا يضيرنا إن تجاهلناه . وقد يقول قائل : لم نضيع الوقت والمال والجهد والطاقة في سبيل ما لا جدوى منه ولا عائد ؟ وماذا يفيدنا ان نتتبع اخبار الاستشراق ، او ان نترجم كتبه ، وناقش ما فيها ، وننقدها ، ونفند ما نراه غير صحيح مما تضمه من آراء ، ونغضب فيما لا طائل منه ؟ هل كان الاستشراق غير نتاج خارجي ، كتبه خارجيون لا يكاد معظمهم يحسن اللغة التي نتكلم بها ، فكيف بهم عندما يناقشون ماضيها وحاضرنا ومستقبلنا وتاريخنا وثقافتنا وأدبنا واقتصادنا وسياستنا . إنهم بالتأكيد لن يصلوا الى حقيقة ذات قيمة تتصل بها . وبالتالي فلا ضير علينا إن اغضينا طرفنا عما يعملون .

وإضافة الى ما قدمت من عقابيل تبني خيار كسول كهذا عندما تحدثت عن موقف الفئة الثالثة من المثقفين العرب من الاستشراق ، أجدني مضطراً الى الاشارة الى ان نظرة الآخرين لنا وتعاملهم معنا ، ونظرهم في امورنا ومناصرتهم - او معاداتهم - لقضايانا المصيرية وما الى ذلك من امور تتصل وعلى نحو وثيق بهذا التقليد وتتأثر به سواء أسرنا ذلك ام أغضبنا ، قبلناه ام رفضناه .

وحتى اقنع اصحاب هذا الخيار الكسول، فإنني اشير الى ظاهرة تلمستها بنفسي وبوضوح خلال اقامتي في الغرب وتعاملي مع الدراسات العربية المكتوبة بالانكليزية ، ظاهرة تحدثت عنها في غير هذا الموضوع، وأجدني بحاجة الى الاشارة اليها مجدداً في هذا السياق . فقد لاحظت ان ثمة اهتماماً متزايداً بالادب العربي الحديث ضمن اوساط المثقفين الاجانب عامة ، وضمن دوائر الدراسات العربية على نحو خاص ، ولاحظت كذلك ان كثيراً من باحثي الادب المقارن بدأ يلتفت الى هذا الادب ويدرس علاقاته بالآداب الاخرى، ويقارن ألوان التجارب الانسانية التي يقدمها ادبنا مع غيره من الآداب الاخرى . وبالطبع فإن كثيراً من هؤلاء لا يحسنون اللغة العربية ، وهم (وإن أحسنها بعضهم) اميل الى التسهيل على انفسهم ومن ثم تراهم يلجأون الى ترجمات هذا الادب او النظر في دراساته باللغات التي يحسنونها . وليس ثمة من شك في ان الانكليزية تكاد تكون لغة الاستشراق الرئيسية ، وهذا لا يعني بأي حال النظر باستخفاف الى ما يصدر باللغات الاخرى كالفرنسية والالمانية والاسبانية والاطالية والروسية ، ولكنه مجرد اشارة الى ان ما ينشر بالانكليزية يكاد يفوق ما ينشر بأي لغة اخرى ، اضافة الى كون الانكليزية من اوسع اللغات انتشاراً في عالمنا اليوم ، (اذا ما استثنينا اللغة الصينية بالطبع) .

ويبدو ان المؤسسات الثقافية الصهيونية في الكيان العنصري وخارجه شعرت بهذا منذ زمن (ومن المؤسف انهم اخبرنا عندما يتعلق الامر بهذه النواحي ، فهم يحاربوننا في كل المجالات ، وليس على جبهة القتال وحدها ، ويفيدون من كل الوسائل المتاحة لديهم مهما كانت ، ومهما كان مصدرها وشكلها) ورأت فيه ثغرة يمكن ان تنفذ منها . وهكذا شرع الكثيرون من الباحثين الصهاينة بالاهتمام بهذا الادب ودراسته ونشر دراسات جادة عنه تنشرها اكبر دور النشر الاستشراقية بمساعدة تقدمها جامعات الصهيونية^(٢٦) . وانا لا يهمني ان اناقش مضمون هذه الدراسات ، ولا ان احلل دوافعها هنا

(٢٥) حسام الخطيب ، « الاستشراق في ثوب جديد » ، البعث (دمشق) ، ١ ، ٣ / ١٩٨١ .

(٢٦) = Sasson Somekh, *The Changing Rhythm: A Study of Najib Mahfuz's Novels*, Studies in Arabic

(علماً ان اغلبها رسائل جامعية أُجيزت من افضل الجامعات الاوروبية والامريكية) ، ولكني أود ان أشير الى ان هؤلاء الباحثين الصهيينة - سواء اعترفوا بذلك ام لم يعترفوا ، قصدوه ام لم يقصدوه ، اندفعوا اليه بحب هذا الادب والاهتمام به كأدب جدير بالبحث والدراسة ام بغاية أخرى اكااديمية او غير اكااديمية - يريدون للمستعربين والمهتمين بدراسة الادب العربي الحديث ان ينظروا الى هذا الادب من خلال العيون الصهيونية ، وان يقبلوا بشكل غير مباشر آراء الصهيينة فيه وتقويمهم له وتحليلاتهم . وبالطبع فإن ثمة تضمّنات أخرى لهذه العناية يمكن ان يفيد منها السياسيون الصهيينة ورجال آلة الحرب في كيانهم ، اهمها القول للعالم أجمع بلغة البحث الاكاديمي « الموضوعي » ، نحن اكثر اهتماماً بالعرب وثقافتهم وأدبهم وتاريخهم منهم بأنفسهم ، ونحن نقوم بهذه المهمة خير قيام ، ونتحمل عبء الرجل الاوروبي في تمدين المنطقة وتحضيرها ، والحفاظ على تراثها الثقافي والتعريف به ونشره بين قراء الغرب ، ولا نلقى مقابل ذلك من هؤلاء العرب غير الحقد والتهديد والتلويح بالحرب والدمار والالقاء بالبحر^(٢٧) . ولا شك ان رأياً عاماً غريباً محملاً بالاحساس بالذنب تجاه من اضطهد من اليهود في ايام النازية والفاشية ، ومفعماً بإحساس الحسد والغيرة من العرب للثروة التي يتمتعون بها والتي ألقيت بين عشية وضحاها بين ايديهم وهم الشعب المتأخر البربري والمتوحش والبدوي و« الراهبي » ، ما يفتأ يهدد بها الغرب المتمدن المتحضر ، اقول ان شعباً كهذا يتقبل هذا ويفهمه لأنه اللغة التي يعرفها ويخاطب بها .

هل نقول بعد هذا ان الامر لا يعنيننا ، وانه لا يؤثر علينا ، واننا نستطيع ان نتجاهله ؟ او ان نتركه كما في هذه الحالة الى الباحثين الصهيينة ليغدو حجة في ثقافتنا وأدبنا وحضارتنا على حساب كسلتنا الفكري وتقديرنا بحق انفسنا ؟

وهناك امر آخر اشار اليه باحث عربي معروف بنظرته المتزنة الى تقليد الاستشراق ، تلك النظرة التي تستند الى خبرة مباشرة به امتدت على فترة طويلة من الزمن معه . يقول الدكتور حسام الخطيب : « إن العالم المتقدم غرباً وشرقاً لم يعد يعتمد على البحوث العامة الشاملة الآخذة من كل شيء بطرف . بل اتجه - كما هو معلوم - الى التخصص الدقيق جداً . وهكذا الغيت تقريباً كلمة مستشرق ، وحلت محلها كلمة مستعرب او Arabist ، اي مختص بالدراسات العربية . واصبحت هذه الدراسات تجري في مراكز بحث علمية ، متعددة التخصصات المتعلقة بالبلاد العربية ، وهذه المراكز تضم مكاتب غنية جداً ، وتضم ايضاً فرقاً مدربة على البحث والاحصاء والتأليف المشترك . ويجد فيها الانسان اليوم معلومات وتحصيلات غزيرة حول نواحي الحياة العربية من اجتماعية واقتصادية وسياسية وفكرية وفنية . وهذه المراكز ذات خطورة واضحة ليس لأنها تقدم « معلومات خاطئة » او - « تشويهاها » لما هي عليه الامور في البلاد العربية ، بل لأنها تقدم صورة علمية دقيقة تزود المختصين السياسيين وغيرهم بما يريدون ان يعرفوه عن اية

literature, 2 (Leiden: Brill, 1973); David Semeh, *Four Egyptian Literary Critics* (Leiden: Brill, 1974), and = S [hmu]el Moreh, *Modern Arabic Poetry, 1800-1970: The Development of Its Forms and Themes under the Influences of Western Literature*, Studies in Arabic literature, 5 (Leiden: Brill, 1976).

وقد نشرت هذه الدراسات بمساعدة جامعة تل ابيب ، جامعة حيفا والجامعة العربية .

(٢٧) عبد النبي اصطياف ، « تحت عيون صهيونية » ، الدستور (لندن) ، (١٠ - ١٦ آذار / مارس ١٩٨٠) ، ص

منطقة عربية او ناحية من نواحي الحياة العربية التي تكون موضع اهتمامهم ، وبذلك ليس بعيداً عن الصحة ما يقال عادة من ان (الآخرين) يعرفون عنا اكثر مما نعرفه عن انفسنا » (٢٨) .

وهكذا فإن ثمة سميماً يمكن أن نجده في اهتمامنا بهذا التقليد وفي تتبع احداث ما يقدمه ، وخاصة فيما اشترت اليه في غير هذا الموضوع على انه من ملامح الاستعراب الجديد (٢٩) ، واهمه اسهامات المستعربين العرب ، اولئك الذين قدر لهم ان يعيشوا في الغرب وينشروا بلغاته ويدرسوا في جامعاته .

٢ - القبول غير المشروط

اما الغباء الثاني فهو قبول كل ما يأتينا به الاستشراق على عواهنه ، وإغضاء الطرف عما فيه من تضمينات ايديولوجية وسياسية ، واعتماد بياناته أساساً لفهم انفسنا ، ولم لا ، وهو حصيلة ثقافة غربية رفيعة تصدر عن حضارة غربية نحاول جهدنا الوصول الى ما وصلت اليه ونسعى الى محاكاتها بكل ما أوتينا من قوة .

وفوق ذلك فإنه لا يسعنا ان نستخدم الطائرة التي ينتجها الغرب ، ونفيد من تسهيلات الاقمار الصناعية في اتصالاتنا والحاسبات الالية في مختلف مرافق حياتنا ، ثم نرفض بعد ذلك ما يقوله عنا . وهو على اي حال اكثر معرفة منا بانفسنا ، إنه يملك التسهيلات والمنهج فلماذا لا يملك حصيلتهما ، او قل انه يملك القوة والسلطة التي يمارسهما بشكل او بآخر في هذا الوجه او ذاك من الحياة العربية المعاصرة ، فلماذا لا يملك المعرفة؟ وهو يملكها حقاً .

واكثر من هذا فإننا بذلك نوفر على انفسنا المال والوقت . إن انتاج كتاب عربي بحاجة الى عدة سنوات من التفريغ نتيجها للباحث العربي ، والى تسهيلات كثيرة ، واموال طائلة تنفقها عليه ، وترجمة كتاب لا تقتضي اياً من هذا . صحيح اننا قد نقع على آراء لا تسرنا ، ولكن هذا متوقع فنحن امة متخلفة ، ومن الصعب ان نجد في اوضاعنا الراهنة كبير راحة واطمئنان ورضى لانفسنا بله نفوس الخارجيين من المستشرقين .

فلنتخل اذاً عن المشاعر القومية الشوفينية ، وعن العاطفية والذاتية ، فما ينتجه الغرب انتاج على قدر كبير من الموضوعية . والحكمة ضالة المؤمن ، وإضافة الى ذلك ليس تراثنا نفسه ينصحنا بأن نطلب العلم ولو في الصين؟ والحقيقة في نهاية الامر لا ترضي . ومن يحب الحقيقة على اي حال .

ورغم كل ما يمكن ان يلغع كهذا من مظاهر الواقعية والعملية والانفتاح وسعة الافق ، فإنه موقف على غاية ما يكون من الجرأة في اللامبالاة بعقابيله . واكثر من هذا فإنه يبدو اكثر غرابة عندما نتذكر ان

(٢٨) الخطيب ، « الاستشراق في ثوب جديد » .

(٢٩) انظر على سبيل المثال لعبد النبي اصطياف : « المؤتمر السنوي السادس للجمعية البريطانية لدراسات الشرق الاوسط : وقائع وهوامش » ، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، السنة ٥٥ ، العدد ٤ (تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٠ ، ذو القعدة ١٤٠٠ هـ) ؛ « بيليوغرافيا اسلامية عربية : دليل مجلس مكتبة الشرق الاوسط وقصة ستة عقود » ، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، السنة ٥٥ ، العدد ١ (كانون الثاني / يناير ١٩٨٠ ، صفر الخير ١٤٠٠ هـ) ، ص ١٦٤ - ١٨٨ ؛ « نحو استعراب جديد : مجلة الادب العربي » ، الموقف الادبي (دمشق) ، العددان ١٠٧ - ١٠٨ (آذار / مارس - نيسان / ابريل ١٩٨٠) ، ص ٢٠٧ - ٢١٥ ، و« سفراء دون اعتماد : مؤلفون عرب ، المعرفة (دمشق) ، السنة ٢٢ ، العدد ٢٥٥ (ايار / مايو ١٩٨٢) ، ص ٢٠٧ .

الاستشراق اليوم يخضع لعملية نقد اساسية من قبل المستشرقين انفسهم . وإذا كانوا هم انفسهم - او جملة صالحة منهم وخاصة من المستشرقين الشباب - لا يعتقدون بعصمة هذا التقليد الثقافي العريق ويعملون مباضعهم فيه ليظهره من الكثير مما علق فيه من اهواء ونزعات وتضمنات عرقية وعنصرية وايدولوجية ، فإن من الغفلة حقاً أن يقبله الداخلون هكذا دون تمحيص .

وحتى لا يكون الحديث عن امر كهذا حديثاً نظرياً بحتاً ، فإنني اود ان اشير الى مثال قريب العهد هو كتاب ألفه مستشرقان لامعان هما باتريشيا كرونة ومايكل كوك تحت عنوان الهاجرية : صنع العالم الاسلامي يمكن وصفه بأنه تمرين فكري عابث وعديم الجدوى ، اذا ما أحسن الظن به ، او بأنه تهجم أكثر ما يكون بعداً عن اللباقة والتهديب على جوهر العقيدة الاسلامية ، واستعراض عضلات منهجي على غاية من نقص الحساسية الانسانية اذا ما نظر اليه نظرة غير متعاطفة . فهما يكتبان مقدمين كتابهما : « إن العرض الذي نقدم لاصول الاسلام ليس ذلك الذي يستطيع ان يقبله اي مؤمن ... لقد كتب هذا الكتاب لكفرة ومن قبل كافرين ، واقيم على ما يجب ان يبدو من منظور اي مسلم انه تقدير مغالٍ فيه لشهادة مصادر الكفرة » (٣٠) .

والواقع ان ما يروّع في هذا الكتاب هو الانتقائية المغرضة التي تسود اختيار مادته ، وتحكم حاجته . ففضلاً عن إهمال المؤلفين غير المسوغ لمراجع اساسية في التاريخ الاسلامي بعضها لمستشرقين معروفين بطول باعهم في حقل الدراسات التاريخية الاسلامية ، فإنهما لا يثقان مطلقاً بالمصادر الاسلامية وهكذا يكتبان :

« من المعلوم تماماً ان المصادر الاسلامية ليست مبكرة بشكل يمكن التدليل عليه ، وليس هناك اي دليل صلب على وجود القرآن في اية صورة قبل العقد الاخير من القرن السابع ، كما ان الحديث الذي يضع هذا الوحي الغامض في اطاره التاريخي لم يخضع للتمحيص قبل منتصف القرن الثامن . وهكذا فإن تاريخية التراث الاسلامي خلافية الى حد ما : فبينما لا توجد اي اسس داخلية مقنعة لرفضه ، ليس هناك على قدم المساواة اية اسس خارجية مقنعة لقبوله . وفي مثل هذه الظروف فإنه ليس من المعقول ان يمضي بالطريقة المعهودة الى تقديم رواية محققة بشكل معقول للتراث كحقيقة تاريخية . ولكن ، وعلى النحو نفسه تماماً ، فإن المعقول اعتبار الحديث وكأنه دون مضمون تاريخي محدد ، والتأكيد على ان ما يفهم انه روايات للحوادث الدينية في القرن السابع غير ذي فائدة الا في دراسة الافكار الدينية في القرن الثامن . إن المصادر الاسلامية تتيج مجالاً رحباً لتطبيق هذه المداخل المختلفة ، ولكنها تقدم القليل مما يمكن استخدامه بأية طريقة حاسمة للتحكيم فيما بينها . وهكذا فإن الطريقة الوحيدة للخروج من هذه المعضلة هو المضي خارج التراث الاسلامي كله ، والبده من جديد » (٣١) .

ويمضي المؤلفان خارج هذا التراث ويبدآن من جديد ، ويخرجان على الناس بقصة جديدة ، بل جد اصيلة في خيالها الجامح ، فالهاجرية او البديل الجديد للاسلام الذي يقترحانه والذي يتخذانه عنواناً للكتاب نسبة الى هاجر ام اسماعيل وزوج ابراهيم عليهم السلام ، والمقصود به هو الدين الاسلامي الذي يفضلان ان ينعتا اصحابه او اتباعه بالهاجريين Hagarenes او Hagarites واما النبي العربي محمد صلى الله عليه وسلم فهو شخصية اسطورية ، لفقها المهاجرون ، واما القرآن فهو نتاج مجهود الهاجريين الجماعي التراكمي ، واما الذي كان وراء هذه الاسطورة فهو المهدي عمر الفاروق

Patricia Crone and Michael Cook, *Hagarism: The Making of the Islamic World* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1977), p. viii.

(٣١) المصدر نفسه ، ص ٣ .

المخلص ، واما أساس هذه القصة فهو المصادر غير العربية والمعاصرة لظهور الدين الاسلامي والتي تشمل المصادر العبرية والسريانية والسامرية والنسطورية واليعقوبية والارمنية والقبطية وغيرها^(٢٢)) وجميعها بالطبع كانت مناهضة للدين الجديد في ذلك الوقت . ولما كانت « المصادر التي تستخدم تساعد على تحديد التوكيد الذي نموضعه ضمن الكل المعقد للعملية التاريخية »^(٢٣) فليس من الغريب ان يستطيع المؤلفان ان يخرجنا علينا بهذه القصة المبتكرة .

والمهم هو ان هذه القصة التي وصفها احد المستشرقين المنصفين بأنها اضغاث احلام وضلال مبين ، وأنها جديرة حقاً بأن تصبح نسياً منسياً^(٢٤) ، وقد وجدت طريقها الى الناس ، وأنها بعد النقاشات التي أثارها بين صفوف المستشرقين ، صدرت بطبعة ذات غلاف ورقي وان صاحبها بعد نجاح محاولتهما الاولى قد تابعا مجهودهما فخرجت باتريشيا كرونه بكتاب آخر يحمل عنواناً موحياً هو ، عبيد على الخيل^(٢٥) ، وخرج مايكل كوك بكتاب آخر هو العقيدة الاسلامية المبكرة^(٢٦) ، وكلا الكتابين من نشر مطبعة جامعة كامبريدج ، وما ادراك ما اهمية ما تنشره هذه الجامعة .

ترى هل يظل اصحاب هذا الموقف او الخيار بعد اطلاعهم على عينة من هذا النوع من الاستشراق المغرض المسف على شيء من الاطمئنان لهذا التقليد وقبوله قبولاً اعمى ، لا اظنهم كذلك . وعلى اي حال فإن ثمة حدوداً للكسل الفكري الذي يمكن ان تعاني منه امة . وكذلك فإن المرء يأمل ان تكون عقدة « الخواجة » التي طالما شكنا منها ، وشقي بها ، الكثيرون من المثقفين العرب قد اخذت طريقها الى الانحسار .

٣ - المواجهة الايجابية

ولكن ماذا عن الخيار الثالث ، والذي اود ان اعنونه بالواجهة الايجابية لهذا التقليد الثقافي ، هذه المواجهة التي ينبغي ان تتسم بالوعي والمعرفة والحس النقدي والثقة بالنفس ؟

يبدو لي ان هذه المواجهة يجب ان تهدف الى قلب الاوضاع القائمة في الدراسات العربية ووضعها مرة اخرى على قدميها . فبدلاً من ان تكون الدراسات الاستشراقية الخارجية هي التيار الرئيسي المحدد ، والمرجع الاساسي لدراسة الثقافة العربية في حين تبقى الدراسات التي تقدم بها الداخليون هي الروافد ، يجب ان تصبح اسهامات العرب انفسهم هي التيار الرئيسي والمجرى المحدد ، في حين تصبح اسهامات المستشرقين هي الروافد .

وبالطبع فإن طموحاً كهذا ليس حلمياً او مستحيلاً ، ولكنه كذلك ليس امراً سهلاً يمكن تحقيقه في عشية وضحاها . وهو كذلك ليس نوعاً من الرغبة المغرورة ، لأنه هدف مشروع اخلاقياً وعلمياً . فدارس

(٢٢) عبد النبي اصطيف ، « الهاجرية : بديل جديد للاسلام » ، المعرفة ، السنة ١٧ ، العدد ٢٠٤ (شباط / فبراير ، ١٩٧٩) ، ص ٢٠١ .

Albert Hourani, *The Emergence of the Modern Middle East* (Berkeley, Calif.: University of California Press, 1981), p. 37.

(٢٤) الن جونز ، « الهاجرية » ، المعرفة ، السنة ١٧ ، العدد ٢٠٤ (شباط / فبراير ١٩٧٩) ، ص ٢٠٣ - ٢٠٧ .
Patricia Crone, *Slaves on Horses: The Evolution of the Islamic Polity* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1980).

Michael Cook, *Early Islamic Dogma: A Source-Critical Study* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1981).

الادب الانكليزي على سبيل المثال ، رغم تقديره لاسهامات الباحثين غير الانكليزي في دراسة هذا الادب ، لا يمكنه الا ان يعتمد بشكل أساسي على اسهامات الانكليزي انفسهم في دراسته له . واذا كان هذا الامر مسوّغاً ومقبولاً في دراسة الثقافات الاخرى ، فما الذي يمنع قيامه في الثقافة العربية اذا ما توافرت التسهيلات والعزيمة والصبر وبعد النظرة والرغبة الصادقة .

ولكن كيف الوصول الى هذا الوضع الذي يطمح اليه كل دارس عربي غيور ؟

يتراءى لي ان ثمة خطوات مختلفة على المدى القريب والبعيد يمكن ان نبدأ بها ، ويمكن ان تقودنا الى الوصول الى هذا الطموح ، وبالطبع فإن هذه الخطوات هي مجرد اقتراحات شكلتها أساساً التجربة الشخصية لصاحب هذه السطور ، وهي تجربة ، مهما بولغ في اهميتها ، لا تزال محدودة في اطار المقدرة الانسانية للفرد العربي في ظروفنا الحالية . ولذلك فإن دارسين آخرين يمكن ان يقترحوا خطوات اخرى يرونها افضل واسرع للوصول الى الهدف ذاته ؛ وهو ان ينهض العرب الداخلون بدراسة ثقافتهم وادبهم وحضارتهم ، وان يصبخوا الحجة الاولى والمصدر الاساسي الذي ينهل منه الآخرون في معرفتهم لهذه الثقافة وذاك الادب وتلك الحضارة . او اذا ما شئنا استخدام كلمات د . الخطيب : « عند ذلك يمكن ان نضع الاستشراق قديمه وحديثه في الموضوع الذي يستحقه ، اي بوصفه رافداً يصب في بحر الدراسات العربية المتمكنة الواثقة من القيمة العلمية لما تقدمه ، وليس بديلاً عنها بأي حال من الاحوال » (٣٧) .

أ - في البدء كانت المعرفة : ربما كانت اولى خطوات هذه المواجهة الايجابية التعرف على موضوع هذه المواجهة ، اي النتاج الاستشراقي . فدون المعرفة المتبصرة ، الميزة للغث من السمين في هذا التقليد الثقافي ، ليس ثمة امل في ان تقوم اية مواجهة ذات جدوى .

وبالطبع فإن طرق التعرف على هذا التقليد كثيرة منها على سبيل المثال تخصيص دورية او عدة دوريات لمتابعة جوانب نشاطاته المختلفة ؛ ومنها اعداد الدراسات والمسوح والتقارير عن وضع الدراسات الاستشراقية في الدول الاجنبية المختلفة ، في مختلف حقول المعرفة المتصلة بالعرب ؛ ومنها تخصيص جزء من الدوريات العربية المعنية لمتابعة آخر تطوراته ومراجعة آخر ما يصدر عنه من كتب ومجلات ونشرات ؛ ومنها الترجمات بمختلف انواعها ؛ ومنها الزيارات المباشرة لمراكز هذا الاستشراق والاطلاع عن كثب عما يجري فيها والاحتكاك المباشر مع القائمين على مؤسساته . والمهم في الامر هو عدم دفن الرأس في الرمال ، والقيام بتتبع ما ينجزه هؤلاء الخارجيون ، والنظر في مجالات الفائدة التي يمكن ان يعود بها على العرب في مختلف النواحي .

ب - المشاركة : وثانية هذه الخطوات هي المشاركة في مختلف فعالياته ونشاطاته ، هذه المشاركة التي تحمل معها ، بالاضافة الى تعميق معرفتنا بهذا التقليد ، فائدتين مهمتين :

اولاهما : لفت نظر العاملين في ميدان الاستشراق الى ما يقوم به الداخلون من نشاطات وابحاث لا يحسنها غيرهم ولا يستغني الخارجيون عنها ، والى اسهامات هؤلاء الداخلين في مختلف الجوانب المتصلة بالحياة العربية قديمها وحديثها ادباً وثقافة وتاريخاً وحضارة .

وثانيتها: خلخلة معايير ومقاييسه الداخلية التي اكل الدهر عليها وشرب . فمع ازدياد اسهامات الداخلين الى هذا التقليد ، تنبثق مفاهيم جديدة ، ومعايير مستويات مختلفة عما هوسائد في ميدان الاستشراق نتيجة طبيعته الخارجية . وعندها فإن اسهامات هؤلاء الخارجيين لا تقاس ولا تقوّم بالمقارنة مع ما ينتجه امثالهم فقط ، بل مع ما ينتجه الداخلون ايضاً . وبالطبع فإن من الاهمية بمكان ان تكون مساهمة هؤلاء الداخلين من الجدية والرصانة والتوثيق والكفاءة بحيث تبرز نتاج الخارجيين . والمشاركة هذه يمكن ان تتخذ اشكالاً عدة منها :

- **النشر في الدوريات الاستشراقية باستمرار** ، وباللغات الاستشراقية ذاتها . ويمكن التغلب على صعوبات الكتابة بلغة اجنبية عن طريق اللجوء الى الترجمة . فليس ثمة ما يمنع من ترجمة الاسهامات العربية الى الانكليزية والفرنسية وغيرها من اللغات ، ومن ثم نشرها في الدوريات الاستشراقية اذا ما كانت على مستوى مقبول ، مثلما يمكن ان يحدث العكس .

وكذلك فإن عدداً لا بأس به من الداخلين يتقنون الكتابة باللغات الاجنبية ، ومن الاهمية بمكان تشجيعهم على النشر بهذه اللغات بل ربما تفريغهم لهذه المهمة .

- **المشاركة الفعالة في المؤتمرات والندوات التي تقام حول الشؤون العربية في مختلف انحاء العالم** والتي تساهم المؤسسات الاستشراقية في الاشراف عليها او تنظيمها او الاعداد لها . ومن الضروري التشديد هنا على مسألة توفر الكفاءة والجدية في صفوف المشاركين فيها من الداخلين .

- **نشر الكتب والرسائل العلمية والترجمات باللغات الاجنبية** . صحيح ان الاصل هو ان يترجم ما هو صالح مما يصدر بالعربية الى اللغات الاخرى ، وان يقوم بهذه الترجمة الخارجيون انفسهم اذا ما شعروا بالحاجة الماسة له ، والضرورة الملحة لمراجعته وتبينوا الفائدة المرتقبة منه ، ولكن ليس ثمة ما يمنع في حال توفر هذه الدراسات او من يقوم بها من نشرها باللغات الاجنبية ، واتاحة فرصة قراءتها لعدد اكبر من القراء للافادة منها .

وكذلك فإن كثرة من الدارسين العرب قد انهوا دراساتهم في الجامعات الاجنبية ، وقدموا رسائل باللغات الاجنبية ، وبسبب جملة من العوامل لم تتح الفرصة لهذه الرسائل ان تنشر ، وذلك ان النشر في كثير من الاحيان مسألة تجارية بحتة ، وابحاث كهذه محدودة السوق لا تغري بالنشر . إن محاولة اصدار هذه الرسائل بعد اعدادها وتحريها على شكل كتب باللغات الاجنبية امر مهم ، بل إنه ربما يشكل خطوة من اهم الخطوات في زعزعة القيم الداخلية للاستشراق .

ج - النقد الواعي : وهو على نوعين : نقد الداخلين له وذلك من خلال مجالات المشاركات التي قدمتها ، ومن الضروري ان يكون هذا النقد نقداً موضوعياً علمياً بعيداً عن التهجم الشخصي او الطعن ؛ ونقد الخارجيين الذاتي لتقليدهم ، إذ ان من الاهمية بمكان تشجيع هذا النقد ونشره والأخذ بيد أصحابه .

وربما كان يحسن بالمرء في هذا السياق ان يشير الى ان من اكبر الخدمات التي قدمها كتاب ادوارد سعيد لهذا التقليد انه فتح عيون اصحابه على حقيقة طالما اغفلوها ، وهو انهم بشر وانهم يخطئون ، وان ثمة عالماً يتطور باستمرار من حولهم في مختلف الميادين وانهم ينبغي ان ينفثوا عليه ، ويطوروا هذا التقليد الذي ازرت به الابعاد الايديولوجية والسياسية ، والاهم من ذلك انه شجع

المتنورين منهم على نقد الآخرين ممن سلبهم هذا التقليد حريتهم وإرادتهم كباحثين . لقد مضى زمن لم يكن يجروء فيه اي مستشرق ان ينتقد غيب ، او برنارد لويس ، او فون غرونباوم ، او شاخت ، او ماسينيون او غيرهم . ولكن اي متتبع لما ينشر في دوريات الاستشراق يستطيع ان يلاحظ ان هؤلاء لم يعودوا كما كانوا بعبيدين عن متناول النقد ، وان افكارهم وآراءهم غدت عرضة للتفحص والمراجعة والنقض والتفنيد والرد .

لقد خلق كتاب سعيد جواً صحياً في ميدان الاستشراق . ومن المفارقة حقاً انه لم يجز الجزء الذي يستحق على هذه الخدمة الجليلة التي اداها لهم وهو الخارجي البعيد عن هذا التقليد ، بل راح بعضهم (بمن فيهم بعض العرب) يتسقط عثرات كتابه ويهاجمه بعنف حيناً وبشراسة حيناً آخر وبانفعالية محمومة حيناً ثالثاً ، وما ذلك الا لانه فجعهم بواقع حالهم اذ فتح عيونهم على هذه الحقيقة وهي ان الشرق الذي يدرسونه ، ويكتبون حوله ، ويناقشون شؤون اهله ، بعيد جداً عن الشرق الحقيقي . انه مجرد تصور خلقوه ، وعاشوا معه ، وصحبوه طويلاً ، والطريق التي سلكوها منذ ان خلق الاستشراق حتى اليوم لن تقودهم الى شيء^(٢٨) .

د - تشجيع المؤشرات الايجابية في النتاج الاستشراقي الجديد : وهو الذي ينتجه الجيل الجديد بشكل خاص والذي حاول ان يززع روابطه بهذا التقليد ، هذه المؤشرات التي تتمثل في الاهتمام بدراسة الأدب العربي اهتماماً يستند الى اعتبارات ادبية وفنية خالصة وليس لاسباب خارجية عنه ، او في الاهتمام بالبيبلوغرافيا الاجنبية والعربية ، او في تطبيق المناهج والمداخل الحديثة في الدراسة وخاصة المقارنة والمتداخلة المعارف Interdisciplinary منها ، او الدراسات المتخصصة الدقيقة والدراسات الميدانية .

ويمكن للتشجيع ان يأخذ اشكالاً كثيرة منها تسليط الاضواء على هذه المؤشرات والاهتمام الجدي وذو الجدوى بمن وراءها ، عن طريق ترجمة نتاجه الى العربية ، ودعوته الى المؤتمرات والندوات التي تنظم في الوطن العربي ، وإتاحة التسهيلات الممكنة له ، ومساعدته بشتى الوسائل حتى لا يبقى صوتاً وحيداً ، وخاصة ان هذه الاصوات تكاد تكون وحيدة وخافتة في كثير من الاحيان ، وتتعرض باستمرار لشتى انواع النقد من الاتهام بعدم الموضوعية او المبالاة وغير ذلك .

البديل او خلق تقليد مكافئ

والواقع ان كل ما تقدم من خطوات لا يكفي ، لانه إنما يعالج المشكلة على المدى القريب، ولا يحقق الهدف البعيد الذي نسعى اليه ، وهو خلق تقليد مكافئ في القيمة والمستوى يستطيع ان يحل محل الاستشراق ، اي خلق البديل لهذا التقليد الاشكالي.

ومن هنا فإن ثمة خطوات اخرى لا بد منها على المستوى البعيد ، سأحاول ان أوجزها غاية الاجاز بسبب ضيق المجال المتاح . ولعل الفرصة تتاح لمناقشتها بشكل افضل في دراسة مستقلة . وربما كان من اهم هذه الخطوات ما يلي :

(٢٨) انظر تقديم عبد النبي اصطيف « الاستشراق » الذي مهد به لدراسة البرت حوراني لكتاب الاستشراق : « الطريق الى المغرب : قراءة في الاستشراق » ، التراث العربي (دمشق) ، السنة ٢ ، العدد ٧ (نيسان / ابريل ١٩٨٢) ، ص ١٦٢ .

- النهوض بمستوى الدراسات العربية بشكل عام مادة وإخراجاً : لا اظن ان ثمة من يماري في ان الكثير مما ينشر في دورياتنا ، ومما تخرج به مطابعا على الناس لا يقوى الا بشق النفس على مزاحمة نتاج الامم الاخرى في اية مكتبة تهتم بالنوعية دون الكمية . وهو بالتأكيد لن يقوى مع تحدي الزمن الآتي لأن زبده كثير ، وما ينفع الناس فيه يكاد يكون كأوى الذي لم نرمه الا ابنه .

ولا شك ان ثمة اسباباً مختلفة تكمن وراء تدني مستوى الدراسات العربية جملة ، فالباحثون العرب على وجه الاجمال لا يتاح لهم التدريب الكافي لكتابة الابحاث العلمية ، وكثرة منهم تعتمد مبدأ المحاولة والخطأ والتجربة الشخصية التي تكتسب عن طريق الممارسة وحدها .

وكذلك فإن وسائل البحث العلمي الجاد كالمكتبة الجيدة المزودة بالفهارس والمعاجم والكتب المساعدة وآلات التصوير وآلات قراءة الافلام والحاسب الآلية وغير ذلك لا يكاد يتوفر على الغالب لهؤلاء الباحثين .

واكثر من هذا فإن معظم باحثينا غير متفرغ ، ان ان أغلبهم ينفق معظم وقته في طلب الرزق بالتدريس او بالعمل الاداري او الوظيفي ، ولا يكاد يتاح له الوقت الكافي لانتاج عمل علمي ممتاز ، يحتاج اول ما يحتاج الى فراغ في الوقت والنفس معاً لا يتوفر لجلّ دارسينا .

ورغم ان المرء يقدر هذه الاسباب والصعوبات الخارجة عن سلطان الدارسين العرب انفسهم والتي لا سبيل الى تجاوزها دون خلق مؤسسات للبحث العلمي في مختلف ميادين العلوم النظرية والتطبيقية والانسانية بشكل خاص ترعى القيام بمهام التاريخ لثقافتنا وحضارتنا وادبنا ، ودراستها وتحليلها ومناقشة القضايا المتصلة بها ، فإنه لا يمكن له من جهة اخرى ان يغفل عن نقطة مهمة وحيوية ينبغي مراعاتها إذا ما اريد لهذه الدراسات ان ترتفع الى المستوى المطلوب منها في ظروف كظروف الامة العربية .

إن الدراسات العربية تفتقر اليوم في مجملها الى مبدأ الانطلاق في كل بحث او مشكلة او قضية من النقطة التي وصل اليها الآخرون الذين سبقوا الى معالجتها . ان ان اغلبها ينطلق من نقطة الصفر .

وقد يعزو بعضهم اسباب هذا القصور الى كاتبى هذه الدراسات - وربما كان على حق في هذا - الى أنهم لا يعيرون ما اسهم به غيرهم في هذا الميدان او ذاك ادنى اهتمام . وهذا بعض الحقيقة ، لأنهم ينسون ان نقطة البدء في اي بحث هي مراجعة الببليوغرافيا الخاصة به ، ومعرفة ما كتب عنه ، وبالتالي محاولة الاستفادة من هذا الذي كتب وتطويره والوصول به الى نتائج متقدمة .

ولا شك ان البدء بإعداد ببليوغرافيا شاملة ومستقصية للموضوعات المختلفة التي تتصل بجوانب الثقافة العربية والتاريخ العربي والحضارة العربية والادب العربي امر حيوي ومهم اذا ما اريد للدراسات العربية ان تحقق قفزة نوعية في ميدانها ، لأن التقدم الذي احرزته الدراسات العربية في الغرب والمكتوبة بمختلف اللغات إنما تحقق لها بتطبيق مبدأ متابعة البحث من النقطة التي انتهى الآخرون اليها وليس من نقطة الصفر. وبالطبع فإن هذه المتابعة ما كان لها ان تتم لولا وجود ببليوغرافيا خاصة بكل موضوع .

« إن القيام بهذا العمل امر على غاية من الضرورة ، الا اذا اردنا ان ندور في مكان واحد لا نبرحه ، وان نقنع بمسوخ

ما ينتجه الآخرون ونسخه ، والحياة عالية عليهم حتى عندما يتعلق الامر بقضية البحث عن ذاتنا الثقافية او اكتشافها « (٣٩) .

- توفير التسهيلات الضرورية لقيام بحث علمي عربي : وربما كان في طبيعة هذه التسهيلات المادة - المصدر - التي تشمل الكتاب ، والدورية ، والنشرة ، والاوراق الخاصة والوثائق الرسمية وغير الرسمية ؛ ومراكز البحث والدراسة ، وذلك إضافة الى توفير المنح والمكافآت للباحثين ورفع مستواهم المعيشي وتفريغهم بدل الانتقال عليهم بالاعباء الادارية والتدريسية ، وغير ذلك مما يشكل القاعدة التي لا غنى عنها لقيام بحث عربي ينتمي للعصر الذي نعيش فيه بدل العيش عالية عليه .

- تحسين مستوى تعليم اللغات الاجنبية : إن رفع مستوى تعليم اللغات الاجنبية في الجامعات العربية بشكل عام ونشرها ضمن صفوف الباحثين لأمر ضروري بالفعل . والواقع انه إضافة الى متطلبات استقصاء المادة العلمية ، فإن القراءة بلغة اخرى تخلق في نفس الباحث نوعاً من الرقابة على مستوى ما يكتب ، إذ انه عندها لا يقيسه فقط بما يكتب في تراثه وثقافته في الموضوع الذي يطرقه ، بل بما يكتب باللغات الاخرى ايضاً . واذا ما امل المرء ان يكون كل الباحثين على درجة كبيرة من الطموح في رفع مستوى دراساتهم ، فإن هذه المعرفة تغدو حافزاً مستمراً للباحث على تطوير نفسه ، وبالتالي على تطوير التقليد الثقافي الذي ينتمي اليه كدارس .

وفي الخاتمة لا يسع المرء الا ان يؤكد ان هذه الملاحظات هي من قبيل المقترحات التي حفرتها التجربة الشخصية لصاحب هذه السطور ، وهي دون شك طموح مشروع اذا ما حاولنا ان نعمل لتحقيقه . فقل اعملوا ، وإن غداً لمن يعمل له لقريب □

الدينامية المحركة للتاريخ عند ابن خلدون (*)

د . محمد عزيز الحبابي

باحث وعضو اكااديمية المملكة المغربية (الرباط) .

ترجمة د . فاطمة الجامعي الحبابي

استاذة في كلية الآداب بجامعة محمد الخامس (الرباط) .

- ١ -

رمت جهود ابن خلدون الى تحويل التأريخ من عملية تجميع اخبار ، ومن حوليات الى علم له موضوعات محددة ، ومنهج عقلاني نقدي وقوانين مطردة . وعندما تم للتأريخ حق الوجود مع بقية العلوم ، انتقل تأمل ابن خلدون الى البحث عن المحرك الاساسي للأحداث ، وعن علاقات كل حدث بالصيرورة العامة وبالاحداث الاخرى المتفاعلة معه .

فما هي طبيعة تلك الدينامية المحركة للتأريخ قبل وبعد أن يجعل منه المؤرخون تأريخاً مقبولاً منطقياً وعلمياً ؟

- ٢ -

يطلق ابن خلدون لفظ « عصبية » ويريد به « الروابط الدينامية » و « الروح العشائرية » القائمة على لحمة الدم . إنها الاساس الذي تنبني عليه ، سياسياً ومجتمعياً ، كل العلاقات بين المنتسبين الى القبيلة الواحدة والقوة التي تتلاحم بها مجموعة من القبائل لتحتمي وتقوي شوكتها . العصبية قوة الدم المشترك التي تحرك كل ميادين الحياة المجتمعية داخل التمرکز القبلي ، وتجعله يلتف حول رئيس عسكري او سلطة أسرية . إنها اللبنة الاولى لقيام الدولة ، فلا تماسك للدولة بدون عصبية . ولعل ذلك ما جعل ابن خلدون يعتقد أنها محرك التاريخ ، خاصة التاريخ الوسيط في المغرب^(١) الذي كان يخضع دائماً لصراعات القبائل والعشائر .

(*) هذا البحث هو صفحات من كتاب :

Mohamed Aziz Lahbabi, *Ibn Khaldun: Présentation, choix de textes, bibliographie*, Collection philosophes de tous les temps, 47, 3ème éd. (Paris: Seghers, 1968),

وقد قامت د . فاطمة الجامعي الحبابي بترجمتها خصيصاً للمستقبل العربي .

(١) يقصد المؤلف بالمغرب ، المغرب العربي ... انظر : محمد عزيز الحبابي ، المعين في مصطلحات الفلسفة

والعلوم الانسانية ، فرنسي ، عربي ، انكليزي (الدار البيضاء : دار الكتاب ، ١٩٨٠) .

عرف عرب ما قبل الاسلام نوعاً من العصبية ، غير انه لم تكن لها قط ، قبل صاحبنا ، قيمة تفسيرية ، ولا دلالة تقنية سياسية واجتماعية . حقاً ، لم تكن الذهنية البدوية لعرب الجاهلية لتتصور الكائن الانساني الا داخل فئة جماعية قطعية ، لقد كان افراد القبيلة ، الى حد ما ، نسخاً يطابق بعضها البعض ، يذوب الفرد في القبيلة « خاصة إبان الحروب » ، فلا وجود لشخصية خاصة متفردة ، إذ الوحدة القبلية لا تعترف بروابط التضامن ، ولا بروابط الود خارج الوحدة التي تتألف من افراد « العصبية » نفسها . إن الوجود الفعلي للعشيرة يقوم على الطقوس الخاصة بقداسة الاجداد المشتركين ، مما جر الى تفشي التمييز واجتياح التفرقة ، إذ قلما يفكك البدوي حدود القبيلة ليتجاوزها نحو الشخص الانساني في شموليته^(٢) .

انطلاقاً من هذه النظرية يقوم ابن خلدون نظريته حول التطور التاريخي للاوطان والدول الاسلامية .

لقد غدت العصبية في النسق الخلدوني العلاقة التي تربط اهدافاً ومشاعر مشتركة عند كل من تجمعهم لحمة الدم او الولاء . فهي ، كما توجد في البوادي ، توجد كذلك ، داخل المدن ، لأنها تستجيب لميل طبيعي يحمل الناس على ان يلتحموا بعضهم ببعض ، وأن يتكتلوا في فئات وإن لم ينتموا الى الاسر نفسها . بيد أن الميل الى الالتحام هنا يظل اقل متانة من روابط قرابة الدم ، وبالتالي فالعصبية المتولدة عن هذا الميل ليست سوى جزء مما يتولد عن القرابة المباشرة .

ليست الحياة القبلية المنبع الوحيد لروابط الدم ، فالمدينة هي ايضاً ، بما لها من بنيات داخلية ، تعمل على خلق عصبية وتمركزها وتنميتها ، ذلك ان : « اهل الامصار كثير منهم ملتحمون بالصهر ، يجذب بعضهم بعضاً ، الى ان يكونوا لحمياً لحمياً قرابة ، وتجد بينهم من العداوة والصداقة ما يكون بين القبائل والعشائر مثاله ، فيفترون شيعاً وعصائب »^(٣) .

حينما تعي جماعة من الافراد الذين ينضون تحت عصبية واحدة مصالحها الجماعية ، وطموحاتها المشتركة يتقوى فيها الروح الجمعي ، ويظل ينمو الى أن يتحول ، بوجه او بأخر ، الى غريزة السيطرة . فتتولد عن العصبية - التي هي الرابط الدينامي - السيكولوجي والمجتمعي - احزاب قوية تصبح قاعدة لتغيرات سياسية ، ولتكوين امبراطوريات او ملكيات جديدة . الا ان ميل الكائنات البشرية طبيعياً الى السيطرة والحكم ، يدفع الرئيس الذي يتوفر على اكبر عدد من المناصرين المنتمين للعصبية نفسها الى الانفراد بالحكم والقبض عليه ، فيضطر الى أن يواجه مهمة صعبة وحرجة في آن واحد ، هي إجبار الجميع على الخضوع للسلطة المركزية .

تلك مهمة خطيرة جداً ، فكلما حاول رئيس اخضاع انصاره الى سلطة موحدة ، لزمه ان يجند قدرات ليست اقل مما يتطلبه إخضاع شعب اجنبي . والواقع ان العصبية ، اصلاً ، لا تنفي وجود درجات ومراتب في الهيكل التنظيمي للجماعة ، وإن كانت تفترض مسبقاً سيادة مبدأ

(٢) انظر : محمد عزيز الحبابي ، الشخصانية الاسلامية (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٩) ، الفصلين ١

و٢ .

(٣) ابو زيد عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون ، مقدمة ابن خلدون ، تحقيق علي عبد الواحد وافي ،

ع(القاهرة : لجنة البيان العربي ، ١٩٥٧ - ١٩٦٢) ، ج ٣ ، ص ٨٨٥ - ٨٨٦ .

المساواة بين الجميع والزام الرؤساء بالدفاع عنه . فممثلو الفئات العليا (النخبة العسكرية والدينية) يجسدون داخل كل عصبية نواة قوية للتضامن ، تلتف حولها مجموعات من الاتباع - المنضوين - والخطباء تجمعهم رابطة الولاء او الجوار . لكن ما أن يساهم الحلفاء والموالي في توطيد السيادة ، بما تقتضيه العصبية التي ينتمون اليها ، حتى يشعروا بأنهم الركائز الضرورية المباشرة في تسيير الدولة فيتطلعون للاستفادة من الامتيازات السياسية والمادية . إذك يجهدون انفسهم لتغيير اوضاعهم من مجرد ادوات يسخرها اصحاب السلطة ، ليمسوا مشاركين في الحكم . ففتتيا الاسرة الحاكمة بحزم ، واحياناً بعنف ، لابعاد هؤلاء « الانصار » الذين يطلبون بتقاسم السيادة ويمثلون خطراً عليها . ويبذل الحاكم قصارى جهده للحفاظ على الحكم المطلق ووحدة الدولة وتمركزها ، « وإن كانت بنية كل عصبية تتعارض مع المطلقية » . هكذا ومتى وصلت الدولة حد النضج ، تجاهلت المصالح الخاصة بالعشائر ، وتنكرت للمساواة بما فيها المساواة القبلية ، فتبلغ تبعاً لذلك الصراعات الداخلية درجة التطاحن المر ، وتكثر المؤامرات وتنتشر الاسلحة ، فتعمل الدولة على ان تقاوم الاخطار المحيطة بها ، وتتقوى بعناصر متفرعة عن العصبيات الاولى في الوقت الذي تخفي فيه الدولة في قرارة نفسها نية تفكيك تلك العناصر بدورها ، وتحبيدها داخل بوتقة مشتركة معشرية ، هي الامة - فتتلاشى بذلك العصبيات الخاصة لصالح العاهل والامة على حساب القوى القبلية . إذك يعبىء صاحب الدولة كل جهوده كي يفتت العصبيات ويذبيها في مجموع الكتل التي تكوّن الامة ، مجدداً جماعات اخرى من الاطر الجديدة ومن « المصطنعين »^(٤) ليقضي بها على كل من ينافس الحكم او يضايقه . وفي الوقت نفسه ، يتخذ العاهل شتى الوسائل لارتشاء الاطر الجديدة والمصطنعين حتى يامن مطامعهم . فكما يقال إن الثورات تفترس ابطالها . فللعصبية كما رأينا وجهان ، إيجابي تقوم عليه الدولة ، وسلبى يخرب الدولة من الداخل .

- ٣ -

يستخلص ابن خلدون ان استعمال القوة لازم لاختضاع القبائل التي تعودت على الرحيل والفضى ، وكسب طاعتها . فالسلطة السياسية تنبني على القوة كمنبع لوجودها ، وكمصدر للتنظيم والتمركز والاستمرار :

« إن الأدميين ، بالطبيعة الانسانية ، يحتاجون في كل اجتماع الى وازع وحاكم يزع بعضهم عن بعض . فلا بد من أن يكون متغلباً عليهم بتلك العصبية والألم تتم قدرته على ذلك . وهذا التغلب هو الملك وهو امرزائد على الرياسة ، لأن الرياسة إنما هي سؤدد ، وصاحبها متبوع ، وليس له عليهم قهر في أحكامه ، واما الملك فهو التغلب والحكم بالقهر . وصاحب العصبية إذا بلغ الى رتبة ، طالب ما فوقها ، فإذا بلغ رتبة السؤدد والاتباع ووجد السبيل الى التغلب والقهر لا يتركه لأنه مطلوب النفس »^(٥) .

- ٤ -

تلعب العادة في السياسة دوراً مهماً ، كالدور الذي تلعبه القوة ، فكنتيجة لطول المدة التي

(٤) اصطلاح خلدوني يدل على ما نطلق عليه اليوم لفظة « مرتزقة » .

(٥) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٤٢٩ .

تظل فيها الاسرة نفسها قابضة على كل اجهزة السلطة ، ينتهي الامر الى اقتناع الناس بوجوب الخضوع لها ، والدفاع عنها والاستماتة من اجلها ، استماتتهم للمحافظة على ايمانهم .

« فإذا استقرت الرياسة في اهل النصاب المخصوص بالملك في الدولة وتوارثوه واحداً بعد واحد آخر في اعقاب كثيرين ودول متعاقبة ، نسيت النفوس شأن الاولى ، واستحكمت لاهل ذلك النصاب صبغة الرياسة ، ورسخ في العقائد دين الانقياد لهم ، وقاتل الناس معهم على امرهم قتالهم على العقائد الايمانية »^(٦) .

إذ ان يرغم صاحب السلطة الجميع على مبايعته كخليفة او كأمر المؤمنين ، ويصبح رئيساً رسمياً للدولة. إن منبع السيادة، قبل كل شيء، هو العصبية التي تفرض الطاعة ومشروعية مزاولة الحكم. لكن ما ان تستقر السيادة حتى يشرع اصحابها بتلقيحها بـ«فكرولوجيا» (Idéologie) كما يقال اليوم ، اي بعقيدة تقوم على تقديس السلطة والعاقل الذي يجسدها . ويأخذ الحكم إذ ان في الاعتماد ، بالدرجة الاولى ، على العبيد المعتقين وعلى موالى الاسرة الحاكمة ، واحياناً يستدعي الوضع ، للحفاظ على السيادة ، الاستظهار بموال ومرترقة لا ينتمون الى افراد القبيلة الحاكمة وتفرض الدولة سيطرتها المطلقة بتعسف، فتنزع من افراد قبيلتها السلطة التي كانوا يتمتعون بها ، وتردهم كلما حاولوا استعادتها .

« فإذا جاء الطور الثاني وظهر الاستبداد عنهم [قوم صاحب السلطة]، والانفراد بالمجد ، ودافعهم بالراح ، وصاروا في حقيقة الامر من بعض اعدائه واحتاج في مدافعتهم عن الامر وصددهم عن المشاركة الى اولياء آخرين من غير جلدتهم يستظهر بهم عليهم ، ويتولاهم دونهم ، فيكونون اقرب اليه من سائرهم ، واخص به قريباً واصطناعاً ، وأولى إثارةً وجاهاً ، لما انهم يستميتون دونه في مدافعة قومه عن الامر الذي كان لهم ، والرتبة التي الفوها في مشاركتهم ، فيستخلصهم صاحب الدولة حينئذٍ ، ويخصهم بمزيد التكرمة والإيثار ، ويقسم لهم مثل ما للكثيرين من قومه ، ويقدمهم لجيل الاعمال والولايات من الوزارة والقيادة والجباية »^(٧) .

في هذه الحال لن تعرف الامور سوى مزيد من التعقيد ، فبقدر ما يكثر عدد المرتزقة بقدر ما ينمو عدد الجند ، وتكثر حاجات العطاء للحامية وارزاق المصطنعين . فيضطر صاحب الدولة الى أن يستحدث انواعاً من الجبائية ويزيد من قيمة ما كان موجوداً منها . وكما هو معروف ، لم يذكر التاريخ قط ان شعباً ما تقبل ، عن طيب خاطر ، ارتفاع المكوس ، بل على عكس ذلك ، كلما ازداد التدرج في تصاعدها فقد رؤساء الاسرة الحاكمة تعاطف الناس معهم ، وبينهم الرؤساء الذين يحظون بإخلاص الامة وتقديرها . فاطراد تضاعف المكوس ونمو الجبايات يستفز الناس ، طبيعياً ، ويجرهم احياناً الى أن يتمردوا ، إذ ان ينزل بالدولة داء عضال لا تستطيع علاجه ، ولكي تستعيد السلطة مهابتها وتقبح ، من جديد ، على زمام الامور ، لا تجد لديها سوى وسيلة واحدة هي الزيادة في عدد المصطنعين . لكن ما يكاد يعي اولئك المصطنعون اهمية الدور المنوط بهم حتى يغالوا في المطالب ، ويلحوا على الزيادة في الرواتب وغيرها من المكافآت المادية ، والامتيازات المعنوية . كل هذا يوقع الدولة في حلقة مفرغة ، ويرمي بها في دوامة مزعجة لا تترك لها راحة بال .

(٦) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٤٦٢ .

(٧) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٥٠٩ .

اضف الى ذلك ان المرتزقة لا يحلون مكان قوم الملك وحسب ، بل يصبحون خلأنه واصحاب الحظوة لديه ، ويخصهم بالانقلاب التشريعية :

« ويقدمهم جليل الاعمال والولايات من الوزارات والقيادة والجبابة وما يختص به لنفسه وتكون خالصة له ، دون قومه من القاب الملكة ، لانهم حينئذ اولياؤه الاقربون ونصحاؤه المخلصون ، »^(٨) .

إن وضعاً كهذا ينبيء عن المرض المزمن الذي يسري في عروق الدولة ويعلن عما يهددها من خطر لا محيد معه من تقهقر الامبراطوريات وحلول الداء الذي يفكك عروة القبيلة ، فيقضي لا محالة على العصبية التي قادتها الى السيطرة على المملكة^(٩) .

عندئذ يتكثف الغضب ، وتتقوى فئة الساخطين الذين لا يرضيهم ما آلت اليه الدولة ، فتسنع فرصة تأزم الاوضاع وإشرافها على التفجر ، لكل المعارضين الجريئين كي يحققوا آمالهم . عندئذ يتصدع الحكم المركزي ، ويضطر الى التخلي عن السلطة لأسرة اخرى تعتمد على عصبية بكر متحمسة للصراع ، تتقدم على صرح التاريخ .

- ٥ -

هكذا نرى ان العصبية ، إن لم تكن محرك التاريخ ، فهي على الاقل ، قوة عنها تنشأ التناقضات ، وبها تنشط الجدلية التي يقوم عليها التصور الخلدوني لتطور الحياة . فكأنها كانت بشري يولد وينمو ، ثم تخار قواه فيضمحل بعد أن يعطي الحياة لكائنات اخرى ، تنفي هي الاخرى مصدرها مقابل ان ينفيها غيره بدورها . إنه نفي ينصب على المفرد ليثبت استمرارية العام وتطوره ، فالعام (الاسرة والقبيلة والدولة والامة) لا يتطور الا بمقدار ما يسعى الى تجاوز ما هو خاص ، وبمجرد ما يتسرب التفرد الى العام تضمحل عصبية فيموت . إن عمر الدولة : بمثابة عمر الشخص من التزيد الى سن الوقوف ثم الى سن الرجوع^(١٠) .

يحصل التغير ضرورياً في الدول ، وتتعرض كل منها تدريجياً للانتقال من عادات حياة الرحل واعرافهم الى عادات الحضرة واعرافهم . وقد خصت المقدمة فصلاً للحديث عن « انتقال الدولة من البداوة الى الحضارة »^(١١) ، يحلل كيف تدرج العصبية في إظهار ديناميتها الجدلية بصيورات تحددها . إن لحمة الدم التي تقوم عليها الحياة الجماعية تحوّل القبيلة القبض على زمام الحكم ، وتمنح احد زعمائها منصب الرياسة ، لكن الرئيس يستغل هذه السلطة فيحتكر واسرته واهل عصبية المناصب العليا ويستبدون بالامتيازات المكتسبة مضمحين بالمصلحة العامة لحماية تلك المكتسبات ، إذ ان يجدون أنفسهم ، طبيعياً ، في موقف معاد لروح العصبية الذي هو في جوهره المساواة والتضامن مهما كان الثمن . إن العصبية تحمل في ذاتها خميرة التنافر ، إذ لا يمكن أن توجد السلطة السياسية بدون عصبية ، وللحفاظ على السلطة وتنميتها يضطر الذين ينضون تحت العصبية نفسها الى الدخول في صراعات . ومن المفارقات انه متى :

(٨) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٥٠٩ .

(٩) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٦٧٠ .

(١٠) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٤٨٧ .

(١١) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٤٨٨ .

« استقرت الدولة وتمهدت قد تستغني عن العصبية »^(١٢) .

- ٦ -

للعصبية كذلك مظهر جدلي ، إذ تمر بثلاث فترات كل واحدة منها تعارض الآخرين .

تقوم العصبية ، في مرحلتها الاولى (الفترة البدوية حيث القبيلة ما زالت على صفائها الفطري) على المساواة ، وترفض كل سلطة مطلقة ، بل كل حكم مركزي منظم ، فتكون قوة « في ذاتها » ، و«لذاتها» . وحين تستغل تلك القوة تصبح قدرة غازية كقبيلة بانشاء دولة . غير انه ، متى نشأت الدولة تدهورت العصبية قبل ان تتلاشى نهائياً .

وفي الفترة الثانية(فترة العمران الحضري)عندما تبلغ العصبية ما كانت تسعى الى تحقيقه، تأخذ في القضاء على نفسها .فتتبدد المساواة التي هي روح « الديمقراطية » القبلية التي تطبع العمران البدوي ، تحت وطأة استبداد حاكم او جماعة صغيرة من الرؤساء واسرهم .

اما الفترة الثالثة ، فتبدأ حينما تجد الارستقراطية الجديدة التي حلت محل العصبية ، قوى اجنبية لتدافع عن الامتيازات وعن ترف حياة العمران الحضري .

فاذا كانت العصبية توحد كل افراد القبيلة وتنتشر بينهم المساواة التامة ، فإن العمران الحضري يزرع اللامساواة بين كل من المحظوظين والمحرومين على السواء . إن السير الطبيعي للعصبية يجزّ ، حتماً، الى تفككها ، فعن العصبية تنشأ الدولة ، كقوة منظمة للقبيلة ، لكنها لا تنمو وتزدهر طبيعياً ، الا على انقاض العصبية التي انشأتها . ففي الآن نفسه ، تحمل العصبية هرم الدولة على كتفيها ، وتحفر قبرها بيدها . ذاك أنه ليس لرئيس القبيلة وسيلة لتوطيد دولته سوى العصبية ، غير ان القبيلة التي هي منبع السلطة السياسية ، كثيراً ما تماري ، ثم تعارض بعنف السيادة التي منحها لرؤساء الدولة . إذ ان يتسرب الفشل الى الدولة فلا تجد لديها اية عصبية للدفاع عن نفسها .

- ٧ -

هكذا تؤول العصبية الى تفكك ، تتولد عنها أشياء تصبح موضوعاً للتساؤل ، تشكك في الرؤساء وفي كل شيء ، فتضطر الى أن تخلي المكان لعصبية اخرى تتقدم هذه كبديل لسابقتها ثم تتلاشى بدورها ، من جراء ما يعتريها من تناقضات داخلية . بيد أنه بالرغم من هذه التناقضات ، فإن كل عصبية تقوم بدور تاريخي طيلة ثلاثة اجيال على الاقل .

يمكننا أن نستخلص ، في آخر المطاف ، ان التاريخ ليس « رجوعاً ابدياً » ولا « دائرة مفرغة » ، ولكنه استمرارية تدريجية وتجميعية تتقدم بأطوار تختلف مضموناً وسياقاً وإن تشابهت شكلاً .

قد يقول بعضهم معترضاً ، انه لا يمكن البحث عن « تقدم » تاريخي ما دامت الدولة الجديدة بدوية لا تنطلق من المرحلة الحضرية التي وقفت عندها الدولة السابقة . وان ما يحصل

هو حلول عمران بدوي محل عمران حضري ، وذلك في الواقع انحطاط وتقهقر : تراجع من مرحلة حضارية نحو مرحلة أولية من مراحل البداوة .

نرى ان هذا الاعتراض لا ينطبق على النظرية الخلدونية ، إذ العمران الذي يضمحل هو عمران معماري محض ، يعني ان ازدهاره وتقدمه مجرد ازدهار وتقدم ماديين :

« إن الحضارة غاية العمران [...] وان العمران كله من بداوة وحضارة وملك وسوقه له عمر مخصوص ، كما ان للشخص الواحد من اشخاص المكونات عمراً مخصوصاً . وتبين في المعقول والمنقول ان الاربعين للانسان غاية في تزايد قواه ونموها ، وانه اذا بلغ سن الاربعين وقفت الطبيعة عن اثر النشوء والنمو برهة ، ثم تأخذ بعد ذلك في الانحطاط . فلتعلم ان الحضارة في العمران ايضاً كذلك ، لانه غاية لا مزيد وراءها . [...] والحضارة كما علمت هي التفتن في الترف واستجادة احواله ، والكلف بالصنائع التي تؤنق من اصنافه وسائر فنونه من الصنائع المهيئة للمطابخ او الملابس او المباني او الفراش او الآنية ولسائر احوال المنزل . [...] وإذا بلغ التأنق في هذه الاحوال المنزلية الغاية تبعه طاعة الشهوات » (١٣) .

يستطيع الحضريون الحياة السهلة ويستلذون الترف فيستسلمون لعادات الميوعة والبذخ التي تنخر من الداخل ، ركائز الحياة المدنية . ومن هذه الوجهة ، أمكن ابن خلدون ، ان يؤكد ان حضارة المدن هي الحد الاقصى لكل تقدم ، بيد انها تدفع الافراد للانقياد المفرط الى الاهواء وعادات البذخ والاناقة داخل نسق التدبير المنزلي . اضاف الى ذلك ان من طبيعة هذا التدبير ان يؤثر على النفس بأنواع خاصة من الانطباعات والاحساسات ، ينتج عنها فتور في العاطفة الدينية ، والقيم الاخلاقية ، والطبائع المدنية ، كما يشحذ الانانية والصراعات بين الافراد من اجل المصالح الخاصة . « فتتلون النفس من تلك العقائد بألوان كثيرة لا يستقيم حالها معها في دينها ولا دنياها » (١٤) .

إن الرجوع الى العمران البدوي لا يعني ضياع كل المكتسبات الثقافية ، ولكنه تطهير الاخلاق ، وعوداً الى ينابيع قيم المروءة والشهامة التي يعزها العرب . فالمغامرة الجديدة تعطي نفساً اخلاقياً ، وتنشئ القيم التي قضت عليها حياة الحضرة ، وتقوي الثقة بالنفس لاستئناف السير بخطى امتن .

حقاً ، تتجلى مظاهر الحضارة في العمران الحضري ، ولكن ما تحققه من بذخ ينبىء عن بداية انحطاط المجتمع ، فيأخذ طريق التدهور التدريجي الى ان يقع في الحضيض : « غاية العمران هي الحضارة والترف ، وانه إذا بلغ غايته انقلب الى الفساد ، واخذ في الهرم كالاعمار الطبيعية للحيوانات » (١٥) .

يذهب ابن خلدون بملاحظته تلك الى ابعاد من ذلك مؤكداً ان طبيعة البشر تجسد الشر من جراء تأثير الحياة المدنية وحياة البذخ : « إن الاخلاق الحاصلة من الحضارة والترف هي عين الفساد ، لان الانسان إنما هو إنسان باقتداره على جلب منافع ودفن مضاره » (١٦) .

(١٣) المصدر نفسه ، ج ٣ ، ص ٨٧٦ .

(١٤) المصدر نفسه ، ج ٣ ، ص ٨٧٦ .

(١٥) المصدر نفسه ، ج ٣ ، ص ٨٨٠ .

(١٦) المصدر نفسه ، ج ٣ ، ص ٨٨٠ .

- ٨ -

يحمل العمران البدوي دماً جديداً ومنعشاً ، وخصالاً ضرورية لتقويم المدينة والدولة .
وحيثما لا يبقى لدولة ما تشبث بالقيم والمعايير التي قامت عليها ، تفقد ديناميتها وتجمد ، إذاك
يصبح واجب حكامها ليس البحث عن وسائل تضمن لها العيش المادي فحسب ، ولكن كذلك
البحث عن الاسس الاخلاقية للحياة بتكوين مشيدين جدد ، فحينما تبلغ عاصمة دولة درجة من
التجمد او الانحطاط ، فإنها تنهار بمجرد سقوط تلك الدولة : « ان الامصار التي تكون كراسي للملك
تخرب بخراب الدولة وانتقاضها » (١٧) .

فالترف المفرط ، يستعبد القلوب والعقول ، ويحط من همة النفوس ، ثم يكسر التضامن
المجتمعي ، ويجعل الناس يعارض بعضهم بعضاً في مزاحمة قاتلة ، فيفضي ذلك كله الى التدهور .
وان القبيلة التي تفقد روح العصبية تنفك عروتها ، وتصبح عاجزة عن مصارعة الانحطاط ولا
تبقى لها شجاعة للدفاع : « المذلة والانقياد كاسران لسورة العصبية وشدتها ، فإن انقيادهم ومذلتهم دليل على
فقدانها ، فما رثموا للمذلة حتى عجزوا عن الدفاع » (١٨) .

هكذا يأتي العمران البدوي ، حسب ابن خلدون ، بدم جديد يسيل قيماً وفضائل . لكن
رغم ذلك تظل الحياة المدنية هي وحدها التربة الصالحة للتقدم الثقافي ، فكل بلد يعيش فيه الرُّحل
هو بلد خراب .

يلاحظ ان نظرية مؤلف المقدمة جد متأرجحة : فيقدر ما يعجب بالبربر البدو الرحل يتخوف
منهم ، فكأنه يود في قرارة نفسه لو ان السلطة ، بعد ان تتقوى بالعصبية القبلية ، وتصبح لها
مناعة في ممالك المغرب ، تستطيع ان تعتمد على قوى اخرى جديدة تمثلها بعض الهيئات المدنية ،
فلو حصل ذلك لكان للدولة وقاية ضد فوضى البدو وفردانية الرحل (Individualisme) ، وميوعة اهل
الحضر ، إذاك تضمن الدولة لنفسها المناعة والاستمرارية اللازمتين .

- ٩ -

لقد قلق ابن خلدون للانقطاع وعدم التواصل السياسي الذي طبع الحياة في الشمال
الافريقي . فذاك في نظره اصل الخطيئة المجتمعية ، ومصدر الكارثة السياسية الكبرى التي حلت
بالمغرب العزيز ، مسقط رأسه وبالنندلس موطن اجداده فما تلبث ان تقيم اسرة نظامها حتى تأخذ
التناقضات الداخلية في هز الاسس المجتمعية للدولة . إن الحكم التقويمي للحضارات يجب الا
يكون من خلال ما يتوافر لها من الثراء المادي وكثافة السكان داخل المدن فحسب ، ولكن ايضاً ،
انطلاقاً مما حققته من تطور أخلاقي ومن مدى استمرارية الدولة التي ازدهرت فيها تلك
الحضارة . فرهافة الذوق والترف لا يمثلان التقدم الذي يجب ان يحققه العمران الحضري في
مفهومه الصحيح ، إن ما يسعى اليه التقدم الحق هو ان تصل الانسانية الى اوج تفتحها . بيد ان
الجانب المادي يطغى على الانسان فلا يقنع بالاثاث التقليدي البسيط ، ويفضل التمتع والرفه ،

(١٧) المصدر نفسه ، ج ٣ ، ص ٨٨١ .

(١٨) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٤٤٢ .

فيتمخض عن ذلك ، غالباً ، فساد في الذوق ، ثم انهيار . وتلافياً لهذه النتيجة ، يرى ابن خلدون ، ان من الضروري ان تتميز حياة الانسان بفن خاص يأخذ بعين الاعتبار كل الابعاد الانسانية (المادية والروحية والفكرية) .

- ١٠ -

تمكن العصبية من توافر سلطة سياسية قادرة ، على الاقل ، في عنفوان دفعتها الاولى ، على انشاء اسرة ، في مستوى الاحداث ، تلعب دوراً رئيسياً في الدولة ، وتصلح ما انحرف فيها ، فتؤدي بذلك رسالتها الاخلاقية والحضارية . غير انه ، إذا كانت العصبية ضرورية لتأسيس السلطة وامتدادها والحفاظ عليها ، فإنها ضرورية كذلك ، لضمان استمرارية العمران البشري السليم .

لكن الملاحظ انه متى اقيمت الدولة ، تفككت العصبية القبلية وحلت محلها قوة اخرى ليست قبلية تتجسم مسؤولية الدفاع عن الدولة ضد القوات المعادية^(١٩) . « إذ وراء كل رأي منها وهوى عصبية تمانع دونها ، فيكثر الانتقاض على الدولة ، والخروج عليها في كل وقت وإن كانت ذات عصبية ، لأن كل عصبية ممن تحت يدها تظن في نفسها منعة وقوة »^(٢٠) .

لقد استقى ابن خلدون الاستنتاجات السابقة من الظاهرات التي يشاهدها ، ومما استخلصه من التاريخ . ثم طرح تلك الاستنتاجات على محك الامتحان ، بقطع النظر عن كل فكرة اخلاقية مسبقة ، معتمداً في تقويم الحضارة والبدواة المعايير الاخلاقية المحايدة □

(١٩) الدولة التي يشير اليها ابن خلدون هي الدولة في افريقيا الشمالية الوسيطة ، حيث كانت العصبية تطبع اساساً المغرب البربري ، اذ العصبية بهذا الشكل غير موجودة في اقطار العالم الاسلامي الاخرى .
(٢٠) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٤٧٦ .

تطور مفهوم الديمقراطية من الثورة الى عبدالناصر الى الناصرية (*)

د . عصمت سيف الدولة

مفكر عربي من مصر له الكثير من المؤلفات منها : اسس الاشتراكية العربية ، اسس الوحدة العربية ، الطريق الى الديمقراطية .

أولاً : مرحلة الثورة ١٩٥٢ - ١٩٦١

١ - كانت الديمقراطية السلمية من بين الاهداف الستة المعلنة لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . واول ما يلاحظ ان تعبير « السلمية » يتضمن نقداً للديمقراطية كما كانت مطروحة ، في الفكر او في التطبيق او فيهما معاً ، قبل الثورة . ولكنه لا يفصح بداية عن بيان محدد لأوجه النقد تلك . كما ان تعبير « السلمية » المضاف الى الديمقراطية ينطوي على وعدين متلازمين اعلنت الثورة التزامها بتحقيقهما . الاول ، الابقاء على الديمقراطية بما يعني اجتناب ما يناقضها من النظم الاستبدادية . والثاني ، ان تكون مطهرة من اوجه النقد الموجهة ، ضمناً ، الى ديمقراطية ما قبل الثورة . ولكن الوعدين كليهما جاءا مجردين من اي بيان يحدددهما على المستوى الفكري او التطبيقي او عليهما معاً . فجاء شعار الديمقراطية السلمية « معبراً عن رؤية نقدية وبناءة ولكن غائمة وبالغة التجريد والغموض .

٢ - يرجع هذا الى ما هو مسلم به من ان ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ قد قامت في زمانها تحت ضغط الحاجة الاجتماعية الملحة الى تغيير نظام واضح الفساد قبل ان تكتمل لها رؤية فكرية (نظرية) للنظام البديل ، وبالتالي لم يكن ممكناً ، حين قيامها ، ولا هو ممكن الآن ، الرجوع الى نظرية الثورة لمعرفة المضمون الفكري او التطبيقي لشعار « الديمقراطية السلمية » الذي رفعته عنواناً لأحد اهدافها الستة . ولقد أقر قائد الثورة ، الرئيس الراحل جمال عبدالناصر ؛ بذلك القصور الفكري وأشار الى اسبابه حين قال يوم ٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦١ : « ناس كثير يقولوا ما عندناش نظرية . بدنا والله نقول لنا نظرية . فين النظرية اللي إحنا ماشيين عليها؟ بنقول اشتراكية ديمقراطية تعاونية ، ايه هي النظرية ، ايه هي حدود النظرية ؟ انا باسأل ، ايه هي اهداف النظرية ؟ انا بأقول إني ماكنش مطلوب مني ابدأ في يوم ٢٣ يوليو اني اطلع يوم ٢٣ يوليو معايا كتاب مطبوع واقول ان هذا الكتاب هو النظرية . مستحيل . لو كنا قعدنا نعمل الكتاب ده قبل ٢٣ يوليو ماكنناش عملنا ٢٣ يوليو لان ماكنناش نقدر نعمل العمليتين مع بعض » .

ان عبد الناصر لم يعبر بهذا القول عن القصور النظري في ثورة ٢٣ يوليو فحسب ، بل كشف عن

(*) ورقة قدمت الى الندوة التي نظمتها اللجنة الثقافية في نقابة الصحفيين المصريين في ذكرى ثورة يوليو ، خلال

الفترة ٢٠ - ٢٤ تموز / يوليو ١٩٨٣ .

اسبابه التاريخية . خلاصة تلك الاسباب ان الظروف الاجتماعية والسياسية التي سادت مصر ما قبل ثورة ١٩٥٢ كانت قد وفرت الشروط الموضوعية للثورة ولكنها لم تسمح باكتمال نضج الشروط الذاتية . كان لا بد ، موضوعياً ، من الثورة في اوانها كمحصلة لمرحلة تاريخية سابقة . ولكن من خصائص تلك الظروف الموضوعية ذاتها ، ومن دواعي الثورة عليها ايضاً ، انها لم تكن تسمح بوجود ونمو حزب ثوري مسلح بنظرية متكاملة . فكان لا بد من الثورة بالممكن ان لم تكن الظروف الاجتماعية والسياسية ومعدل سرعة تدنيها تسمح بانتظار ما يجب ان يكون . إن تلك الاسباب التاريخية التي تفسر لماذا قامت الثورة قبل ان تكتمل لها نظرية ثورية هي ذاتها التي تفسر قيام الثورة بتنظيم وتدبير وفعل مجموعة من ضباط القوات المسلحة (الضباط الاحرار) وليس بتنظيم وتدبير وفعل حزب جماهيري ثوري . ذلك لأنها لم تكن تسمح ايضاً للممارسة الديمقراطية بأن تتعمق شعبياً وتنمو ثورياً الى الحد الذي يمكن الجماهير من خلق اداة الثورة . وهكذا جاءت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وهي تحمل من سمات القصور الفكري والتنظيمي ما يثبت انها الوليد الشرعي لمجتمع ما قبل الثورة . جاءت مضادة له في الاتجاه ولكن كما يضاد رد الفعل بدون ان يفقد الصلة به . بل يمكن ان يقال ان ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كانت « رد فعل ثوري » على مجتمع ما قبل ١٩٥٢ ، ولم تكن « فعلاً ثورياً » ضده إن صح هذا التعبير .

٣ - اياً ما كان الامر فإن القصور الفكري في ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لم يكن مقصوراً على النظرية (الرؤية الفكرية الكاملة للمجتمع المستهدف) بل شمل ، وربما من باب اولي « المنهج العلمي » (معرفة واستخدام القوانين الموضوعية لحركة التطور الاجتماعي) . ولما كان تحديد خصائص الاهداف الاستراتيجية من ناحية ، وتوقعها من ناحية اخرى ، مستحيلين بدون الرجوع الى المنهج العلمي ، فإن ثورة ٢٣ يوليو لم تكن قادرة ، حين قيامها ، على ان تحدد شكل او مضمون الديمقراطية السلمية التي وعدت بها ، ولو على المدى الاستراتيجي . كما لم يكن ممكناً للشعب او لغير القائمين على الثورة ان يتوقعوا ما ستكون عليه الديمقراطية شكلاً ومضموناً في ظل الثورة . وقد ادى عدم إمكان التوقع ذاك الى خلاف كبير ، وصل الى حد المواجهة العدوانية ، بين الثورة وبين المثقفين والقوى السياسية العقائدية (التقدمية والماركسية بوجه خاص) . الثورة غير قادرة على تحديد وعودها ، والمثقفون لا يجدون في عناصر الثورة (فكراً وممارسة) ما يطمئنهم الى احتمال تحقق تلك الوعود . واحتكم كل من الطرفين ، وتحاكما ، على هدى موقفهما من مرحلة قيام الثورة كواقع متعين بعد ان سلبه كل منهما الحركة المتطورة ، لعدم توفر العناصر التي تحدد اتجاه تلك الحركة وغايات تطورها (المنهج والنظرية) . ولقد بلغت الازمة ذروتها في آذار / مارس ١٩٥٤ . وبعدها حدثت فرقة استمرت سنين طويلة ، كانت الثورة تتطور خلالها تحت الرقابة النقدية المتطورة ايضاً من جانب المثقفين الى ان وجد الطرفان انفسهما في مواقع واحدة او متقاربة بعد ١٩٦١ ، واكتشف كل منهما الى اي مدى كان القصور الفكري في ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ سبباً في ازمة الثقة التي استمرت سنين . ولقد كان الخلاف منصباً أساساً على الديمقراطية شكلاً وموضوعاً .

٤ - مع غياب المنهج والنظرية انتهجت الثورة « التجربة والخطأ » اسلوباً للحركة . قال عبد الناصر وهو يقدم ميثاق العمل الوطني الى « المؤتمر الوطني للقوى الشعبية » يوم ٢١ ايار / مايو ١٩٦١ : « العشر سنوات التي فاتت كانت فترة تجربة . فترة ممارسة . كانت فترة مشينا فيها بالتجربة والخطأ » . وقال يوم ٧ نيسان / ابريل ١٩٦٣ ، خلال مباحثات الوحدة الثلاثية بين مصر وسورية والعراق : « بالنسبة لنا ... تجربتنا قابلتنا اسئلة كثيرة بهذا الشكل . كان لا بد من ان نوضحها . في اول يوم لم يكن عندنا منهج . لم تكن عندنا نظرية » .

جادل ، اوقد يجادل البعض بأن « التجربة والخطأ » ذاتها منهج علمي . وهي مجادلة تخلط بين « التجربة » و« التجريب » . التجربة احدى الخطوات الاساسية في البحث العلمي لاختبار مدى صحة الفروض المستخلصة من العناصر الاولى بقصد الوصول الى معرفة قانون حركة تلك العناصر . وعندما تنتهي التجربة الى تأكيد صحة تلك الفروض ينتهي دورها وتتحوّل الفروض الى « قوانين » ، تستخدم بدون حاجة الى اختبار صحتها مرة اخرى . تكون مرحلة البحث العلمي قد انتهت واصبحنا على معرفة واثقة بقوانين الحركة الموثوقة وبطرق استخدامها لتحقيق ما نريد . اما التجريب فهو محاولة تحقيق ما نريد بدون معرفة سابقة بقوانين الحركة وطرق استخدامها ، فإذا لم تنجح المحاولة (الخطأ) نحاول بطريقة اخرى (نجرب) . ولما كانت معرفة النتيجة (خطأ او صواباً) تأتي بعد المحاولة ، فإنه يكون مستحيلاً ان نعرف موضوع وشكل المحاولة التالية قبل ان تكشف لنا المحاولة الجارية عما اذا كنا قد اخطأنا ام اصبنا وبالتالي يكون مستحيلاً التخطيط لاهداف تتجاوز المرحلة القائمة او توقع ما تنتهي اليه . وقد كان الامر ان كلاهما مستحيلاً على ثورة ٢٢ يوليو ١٩٥٢ خلال الفترة موضوع البحث .

٥ - بناء على ما تقدم لا يمكن - علمياً - ان ينسب الى ثورة يوليو ١٩٥٢ مفهوم معين للديمقراطية طوال الفترة التي بدأت عام ١٩٥٢ وانتهت باصدار « الميثاق » عام ١٩٦١ . والواقع ان فهم الثورة للديمقراطية او محاولات ممارستها خلال تلك الفترة كانت مضطربة ومختلفة ومتناقضة في بعض الاوقات .

يكفي مثلاً ان الثورة قد قامت ونجحت في الوصول الى السلطة يوم ٢٢ يوليو ١٩٥٢ ، وعزلت الملك يوم ٢٦ تموز/ يوليو ١٩٥٢ ولكنها عينت بدلاً منه ملكاً طفلاً تحت مجلس وصاية ، وابقت على الدستور الملكي حتى اعلنت سقوطه في ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٥٢ بدون ان تكون قد أعدت ما يملأ الفراغ الدستوري الذي استمر حتى ١٠ شباط / فبراير ١٩٥٢ تاريخ اصدار الاعلان الدستوري الاول . وحتى حين اصدرت ذلك الاعلان لم تحدد موقفاً من الملكية ، ففي ظلها بقيت مصر ملكية حتى يوم ١٨ حزيران / يونيو ١٩٥٢ تاريخ اعلان الجمهورية . ولقد كانت الثورة شكلت لجنة يوم ١٢ كانون الثاني / يناير ١٩٥٢ لتعمل على « وضع دستور يتفق مع اهداف الثورة » ومع ذلك اصدرت اعلانها الدستوري بدون انتظار لما ستسفر عنه اعمال اللجنة ، وحددت لسريانه ثلاث سنوات مصادرة مقدماً لأي مشروع دستور تعده اللجنة قبل هذا التاريخ . وفي ٥ آذار / مارس ١٩٥٤ اصدر مجلس قيادة الثورة قراراً ينص على : « اتخاذ الاجراءات لعقد جمعية تأسيسية تنتخب عن طريق الاقتراع المباشر على ان تجتمع في خلال شهر تموز / يوليو ١٩٥٤ تقوم مقام البرلمان وتناقش الدستور الجديد وتقره » . ولم يكن هناك دستور جديد ولا احتمال ان يوجد خلال اربعة اشهر ليكون معداً للمناقشة خلال شهر تموز / يوليو ١٩٥٤ . وبعد نحو ثلاثة اسابيع على القرار « الفوري » الذي لم ينفذ قط ، اي في يوم ٢٩ آذار / مارس ١٩٥٤ ، اصدر مجلس قيادة الثورة قراراً آخر بارجاء تنفيذه وان « يشكل فوراً مجلس وطني استشاري يراعى في تمثيله الطوائف والهيئات والمناطق المختلفة ويحدد تكوينه واختصاصه بقانون » . وهو اسلوب ديمقراطي بالغ التخلف يرجع الى ما قبل القرن الثامن عشر . ولم ينفذ شيء من هذا . وحين انتهت لجنة وضع الدستور من مهمتها وقدمت مشروعها الى مجلس الوزراء في ١٧ كانون الثاني / يناير ١٩٥٥ رفضته الثورة ووضعت هي دستور ١٩٥٦ وهكذا لم تكن الثورة تعرف ماذا تريد على وجه التحديد .

٦ - كان ذلك على المستوى الدستوري (نظام الحكم) . اما على مستوى الممارسة الشعبية فقد كان الاضطراب والاختلاف والتناقض اكثر وضوحاً . ففي البداية كانت الثورة ترى ان النظام الديمقراطي

الذي كان قائماً قبلها نظام سليم وانما افسدته « فئة من المخادعين الذين عاشوا لتحقيق شهواتهم ومطامعهم » (عبد الناصر في ١٦ ايلول / سبتمبر ١٩٥٢) . وتحت تأثير هذا المفهوم طلبت الثورة من الاحزاب القائمة ان تطهر نفسها بالتخلص من بعض قياداتها . وكان هذا الطلب ذاته معبراً عن عدم معرفة حقيقة « المنظمة الحزبية » التي لا يصل الى مراكز القيادة فيها الا اكثر الافراد تمثيلاً لمبادئها الفكرية وخطها السياسي ونموذجها الامثل في السلوك . فلما لم « يعجب » الثورة مدى التطهير اصدرت يوم ١٦ كانون الثاني / يناير ١٩٥٢ اعلاناً بحل الاحزاب السياسية لم تضمنه منع النشاط الحزبي « فتذكرت » هذا بعد يومين وصدت يوم ٨ كانون الثاني / يناير ١٩٥٢ مرسوماً بحظر قيام الاحزاب مطلقاً ، ولم تفرق بين الاحزاب على اساس مواقفها من اسباب الحظر والالغاء . فقد كان السبب المعلن كما جاء في بيان الالغاء : « كنا ننتظر من الاحزاب ان تقدر مصلحة الوطن العليا فتقلع عن اساليب السياسة المخربة .. ولكن على العكس من ذلك اتضح لنا ان الشهوات الشخصية والمصالح الحزبية التي افسدت ثورة ١٩١٩ تريد ان تسعى ثانية بالتفرقة في هذا الوقت الخطير من تاريخ الوطن فلم تتورع بعض العناصر من الاتصال بدولة اجنبية وتدبير ما من شأنه الرجوع بالبلاد الى حالة الفساد السابق ... » . انه سبب خطير لم يكن من الممكن ان ينسب الى كل الاحزاب التي ألغيت .

بعد خمسة ايام من حظر النشاط الحزبي اعلن قيام « هيئة التحرير » يوم ٢٣ كانون الثاني / يناير ١٩٥٢ . المفروض ان نتوقع حزباً للثورة بديلاً عن الاحزاب المنحلة . ولكن هيئة التحرير جاءت شيئاً لا ملامح له او مختلط الملامح فهي « طريق للعمل مفتوح امام المصريين اجمعين . فهي ليست حزباً ينتفع بمزايا منفردة دون غيره . ويتعصب افراده لهذا الرأي دون ذلك . وهي ليست جمعية خاصة للاصلاح الاجتماعي او نهوضاً بهذه او تلك من جوانب الحياة المصرية . وهي ليست نادياً رياضياً يشجع هواة الرياضة دون غيرهم من الناس ، بل هي مصر كلها منظمة في هيئة واسعة الجوانب ومتعددة وجوه النشاط . وياً حان المصري ، واما كانت نزعاته وميوله ، فهو واجد في هيئة التحرير سبيلاً للعمل والخدمة والانتاج » (١) .

وفي ١٦ كانون الثاني / يناير ١٩٥٦ ، اصدت الثورة دستور ١٩٥٦ ، فإذا به يتضمن ، في الباب السادس ، صورة جديدة للتنظيم الجماهيري بديلة عن هيئة التحرير . تقول المادة ١٩٢ من الدستور : « يكون المواطنون اتحاداً قومياً للعمل على تحقيق الاهداف التي قامت من اجلها الثورة ، ولحث الجهود لبناء الامة بناء سليماً من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، ويتولى الاتحاد القومي الترشيح لعضوية مجلس الامة وتبين طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية .

وقد انتهى الامر بأن يتكون ممن لهم حق الانتخاب (القراران ٩٣٥ و١٠٥٥ لسنة ١٩٥٩) . ولما كان اولئك قلة قليلة فقد جرى تعديل قانون الانتخابات بخفض سن من لهم حق التصويت من ٢١ سنة الى ١٨ سنة ، وتقرير هذا الحق للنساء وجعل التصويت بالنسبة للرجال اجبارياً (٧٣ لسنة ١٩٥٦) . فاتسعت قاعدة العضوية في الاتحاد القومي . ولكن الدلالة الديمقراطية لهذا الاتساع لم تغير شيئاً من حقيقة ان الاتحاد القومي كان جزءاً من الشكل التنظيمي للحكومة ومؤسسة دستورية من مؤسسات الدولة . كان تنظيمياً رسمياً لهيئة الناخبين ولم يكن تنظيمياً شعبياً بأي معنى . إذ من المسلم به ان الاتحاد القومي كان «سلطة دستورية رابعة » اضافها الدستور الى السلطات الثلاث كما وصفته

(١) هيئة التحرير ، الميثاق .

محكمة القضاء الاداري بمجلس الدولة^(٢). ثم انه كان تنظيمياً رسمياً لهيئة الناخبين بصرف النظر عن عقائدهم واتجاهاتهم ومصالحهم . « هذا هو الاتحاد القومي .. اتحاد بين ابناء الوطن الواحد ، لا انحراف الى اليمين ولا انحراف الى اليسار ، لا تفرقة ، لا تناوب ، وانما جمع كلمة من اجل رفعة هذا البلد »^(٣) .

وهكذا الغت الثورة الاحزاب ، وحرمت قيامها ، ولكنها لم تنجح قط - خلال تلك المرحلة - في ملء الفراغ الذي خلفته الاحزاب ؛ لأنها لم تكن تعرف على وجه التحديد كيف يملأ الفراغ .

٧ - اما على المستوى الاجتماعي فإن مفهوم الديمقراطية كان اما غامضاً وإما غائباً . كان غامضاً بالنسبة الى علاقات العمل الزراعي (بين الفلاحين والملاك) . فممنذ البداية اتجهت الثورة اتجاهاً قوياً واضحاً نحو تحرير الفلاحين من القيود التي تفرضها عليهم علاقات العمل الزراعي السائدة (حق المالك في تحديد الاجرة وطرد المستأجر ونظام المزارعة... الخ) فأصدرت قانون الاصلاح الزراعي . وكانت الثورة واضحة المعرفة بالآثار التحريرية للاصلاح الزراعي ، فنرى عبدالناصر يركز دائماً على هذه الآثار باعتبار انها هي المستهدفة اصلاً من الاصلاح الزراعي ، وبذلك يقدم الاصلاح الزراعي كمدخل الى الديمقراطية . قال « انتم ادرى الناس بالاقطاع وكيف يؤثر في الحياة السياسية . ان طلبنا الرئيسي لم يكن اقتصادياً وانما تحرير الفلاح من سيطرة سيده »^(٤) . ولكن الغموض ما يلبث ان يحيط بأسلوب ممارسة الفلاح لحيته التي استردها من اشباه الاقطاعيين السادة . فهئية التحرير والاتحاد القومي كلاهما كانا مفتوحين لعضوية الفلاحين واسيادهم بدون تفرقة . ولأن الاصلاح الزراعي كان قد حرر الفلاحين ولكنه لم يضعف الاقليات القوة الاقتصادية التي يمثلها الحد الاقصى للملكية (٣٠٠ فدان ثم ٢٠٠) فإن هيئة التحرير والاتحاد القومي كليهما لم يستطعا تحرير الفلاحين من التبعية السياسية للاقوى اقتصادياً (الملاك) بعد ان كان الاصلاح الزراعي قد حررهم من التبعية الاقتصادية . باختصار لم تكن هيئة التحرير وما كان الاتحاد القومي يقدم لهم فرصة للممارسة الديمقراطية ، متكافئة مع فرصة الملاك والشرائع الاخرى الاقوى اقتصادياً . ولم يكن لدى الثورة اي مفهوم واضح للشكل الديمقراطي الذي يمكن الفلاحين من الاستفادة سياسياً من حرياتهم التي استردوها اقتصادياً .

اما مفهوم الديمقراطية الاجتماعية بالنسبة الى العمال فقد كان غائباً كلياً . فمن حيث تحرير العمال من التبعية الاقتصادية لاصحاب العمل لم تطف الثورة طوال الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٦١ شيئاً يذكر الى القوانين ٣١٧ و ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ التي صدرت في الشهر السابق على الثورة . كل المكاسب جاءت في المرحلة التالية . اما في تلك المرحلة فإن الثورة لم تحاول حتى طرح اي مفهوم عن الديمقراطية في صلتها بعلاقات العمل غير الزراعي . فمثلاً ، كان القانون رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ قد وسع من دائرة حق التكوين النقابي ليشمل كل العاملين بمن فيهم العمال الزراعيون ، وحجب هذا الحق عن موظفي الحكومة ووكلاء الاعمال . الاولون لعلاقتهم الوثيقة بالسلطة والآخرين لعلاقتهم الوثيقة باصحاب

(٢) كل الآراء والاحكام مشار اليها في : جمال الدين العطيفي ، الاتحاد الاشتراكي قوة سياسية ام سلطة دولة؟ ،

ص ٥٦ .

(٣) جمال عبدالناصر ، ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٧ .

(٤) جمال عبدالناصر ، في الكلمة التي القاها في نادي رجال الادارة تلبية لدعوة اعضاء النادي ، ١٥ نيسان / ابريل

١٩٥٤، في: جمال عبدالناصر، مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبدالناصر، ٥ (القاهرة: مصلحة الاستعلامات ، [د.ت.])، ج ١ : القسم الاول ، ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - يناير ١٩٥٨ ، ص ١١٧ .

الاعمال (اصحاب عمل بالنيابة) . فإذا بالثورة تمد حق التكوين النقابي الى وكلاء الاعمال (القانون ٥١٣ لسنة ١٩٥٤) . ومع ان هذا المد لم يسلب العمال شيئاً كان لهم الا انه يفصح عن غيبة كاملة لمفهوم التنظيم النقابي وبالتالي لمفهوم ديمقراطية العمل . وحتى حين صدر القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإباحة تكوين النقابات العامة قصر الاشتراك فيها على العاملين في المؤسسات التي تضم ٥٠ عاملاً فأكثر معبراً بذلك عن فهمه لعلاقة العمل والحقوق الديمقراطية المتعلقة بها من زاوية المؤسسة وظروفها وليس من زاوية العمال وظروفهم . وادى ذلك الى ان تقرر حق تكوين النقابات العاملة لثلث العمال تقريباً (٢٥٠٠٠٠) وحرّم الثلثان تقريباً (٤٠٠٠٠٠) . ثم ابقى في يد رب العمل سلاحاً يستطيع به ان يسيطر على اللجنة النقابية عن طريق التهديد او البتر حين قضى بأن العامل الذي يفصل يفقد عضويته النقابية بدون ان يفرق بين الفصل التعسفي وغير التعسفي (المادة ١٧٠) .

ولعل اصدق تعبير عن غياب مفهوم الديمقراطية بالنسبة الى علاقة العمل غير الزراعي كانت المساواة بين العامل ورب العمل واكتفاء الثورة بأن تكون حكماً بينهما . وهي مساواة لا تتفق مع حقيقة علاقة العمل وصلتها بالمقدرة الفعلية على الممارسة الديمقراطية . قال عبد الناصر يوم ١٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٥٣ : « إن هناك فرقاً كبيراً بين الفوضى والحرية، وان حرية صاحب العمل تبدأ عندما تنتهي حرية العامل وحرية العامل تبدأ عندما تنتهي حرية صاحب العمل . إن هذه الحكومة كانت اول حكومة تحمي العمال في حدود رعاية حق العمل ورسالتها التوفيق بين العامل وصاحب العمل ، فمن اشتط من الفريقين فقد هدم بناء التضامن الذي يقوم عليه مجد مصر » .

يرجع هذا الموقف الغريب الى عوامل كثيرة ، بالإضافة الى العامل الاساسي وهو غيبة النظرية ، منها الصدام المبكر بين الثورة وبين بعض العمال (حوادث كفر الدوار) ، ولكن اهمها ان الثورة كانت قد راهنت في البداية على التنمية الرأسمالية . وقد ذهبت في تلك المراهنة الى حدود مبالغ فيها وصلت حد تدليل الرأسماليين وحتى اغوائهم . فبعد اسبوع واحد من قيام الثورة اي في يوم ٣٠ تموز / يوليو ١٩٥٢ صدر القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٢ يرفع النسبة المباحة لرؤوس الاموال الاجنبية في الشركات المصرية من ٤٩ بالمائة الى ٥١ بالمائة . وتلاه المرسوم بقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء « المجلس الدائم لتنمية الاقتصاد القومي » للانتفاع برؤوس الاموال المصرية والاجنبية . وقبل مضي ستة اشهر صدر القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٥٣ بتأجيل سداد الضرائب المستحقة « اذا طرأت ظروف خاصة بالمول » . وفي ١٨ شباط / فبراير ١٩٥٣ وجهت الثورة نداء علنياً في صورة قرار يناشد « الهيئات والشركات لاقامة مصانع في مصر » . وفي ٢٥ شباط / فبراير ١٩٥٣ تقرر اعفاء المدينين للبنك العقاري من تعويضات السداد العاجل . وفي ٤ آذار / مارس ١٩٥٣، اعفيت شركات الطيران من دفع الرسوم على الوقود والزيوت وقطع الغيار المستوردة . وفي الفترة من ١٠ آذار / مارس الى ١٦ آذار / مارس ١٩٥٣ صدر القرار رقم ٤٥ بالسماح للتجار والمستوردين باضافة تكاليف النقل الى اسعار السلع محددة الربح (المسعرة) والقراران رقم ٤٧ و ٤٨ لسنة ١٩٥٣ يرفع نسبة الارباح على اسعار التكلفة الى ١٥ بالمائة الى ان صدر القانون ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ (قانون استثمار رؤوس الاموال الاجنبية) متضمناً كل ما يخطر على البال من تشجيع واغراء واغواء الرأسماليين على المساهمة في التنمية . وتوالت القوانين والقرارات الى درجة انشاء ادارة خاصة « لتيسير اقامة رجال الاعمال » ، الى درجة الاعفاء من العقوبة على جرائم التهريب (القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٣) الى درجة السماح بتقاضي عمولات على التعامل مع الحكومة ذاتها (١٢٨ لسنة ١٩٥٣) .. وتنظيم البورصة (٢٢٦ لسنة

١٩٥٣) ... الخ . ولا شك في ان هذا الاتجاه قد اثر تأثيراً قوياً في موقف الثورة من العمال وحقوقهم الى حين .

٨ - في شباط / فبراير ١٩٥٨ أعلنت الوحدة بين مصر وسورية تحت اسم « الجمهورية العربية المتحدة » . وقد كانت الوحدة كهدف للحركة القومية وليدة نشاط ثوري ديمقراطي طويل ، خاصة في سورية ، وفي تلك التجربة القومية الثورية العظيمة افتقدت الثورة حقاً المفهوم الصحيح الديمقراطي فتخبطت وتناقضت الى ان فشلت لا في تطوير الوحدة ديمقراطياً ، بل في المحافظة عليها . فعلى المستوى الدستوري ونظام الحكم تحققت الوحدة بالكامل في رئيس الجمهورية جمال عبد الناصر ، ولم تكن لدى الثورة اية صيغة للوحدة دون هذا المستوى فبقيت الدولتان ، او الاقليمان ، منفصلين في المؤسسات الاقتصادية والسياسية والمالية والعسكرية وحتى في العملة . ولم يصدر اي قانون يحرم الانفصال او يحول دونه . وعلى المستوى الجماهيري لم تقدم الثورة الى دولة الوحدة الا ما كانت تملكه : الاتحاد القومي والغاء الاحزاب ، ولم يكن لديها اي تصور لمفهوم الديمقراطية وعلاقته بالقومية ، فلما صعد المد القومي وحقق اول دولة للوحدة واتسعت قاعدة الجماهير تحت القيادة الموحدة لم تعرف كيف تصاغ العلاقات الديمقراطية بين القيادة والجماهير في الدولة الجديدة فأبقت على الاطر القديمة او مدت ونقلت الاطر التي كانت سائدة في الاقليم الجنوبي الى الاقليم الشمالي . وفيما بعد يعلن جمال عبد الناصر ، خلال مباحثات الوحدة الثلاثية (آذار / مارس ١٩٦٣) ان ذلك كان من الاخطاء الاساسية الذي ساعد على تسهيل عملية الانفصال الاجرامية .

٩ - ومع ذلك فإن الانفصال الذي تم سهلاً سهولة غريبة ، وصدمته المفاجئة ، هو الذي لعب الدور الاساسي في اعادة طرح التجربة كلها لاكتشاف الخطأ فيها . ولقد كان عبد الناصر ، من خلال التجربة والخطأ ، يغادر بسرعة اذهلت العالم ، موقعه كقائد للثورة المصرية الى موقع القيادة القومية . وكان على المستوى الفكري يتطور مغادراً الرؤية الاقليمية الضيقة الى رحاب الرؤية القومية . وبلغ به هذا التطور ان صرح في عام ١٩٥٨ لاحد الوزراء الفرنسيين (بنوا ميشان) بأنه لم يخلق حركة القومية العربية بل هي التي خلقه وانه لا يقودها بل هي التي تدفعه وانه قادراً على ان تنجب آلافاً من القادة مثله^(٥) . ولقد عرف عبد الناصر منذ بداية الانفصال ان غيبة او غموض المفهوم الديمقراطي هو نقطة الضعف الاساسية في الثورة التي مكنت الانفصاليين من ضرب الوحدة وليس القرارات الاقتصادية التي صدرت في تموز / يوليو ١٩٦١ (كانت خطط الانفصال سابقة على هذا التاريخ بل قد بدى فيها فور الوحدة عام ١٩٥٨ وشاركت في تطويرها اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية كما ثبت فيما نشر بعد هزيمة ١٩٦٧) .

هنا : ابتداء من ١٩٦١ يبرز دور عبد الناصر وتبدأ مرحلته .

ثانياً : مرحلة عبد الناصر

١٩٦١ - ١٩٧٠

١ - كان عبد الناصر قائداً للثورة ومعبراً عنها : وكانت القرارات تتخذ في مجلس قيادة الثورة تحت

رئاسته . وكان تشكيل مجلس قيادة الثورة ذاته خليطاً من الاتجاهات التي التقت على هدف الثورة أولاً ، ثم ارتضت الاهداف الستة ، واحتفظ كل واحد من اعضائه بمفهوم خاص للديمقراطية ، فمنهم من كان ضد الديمقراطية بكل معنى بل كان مع الديكتاتورية صراحة . ومنهم من كان ليبرالياً على وجه او على آخر . ومنهم من كان ذا مفهوم ماركسي للديمقراطية (مرحلة ليبرالية لتأهيل الحزب لتولي السلطة واقامة ديكتاتورية البروليتاريا) .. ولم يكن عبد الناصر القائد المؤثر ذا مفهوم محدد للديمقراطية ، ومن هنا كان طبيعياً ان تتخبط الثورة بين المفاهيم والممارسات الديمقراطية . وكان طبيعياً أيضاً ان يشرح عبد الناصر ويدافع عن تلك الممارسات باعتباره معبراً عن الثورة .

ولكن لا بد ، كمقدمة لمرحلة عبد الناصر ، من اكتشاف ما قد يكون لدى عبد الناصر من اتجاهات او مفاهيم خاصة ثم عزلها عن الاتجاهات والمفاهيم التي كان يطرحها او يدافع عنها وهو يعبر عن الثورة ككل . ذلك لأن عبد الناصر سينفرد ابتداء من ١٩٦١ بطرح مفاهيمه الخاصة عن الديمقراطية ويدافع عنها ضد كل الاتجاهات بما فيها الاتجاهات التي شاركت في مرحلة ما قبل ١٩٦١ . وليس من المعقول ان يكون عبد الناصر ١٩٦١ مقطوع الصلة بعبد الناصر ١٩٥٢ - ١٩٦١ ، بل لا بد من ان مفاهيمه التي طرحها عام ١٩٦١ وما بعده هي المرحلة الاخيرة من حالة نمو فكري بدأ غامضاً وجنيناياً ثم اتضح واكتمل . والواقع من اللافت ان عبد الناصر قد عبر خلال المرحلة ١٩٥٢ - ١٩٦١ عن مواقف ديمقراطية لا تتفق مع موقف الثورة ككل . نضرب لهذا مثلين .

المثل الاول كان عام ١٩٥٦ . ففي ١٧ كانون الثاني / يناير ١٩٥٥ كانت اللجنة المشكلة في ١٣ كانون الثاني / يناير ١٩٥٣ لوضع دستور يتفق مع اهداف الثورة قد انتهت اعداد المشروع وقدمته الى مجلس الوزراء . ولكن عبد الناصر رفضه وتولى هو شخصياً او تحت اشرافه الشخصي وضع دستور ١٩٥٦ . إن الفرق بين المفهوم الديمقراطي الذي صيغ في مشروع الدستور المرفوض وبين دستور ١٩٥٦ (دستور عبد الناصر) يمكن ان يكشف عن معالم رؤية عبد الناصر للديمقراطية . كان مشروع الدستور ليبرالياً خالصاً ، يعتمد اعتماداً كلياً على التمثيل النيابي كأسلوب وحيد لممارسة الديمقراطية . والتمثيل النيابي يسلب الشعب اي دور ديمقراطي فيما بين فترات الانتخاب . وكان هذا بالذات هو السبب الذي رفضه من اجله عبد الناصر لأن : « النظام النيابي البحث يقصر دور الشعب على مهمة انتخاب نوابه في فترات معينة من الزمن دون ان يفسح مجالاً ليمارس الشعب بعض سلطاته بنفسه اثناء هذه الفترات»^(٦) . من اجل افساح المجال ليمارس الشعب بعض سلطاته بنفسه ادخل عبد الناصر في دستور ١٩٥٦ ولاول مرة نظام الاستفتاء الشعبي (المواد ١٢١ و١٢٢ و١٤٥ و١٨٩ و١٩٣ من دستور ١٩٥٦) :

فنعرف من هذا انه منذ وقت مبكر ، قبل ١٩٦١ ، كان عبد الناصر يرى ان الديمقراطية تقوم بقدر ما تسمح للشعب بالحركة الايجابية للاشتراك في ممارسة السلطة ولا يكفي لها مجرد قيام مجلس نيابي منتخب . انه المفهوم الذي سيتضح وينمو ليعبر عنه بالديمقراطية الشعبية .

المثل التالي متصل بالمثل الاول لأنه يكشف لنا عن رؤية اولية لعنى الشعب في المفهوم الديمقراطي . فلقد رأينا ان دستور ١٩٥٦ قد تضمن انشاء تنظيم جماهيري باسم الاتحاد القومي .

(٦) ثروت بدوي ، موجز القانون الدستوري (١٩٧٣) ، ص ١٣٥ ؛ عبد الفتاح ساير داير ، القانون الدستوري ، ص ٤٤٤ ، وسليمان الطماوي ، القانون الدستوري المصري ، ص ١٠٧ .

وعرفنا كيف ان الدستور قد احيل الى رئيس الجمهورية لبيّن طريقة تكوين الاتحاد القومي وانه قد انتهى الى ان يكون تنظيمياً لجماعة الناخبين ومؤسسة من مؤسسات الدولة مقطوع العلاقة بأي مفهوم للديمقراطية . فهل كان ذلك هو مفهوم عبد الناصر للشعب وللديمقراطية ؟

إن الاجابة عن هذا السؤال تكشف المفهوم الخاص بعبد الناصر (لم ينفذ) كما تكشف ان ذلك المفهوم لم يكن ناضجاً الى الدرجة الكافية التي تحمل عبد الناصر على التمسك به . فمن ناحية تردد عبد الناصر في تكوين الاتحاد القومي . فقد استنفذ سنة وخمسة اشهر لبيان طريقة تكوين الاتحاد القومي بالرغم من الضرورات الدستورية او الديمقراطية التي كانت تستوجب الاسراع في تكوينه . فقد بدأ الدستور الجديد في النفاذ ، وفتح باب الترشيح لانتخابات مجلس الامة وترشح من ترشح دون ان يكون للاتحاد القومي وجود ليؤدي وظيفته الدستورية (ترشيح اعضاء مجلس الامة) . ومن ناحية اخرى تردد عبد الناصر في ان يكون الاتحاد القومي او يضع قواعد تكوينه كما قال الدستور . بل انشأ بقرار صدر يوم ٢٨ ايار / مايو ١٩٥٧ لجنة مؤقتة تدعى اللجنة التنفيذية للاتحاد القومي مشكلة من عبداللطيف البغدادى وزكريا محيي الدين وعبد الحكيم عامر لتضع اساس تشكيل الاتحاد القومي فوضعتها على الوجه الذي ذكرناه (تنظيم هيئة الناخبين) .

كان مفهوم عبد الناصر للاتحاد القومي كأداة ممارسة للديمقراطية الشعبية مختلفاً كلياً . كان مفهومه يقوم على محورين أساسيين . أولاً : عدم إباحة عضوية الاتحاد القومي لعملاء الاستعمار والانتهازيين والرجعيين ، كان عملاء الاستعمار ، في ذهن عبد الناصر ، معروفين اذ هي الصفة التي اطلقها في كثير من خطبه على قيادات الاحزاب السابقة ما عدا الحزب الوطني . ولا شك في ان تعبير الانتهازيين كان يلتقي التقاء موضوعياً مع الذين ايدوا الثورة او تظاهروا بتأييدها ، لأن الثورة « في السلطة » . كما لا شك في ان تعبير الرجعيين كان يلتقي التقاء موضوعياً مع الذين تناولهم قانون الاصلاح الزراعي وكبار الرأسماليين . المحور الثاني - وهو متسق مع المحور الاول - هو الاتساح عضوية الاتحاد القومي الا لمن ترشحه مواقفه ومسالكه لهذه العضوية . فكان الاتحاد القومي ، في مفهوم عبد الناصر ، تنظيمياً يقوم على اساس الانتقاء وليس الانتماء^(٧) .

وقد عبر عن هذا المفهوم بشكل اوضح عندما وصل الى مرحلة نقد التجربة فنراه ، يقول في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦١ : « وقد رأينا في الاتحاد القومي انه حدث خطأ في التنظيم . خطأ تنظيمي وانا قلت هذا الكلام من اول يوم . الخطأ التنظيمي ان الرجعية ، والرجعية كلمة نسبية ، استطاعت ان تتسلل وتبقى لها القيادة في كثير من منظمات الاتحاد القومي » . « واللافت هنا ان عبد الناصر يكشف عن انه كان يعرف الخطأ من البداية وأنه قال « من اول يوم » . لمن؟ ولماذا لم يؤخذ به ؟ تلك اسرار التاريخ .

يمكن القول اذاً انه بالاضافة الى الشعبية كأحد عناصر المفهوم الديمقراطي عند عبد الناصر ، بدأت تتبلور لديه منذ وقت مبكر عن ١٩٦١ رؤية خاصة للممارسة المنظمة في شكل « حزب » عقائدي يقوم على الانتقاء حسب وحدة الموقف وسلامة السلوك (طليعة) .

(٧) جمال عبد الناصر، في الكلمة التي القاها في المؤتمر التعاوني الثاني، ١ حزيران / يونيو ١٩٥٦ في : عبد الناصر ، مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ، ج ١ : القسم الاول ، ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - يناير ١٩٥٨ ، والكلمة التي القاها في ٢٩ حزيران / يونيو ١٩٥٦ .

٢ - والواقع ان « الحزب الشعبي العقائدي » كان حلم عبدالناصر من ١٩٥٢ وربما قبل ذلك . ومع انه لم يوافق قط على قيام الاحزاب منذ ان الغيت في بداية الثورة الا انه لم يكن في اي يوم من الايام ضد الاحزاب والنشاط الحزبي . اي ان مفهوم عبدالناصر للديمقراطية لم يكن منفصلاً قط عن الاحزاب . كل ما في الامر انه لم يكن يعرف على وجه الدقة العلمية كيف تقوم الاحزاب بدون ان ترتد بالمجتمع الى ما قبل ١٩٥٢ . ولكنه لم يكف قط طوال حياته العامة عن محاولة تكوين حزب الثورة والتمهيد لتعدد الاحزاب ايضاً . ولقد عبر عن هذا بوضوح في حديثه مع الصحافي الهندي كرانجيا يوم ١٠ آذار / مارس ١٩٥٧ قال : « انني اريد قبل كل شيء ان اوفر للشعب وخاصة الفلاح والعامل حرية اجتماعية واقتصادية لأن الديمقراطية السياسية دون هذه الاحتياجات الجوهرية لن تؤدي الا الى التضليل وقد اعد دستور ١٦ يناير ١٩٥٦ ووافق الشعب عليه في استفتاء عام في حزيران / يونيو الماضي وهذا الدستور قائم على اساس جبهة متحدة تمثل الوحدة الوطنية التي كانت ضرورية لسلامة الثورة وكنا نستعد لافتتاح البرلمان في نوفمبر الماضي فأجلت ازمة القناة والحرب خططنا وسينفذ الدستور وينتخب البرلمان حينما تعود الاوضاع الطبيعية .. » . واستطرد الرئيس فأعرب عن ثقته ان الزعماء الوطنيين المخلصين سينتخبون وان البرلمان ستقوم فيه تكتلات ومجموعات وربما تكون فيه معارضة في المدى الطبيعي للاحداث كما تبرز بعد ذلك طبعاً قوى سياسية جديدة ومن المحتمل ان تكون هناك احزاب .

إذاً فقد كان عبدالناصر ، حتى عام ١٩٥٧ ، يرى ان الوضع الطبيعي للديمقراطية ان تكون هناك احزاب . كما كان يرى ان الطريق الممكن للوصول الى هذا « جبهة » تضم كل المواطنين ما عدا عملاء الاستعمار والانتهازيين والرجعيين (اتحاد قومي) ستقوم فيه تكتلات ومجموعات وربما معارضة . وخلال هذه العملية الجدلية و« على المدى الطبيعي للاحداث » تبرز ، طبعاً ، قوى سياسية جديدة يمكن ان تتحول الى احزاب .

٣ - كان مفهوم عبدالناصر للديمقراطية ينسو ويتبلور ولكن في اطار من المثالية التي بدأت بها الثورة . ان كان امل ذلك المفهوم في ان يصبح حقيقة متوقفاً في التحليل الاخير على « الانسان » . على البشر الذين يجسدونه حركة حية في الواقع العيني . وكان عبدالناصر منذ ١٩٥٢ حتى ١٩٦٠ يعتقد انه بمجرد استبعاد الفاسدين ، فإن كل الصالحين ، او المخلصين ، سواء . وكانت تلك نظرة مثالية تتجاهل اختلاف الوعي والمصلحة فيما بين الصالحين ، وان مضمون الاخلاص مختلف وقد يكون متناقضاً فيما بين المخلصين . نقول ١٩٦٠ ولم نقل ١٩٦١ لأن عبدالناصر يقول في ٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦١ انه قد أدرك الخطأ منذ ١٩٦٠ . قال : « في سنة ١٩٦٠ انا كنت اشعر ان احنا يمكن الدفع الثوري غير قائم . الثورة بدأت تتعثر . الرأسمالية المستغلة بدأت تنفذ وبدأت تنهز وتتسلل الى الصف . والامثلة كانت امامي واضحة وكانت امامي باينة » . وقال في ٢٦ تموز / يوليو ١٩٦١ : « قلنا نقضي على الاقطاع؟ الاسرة التي بقي لها ٢٠٠ فدان و٥٠ فدان لكل ولد من اولادهم كتلوا هذه الارض . وانا اعرف مناطق فيها ٣٠٠٠ فدان ملكية لعيلة واحدة ولا زالوا يعتبرون انفسهم اسيااد البلد كما كانوا قبل الثورة ولا زالوا ينظرون الى الفلاحين على انهم عبيد » .

عبدالناصر هنا يركز تركيزاً قوياً على المضمون الاجتماعي للديمقراطية . انه لا يتكلم عن الرأسماليين كمخلصين او غير مخلصين ولكن ينتبه الى الخطر الكامن في الرأسمالية . وهو لا يتحدث عن الاقطاعيين ، بل عن واقع اجتماعي . ٣٠٠٠ فدان تساوي السيادة . ليست العبرة بالنيات ولكن العبرة بالواقع الاجتماعي . عبدالناصر يبتعد هنا بسرعة عن المفهوم الليبرالي للديمقراطية ولا يكاد يعول على

« الذات » ايجاباً او سلباً وانما يعول على « الموضوع » ؛ او الحقيقة الموضوعية . فيقول يوم ٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦١ : « العملية ليست ادانة (لحد) ، بل كما قلت اننا نبحت عن الحقيقة (الموضوعية) » .

٤ - كانت تلك هي قمة النضج في مفهوم عبد الناصر للديمقراطية قبل ١٩٦١ . ولا شك في ان عوامل كثيرة قد اسهمت في هذا النضج . منها اتساع وعمق ثقافة عبد الناصر ورغبته الملحة في معرفة التجارب الانسانية ، والاحتكاك العالمي واسع النطاق خاصة بعد مؤتمر بانديونغ في ١٩٥٥ ، وبدء العلاقات الايجابية مع المعسكر الاشتراكي بعد صفقة الاسلحة عام ١٩٥٦ . ولكن يمكن القول بأن عبد الناصر ، الذي ما زال ينتهج التجربة والخطأ اسلوباً ، قد اكتشف الخطأ من واقع التجربة فتعلم منه درساً كان قاسياً . وينبني هذا الاعتقاد على حدث وقع عام ١٩٦٠ وكشف كل اخطاء التجربة وعلى بدء ادراك الخطأ في عام ١٩٦٠ كما قال عبد الناصر . ان وحدة التاريخ يمكن ان تكون اساساً سليماً للاعتقاد بوجود رابطة وثيقة بين الحدث وادراك الخطأ .

كانت الثورة قد راهنت على الرأسمالية في التنمية كما قلنا من قبل . وعلى هذا الاساس وضعت الخطة الخمسية الاولى ١٩٥٩ / ١٩٦٠ - ١٩٦٤ / ١٩٦٥ (مشروع جديد) فترددت الرأسمالية في الوفاء بنصيحتها الكبير (٧٠ بالمائة تقريباً) من الخطة . فقال عبد الناصر يوم ٩ تموز / يوليو ١٩٥٩ في افتتاح المؤتمر القومي العام للاتحاد القومي : « وعلينا - ايها الاخوة - ان نتذكر دائماً ان ظروفنا لا تتحمل اي تردد او اي انتظار . ان خطة مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات في الجمهورية العربية المتحدة لا بد من ان تنجح ... ان اي تنظيم شعبي ديمقراطي يتخيل ان واجبه هو الاحتفاظ بالاحوال كما تسلمها إنما يفقد اصلته الشعبية والديمقراطية » . ثم يذمر من موقف يحيل الى الديمقراطية فيقول : « فحطة تنمية الدخل القومي في عشر سنين لا بد من ان تنفذ لأنها تمثل ارادة الشعب الذي يريد لجمهوريته ان تنمو وان تتطور ، ويمثل ارادة الشعب الذي يريد لابنائهم العمل الشريف والعمل الكريم . اما اذا كانت هناك فئة من الاستغلاليين لا تريد لهذه الخطة ان تنفذ فإننا نقول لهم ان الشعب قد صمم على ان يقضي على الاستغلال السياسي او الاستغلال الاجتماعي او الاستغلال الاقتصادي » .

باختصار غدرت الرأسمالية بالثورة والشعب ، وكشفت عن اوجه الخطأ في المفهوم الديمقراطي ، حين كشفت عن حقيقتها كقوة اقتصادية مستغلة ولا يمكن الا ان تكون مستغلة . فضرب عبد الناصر ضربته ، بل قام بثورة عام ١٩٦١ ، وهي ثورة في كل المجالات بما فيها المفهوم الديمقراطي الذي جاء كما صاغه عبد الناصر في الميثاق .

ومن المهم والجوهري الانتباه الى ان عبد الناصر حين طوّر مفهومه للديمقراطية ثورياً عام ١٩٦١ ، لم يتهم الرأسمالية ، بل اتهم المفهوم المثالي الذي حاول ان يجرّد الرأسمالية مما هو جوهرها . اتهم خط الثورة ومفهومها الديمقراطي ، ونقد ذاته فقال : « إن الفكر الثوري في تلك الفترة وهو يتطلع الى الوحدة الوطنية ويدرك ضرورتها الحيوية داخل الوطن وفي مواجهة الظروف المحيطة به وقع في الخطأ حين توهم ان الطبقة المحتكرة التي كان لا بد من ان تسلبها الثورة امتيازاتها الاستغلالية يمكن ان تقبل الوحدة الوطنية مع القوى الشعبية صاحبة المصلحة في الثورة . ولقد كان من اثر ذلك ان محاولات التنظيم الشعبي التي جرت في ضباب هذا الوهم ما حدث في داخلها من عوامل الصدام بين القوى الثورية بالطبيعة والقوى المضادة للثورة بالطبيعة وما اصابها بالشلل واقعدها عن الحركة بل وكاد ان ينحرف بها في بعض الاحيان عن الاتجاه الثوري الاصيل » .

الميثاق

٥ - في صيف عام ١٩٦١ صدرت سلسلة من القوانين عرفت باسم القوانين الاشتراكية ، الغت الملكية الخاصة لجميع البنوك ومؤسسات الائتمان والادخار والتأمين والصناعات الكبرى وفرضت احتكار الدولة للتجارة الخارجية وأمتت عديداً من المؤسسات التجارية والصناعية والمقاولات (٨٧٣ مؤسسة) . وفي ٢٧ ايلول / سبتمبر ١٩٦١ وقع انقلاب عسكري في سورية انتهى بفصلها عن مصر . اعتبر تعاصر الحدثين مؤشراً قوياً للدلالة على المخاطر الكامنة في اباحة وظائف الدولة ، التنفيذية والتشريعية ، للذين اضيروا بالقوانين الاشتراكية والذين لا يتفق الاتجاه الاشتراكي مع مصالحهم . كما كشف الانفصال خاصة عن خطأ وخطر مفهوم الديمقراطية الذي كان يجسده « الاتحاد القومي » . فأذاع الرئيس الراحل جمال عبد الناصر بياناً أساسياً يوم ١٦ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٦١ قال فيه : « ان التجربة قد اثبتت ان الرجعية على استعداد للتحالف مع الاستعمار ذاته لتستعيد مراكزها الممتازة . ومن ثم لا تجوز المصالحة او المهادنة مع الرجعية . كما ان التجربة قد اثبتت خطأ تكوين الاتحاد القومي الذي فتح بابه للقوى الرجعية ، وبالتالي لا بد من اعادة تكوينه ليكون اداة ثورية للجماهير الوطنية وحدها : صاحبة الحق والمصلحة في التغيير الثوري ، وقصر عضويته على الفلاحين والعمال والمتقنين واصحاب المهن والملاك الذين لا تقوم ملكيتهم على الاستغلال ورجال القوات المسلحة . وانه لا بد من تطوير جهاز الحكم الى مستوى العمل الثوري وجعله اداة للحركة الثورية في خدمة الجماهير وتحت اشرافها » . وفي يوم ٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦١ ادلى عبد الناصر ببيان حدد فيه قواعد النظام الجديد بحدود منها : (١) ان تنظيم القوى الشعبية يجب ان يتم على اساس من التمثيل الشعبي العريض والعميق في الوقت نفسه ؛ (٢) ان العمل الوطني الثوري يجب ان يرتبط بميثاق محدد يتضمن حصيلة التجارب الثورية التي عاشها شعبنا ؛ (٣) ان الشعب نفسه هو الذي يتحتم عليه ان يقود التطور وان يمارس سيطرة حقيقية على شؤون الحكم .

وفي يوم ٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦١ نشر في الجريدة الرسمية قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٨٩ لسنة ١٩٦١ بتكوين « اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية » التي انعقدت في اليوم ذاته ، واستمرت اجتماعاتها حتى يوم ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦١ وانصبت مهمتها - اساساً - على تحديد الاعضاء الذين توجه اليهم الدعوة لحضور المؤتمر الوطني للقوى الشعبية . وبهذه المناسبة طرح للنقاش اهم الاسئلة التي تتصل بالديمقراطية معنى والديمقراطية نظاماً : من هو الشعب الذي يعتبر حكمه نفسه بنفسه ديمقراطية؟ ان كان المناط حمل جنسية الدولة فالشعب هو جماع المصريين (نموذج هيئة التحرير) وان كان المناط هو الرشد السياسي للقيود في جدول الناخبين فالشعب هو كل من له حق الاقتراع (نموذج الاتحاد القومي) . اما اذا كان المناط هو المصالح الاجتماعية والاقتصادية خاصة فإن الشعب هو « اصحاب هذه المصالح » . بهذا المعنى الاخيرة تميز مفهوم الديمقراطية في مرحلة عبد الناصر التي بدأت ١٩٦١ تميزاً جذرياً عن مفهوم الديمقراطية في مرحلة الثورة السابقة عليها ، كما تتميز جذرياً الديمقراطية الاجتماعية عن الديمقراطية الليبرالية .

وقد بدأ هذا التمييز يظهر في اللجنة التحضيرية وقبل اصدار الميثاق تحت عنوان « العزل السياسي » اي الحرمان من الحقوق السياسية بالنسبة الى كل من تتناقض مصالحهم مع المصالح التي يقرها ويحميها النظام الدستوري . وقد كانت تلك المصالح في ١٩٦١ متضمنة تحت اسم « التحول الاشتراكي » الذي بدأ بقوانين تموز / يوليو ١٩٦١ . وقد انتهت اللجنة الى ضرورة العزل السياسي وفرقت بين نوعين من العزل : (١) عزل اعداء الثورة الاجتماعية الاشتراكية ؛ (٢) استبعاد من

تتعارض مصالحهم في تلك المرحلة من بناء الاشتراكية مع مصلحة مجموع الشعب . ثم تصدت اللجنة لمهمتها الاصلية وقدمت الى رئيس الجمهورية يوم ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦١ توصياتها التي تضمنت : « تكوين المؤتمر الوطني للقوى الشعبية عن طريق الانتخاب على اساس ٣٧٥ عضواً لتمثيل العمال و ١٠٥ اعضاء لتمثيل الرأسمالية الوطنية (مناصفة بين التجارة والصناعة) و ١٠٠ عضواً لتمثيل الموظفين و ١٠٥ اعضاء للنقابات المهنية و ١٠٥ اعضاء لتمثيل هيئات التدريس بالجامعات وما في مستواها والطلاب » .

من اللافت الذي يستحق الانتباه ان اللجنة انتهت الى هذه الارقام على اساس فريد هو نسبة المساهمة في الدخل القومي والاهمية النسبية اقتصادياً . واتخذت مجتمع ما قبل التحول الاشتراكي وعاء لتحديد هذه النسبة ثم اعتبرت ان الواقع الحالي من البنية الاقتصادية مساهمة مهمة تطابق « المصلحة » المستقبلية التي يتطلع اليها صاحب الموقع . وقد قدرت ، بناء على احصائيات ميدانية ، ان نسب المساهمة من الدخل القومي والاهمية الاقتصادية هي ٢٧ بالمائة للفلاحين و ٢١ بالمائة للعمال و ١١ بالمائة للرأسمالية الوطنية و ١٤ بالمائة لاعضاء النقابات المهنية و ١١ بالمائة للموظفين و ٦ بالمائة لاعضاء هيئة التدريس و ٥ بالمائة للطلبة و ٥ بالمائة للنساء على اساس ان الـ ٥ بالمائة هي الحد الأدنى للفاعلية . وعلى اساس توصيات اللجنة صدر القانونان ٢٤ لسنة ١٩٦٢ بالعزل السياسي و ٢٥ لسنة ١٩٦٢ بتكوين المؤتمر الوطني للقوى الشعبية و انعقد يوم ٢١ ايار / مايو ١٩٦٢ . وفي جلسة الافتتاح قدم اليه الرئيس الراحل جمال عبدالناصر مشروع ميثاق للعمل الوطني ، فأصدر المؤتمر يوم ٦ حزيران / يونيو ١٩٦٢ قراراً بتكوين لجنة (لجنة المائة) لاعداد تقرير عن مشروع الميثاق ، فقامت بوضع تقريرها وقدمته الى المؤتمر الذي اقر الميثاق واصدره يوم ٣٠ حزيران / يونيو ١٩٦٢ : « ليكون اطاراً لحياتنا وطريقاً لثورتنا ودليلاً لعملنا من اجل المستقبل » .

سيكون لكل هذه التفاصيل المتعلقة باللجنة التحضيرية وبتكوين المؤتمر دلالات في تحديد مفهوم الديمقراطية في المرحلة التالية ، سنعود اليه . اما في المرحلة الحالية ، مرحلة عبدالناصر ، فهنا مفهوم « الديمقراطية السلمية » الذي تضمنه الباب الخامس من الميثاق وجعله عنواناً له . وسنحاول استعمال النصوص ذاتها التي وردت في الميثاق وقد نعلق عليها .

٦ - يحدد الميثاق مفهوم « الشعب » في الديمقراطية . فيقول (١) : « إن الديمقراطية السياسية لا يمكن ان تتحقق في ظل سيطرة طبقة من الطبقات . ان الديمقراطية حتى بمعناها الحرفي هي سلطة الشعب . سلطة مجموع الشعب وسيادته . والصراع الحتمي والطبيعي بين الطبقات لا يمكن تجاهله وانكاره . وانما ينبغي ان يكون حله سلمياً في اطار الوحدة الوطنية وعن طريق تذويب الفوارق بين الطبقات » . ويقول (٢) : « إن الرجعية تتصادم في مصالحها مع مصالح مجموع الشعب بحكم احتكارها لثروته . ولهذا فإن سلمية الصراع الطبقي لا يمكن ان تتحقق الا بتجريد الرجعية - أولاً وقبل كل شيء - من جميع اسلحتها » . « ان تحالف الرجعية ورأس المال المستغل يجب ان يسقط » . ويقول (٣) : « لا بد من ان يفسح المجال بعد ذلك ديمقراطياً للتفاعل الديمقراطي بين قوى الشعب العاملة ، وهي : الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون والرأسمالية الوطنية . ان تحالف هذه القوى الممثلة للشعب العامل هو البديل الشرعي لتحالف الاقطاع مع رأس المال المستغل . وهو القادر على احلال الديمقراطية السلمية محل الديمقراطية الرجعية » . و « ان استبعاد الرجعية يسقط بكتاتورية الطبقة الواحدة ويفتح الطريق امام ديمقراطية جميع قوى الشعب الوطنية » .

هذا العنصر الاولي من مفهوم الديمقراطية كما جاء في الميثاق يحتاج الى تعليق . فقد استعمل الميثاق تعبيرات « الطبقة » و « الصراع الطبقي » و « الصراع الحتمي والطبيعي بين الطبقات »

و« قوى الشعب العاملة » و« التفاعل الديمقراطي » و« الديكتاتورية » و« ديمقراطية جميع قوى الشعب ».... وهي تعبيرات ان اخذت كل منها على حدة سهل فهم دلالتها ، ولكن اجتماعها مع بعضها في وثيقة فكرية واحدة للتعبير عن مفهوم واحد ينبىء باحتمال ان تكون منتقاة من روافدها الفكرية والفلسفية المختلفة لتؤدي معاً معنى خاصاً .

فقد قيل مثلاً ان الميثاق قد أخذ بالنظرية الماركسية في الصراع الاجتماعي حين اقر وجود الطبقات والصراع الطبقي وقال انه حتمي وطبيعي . ولكن صحة هذا القول لا تقوم على مجرد استعمال الفاظ وتعبيرات بذاتها ، بل على المعنى الذي قصد الميثاق التعبير عنه بهذه الالفاظ والتعبيرات . وطبيعي ان يكون اكتشاف هذا المعنى بالابقاء على الالفاظ والتعبيرات في مواقعها وعدم انتزاعها او عزلها عن سياق الوثيقة التي جاءت فيها . ان جوهر نظرية الطبقات والصراع الطبقي في الماركسية يقوم على اساس مادي او اقتصادي هو اسلوب الانتاج وعلاقاته ، حيث يحدد الموقع من علاقات الانتاج السائدة في اسلوب انتاج معين لمصالح مجموعة من البشر (عبيد وسادة ، فلاحون واقطاعيون ، عمال ورأسماليون) . وهذه المصالح متناقضة لأنها تعكس التناقض القائم في اسلوب الانتاج ذاته وهو تناقض حتمي بفعل القوانين الموضوعية التي تحكم حركة المجتمع (المادية الجدلية) وهو تناقض ثنائي بحكم ان اسلوب الانتاج لا يتضمن الا تناقضاً ثنائياً الاساس (الملكية الخاصة لادوات الانتاج - والطابع الاجتماعي لقوى الانتاج) . غير ان مجرد الانتماء الى موقع من علاقات الانتاج لا يحول المنتمين الى طبقة ، وانما يصبحون طبقة حين يعون موقفهم وتناقضه مع الطبقة الأخرى ويمارسون الصراع الطبقي (البيان الشيوعي) . وهو صراع لا بد من ان يستمر ويتعمق الى ان يحل التناقض ولا يمكن ان يحل بغير هذا (حتمية القوانين الموضوعية) .

إن هذا المفهوم الجوهرى للطبقات والصراع الطبقي ودوره في حركة التطور قد اصابه كثير من التطوير في الفكر الماركسي كان اهمها نظرية تعدد التناقضات وتعدد الطبقات التي اضافها ماوتسي تونغ والتي فتحت مجالاً للبحث عن التناقض الاساسي والتناقض الثانوي او ما دون الثانوي . كما ان الصراع الطبقي تحرر من « العنف » كأسلوب وحيد واصبح مقبولاً ، ماركسياً ، ان يكون الصراع الطبقي سلمياً وبرلمانياً . كما اصبح من الدارج في الادب الماركسي التوحيد في الدلالة بين الموقع من علاقة الانتاج والطبقة ، واعتبار العمال الصناعيين (البروليتاريا) طبقة والحديث عنهم على هذا الوجه ولو لم يكونوا واعين او منظمين او مصارعين . وكان هذا « التساهل » في دلالات التعبيرات الماركسية لازماً لافساح مكان قيادة « الطبقة العاملة » - كما يقولون - للمثقفين من « البورجوازية الصغيرة » الذين تولوا هذا الدور في كل الاحزاب الماركسية على مدى تاريخها .

ولكن هناك جزئية لم تتغير ولم يصحبها التطور ، وهي اولى بالانتباه لأنها تساعد كثيراً على فهم دلالة التعبيرات التي قصد الميثاق . تلك الجزئية هي علاقة الدولة بالطبقة . فما يزال الموقف الماركسي هو ما قاله ماركس وأنغلز من انه : « بما ان الدولة نشأت من الحاجة الى الصراع الطبقي ومن خلال هذا الصراع فهي دولة الطبقة الاقوى بصفة عامة ، فالطبقة المسيطرة اقتصادياً تصبح هي الطبقة المسيطرة سياسياً »^(٨) . وما قاله لينين من ان : « كل دولة هي قوة خاصة لردع الطبقة المقهورة »^(٩) . وما قاله لينين ايضاً من انه : « لا تقوم الدولة

(٨) كارل ماركس وفرديريك انجلز ، المختارات ، ج ٢ ، ص ٣١٩ .

(٩) فلاديمير ايليتش لينين ، المختارات ، ج ٢ ، ص ١٨ .

الاحث ، وعندما ، والى المدى الذي تكون فيه التناقضات الطبقة غير قابلة للتوفيق» (١٠) .

فهل كان الميثاق يعني كل هذه الاصول والفروع عندما استعمل تعبيرات « الطبقة والصراع الطبقي الحتمي والطبيعي » ، واذا لم يكن قد عناها فماذا كان يعني ؟

٧ - نعتقد ان الميثاق قد استعمل هذه التعبيرات للدلالة على مفهوم او مفاهيم مختلفة ، بل قد تكون متناقضة مع دلالتها الماركسية . والميثاق يتصور في البداية مجتمعاً لا تسهم الدولة ايجابياً في حركته . حينئذٍ تتعدد طبقاته - يصبح الصراع الطبقي حتمياً وطبيعياً « نموذج الدولة الليبرالية المثالية » وينتهي الصراع - او لا بد من ان ينتهي الى سيطرة طبقة اياً كانت هذه الطبقة ، وأياً كان موقعها من علاقات الانتاج ، وحتى لو كانت الطبقة العاملة ، فإن « الديمقراطية السياسية لا يمكن ان تتحقق في ظل سيطرة طبقة من الطبقات » . اذاً . فالصراع الطبقي ليس اسلوباً ديمقراطياً ولا يؤدي الى الديمقراطية . لماذا؟ لان الديمقراطية هي سلطة الشعب . « سلطة مجموع الشعب وسيادته » . كيف يمكن اذاً الانتقال من الصراع الطبقي الحتمي والطبيعي الى الديمقراطية . بتدخل الدولة (عن طريق التشريع والتخطيط والقيادة) وذلك على محورين . أولاً : اسقاط ديكتاتورية الطبقة الواحدة » ، باسقاط تحالف الاقطاع مع رأس المال المستغل . ويكون اسقاطها بتجريدها من جميع اسلحتها « أولاً وقبل كل شيء » كما يقول الميثاق . نلاحظ ان الميثاق يحتفظ بتعبير طبقة وديكتاتورية للتعبير عن « الرجعية » ؛ فإذا سقطت فإنه لا يميز بين فئات الشعب تمييزاً طبقياً . لا يسميهم طبقات ، بل يسميهم « قوى » فيقول انه بعد اسقاط ديكتاتورية الطبقة باسقاط الرجعية « لا بد من ان يفسح المجال بعد ذلك ديمقراطياً للتفاعل بين قوى الشعب العاملة » . ثم يعدد تلك القوى فيقول : الفلاحون ولم يقل طبقة الفلاحين ، ويقول العمال ولم يقل الطبقة العاملة ، ويقول الجنود والمنتقون وهؤلاء لا مكان مخصص لهم في اية علاقات انتاج ، ويقول الرأسمالية الوطنية ولم يقل طبقة الرأسمالية الوطنية . ويتحدث عن التحالف فيقول « ان تحالف هذه القوى » ويعتبر تلك القوى ممثلة « للشعب العامل » .

ولكن كيف يحل « الصراع الحتمي والطبيعي » بين الطبقات بعد اسقاط ديكتاتورية الطبقة الواحدة ونزع الصفة الطبقة عن الطبقات الاخرى لتصبح قوى ؟ بتدوير الفروق بين الطبقات . لا يعني هنا كيف تذوب الفروق إنما يعني من الذي يقوم بتدوير هذه الفروق . إنها الدولة ايضاً : عن طريق تغيير او تطوير او استعمال اسلوب الانتاج وعلاقاته وتوزيع عائدته بالتشريع والتخطيط والقيادة . دولة من؟ « دولة جميع قوى الشعب الوطنية » .. فيتحقق هذا العنصر الاول من عناصر المفهوم الديمقراطي لمرحلة عبدالناصر .

يتضح مما سبق الخلاف الاساسي بين هذا المفهوم وبين الماركسية مع وجود نسبة محدودة من الالتقاء بينهما . ولعل هذه النسبة مقصورة على ان الميثاق يستعمل تعبير الطبقة للدلالة على معناه الماركسي الاصيل . فالطبقة في الميثاق تعني قوى منظمة متصارعة . وهو المعنى الذي جاء في البيان الشيوعي . ولكنه في بيانه لاسباب الانتماء الطبقي لا يأخذ بتحليل الماركسية لاسباب الانتاج وعلاقاته وما ينبني عليها من نظريات اخرى (فائض القيمة) ، بل يرجعها الى « احتكار ثروة الشعب » . وفي هذه العلاقة بين الاحتكار من ناحية وثروة الشعب من ناحية اخرى يحدد المواقف بأنها « طبقة » (محتكرة) من ناحية و« شعب » (احتكرت ثروته) من ناحية اخرى . ويضع كل هذا في نطاق محدود

هو « الدولة الليبرالية (الرأسمالية) » حيث تؤدي سلبية الدولة الى ديكتاتورية الرجعية (الرأسمالية) فيصبح طبيعياً وحتمياً بالنسبة الى شعب فقد ثروته وحماية دولته ان يصارع دفاعاً عن مصالحه فيتحول الى طبقة او طبقات .. وكل هذا - اذا استبعدنا التبرير الفلسفي - يتفق مع الماركسية . نستطيع ان نقول ان الميثاق يتفق مع الماركسية في « تشخيص مشكلة الصراع الطبقي » الى حد كبير .

ولكنه يختلف معها اختلافاً جذرياً في « حل المشكلة » . فهو يضع الحل في اطار الديمقراطية التي هي سلطة كل الشعب ولا يذهب المذهب الماركسي في حل مشكلة الديمقراطية في اطار الصراع الطبقي الذي يعتبره « قانوناً » اي ليس مشكلة على الاطلاق . ثم يرى ان الصراع الطبقي متوقف على موقف الدولة . فحين تكون الدولة ليبرالية يصبح الصراع الطبقي حتمياً وطبيعياً وحين تكون الدولة بقيادة الاشتراكيين تبقى الرجعية الرأسمالية طبقة من حيث هي معادية ومصارعة ، وتتحوّل بقية الطبقات الى قوى لانتفاء عامل « الصراع » بانتفاء مبرراته حتى مع وجود الفروق بين الطبقات إذ ان الدولة ستقوم ، تحت قيادة الاشتراكيين ، بتذويب هذه الفروق سلمياً .

هذه الثقة في قيادة « الاشتراكيين » (العنصر الانساني) وبقدرتهم على تذويب الفروق الطبقيّة وحل مشكلة التناقض في اسلوب الانتاج (العنصر المادي) سلمياً ، يعبر عن اختلاف جذري بين الميثاق وبين الماركسية في الاجابة عن السؤال المنهجي الذي يقول : في نطاق التأثير المتبادل بين الاشياء والظواهر خلال حركتها الجدلية ما هو العنصر الذي يلعب الدور الاساسي؟ الميثاق يقول : الانسان . والماركسية تقول : المادة .. وفي هذا يفتقران . وقد عبر عبد الناصر عن موقفه من هذه الجزئية المنهجية بقوله : « إن النصر عمل ، والعمل حركة ، والحركة فكر ، والفكر فهم وايمان . وهكذا فكل شيء يبدأ بالانسان » .

انتهى التعليق ونعود الى المفهوم الذي طرحه الميثاق للديمقراطية . نضيف فقط ان تطور الفكر الماركسي يقترب شيئاً فشيئاً ، من خلال التجربة والخطأ ايضاً ، من رؤية الميثاق على مستوى المنهج والنظرية كليهما .

٨ - ما هو النظام الذي « يذوب الفروق بين الطبقات » ، ويستحق الاستغناء به عن الصراع الطبقي وبالتالي يكون شرطاً لازماً للديمقراطية التي هي « ديمقراطية كل قوى الشعب ؟ » يقول الميثاق : « إن الديمقراطية هي الحرية السياسية والاشتراكية هي الحرية الاجتماعية ولا يمكن الفصل بين الاثنين . انهما جناحا الحرية الحقيقية وبدونهما او بدون اي منهما لا تستطيع الحرية ان تحلق الى آفاق الغد المرتقب . » « انه لا معنى للديمقراطية او للحرية في صورتها السياسية من غير الديمقراطية الاقتصادية او الحرية في صورتها الاجتماعية » . ان حق التصويت فقد قيمته حين فقد اتصاله المؤكد بالحق في لقمة العيش . ان حرية التصويت من غير لقمة العيش وضمانها فقدت كل قيمة واصبحت خدعة مضللة للشعب » . « ان الديمقراطية السياسية لا يمكن ان تنفصل عن الديمقراطية الاجتماعية وان المواطن لا تكون له حرية التصويت في الانتخابات الا اذا توافرت له ضمانات ثلاثة : ان يتحرر من الاستغلال في جميع صوره . ان تكون له الفرصة المتكافئة في نصيب عادل من الثروة الوطنية . ان يتخلص من كل قلق يبدد امن المستقبل في حياته . بهذه الضمانات الثلاث يملك المواطن حريته السياسية ، ويقدر ان يشارك بصوته في تشكيل سلطة الدولة التي يرتضي حكمها » .

بهذه الفقرات الواضحة التي نقلناها عن الميثاق ، واعدنا ترتيبها ، قطع الميثاق نهائياً وبحسم كل علاقة بين مفهومه للديمقراطية وبين المفهوم الليبرالي (البورجوازي) . واصبح موقفه محدداً : لا ديمقراطية الا في مجتمع اشتراكي ولا ديمقراطية على اي وجه في مجتمع رأسمالي مهما كانت اشكال

الممارسة السياسية المتاحة للشعب فاقد الحرية أصلاً بفعل القهر الاقتصادي . وهو واضح الدلالة ولا يحتاج الى مزيد من التعليق وان كان في حاجة الى تحديد لمفهوم الاشتراكية وهذا موضوع آخر . المهم ان مفهوم الديمقراطية في مرحلة عبدالناصر كما عبر عنها الميثاق ينفي نفياً حاسماً اوهام « وجود » ديمقراطية في اي مجتمع رأسمالي .

٩ - بعد اسقاط ديكتاتورية الطبقة الواحدة (الرجعية) وفتح الطريق امام ديمقراطية جميع قوى الشعب الوطنية ، حيث يفسح المجال بعد ذلك ديمقراطياً للتفاعل الديمقراطي بين قوى الشعب العاملة . كيف يتم « فتح الطريق » و« انفساح المجال » و« التفاعل الديمقراطي » ؟ ما هو الشكل التنظيمي لهذه الديمقراطية ؟ يقول الميثاق : « ان الوحدة الوطنية التي يصنعها تحالف هذه القوى الممثلة للشعب تستطيع ان تقيم الاتحاد الاشتراكي العربي ليكون السلطة الممثلة للشعب والدافعة لامكانيات الثورة والحارس على قيم الديمقراطية السليمة » . و« ان التنظيمات السياسية الشعبية التي تقوم بالانتخاب الحر المباشر لا بد من ان تمثل - بحق وبعدل - القوى المكونة للاغلبية وهي القوى التي طال استغلالها والتي هي صاحبة مصلحة عميقة في الثورة كما انها بالطبيعة الوعاء الذي يخزن طاقات ثورية دافعة وعميقة بفعل معاناتها للحرمان . وكل ذلك فضلاً عما فيه من حق وعدل باعتباره تمثيلاً للاغلبية ضمان اكيد لقوى الدفع الثوري ، نابعة من مصادرها الطبيعية الاصلية . ومن هنا فإن الدستور الجديد يجب ان يضمن للفلاحين والعمال نصف مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع المستويات بما فيها المجالس النيابية باعتبارهم اغلبية الشعب كما انها الاغلبية التي طال حرمانها من صنع مستقبلها وتوجيهه » .

لا يمكن الا ان يكون لافتاً للانتباه الطابع « الانشائي » لهذه الفقرات وهي تعرض الصيغة التطبيقية من مفهوم الديمقراطية . هنا يفتقد الدارس وضوح الرؤية والحسم الظاهرين في العنصرين الاولين . كلمات مثل « فتح الطريق » و« انفساح المجال » و« التفاعل » و« الحق والعدل » و« المصلحة العميقة » و« انها بالطبيعة الوعاء الذي يخزن طاقات ثورية » و« الدفع الثوري » و« مصادرها الطبيعية الاصلية » ... كل هذا لا يعني شيئاً على وجه التحديد ان كان يعني اي شيء حتى في تحديد صيغة الاتحاد الاشتراكي العربي قال ان تحالف القوى الممثلة للشعب « تستطيع » ان تقيمه ، ولم يقل لماذا تستطيع ، وماذا لو لم تستطع ، وماذا لو استطاعت ولم ترد ... الخ ومن قبله احوال الى « الوحدة الوطنية التي يصنعها تحالف هذه القوى » .. ولم يبين اولاً كيف تتحالف هذه القوى ، وماذا لو رفضت ان تتحالف ، ثم ان تحالفت فما هي تلك « الوحدة الوطنية » ، ما شكلها وما مضمونها اي وحدة وطنية على ماذا على وجه التحديد ... الخ .

كل هذا جاء في الميثاق غامضاً وكان لهذا الغموض اكبر الآثار في محاولات التطبيق كما سنرى .

١٠ - بقدر ما احاط الغموض بمفهوم الديمقراطية - في الميثاق - على مستوى التنظيم الجماهيري (الاتحاد الاشتراكي العربي) كان مفهومها على المستوى القيادي واضحاً . يقول الميثاق : « ان الحاجة ماسة الى خلق جهاز سياسي جديد داخل اطار الاتحاد الاشتراكي العربي يجند العناصر الصالحة للقيادة وينظم جهودها ويطور الحوافز الثورية للجماهير ويتحسس احتياجاتها ويساعد على ايجاد الحلول الصحيحة لهذه الاحتياجات » . و« ان جماعية القيادة ليست عاصماً من جموح الفرد فحسب وانما هي تأكيد للديمقراطية على اعلى المستويات » .

فنعرف ان من عناصر المفهوم الديمقراطي كما جاء في الميثاق تشكيل حزب (اسماء عبدالناصر طليعة الاشتراكيين) يتكون على اساس من الانتقاء وليس الانتماء يقود تحالف قوى الشعب العامل (الاتحاد الاشتراكي) ويكون هو تحت قيادة جماعية .

١١ - قبل ان نرى مصير هذا المفهوم للديمقراطية الذي طرحه الميثاق وتميزت به مرحلة عبد الناصر ، يجب ان نسأل : من اين جاءت عناصر هذا المفهوم ؟ ان عبد الناصر لم يكن ميتافيزيقياً ، بل كان تجريبياً كما ذكرنا في البداية . وكان اكثر عقلاً واحتراماً للعقل من ان يدور بخلده او يوهم الآخرين بأنه يتلقى الافكار الهاماً او وحيماً . اذ كان عقلاً ومؤمناً حقاً في الوقت ذاته . لا شك في ان المفاهيم التي وردت في الميثاق ومن بينها مفهوم الديمقراطية قد ولدت وتمت من خلال « التجربة والخطأ » ، وهو ما يعني انه يمكن تتبع بذورها المتناثرة على مدى المرحلة السابقة (١٩٥٢ - ١٩٦١) . ولقد كان للادراك المبكر للبحث عن مشكلة الديمقراطية وحلها على المستوى الشعبي وليس على مستوى « الصفاة » فضل مبكر في تجريد الاتجاه العام لتطور مفهوم الديمقراطية الى ما وصل اليه في الميثاق . وكان الادراك المبكر للعلاقة بين حرية الفلاحين والاصلاح الزراعي يمثل رؤية جنينية لما اصبح فيما بعد « جناحي الديمقراطية » . ومع ذلك ليس من المقبول قصر موارد النمو الفكري على منابع الارض في مصر . لقد اضاف عبد الناصر الى تجربة ثورة يوليو تجارب ثورية وانسانية كثيرة . ولقد وضع الميثاق في مرحلة كانت العلاقات مع الدول الاشتراكية قد توثقت وانفتحت مجالات التفاعل بين مصر وبينها . فلم يكن مدهشاً ان يتألق عبد الناصر ويتفوق على جماعة من المثقفين العرب متفوقين اصلاً في فهمه للمذاهب السياسية ، وخاصة الماركسية ، خلال الحوار التاريخي الذي جرى عام ١٩٦٣ بمناسبة محاولة اقامة الوحدة الثلاثية بين مصر وسورية والعراق .

نعتقد انه بدون اخذ بتأثير التجربة المحلية التي امتدت عشر سنوات ، وبأية تجربة اخرى كان عبد الناصر قد اضاف معرفتها الى التجربة المحلية ، قد تأثر الميثاق تأثراً قوياً بتجربة الماركسيين وضع مفهومهم للديمقراطية موضع التطبيق . وانه التفت الى هذه التجارب في الدول الاشتراكية (اوربا الشرقية) وخصصها يوغوسلافيا وليس التجربة السوفياتية . اعني انه تأثر بنظام « الديمقراطية الشعبية » او ما يسمى هكذا في دول اوربا الشرقية اكثر من تأثره بنظام ديكتاتورية البروليتاريا « الذي يطلق على الصيغة السوفياتية .

١٢ - حملنا على هذا الاعتقاد نص المادة الثالثة من دستور ١٩٦٤ الذي حاول ان يقنن الميثاق في دستور . هذه المادة استعارت نصها من الميثاق . فهي تقول : « ان الوحدة الوطنية التي يضعها تحالف قوى الشعب الممثلة للشعب العامل ، وهي الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون والراسمالية الوطنية ، هي التي تقيم الاتحاد الاشتراكي العربي ، ليكون السلطة الممثلة للشعب ، والدافعة لامكانيات الثورة ، والحارسة على قيم الديمقراطية السليمة » . هذه المادة شديدة القرب في دلالتها لمواد جاءت في دساتير دول شرق اوربا . واقرب امثلة اليها ما جاء في الدساتير التي صدرت بعد الحرب العالمية الثانية في بلغاريا (١٩٤٧) ورومانيا (١٩٤٨) وبولندا (١٩٤٨) وتشيكوسلوفاكيا (١٩٤٨) وفي يوغوسلافيا (١٩٤٦) .

نظم الحكم في تلك الدول تقوم على دعامين : الاولى : السيادة الشعبية ، بعد عزل (او القضاء على) اعداء النظام الاشتراكي . الثانية : التحالف بين قوى ساهمت كلها في معارك التحرر من الاحتلال النازي وارتضت الاشتراكية .

بالنسبة الى الدعامة الاولى نجد انه فيها كلها ينتخب الشعب مجلساً شعبياً هو السلطة الوحيدة التي تنبع منها كل السلطات ، هي التي تختار رئيس الدولة والحكومة وتصدر القوانين التي يحكم بمقتضاها القضاء . ولا يوجد هناك ما يسمى بالفصل بين السلطات ، بل تقسيم للعمل بين اجهزة

متخصصة تستمد كل منها سلطتها من مجلس الشعب المنتخب . ولكن لما كان هذا المجلس منتخبا فإن الشعب لا يبقى محروماً من ممارسة اية سلطة (الشعب الذي رفض عبدالناصر من اجله مشروع الدستور عام ١٩٥٦) بل يبقى الشعب ، بصفة دائمة منظماً في لجان شعبية تضم كل افراد الشعب وتمارس سلطات محلية . وفي يوغوسلافيا حيث تسمى « اويستينا » منحت تلك اللجان ما يقرب من الاستقلال الذاتي عن السلطة المركزية . فالشعب ، اذاً ، يمارس سلطته على مستويين : مستوى مباشر عن طريق اللجان الشعبية ومستوى نيابي في مجلس الشعب .

هنا تأتي الدعامة الثانية ، وهي القوة المحركة والموجهة والقائدة للشعب في مستواه المباشر ، اي التي تنشط في تثقيف وتوجيه صيغة الرأي العام في اللجان الشعبية . هذه القوة عبارة عن تحالف (جبهة) تحت قيادة الحزب الشيوعي . في المجر يضم التحالف حزب العمال الاشتراكي والمستقلين واحزاب المعارضة القديمة . وفي تشيكوسلوفاكيا يضم الحزب الاشتراكي والحزب الشعبي التشيكوسلوفاكي ، وحزب الحرية السلافي ، والجبهة الوطنية التشيكوسلوفاكية . وفي بلغاريا يضم الاتحاد الشعبي وجبهة الوطن ومجموعات اخرى . وفي بولندا يضم حزب الفلاحين والحزب الديمقراطي وجماعة «سراك» الكاثوليكية .

ونلاحظ في كل هذا الفكرة الاساسية . وهي انه لما كان الشعب لا يستطيع ان يمارس سيادته بنفسه (الديمقراطية المباشرة) فإن هيئة منتخبة تنوب عنه (التمثيل النيابي) . ولكن لتأمين الديمقراطية ضد الاستبداد النيابي يجب ان يبقى الشعب في حالة انعقاد دائم في لجان شعبية تضم كل افراد (اللجان الشعبية) . ولما لم يكن الشعب كله ، في هذه المرحلة (ما بعد الحرب العالمية الثانية) متقدماً ديمقراطياً لا في الوعي ولا في الممارسة فإن القوى الواعية بالمبادئ وكيفية تطبيقها (الحزب) يجب ان تبقى ايضاً في حالة نشاط دائم في داخل اللجان الشعبية وخارجها تثير المسائل وتناقشها وتدير حولها الحوار وتحاول ان تقنع من لا يقتنع . فإذا تعددت القوى الواعية القادرة على القيادة (الاحزاب) وكانت مختلفة في اية مسألة ما عدا مبدأ النظام الاشتراكي فإنها تتحالف معاً لتؤدي بين الجماهير دوراً تثقيفياً وقيادياً واحداً (في جبهة) .

لا شك في معرفة عبدالناصر بهذا النظام . ويمكن الوثوق بأنه ما دام قد عرفه فقد عرف المآخذ التي اخذت عليه . منها ان هذه الديمقراطيات الشعبية ، بالرغم من مظهرها الديمقراطي ، قائمة على فرض مفروض سابق على النظام ذاته هو قيادة الحزب الشيوعي للقوى المتحالفة وسيادة الطبقة العاملة على باقي الطبقات . الشطر الاول مصدره تاريخي فقد تولت الاحزاب الشيوعية في تلك الدول السلطة على اثر التحرير بمساهمة من الاحزاب الاخرى المتحالفة ولكن بمساندة حاسمة من القوات السوفياتية ، وفي ظلها قامت نظمها الديمقراطية على الوجه الذي يحتفظ لها بالسلطة ابدأ . الشطر الثاني مصدره فكري . فالاحزاب الشيوعية تلتزم سياسياً النظريات الماركسية . والنظرية الماركسية في الدولة انها اداة قهر طبقي وانها عندما تؤول الى الطبقة العاملة (البروليتاريا) وتتولاها قيادة هذه الطبقة (الحزب الشيوعي) تصبح اداتها . « ولما تستعمل البروليتاريا الدولة فإنها لن تستعملها من اجل الحرية ، بل من اجل اسقاط اعدائها ، ، كما قال ماركس وانغلز^(١١) . ولكن بالرغم من هذه الافكار الحدية فإن التطور التاريخي لتلك الدول ادى الى تطوير النظم والافكار بما يتفق مع الاشتراكية ، اذ

الاشتراكية نظام ديمقراطي الجوهر بما يتضمنه من تحرر من القهر الاقتصادي ومساواة في العمل وفي عائد الانتاج . فكان حتماً على نظم الحكم في الدول الاشتراكية ان تتجه ديمقراطياً كلما تطورت اشتراكياً بالرغم من كل جمود فكري او ميراث تاريخي . ويمثل نظام « الديمقراطية الشعبية » هذا الاتجاه .

وتنفرد التجربة اليوغوسلافية بملامح قريبة الشبه جداً بملامح المفهوم الديمقراطي الذي جاء في الميثاق . ففي الاصل كانت هناك عدة احزاب اشتراكية ومنظمات عمالية من بينها حزب شيوعي ، توحدت جميعاً تحت اسم « حزب العمال الاشتراكي في يوغوسلافيا » (٢٣ نيسان / ابريل ١٩١٩) وقاد الجبهة في معركة تحرير يوغوسلافيا . ولكنه في عام ١٩٥٢ اندمج في الجبهة التي تحولت الى « رابطة الشيوعيين اليوغوسلاف » ؛ وكانت تلك احدى نقاط الخلاف مع ستالين الذي اتهم القيادة اليوغوسلافية « بالتحريفية » . النقطة الثانية كانت عن دور الحرب . ففي المؤتمر الذي انعقد عام ١٩٥٢ قررت الرابطة أنه « لا يمكن لرابطة الشيوعيين ان تكون في نشاطها القائد العملي المباشر للحياة الاقتصادية وسيادة الدولة او الحياة الاجتماعية ، انما تكون بعملها الاجتماعي والسياسي ويجب عليها ان تتحرك بين جميع الهيئات والمؤسسات لنشر سياستها ومواقفها » . وأعلن تيتو « ان دور الحزب ليس ان يقود الحكم وانما دوره الرئيسي هو قيادة التربية الايديولوجية لتطوير المجتمع الاشتراكي » . وترجم دستور يوغوسلافيا هذا الاتجاه فنص على ان الرابطة بنشاطها في التوجيه الايديولوجي والسياسي هي المحرك الاساسي للنشاط السياسي الذي يهدف الى حماية وتطوير مكتسبات الثورة الاشتراكية » . ولقد اعتبر ستالين ان هذا الموقف يتضمن تخلياً عن قيادة الحزب الشيوعي للطبقة العاملة في الصراع الطبقي لتأكيد سلطة « البروليتاريا » ، وكان الرد اليوغوسلافي ان « النظام السوفياتي هو حكم طبقة بيروقراطية استبدادية دون مبدأ ودون ضمير وبدون شرف وان الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي لم يعد يسترشد بالجماهير انما بزمرة من الافراد الاقوياء (كازديج ١٩٥٣) .. وان الديمقراطية الاشتراكية في يوغوسلافيا تقوم على اساس « سلطة الشعب العامل » .

هذا التعبير الاخير الذي يكاد يطابق ما جاء بالميثاق ، بالاضافة الى عدم تفرد الحزب الشيوعي بقيادة الجبهة واندماجه فيها لتتحول الى حزب واحد ثم استبعاد الصراع الطبقي تحت قيادة الاشتراكيين للدولة ، وتخلي الحزب عن دور الحكم واكتفاؤه بدور القيادة الايديولوجية والسياسية وسط الجماهير تكاد تنبئ بأنها كانت اقرب صيغ الديمقراطية الشعبية الى مفاهيم صاحب « الميثاق » .

ولسنا نشك في ان صاحب الميثاق كان يريد ان يعبر عن مفهوم للديمقراطية الشعبية بتحقيق السيادة للشعب ، ويمكنه من ممارستها في لجان شعبية دائمة الانعقاد بقصد انجاز مهمات التحول الاشتراكي وعن طريق الاقتناع ، ولكن بدون سيادة او قيادة حزب احدى الطبقات . فاستبدل بتحالف الاحزاب تحالف القوى . واحل محل قيادة الحزب الشيوعي للتحالف قيادة حزب اشتراكي طليعي ينتقي افراده من بين قوى التحالف . « تحالف قوى الشعب العامل » صاحب السلطة . وقد اقتربت الصيغة هذه من الصيغة اليوغوسلافية عندما قبل الحزب الشيوعي المصري والحركة الديمقراطية للتحرر الوطني (حدتو) حل نفسيهما و« الاندماج » في حزب طليعة الاشتراكيين قابلين للتخلي عن دور القيادة ، والتخلي عن الصراع الطبقي والتخلي عن ديكتاتورية البروليتاريا ..

١٣ - ايأ ما كان امر المنابع الفكرية للميثاق فإن مفهومه للديمقراطية قد تضمن شكلاً غير مسبوق ؛ انه ضمان نصف مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع المستويات بما فيها المجالس النيابية للفلاحين والعمال . وقد قدم الميثاق عدة مبررات لهذا الشكل : لأنهم اغلبية - لأنه قد طال حرمانهم من

صنع مستقبلهم وتوجيهه - لأنه قد طال استغلالهم - لأنهم اصحاب مصلحة عميقة في الثورة - لأنهم بالطبيعة الوعاء الذي يختزن طاقات ثورية دافعة وعميقة . كل هذه مبررات تقريرية لا يوجد ما يبررها الا ان يكون المبرر كونهم اغلبية . ومع ذلك فإن نصف المقاعد لا ينصف الاغلبية .

هناك مبرر آخر أكثر قبولاً ذكره الرئيس الراحل جمال عبد الناصر خلال مباحثات الوحدة الثلاثية (الاجتماع الخامس؛ جلسة مساء يوم ٩ نيسان / ابريل ١٩٦٣) . فقد كان عضو في الوفد العراقي ابدى ملحوظة مؤداها ان العمال والفلاحين طبقة واحدة ، وضمان نصف المقاعد لهم يؤدي الى حكم الطبقة الواحدة وهذا ما يناقض المفهوم الديمقراطي الذي جاء بالميثاق . فرد جمال عبد الناصر : « بنفسر الكلام ده ، لأنه جاء في الميثاق . الحقيقة موضوع يستاهل المناقشة » . وقال : « هو طبعاً فيه عندنا الطبقة .. طبقة الاقطاع والرأسمالية اللي بيسموها البورجوازية .. وبعدين الطبقة العاملة . فيه مذهبين في العالم . في البلاد البورجوازية بتنادي بسيطرة رأس المال على الحكم اللي هي سيطرة تحالف الاقطاع ورأس المال واقامة ديكتاتورية الرجعية او ديكتاتورية تحالف الاقطاع مع رأس المال تحت اسم الديمقراطية البرجوازية .. » . بيطلع الفكر الماركسي يقول ان البروليتاريا اللي هي طليعة الطبقة العاملة يجب ان تأخذ الحكم بالقوة وعليها ان تسقط هذه الطبقة البورجوازية وتهدمها بالعنف والقوة وتقيم بدلاً من ذلك ديكتاتورية البروليتاريا او ديكتاتورية طليعة الطبقة العاملة .. فهنا فيه ديكتاتورية رأس المال والاقطاع ... ديكتاتورية البورجوازية تحت اسم الديمقراطية الغربية .. الثانية هي ديكتاتورية البروليتاريا تحت اسم الشيوعية . الكلام اللي احنا بنقله بيختلف عن هذا .. احنا بنقول ان تحالف الاقطاع ورأس المال يجب ان يسقط ودول اللي حكموا مئات السنين في بلادنا . ولكن هل لا بد لتحقيق هذا الهدف من ان نقيم البروليتاريا؟ لقد نص الميثاق ان الحل المناسب لنا هو ان نقيم حكم تحالف قوى الشعب العاملة .. اللي هي العمال والفلاحين والحرفيين والرأسمالية الوطنية .. فإذا هذا بيختلف كلية عن النظريتين ... معنى هذا ايه . ان الشعب العامل كله هو اللي بيحكم .. ومعنى هذا ايضاً ان لن تكون هناك فرصة لسيطرة الطبقة القوية .. الطبقة القوية التي يتمثل فيها تحالف الاقطاع ورأس المال وعندها من الاسلحة وعندها من القوة بأن تشكل نفسها وتتسلل الى الحكم . كيف نحمي تحالف قوى الشعب العامل؟ كيف نحمي هذا التحالف من ان تنقض الطبقة البورجوازية التي اخذت فرصة التعليم وفي ايديها الفلوس وعندها النفوذ وورثت السلطان من ان تنقض مرة ثانية على تحالف قوى الشعب العاملة لتسقطه وتحكم مرة اخرى؟ ... صمام الامان الوحيد ان يعطى العمال والفلاحين الي حرما من حقوقهم آلاف السنين ٥٠ بالمائة على الاقل في الحكم في المجلس التشريعي . بهذا لن تتمكن البورجوازية القوية ان تنفذ في البرلمان وتأخذ اغلبية وتأخذ السلطة .. وبهذا تعود سيطرة الطبقة او سيطرة التحالف بين الاقطاع ورأس المال .. سيطرة الرجعية مرة اخرى » . « فعلمية الـ ٥٠ بالمائة الغرض منها ان نؤمن هذه الديمقراطية الشعبية - اللي احنا بنتكلم عليها - من التسلسل الرجعي ومن اعادة سيطرة البورجوازية مرة اخرى... » .

كان لا بد من ايراد هذا النص كاملاً لتأكيد ان ضمان ٥٠ بالمائة من مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية ليس « سياسة » جاءت على هامش مفهوم الديمقراطية كما طرحه الميثاق . ليست موقفاً خاصاً من العمال والفلاحين يعبر عن التعاطف معهم او تعويضهم عن « الحرمان الطويل » ، بل هو جزء لا يتجزأ من مفهوم الديمقراطية ونطاقها لا تبرره ظروف العمال والفلاحين بل تبرره مخاطر البورجوازية ومقدرتها على التسلسل والانقضاض . لم يكن مقصوداً به منح العمال والفلاحين فرصة مضمونة للوصول الى مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية . كان مقصوداً به حماية قوى التحالف وهم العمال والفلاحون والجنود والمثقفون والرأسمالية الوطنية (ايضاً) ضد مخاطر تسلسل وانقضاض تحالف الاقطاع ورأس المال . مدى كفاءة هذا الضمان وما اذا كان فعلاً «صمام الامان الوحيد » ضد سيطرة البورجوازية امر قابل للمناقشة وسنعود اليه . ولكن هذه الصيغة التي تضمنها الميثاق ذات

دلالة ديمقراطية اعمق بكثير من مبرراتها « الانشائية » التي جاءت في الميثاق ومن مبرراتها العقلية التي قصدتها صاحب الميثاق .

ولعل اولى دلالاتها ما يتصل بالممارسة الديمقراطية (الانتخابات) . ان تزيف الانتخابات وتزوير نتائجها بمعرفة السلطة ظاهرة دارجة وسهلة ومتوقعة وتكاد تكون تقليدية في المجتمعات المتخلفة ديمقراطياً على مدى العالم كله حيث لا تكون الشعوب قد تطورت ديمقراطياً الى الحد الذي تدرك به مدى « قدسية » حق الاقتراع فتستعمله راغبة وتدافع عنه وتردع كل من يفكر في تزيف ارادتها . ولما كانت هذه الممارسة هي الاسلوب الاساسي لتدريب القوى على الديمقراطية وتنمية وعيها الديمقراطي والخروج بها من مراحل التخلف، فإن تزيفها يمثل اخطر معوقات الديمقراطية . بل لعل - بما يربى عليه الشعوب من عدم الثقة بالديمقراطية - اكثر اضراراً بها من الاستبداد السافر الذي يعلم الشعوب من خلال ممارسة القهر المحسوس الا مخرج لها الى الحرية الا الديمقراطية . ولقد كان يمكن لعبد الناصر كما هو ممكن لغير عبد الناصر ان يزيف الانتخابات « ليضمن » للعمال والفلاحين نصف المقاعد او اية نسبة يريدها . ولكن الميثاق اختار ان يكون هذا الضمان حقاً دستورياً مقررأ بالقانون لأن مفهوم الديمقراطية كما جاء بالميثاق يفترض ، ويعتمد ، ويعول على « نظافة » الانتخابات . وهذا المعنى ذاته يتضمن في قصد الحيولة دون « تسلل » الرجعية . قال عبد الناصر في سياق حديثه الذي اوردنا اقله : « اذا قدرت الطبقة الرجعية المستغلة ان تأخذ عدد من كراسي البرلمان مش حتقدر ابدأ تستولي على الحكم .. انها تستولي على الحكم بشيء واحد ان تأخذ اغلبية او اكثر من نص اعضاء البرلمان » . اذاً فالذي كان يهم صاحب الميثاق في الدرجة الاولى ليس الـ ٥٠ بالمائة التي ضمنها الميثاق للعمال والفلاحين ولكن الـ ٥٠ بالمائة الباقية . وتكون الصيغة الاكثر تعبيراً عما كان يقصده ضمان الا تحصل البورجوازية على اكثر من ٥٠ بالمائة من مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية . وهو ضمان قائم على اساس ان الانتخابات يجب ان تكون حرة ومعبرة عن رأي الشعب بدون تزيف او تزوير حتى لو امكن « للبورجوازية » ان تتسلل من خلالها الى البرلمان ما دام القانون قد ضمن الا تحصل على الاغلبية التي تمكنها من الاستيلاء على الحكم . هذه النتيجة الاخيرة ، غير المرغوب فيها ، تنطوي على رغبة مؤكدة في اقرار سيادة رأي « الاغلبية » على الاقلية ونفاذ هذا الرأي . وهي قاعدة ديمقراطية يقرها الميثاق ويحول دون ان تستحقها الرجعية بالتشريع وهو ما يعني الاحتفاظ بها ونفاذها بعد استبعاد الرجعية .

ثمة ما هو اكثر من هذا كله دلالة على المفهوم الديمقراطي في الميثاق وان لم يشر اليه . تتضح هذه الدلالة اذا وضع نص الميثاق في سياق الاتجاه الشعبي المتنامي الذي بدأ بداية الثورة . ففي هذا السياق التاريخي تأكد ان مشكلة الديمقراطية بالنسبة الى اغلبية الشعب العربي في مصر كانت راجعة - بشكل اساسي - الى التخلف الديمقراطي نتيجة طول الحرمان من الممارسة الديمقراطية (ما عدا ايام الانتخاب) واقتصار تلك الممارسة على التصويت في الانتخابات التي كانت بدورها منقطعة ولم تتصل الا مرات معدودة منذ عام ١٩٢٢ . فتأتي صيغة ٥٠ بالمائة من المقاعد للزج بجموع الفلاحين والعمال الى داخل حلبة المنافسة الديمقراطية ، وضمان انطلاقهم من نقطة متقدمة عن الذين اكتسبوا خبرتهم من قبل ضماناً لقدر من المساواة الواقعية ، وتنمية لجرأة التصدي للعمل العام بعد سنين طويلة من التعود على السلبية . انها

صيغة اخرى لاجراج الناس كلهم من المواقف السلبية ولو الى اطار منظمة جماعية « هلامية » (هيئة التحرير) ولو بتوسيع قاعدة المشاركين في المناقشة (تخفيض سن الناخبين واعطاء حق الانتخاب للنساء) ولو بما يشبه ان يكون اكراهاً مالياً (غرامة لكل من لا يستعمل حقه في التصويت) ... وهكذا . بهذا يكون هذا العنصر المبتكر من مفهوم الديمقراطية كما جاء في الميثاق من اكثر العناصر لزوماً في المجتمعات المتخلفة ديمقراطياً في العالم الثالث ومن بينها مصر العربية حتى لو لم تكن ضمناً (بذاتها) ضد تسلل الرجعية وانقضاضها .

١٤ - قبل ان يتحول مفهوم الديمقراطية الى نظام للحكم بدستور ١٩٦٤ اعيد طرح كل المفاهيم الواردة فيه على المناقشة بين وفود العراق وسورية ومصر في الفترة ما بين ١٤ آذار / مارس ١٩٦٣ و١٤ نيسان / ابريل ١٩٦٣ . وكان لا بد لمناقشة تدور في اطار هدف الوحدة بين الاقطار الثلاثة من ان تتناول عنصراً أساسياً من عناصر المفهوم الديمقراطي الذي جاء في الميثاق ونعني به الحزب الذي يقود التحالف وصيغته القومية . هل تكون احزاب في كل قطر تلتقي في جبهة واحدة؟ ام لا بد من حزب واحد يقود تحالف قوى الشعب العاملة في دولة الوحدة . وكان رأي عبدالناصر مع وحدة التنظيم السياسي في دولة الوحدة (جلسة ٩ آذار / مارس ١٩٦٣) . وشرح وجهة نظره في جلسة ٦ نيسان / ابريل ١٩٦٣ فقال : « انا باعتبار ان المرحلة الحالية لسي احنا ماشيين فيها معركة مريية .. قدامنا سبيل واحد : تيار قومي وتيار لا قومي ... او جناح قومي وجناح لا قومي . يجب ان يتحد الجناح القومي كله لمجابهة العدوان الكبير اللي سنقابله . لان كل القوى ستحارب الوحدة لتتفصم . اذاً يجب .. وحدة التيار القومي والاتجاه القومي لمجابهة اعداء الوحدة ... يعني لازم ولا بد من تكتيل الاتجاه القومي كله في بلد ثم الكل مع بعض . ما يبقاش بقى فيه بعث ولا اتحاد اشتراكي ... لا . تبقى حاجة واحدة : حركة عربية قومية واحدة في البلاد الثلاثة . هو ده الواقعي الوحيد من احتمالات السوء في المستقبل » . فلما فشلت مباحثات الوحدة وجه عبد الناصر نداء الى الشباب العربي يدعوه الى المبادرة بانشاء « الحركة العربية الواحدة لانها اصبحت ضرورة تاريخية » .

١٥ - نستطيع ان نقول ببساطة ويقين ان مفهوم الديمقراطية الذي ورد في الميثاق ، والذي تتميز به مرحلة عبدالناصر ، لم يطبق - في جانبه السياسي - طوال حياة عبدالناصر . انشئ تحالف من قوى الشعب العاملة ولكنه ليس التحالف الذي نص عليه الميثاق . قامت منظمة باسم الاتحاد الاشتراكي العربي ولكنها ليست الاتحاد الاشتراكي العربي الذي جاء في الميثاق . مارس الاتحاد الاشتراكي العربي الذي اقيم مهمات سياسية ولكن ليس هي المهمات التي جاءت في الميثاق . انشئ التنظيم السياسي الذي يقود التحالف ولكنه ليس التنظيم السياسي الذي جاء في الميثاق .

كيف ؟

ان كل البناء الفكري للديمقراطية كما جاء في الميثاق كان مرتكزاً على قاعدتين تشكل كل منهما علاقة « بقوة » خارجية . القاعدة الاولى انه بناء لديمقراطية قوى الشعب العاملة وليس للبورجوازية بل ضدها . وهو واضح من نصوص الميثاق واكثر وضوحاً في ذهن عبدالناصر كما ابان عنه في حديثه عن نسبة الـ ٥٠ بالمائة الذي حرصنا على ان ننقله . القاعدة الثانية انه بناء لديمقراطية قوى الشعب العاملة صاحبة السلطة وممثلة الشعب صاحب السيادة « فوق » الحكومة بمعناها الواسع (ليس السلطة التنفيذية فقط) . مهما تكن حبكة المضمون الفكري للديمقراطية

ونظامها الداخلي فإن ديمقراطيتها لا تثبت الا من خلال الممارسة ، وهي لا تمارس في فراغ ولكن في نطاق علاقات مع قوى اخرى لها اتجاهاتها او لها اجهزتها (البورجوازية والحكومة) ، فإذا ما سيطرت البورجوازية او الحكومة على « قوى الشعب العاملة » بقي مفهوم الديمقراطية الشعبية ، كما صاغها الميثاق ، صيغة محكمة من الفكر المحروم من فرصة الاختبار في التطبيق . وقد كان ذلك هو رصيد المفهوم الديمقراطي الذي ورد في الميثاق . تحالفت البورجوازية والبيروقراطية الحكومية على تنفيذ امر القيادة - نفاقاً - على وجه لا يمت بصلة قريبة او بعيدة لما عبر عنه الميثاق .

ولعل من افدح الاخطاء التي ارتكبت في مرحلة عبدالناصر هو تمكين البورجوازية التي جرحتها القرارات الاشتراكية جروحاً عميقة من ان تدخل - بدون تسلل - الى مواقع السيطرة على الاتحاد الاشتراكي العربي . لقد حرصنا من قبل على ذكر تفاصيل - تبدو غير ذات اهمية - تشكيل اللجنة التحضيرية التي حددت من الذي يدعى الى المؤتمر الوطني للقوى الشعبية وقلنا انها قد تولت اخطر مهمة تتوقف عليها الديمقراطية معنى والديمقراطية ممارسة اذ تولت تحديد : من هو الشعب . وانها قد اقرت مبدأ العزل . نعود اليها الآن لفرط اهميتها . كانت تلك اللجنة التحضيرية التي اختار جمال عبدالناصر اعضاءها واحداً واحداً قد اوصت بوقف مباشرة الحقوق السياسية بالنسبة الى « من خضع لاجراءات التأميم » التي صدرت بها القوانين والقرارات الاشتراكية . اي - على وجه التحديد - البورجوازية . البورجوازية الجريحة المتطلعة الى تعويض ما خسرت والانتقام ممن كان السبب شخصاً او نظاماً . فإذا بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٢ يصدر مجيباً كل توصيات اللجنة الا بالنسبة الى هذه البورجوازية . فقضي الامر منذ البداية واصبحت اقوى « طبقة » معادية للاشتراكية والديمقراطية جزءاً فوقياً - بحكم قوتها النسبية - مما اسماء الميثاق « الرأسمالية الوطنية » ، احدى قوى التحالف ، وتولت هي فعلياً بناء ما يسمى الاتحاد الاشتراكي العربي والسيطرة عليه .. وكانت لها في ذلك مآرب اخرى .

فابتداء من عام ١٩٦١ لم تعد الدولة سلطة حكم او مساندة او تمويل ، بل اصبحت جهاز ادارة رئيسي للاقتصاد القومي . تملك القدر الاكبر من ادوات الانتاج ، وتديرها وتنتج وتوزع وتتاجر وتستهلك وتعين المديرين وتشغل العاطلين وتحدد الاجور ... الخ . كانت هذه الدولة التي تحولت الى ربة عمل قد انتزعت اغلب ما تملك وما تدير من تلك البورجوازية ذاتها التي اوصت اللجنة بعزلها ، وازافت اليه طولاً وعرضاً وعمقاً منشآت جديدة ومصادر رزق جديدة فيما عرف باسم « القطاع العام » . ولكنها ابقت بجواره ما سمي القطاع الخاص وعلى قمته ، ما تزال على قمته ، تلك البورجوازية التي اوصت اللجنة بعزلها . فكيف تربح هذه البورجوازية او تعوض خسارتها ؟ بالتطفل على القطاع العام ، تعيش في باطنه وتتاجر معه « وتسمسر » على صفقاته وتسرق وترشي . ولما كان موظفو الحكومة هم الذين يديرون القطاع العام مقابل اجور محدودة ويدون باعث رأسمالي (مشاركة في الارباح) فقد كانوا جاهزين « للتعاون » مع « اخوانهم السابقين وشركائهم اللاحقين » . وهكذا تكون حلف بورجوازي بيروقراطي يدير الدولة تحت القيادة وفوق الشعب وسُمي حينئذٍ الطبقة الجديدة او الطبقة العازلة . ولما كان اضعف من ان يقاوم فقد نافق . وبادر الى تنفيذ المشروع الديمقراطي « الاتحاد الاشتراكي العربي » قبل ان يصدر الدستور . وكان وراء اول قرار «انتهازي» اصدره المؤتمر الوطني للقوى الشعبية التي

نشطت فيه البورجوازية نشاطاً واسعاً ، وهو : « تفويض الرئيس جمال عبدالناصر في تشكيل لجنة تنفيذية عليا مؤقتة لوضع القانون الاساسي للاتحاد الاشتراكي العربي » .

الميثاق يقول ان تحالف قوى الشعب العامل هو الذي يقيم الاتحاد الاشتراكي العربي ، فإذا بالمؤتمر يفوض رئيس السلطة التنفيذية في ان يختار المؤسسين للاتحاد الاشتراكي العربي ، قلة يسميها اللجنة التنفيذية العليا المؤقتة . والميثاق يحرص على القول بأن الاتحاد الاشتراكي العربي هو السلطة الممثلة للشعب فيعهد المؤتمر الى السلطة التنفيذية بانشاء السلطة الشعبية . والميثاق يقول انه بعد سقوط تحالف الرجعية ورأس المال « لا بد من ان يفسح المجال بعد ذلك ديمقراطياً للتفاعل الديمقراطي بين قوى الشعب العامل » .. وهو ما يعني ان ينشأ الاتحاد الاشتراكي العربي من القاعدة ديمقراطياً الى القمة فإذا بالاتحاد الاشتراكي العربي ينشأ من القمة التي تتولى هي انشاء القاعدة .. على ما تهوى ، ولقد انشأته على ما تهوى . ففي الميثاق تكون سلطة السيادة للاتحاد الاشتراكي العربي لم يمار احد في هذا (راجع اقوال اساتذة القانون الدستوري في مناقشات اللجنة التحضيرية للدستور الدائم التي تشكبت يوم ٣٠ ايار / مايو ١٩٦٦) ولكن اللجنة التنفيذية العليا المؤقتة قد حولته بقرارها رقم ١ لسنة ١٩٦٢ الى جمعية دراسة للتقارير ليقدمها الى اللجنة التنفيذية العليا . والميثاق يتحدث عن الفلاحين الذين هم اغلبية الشعب فيحددون الفلاح بأنه من يملك ٢٥ فداناً في بلد تكفي عشرة افدنة ليكون مالكها سيداً (عمدة) قريته . اما العامل فهو كل من تتوافر فيه شروط العضوية للنقابات (تقرير لجنة الميثاق الذي اخذ به في تشكيل الاتحاد الاشتراكي العربي) . وهكذا انبرى الذين يحوزون ٢٥ فداناً في الريف او حتى عشرة فاحتلوا مقاعد الفلاحين في التحالف وطردهوا ملايين من العمال الزراعيين وعمال التراحيل والاجراء والمستأجرين وهكذا انبرى لاحتلال مقاعد العمال في التحالف وكيلو الادارات ورؤساء الاقسام وخريجو الجامعات من الاطباء والمحامين والمهندسين والصحافيين ومن اليهم من العاملين في المؤسسات والشركات . فلما اراد عبدالناصر تصحيح هذا الوضع الشاذ في عام ١٩٦٨ ، فأصدر بصفته رئيساً للاتحاد الاشتراكي العربي تعريفاً يقول ان العامل « هو الذي يعمل يدوياً او ذهنياً في الصناعة او الزراعة او الخدمات ويعيش من دخله الناتج عن هذا العمل ولا يحق له الانضمام الى نقابة مهنية ولا يكون من خريجي الجامعات او المعاهد العليا او الكليات العسكرية » ، وان الفلاح « هو الذي لا يحوز هو واسرته اكثر من عشرة افدنة على ان تكون الزراعة مصدر رزقه وعمله الوحيد وان يكون مقيماً في الريف » ... وحدثت على أساسه انتخابات تشكيلات الاتحاد الاشتراكي العربي ، اوقف الحلف البيروقراطي الرأسمالي عملية الانتخاب عند مستوى المؤتمر القومي الذي لا ينعقد الا كل سنتين ، اما لجان المحافظات واللجان العامة واللجنة التنفيذية ، اي اللجان القيادية فقد تم تشكيلها بالتعيين تفادياً لتسرب فلاح او عامل ، اي فلاح او عامل ، الى المراكز القيادية . ولسنا في حاجة الى القول بأن قيادة الاتحاد الاشتراكي العربي كانت هي ذاتها قيادة الحكومة . بل ان « الحزب » قائد التحالف ضد البورجوازية وممثل في ممارسة سيادة الشعب فوق الحكومة قد اختير لانشائه وقيادته الجهاز الحكومي ذاته . وهكذا جاء الاتحاد الاشتراكي العربي في التطبيق مجسداً مفهوماً مناقضاً كلياً لمفهوم الديمقراطية الذي جاء في الميثاق . فلا هو تنظيم قوى الشعب العاملة في مواجهة البورجوازية ولكن تنظيم تقوده البورجوازية في مواجهة العمال والفلاحين والمثقفين والجنود . ولا هو تنظيم جماهيري يمثل الشعب ويمارس سلطة فوق الحكومة ، بل هو تنظيم حكومي تمارس من خلاله سلطتها فوق الشعب .

١٦ - من الشائعات التي قيلت عن الميثاق انه ينطوي على نظرية مكتملة ودائمة الدوام النسبي للنظريات على الاقل ، ولقد تولى عبدالناصر نفسه تكذيب هذه الشائعة قبل ان تروج . قال امام المؤتمر الوطني للقوى الشعبية الذي اصدر الميثاق (حزيران / يونيو ١٩٦٢) : « ان الميثاق للعمل .. وانا كنت حريصاً على الا احدد حاجة فيه لاكثر من ٨ سنين . يمكن حددت سنة ١٩٧٠ او ١٩٧١ لانه جازي بييجي ناس بعد كده عندهم تطور فكري تقدمي اكثر من الميثاق او يجبووا يضيفوا عليه حاجات او يعدلوه » .

والواقع ان جمال عبد الناصر كان يتوقع ان جيلاً جديداً سيأتي بعده قد يتوقف فكراً وحركة عند الميثاق فنراه بعد نحو خمس سنوات من صدور الميثاق يتحدث عن هذا الجيل مركزاً بشكل أساسي على ضرورة الا يفرض جيله - جيل عبدالناصر - وصاية فكرية او حركية عليه . قال يوم ٢٠ كانون الثاني / يناير ١٩٦٥ امام مجلس الامة : « ان المهمة الاساسية التي يجب ان نضعها نصب عيوننا في المرحلة القادمة هي ان نهد الطريق لجيل جديد يقود الثورة في جميع مجالاتها السياسية والاقتصادية والفكرية . ولسنا نستطيع ان نقول ان جيلنا قد ادى واجبه الا اذا كنا نستطيع قبل كل المنجزات وبعدها ان نطمئن الى استمرار التقدم ، والا فين كل ما صنعنا مهدد بأن يتحول - مهما كانت روعته - الى فورة ومضت ثم توقفت . ان الامل الحقيقي هو في استمرار النضال ويتأكد الاستمرار حين يكون هناك في كل وقت جيل جديد على اتم الاستعداد للقيادة ولحمل الامانة ومواصلة التقدم بها .. اكثر وعياً من جيل سابق . اكثر صلابة من جيل سابق . اكثر طموحاً من جيل سابق . وينبغي ان ندرك ان التمهيد لهذا الجيل واجبنا وانا نستطيع بالتعالي والجمود ان نصده ونعقده وبالتالي نعرقل تقدمه وتقدم امتنا . ان علينا بالصبر ان نستكشفه دون من عليه ولا وصاية . وعلينا بالفهم ان تقدم له تجاربنا دون ان نطمع حقه في التجربة الذاتية . وعلينا في رضا ان نفسح الطريق له دون انانية نتصور غروراً انها قادرة على شد وثائق المستقبل باغلال الحاضر . وعلينا ان نتجه له بفكره الحر ان يستكشف عصره دون ان نغرض عليه قسراً ان ينظر الى عالمه بعيون الماضي » .

إن هذه الوصية لا تضع حداً لتهيب من « عندهم تطور فكري تقدمي اكثر من الميثاق » للاضافة اليه او تعديله ولكنها نداء الى الجيل الجديد بأن « الميثاق للجيل » الذي سبق ، وان عليه ان يقود الثورة في جميع مجالاتها السياسية والاقتصادية و« الفكرية » .

رغم كل هذا فين عبدالناصر قد قال في عام ١٩٦٢ ان الميثاق يتضمن نظرية . وهو قول يستحق الانتباه ، ففي حواراه مع قادة حزب البعث خلال مباحثات الوحدة الثلاثية قال : « اين هي نظرية حزب البعث ؟ ... احنا عندنا تجربة طلعتنا منها بنظرية . وطلعتنا منها بوسيلة للتطبيق . عندنا الميثاق ... احنا كان عندنا الشجاعة في اول الثورة لنقول ان مافيش نظرية . فيه مبادئ محددة . وبنمشي بالتجربة والخطأ حتى نعمل النظرية . وحتى نقيم هذه النظرية . مشينا بالكلام ده عشر سنين ... مشينا في التجربة والخطأ . وبقينا نقول ان احنا بنغلط ٤٠ بالمائة وبنغلط ٥٠ بالمائة وبقينا نقول ما عندناش نظرية . وبعد كده قدرنا نعمل .. قدرنا نعمل تطبيق . وبعدين عندنا تجربة تطبيق ١١ سنة مستمرة ادت اساس للنظرية بالنسبة للحرية وبالنسبة للاشتراكية وبالنسبة للوحدة . كل شيء مبين في الميثاق » . (جلسة مساء يوم ٦ نيسان / ابريل ١٩٦٣) .

وهو كلام صحيح في نصه وفي دلالاته . فقد فرق عبدالناصر بين مرحلة التجربة والخطأ (التطبيق) ومرحلة الميثاق وهو صحيح . فلا شك ان الميثاق اكثر تقدماً على المستوى الفكري من الافكار المرحلية المختلطة بالتجربة والخطأ . اكثر تقدماً بمراحل كبيرة . وما عناه عبدالناصر في بداية الحديث من انه قد خرج من التجربة بنظرية عاد فحدده في نهاية الحديث بأن ما اسفرت عنه التجربة وتضمنه الميثاق هو « اساس للنظرية » ، وهو صحيح . فلا شك في ان الميثاق قد

تضمن معطيات فكرية مبدئية تصلح اساساً لنظرية متكاملة ، لا ينقصها لتكون كذلك الا اكمال البناء .

صحيح ايضاً ان عبدالناصر لم يتوقف عند الميثاق، بل تجاوزه متقدماً في اكثر من مجال فكري ، اخصها المجال المنهجي الذي يفتقر اليه الميثاق افتقاراً واضحاً بحكم انه خلاصة تجربة وليس وليد نظرية علمية . ففي ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٤ قال عبدالناصر : « احنا ما بقيناش دولة . ولا يمكن ان احنا نقول ان احنا النهاردة دولة اشتراكية . احنا في مرحلة انتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية » . فإذا تذكرنا انه كان قد قال من قبل يوم ٩ تموز / يوليو ١٩٦٠ : « هناك .. اتصال عضوي بين الاشتراكية والديمقراطية حتى ليصدق القول بأن الاشتراكية هي الديمقراطية والاقتصاد وان الديمقراطية هي اشتراكية السياسة » ، اذا تذكرنا هذا تكون خلاصة الموقف هو ان ليس للديمقراطية مفهوم ثابت يصاغ في وثائق دستورية او فكرية ، بل هي حركة متطورة مع تطور المجتمع ذاته وتستمد مفهومها من الواقع الاجتماعي في كل مرحلة من مراحل تطوره . ليست الديمقراطية نظاماً ثابتاً نكتشفه فنقول ها هي الديمقراطية ، بل هي خطوات فكرية او قانونية او سياسية او اقتصادية او اجتماعية او تربوية نحو النظام الديمقراطي الذي سيبقي هدفاً الى ان يستحقه الشعب . وهو يستحقه حين يستطيع ان يفرضه بارادته ويحرسه ضد ارادة المستبدين ، ولن يستطيع هذا الا اذا اكتملت حريته ولن تكتمل حريته الا في ظل نظام اشتراكي كامل .

كان ذلك هوقمة النضج الذي وصل اليه مفهوم الديمقراطية في مرحلة عبدالناصر ، وبعده ، وبحكمه ، بدأت مرحلة جديدة لا بد من ان يكون لها مفهوم جديد (متطور) للديمقراطية .

ثالثاً : مرحلة الناصرية

-١٩٧٠-

١ - يقولون « الناصرية » فنقبل هذا التعبير على علاته ، اي كواقع ، ولكن بدون تجاهل او انكار ان دلالاته القطعية لم تتحدد بعد . ونعني بقطعية الدلالة ان يكون مميزاً للانتماء قطعاً سبيل الخلط او الادعاء بصرف النظر عن يقبلونه او يرفضونه . ولسنا نعتقد ان احداً يستطيع ان يجادل بحق في ان تعبير « الناصرية » لا تتوافر له حتى الآن الدلالة القطعية التي تمكنه من اداء هذه الوظيفة وان « الناصرية » مرفوعة او منتحلة للدلالة على مضامين ومواقف بالغة الاختلاط والاختلاف والتناقض في بعض الحالات . طبيعي مع هذا ان يكون متاحاً لكل رافع شعار « الناصرية » على افكاره او مواقفه ان يزعم ان تلك هي « الناصرية » الحققة ، ولكن مجرد انها متاحة لكل قادر من المختلفين في الافكار والمواقف يؤكد ان تعبير « الناصرية » غير قاطع الدلالة بل غير واضح الدلالة .

على اي حال تطلق « الناصرية » على هذه المرحلة التي بدأت بعد وفاة عبدالناصر للتعبير عن انها تعني الانتماء الى فكر عبدالناصر وليس الى شخصه او مواقفه . فقد انقضت حياة عبدالناصر وانقضت مواقفه ولم تبقى الا افكاره وتجربته الغنية تراثاً . ولقد كان عبدالناصر يعد الميثاق لمرحلة انتهت في عام ١٩٧٠ او ١٩٧١ وكان يتوقع ان يعاد النظر فيه على ضوء ما اسفر عنه التطبيق في تلك المرحلة ، ثم حالت وفاته دون هذه العملية . وبالتالي فإنه يدخل في مدلول « الناصرية » تلك الاضافات او التعديلات التي قد ترد على الميثاق على ضوء تجربة تطبيقية في حياة عبدالناصر . ولقد انقضت اكثر من عشر

سنوات على وفاة عبدالناصر حدثت فيها أحداث غيرت من اتجاه الحركة الاجتماعية كما حددها عبدالناصر والميثاق ، وانتهت كل المنظمات التي حسبها الميثاق تحديداً للديمقراطية ، كما غابت كل الانجازات التي عدّها عبدالناصر والميثاق الجناح الثاني للديمقراطية ، كما غابت معظم الانجازات التي عدّها عبدالناصر والميثاق الجناح الثاني للديمقراطية ، كما حدثت تغييرات في الاتجاه العربي والثوري لثورة ٢٣ يوليو ، وحدثت كذلك تغييرات داخلية ابتداء من الانفتاح الاقتصادي الى الغاء الاتحاد الاشتراكي وتعدد الاحزاب ، وخارجية تتعلق بعلاقات مصر العربية والدولية واتفاقيتي كامب ديفيد وعدم الانحياز . كل هذا لم يعرفه عبدالناصر ولم يعاصره ولم يتوقعه الميثاق ولم يتضمن ما يمكن ان يحدد مفهوم الديمقراطية في ظله . باختصار نعتقد ان اقرب دلالات الناصرية الى القبول هي : ان الناصرية هي الميثاق معدلاً ومتطوراً على اساس ما اسفرت عنه تجربة تطبيقه في حياة عبدالناصر وبعد حياة عبدالناصر .

٢ - في حدود هذه الضوابط يمكن القول بأن مفهوم الديمقراطية يتضمن مبادئ ثابتة ومميزة : اول تلك المبادئ هي « الديمقراطية الشعبية » . فعلى مستوى الشعب ، وليس الصفوة ، توجد مشكلة الديمقراطية ، وعلى مستوى الشعب وليس الصفوة يوجد حل مشكلة الديمقراطية ، ويبقى مبدأ ثابتاً ما جاء في الميثاق : « ان الديمقراطية السياسية لا يمكن ان تتحقق في ظل سيطرة طبقة من الطبقات . ان الديمقراطية حتى بمعناها الحرفي هي سلطة الشعب ، سلطة مجموع الشعب » . ان هذا المبدأ يميز المفهوم الناصري للديمقراطية تمييزاً واضحاً عن مفهومها في الماركسية .

الثاني : ان الديمقراطية لا تقوم الا في ظل النظام الاشتراكي فهي « ديمقراطية اشتراكية » ، وبقدر ما يتقدم المجتمع نحو الاشتراكية يتقدم نحو الديمقراطية . ان هذا المبدأ ينطوي على موقف مبدئي مميز حيال الديمقراطية البورجوازية ، فلا ديمقراطية على اي وجه في ظل الدولة الليبرالية والنظام الرأسمالي .

الثالث : انه لا حرية ولا ديمقراطية لاعداء الشعب . ولقد كان موقف الميثاق غامضاً ومتربداً في تحديد من هم اعداء الشعب . حدد على وجه القطع الاقطاع ، والرأسمالية المستغلة . واستثنى ما اسماه الرأسمالية الوطنية . ولقد كانت تلك هي الثغرة التي فتكت بالمفهوم الديمقراطي الذي جاء في الميثاق وابقاه حبراً على ورق لم تسمح له « الرأسمالية الوطنية » بفرصة التطبيق . ولقد اكتشف عبدالناصر هذه الثغرة قبل وفاته ولم يعلنها ولكنه ردها في احاديثه غير المعلنة في اجتماعات الامانة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي ابتداء من عام ١٩٦٢ ونشر بعضها اخيراً تحت عنوان « مفهوم العمل السياسي » يقول : « ان لدينا مشكلة عويصة وهي ان العناصر المضادة للثورة والاشتراكية موجودة بالفعل داخل الاتحاد الاشتراكي وهي عناصر حركية » .. كما اكتشف الطرف الثاني في التحالف الرأسمالي - البيروقراطي فقال : « وهناك خطأ آخر له صفة الانحراف يضعف من تحالف قوى الشعب العاملة وذلك الخطأ هو ظاهرة البيروقراطية » . كذلك اكتشف قبل وفاته الثغرة التي نفذ منها الملاك (غير الاقطاعيين بمفهوم الاصلاح الزراعي) وحالوا دون ان يجد مفهوم الديمقراطية فرصة التطبيق في الريف . فقال يوم ٧ آذار / مارس ١٩٦٦ : « ان الجمعيات التعاونية تحتاج الى تطوير . فما زال كبار الملاك مسيطرين عليها . فكبار الملاك لهم نفوذ ويستطيعون وضع رجالهم في مجالس ادارات الجمعيات التعاونية . وربما كان هذا هو ما اثر على فكرة الديمقراطية التي تكلمت عنها ولن تكون ديمقراطية حقيقية بهذا الشكل » .

ولقد كانت تجربة ما بعد عبد الناصر أكثر دلالة ، وامر ، على خيانة الرأسمالية المسماة وطنية الديمقراطية الشعبية الاشتراكية ، فهي التي برزت متحالفة مع البيروقراطية ، ومدعمة من كبار الملاك للانقضاض على السلطة وتغيير اتجاه حركة المجتمع وفتكت بكل مفهوم للديمقراطية او الاشتراكية او الحرية او القومية خطر على بال عبد الناصر .

ان خلاصة هذه التجربة تقتضي تعديل مفهوم « الشعب » كما جاء في الميثاق . ويساعد على هذا التعديل معرفة لماذا اعتبر عبد الناصر ان الرأسمالية الوطنية قوة من قوى الشعب العاملة؟ ولماذا جاءت في الميثاق جزءاً من الشعب في مفهومه للديمقراطية ؟ هل كان ذلك تعبيراً عن موقف مبدئي ام كان تكتيكاً مرحلياً؟ في اجتماع مساء يوم ٧ نيسان / ابريل ١٩٦٣ من مباحثات الوحدة الثلاثية اورد عبد الناصر الاسباب التي جعلت الميثاق يضيف الرأسمالية الوطنية الى قوى الشعب العاملة فقال : « اذا لم يجمع الشعب العامل كله بحيث يشعر ان الثورة قامت لتحقيق له اهدافه وامانيه ستستطيع الرجعية والرأسمالية ان تجذب جزءاً كبيراً من هذا الشعب العامل وتغربه وتخدعه وخصوصاً جزء كبير من الطبقة المتوسطة بافهامهم ان مصالحهم مهددة وهذا ما حدث لنا في سوريا في سنة ١٩٦١ ، استطاعت الرجعية ان تؤثر على عدد كبير من الطبقة المتوسطة » . ويدل هذا دلالة واضحة على ان ادخال الرأسمالية الوطنية في مفهوم الشعب كان بقصد منع انحيازها للرجعية والرأسمالية . كان اجراء وقائياً للثورة ولم يكن موقفاً مبدئياً ، مثله كمثل موقف المسلمين من « المؤلف قلوبهم » في بدء ظهور الاسلام . وكان لا بد من ان يكون هذا الاجراء متوقفاً على موقف الرأسمالية الوطنية ذاتها في الممارسة . وقد اثبتت الممارسة منذ صدور الميثاق حتى الآن ان تلك الشريحة من الرأسماليين المسماة وطنية هي التي انقضت على الثورة وقادت - بالتحالف مع البيروقراطية - الردة وخانت قضية الحرية والاشتراكية والوحدة جميعاً .

والواقع ان اللافت ان الميثاق قد استعمل تعبير « الرأسمالية الوطنية » بدلاً من تعبير « الرأسماليين الوطنيين » وهو في سياق بيان قوى الشعب العاملة كما قال عن الفلاحين والعمال والمتقنين والجنود . وهو استعمال غريب لأن الرأسمالية ، وطنية كانت او غير وطنية ، نظام اقتصادي ، وهو نظام مستغل بحكم جوهره ومجرد من اية بواعث وطنية لان باعته الاول والاخير هو البحث عن الربح . وبينما الرأسمالية المصرية او العربية (وهو التعبير الصحيح عن كونها ليست اجنبية) رجعية ومستغلة ومعادية للاشتراكية يمكن ان يوجد رأسماليون وطنيون ، خاصة في مرحلة التحرر حيث تكون الوطنية بالنسبة اليهم حماية نشاطهم الرأسمالي ضد الرأسماليين الاجانب بقصد احتكار السوق المحلي . وهو مفهوم مرحلي ايضاً وليس مبدأ . ولكن تطور مفهوم الاشتراكية ونظامها قد افسح مجالاً لوجود رأسماليين وطنيين بمعنى انهم يحترمون النظام الاشتراكي ذاته . ففي ظل النظام الاشتراكي ، وفي نطاق الخطة المركزية الواحدة الشاملة كل نشاط اقتصادي ، قد تستوجب مقتضيات التنمية ان تتضمن الخطة ذاتها مجالات تحددها هي وللمدة والمدى الذي تحدده للنشاط الرأسمالي الذي يقوم على المنافسة (نظرية ليبرمان والتجربة الاشتراكية في دول اوربا الاشتراكية) .. هنا ، وهنا فقط ، يمكن ان يقال عن « العاملين » على نفاذ الخطة الاشتراكية في المجالات التي تحدد للنشاط الرأسمالي انهم رأسماليون وطنيون . ولما كان هذا ايضاً مفهوماً مرحلياً فإنه لا يمكن ان يتضمن في المفهوم المبدئي « للشعب » ونحن بصدد تحديد مضمون الديمقراطية .

من ناحية اخرى فإن تقسيم قوى الشعب العاملة الى فلاحين وعمال ومتقنين وجنود هو تقسيم غير قائم على اسس علمية . انه تقسيم مهني . ولا شك في ان اتخاذ المهنة اساساً للتقسيم سيؤدي الى

قائمة لا نهائية من الاوصاف . فإن كان موحياً بأساس طبقي فإن المثقفين والجنود ليسوا طبقة ولكنهم شرائح من كل الطبقات . ثم ان هذا التقسيم يفتت الشعب الى قوى موحياً بأن فيما بينها تناقضات تستحق هذا التقسيم كمقدمة لاختلاف مواقف القوى من الاشتراكية او في الاشتراكية وهو غير صحيح علمياً حتى في الماركسية . ففي المجتمع الاشتراكي لا توجد طبقات ، بل ان غاية النضال الطبقي الذي تقوده البروليتاريا - كما يقول الماركسيون - هو الغاء الطبقات . والغاء الطبقات لا يعني الغاء تقسيم العمل بين الفلاحين والعمال والمثقفين والجنود . من ناحية اخيرة ان هذا التقسيم يخرج اغلبية الشعب من مفهوم الشعب ، فلا يدخل فيه الذين لا يعملون وليسوا جنوداً ولا مثقفين : الشيوخ والنساء والطلبة والعاطلون ثم الحرفيون .

اخيراً ، فإن الشعب لا يحتاج الى تعريف في مفهوم الديمقراطية كما جاء في الميثاق ، فإنه كل الشعب بعد حرمان اعدائه من الحرية والديمقراطية . ومن هنا فإن مفهوم الشعب لا بد من أن يتعدل ليلقى على الموقف المبدئي : الشعب هو كل المواطنين الذين لهم مصلحة في الاشتراكية ، واعداء الشعب هم كل من لا تتفق مصالحهم مع مصلحة الشعب (الاشتراكية) .

الرابع : المبدأ الرابع هو الحزب الاشتراكي الذي يعنى وينظم ويقود جماهير الشعب نحو الحرية والاشتراكية والوحدة ..

٣ - ما عدا هذا فكل المفاهيم التي جاءت في الميثاق غير مبدئية وبالتالي فهي غير صالحة للالتقاء عليها او الالتزام بها او الاحتكام اليها . انها « سياسة » او « اسلوب » ولكن ليست مبادئ .

اولها : الصراع الاجتماعي او الصراع الطبقي وحله عن طريق تذويب الفروق بين الطبقات بعد اسقاط تحالف الاقطاع والرأسمالية . فقد رأينا ان ذلك مرتبط بوجود الاشتراكيين في السلطة حيث يقضون على تحالف الاقطاع والرأسمالية ويسخرون الدولة عن طريق التشريع والتخطيط والقيادة لتذويب الفروق بين « القوى » .. ان هذا ليس مبدأ بل سياسة ينتهجها الاشتراكيون اذا ما تولوا السلطة ، وهي مفترض بدون نص فلا توجد سلطة اشتراكية تسمح بالصراع الطبقي في ظلها . ولكن لا بد من الصراع الاجتماعي او الطبقي في مجتمع غير اشتراكي ، اذ لا محل للوصول الى موقع القدرة على تذويب الفروق بين الطبقات الا بالاستيلاء على السلطة واسقاط تحالف الرجعية . ولقد صيغ الميثاق في مرحلة تولي عبدالناصر السلطة . وهذا واقع انقضى ..

ثانيها : فكرة التحالف . ان في تلك الفكرة كما جاءت في الميثاق تناقضاً جردها من كل دلالة وجعلها غير قابلة للتطبيق . فمجرد ان الفلاحين والعمال والمثقفين والجنود والرأسمالية الوطنية قوى (اقتصادية لأن ذلك هو اساس التقسيم الذي اخذت به اللجنة التحضيرية كما ذكرنا فيما قبل) لا يعني وحدة ارادة كل قوى منها لأن اياها لم تكن منظمة على الوجه الذي تملك به وسيلة التعبير عن ارادتها الجماعية . ومع ذلك افترض ان فيما بينها تحالفاً مع ان التحالف موقف ارادي . وهو تناقض لا حل له الا اذا انتظمت كل قوة في منظمة تعبر عن ارادتها الجماعية ثم ارادت ان تتحالف مع غيرها ، ثم التقت ارادتها هذه مع ارادة كل او بعض القوى المنظمة الاخرى على موضوع محدد وللمدى الذي يتفق عليه .. اما التحالف المفترض فهو تحالف مفروض لا يمت بصلة الى مفهوم الديمقراطية كما اراد الميثاق ان يحققه من هذه الصيغة .

ولكن فكرة التحالف هذه تفصح عن موقف مبدئي هو العمل على قبول التحالف في جبهة مع كل

القوى التي تقبل النضال من أجل الحرية والاشتراكية والوحدة مع الادراك الكامل لقوانين العمل الجبهوي والالتزام بها .

هذا الموقف يؤدي الى مبدأ نعتقد انه متضمن في المفهوم الديمقراطي الذي تضمنه الميثاق وان كانت مرحلة عبدالناصر لم تسمح بتطبيقه . نعني به : في اطار الالتزام القومي المبدئي بالاشتراكية ، واسقاط تحالف الاقطاع والرأسمالية ، يباح للشعب ان ينشئ الاحزاب التي ستتنافس فيما بينها على اساس افضل الخطط واسلم الادارات لتحقيق الاشباع المتجدد لحاجات الشعب المتجددة .

لم نورد هذا في عداد المبادئ التي يمكن الالتقاء عليها والالتزام بها والاحتكام اليها ، لأن اباحة تعدد الاحزاب لا تعني اصطناع الاحزاب المتعددة للوصول الى شكل حزبي زائف .. ان كل حزب « غير منافع » لا بد من ان يسعى الى ان يكون حزباً وحيداً ، اي الى تصفية الاحزاب الاخرى . كل المسألة ان التصفية الديمقراطية تكون عن طريق قبول المنافسة على كسب أغلبية الشعب . تعدد الاحزاب اذاً ليس مبدأ ديمقراطياً ، ولكن عدم منع الشعب من ان يعبر عن ارادته بالطريقة التي يختارها ، ومنها تشكيل الاحزاب ، مبدأ ديمقراطي عبر عنه الميثاق بقوله « الحرية كل الحرية للشعب ولا حزية لاعداء الشعب » .. ولا شك ان « كل الحرية » تمتد الى حرية اختيار طريقة واسلوب التعبير عن الرأي وممارسة النشاط الحزبي .

ثالثها : اسلوب تنظيم الجماهير في « اتحاد اشتراكي عربي » .. ان « انتظام » الشعب كله في مؤسسات تبقى منعقدة دائماً وتكون اطاراً لعرض المشكلات والحوار حول حلولها والتعبئة لوضع تلك الحلول موضع التنفيذ هو اقرب ما وصلت اليه النظم الى « الديمقراطية المباشرة » التي هي الديمقراطية الحقة التي يتجه اليها التطور على مستوى البشرية جميعاً . وهو حصانة اساسية ضد ديكتاتورية المنتخبين من الشعب لاداء وظيفة التشريع . وهو المميز للفارق بين الديمقراطية الشعبية والديمقراطية النيابية في النظم . ولكن الصعوبة كلها تكمن في كيف ينتظم الشعب في مؤسسات للديمقراطية . انه تنظيم في نقابات وجمعيات ومؤسسات تعاونية وصحافة ومنظمات طلابية . ولكن كل هذه المؤسسات لا تفي بحاجة بعض الشعب من الفلاحين والعمال والحرفيين المتخلفين ديمقراطياً . لهذا فإن الموقف الايجابي هو انتظام الشعب في منظمات جماهيرية . ولكن لما كان هذا الانتظام يجب ان يكون ارادياً بالاقناع او التشجيع او القدرة فإن صيغته لا يمكن ان تكون مبدأ يلتقى عليه ويتلزم به ويحتكم اليه . مع ملاحظة اننا نتحدث عن المنظمات الجماهيرية وليس الاحزاب .

بقيت نقطة واحدة اخرى تتعلق بنظام الحكم . ان النظام الاشتراكي لا يسمح بالفصل البورجوازي بين السلطات ، كما ان قيامه على اساس من خطة مركزية شاملة يقتضي ان تكون السلطة التنفيذية مركزية وقوية . ولكن كل هذا لا يقتضي بالضرورة النظام الرئاسي . ان النظام الرئاسي يتفق مع كون رئيس الدولة « قائداً » . وقد نجح في البلاد المتقدمة (فرنسا في ايام ديغول والولايات المتحدة) لأن الشعب هناك متقدم ديمقراطياً الى الحد الذي يستطيع به ان يردع اي قائد عن استعمال السلطة بما لا يتفق مع مصالح الشعب . الامر غير هذا في المجتمعات المتخلفة . فلا يتفق مع الديمقراطية الخط بين رئاسة الدولة ورئاسة السلطة التنفيذية . واذا كان هذا قد حدث في عهد عبدالناصر ، وعبر عنه الميثاق ، وصاغه دستور عبدالناصر عام ١٩٦٤ ، ولأن عبدالناصر لم يكن حاكماً او قائداً فحسب ، بل كان زعيماً ، وهي سمة تاريخية خاصة به لا تنتحل بعده ولا تصطنع ، وبالتالي فإن النظام الرئاسي كان نظام مرحلة عبدالناصر وليس مبدأ ثابتاً من مبادئ مفهوم الديمقراطية ... ومع بقاء رئيس الدولة رمزاً وصمام امن بدون سلطات تنفيذية تؤول السلطة التنفيذية الى مجلس الوزراء ، وهو ، بتعدده يحقق القيادة الجماعية التي قال الميثاق انها ضمان الديمقراطية □

الجذور التاريخية للعلاقات العربية - الافريقية

د . يوسف فضل حسن

مدير معهد الدراسات الافريقية والاسيوية - جامعة الخرطوم .

مقدمة

العلاقات بين العرب والافارقة قديمة وثرية وترجع لاكثر من الفي عام . ولتشعب الموضوع سأكتفي برصد بعض مظاهر تلك الروابط وابرار ابعاد تفاعلها على المستوى البشري والثقافي والتجاري مبيناً اثر ذلك على التواصل وعلى مستقبل التعاون بينهم من اقدم العصور حتى العهود الحديثة . وسأتعرض لهذا الموضوع في محاور ثلاثة يغلب عليها التقسيم الجغرافي : اولها الحبشة وشرق افريقيا ، وثانيها مصر والسودان وثالثها اواسط بلاد السودان وغرب افريقيا .

ولعل الصلة بين سكان شبه الجزيرة العربية وافريقيا اقدم مما نوهنا به من قبل فقد كانت افريقيا والشرق العربي رقعة واحدة حتى انفلقت قشرة الارض ففصل البحر الاحمر بينهما . والبحر الاحمر رغم وعورة مسالكه لم يقف حائلاً دون الاتصال البشري . كما ان قدراً كبيراً من ذلك الاتصال كان ميسوراً عن طريق مضيق باب المندب وشبه جزيرة سيناء . وكانت سواحل المحيط الهندي الافريقية والعربية تمثل نقاط تواصل مهمة بين المنطقتين ، وفي المحيط الهندي استغلت السفن العربية الرياح الموسمية لتسهيل رحلاتها ، بينما كانت سفن الصحراء الابل ، وسيلة التواصل البري عبر سيناء وحتى سواحل المحيط الاطلسي .

ومما يعكس عراققة الصلة بين المنطقتين شدة التشابه العرقي واللغوي والثقافي بين الشعوب الناطقة باللغات الحامية او الكوشية ، والشعوب الناطقة باللغات السامية (كالعرب والامهرة والتقري) . وهذا التشابه جعل بعض الباحثين يرجحون ان هاتين المجموعتين قد عاشتا في موضع واحد وربما تنتميان في اصولهما البعيدة الى شعب واحد . وتنتشر المجموعة الناطقة « باللغات الحامية » على السواحل الشرقية والشمالية لافريقيا وتتكون من الصومال والقالا والقفار وبعض الارتيريين والبجة والنوبيين وقدماء المصريين والبربر . ويشمل بعض هذه اللغات قدراً طيباً من الكلمات العربية . وتؤكد هذه الصلات العرقية واللغوية انى كانت درجتها بين سكان جزيرة العرب وسواحل افريقيا الشرقية ان تبادل التأثير الثقافي بين المجموعتين ذو جذور عميقة .

وكان المجتمع العربي الجاهلي يزخر ببعض المجموعات الافريقية التي استقرت بين العرب

وانصهرت في بوتقة القبائل العربية عن طريق الولاء والانتماء الكامل . ولا شك ان بعض هذه المجموعات شقت طريقها الى الجزيرة العربية لعوامل غير الرق والغزو ، كالغزو الحبشي لليمن . وكان الاحباش (ويشمل هذا اللفظ معظم سكان القرن الافريقي ، الصومال ، وبلاد الحبشة ، وارتريا وبلاد البجة) اكثر من وفد الى جزيرة العرب قبل الاسلام . وقد تمثلت هذه المجموعات الافريقية التي وفدت من الساحل الافريقي - كان ذلك عن طريق الرق او الهجرة الاختيارية - الثقافة العربية تمثلاً كاملاً ولم يعد هناك ما يدل على اصولها الاولى سوى سواد بشرتها . وربما لم يكن عددها من الكثرة حتى تحدث تغييراً جذرياً في المجتمعات التي استقرت فيها . ونتيجة للغزو الحبشي وجدت الديانة المسيحية دعماً من الاحباش . وبسبب هذه الاتصالات وجدت بعض الالفاظ والاصطلاحات الحبشية طريقها الى اللغة العربية .

وفي الجاهلية نبغ بعض الافارقة الذين استقروا في جزيرة العرب في قول الشعر مثل عنتر بن شداد . وتعطي حياة عنتره مثلاً حسناً للمعاناة التي يجدها الرقيق قبل ان ينصهروا في المجتمع العربي ويعتبروا جزءاً منه . وقد أحال عنتره السواد في شعره الى معنى من معاني التفوق والبطولة . اما رصفاؤه مثل الشنفرى وتأبط شرا ، فقد عاشوا خارج نطاق القبيلة ولم يتحدثوا عن سواد بشرتهم وعرفوا « بشعراء الصعاليك » .

ادى ظهور الاسلام في القرن السابع الميلادي الى ازدياد وشائج الاتصال العربي - الافريقي : فقد امدّ الاسلام العرب بسياج ديني وفكري ساعدهم على خلق وحدة وطنية وازدهار نهضة ثقافية . ومنذ البدء صار الاسلام الركيزة الاساسية للثقافة العربية الجديدة ، كما اصبحت اللغة العربية ، لغة القرآن الكريم ، وعاء الفكر الاسلامي والثقافة الاسلامية . وتحت راية الاسلام خرج العرب صوب الشرق والغرب والشمال لاعلاء كلمة الله وفي زمن وجيز تمكنوا من نشر نفوذ الاسلام في اجزاء كبيرة من القارة الافريقية . وكانت الطرق التي سلكها العرب المسلمون الى القارة الافريقية هي الطرق نفسها التي سار عليها اجدادهم من قبل من اجل التجارة او الهجرة . وادى هذا التطور العظيم في حياة العرب الى حدوث نقلة نوعية في تاريخ العلاقات الثقافية بين العرب والافارقة ، ففوق دعائم التعامل التجاري والهجرات البشرية قام العرب بدور ايجابي في نشر العقيدة الاسلامية وبسط نفوذها السياسي في افريقيا . وساعد انتشار الاسلام الى رواج كثير من مظاهر الثقافة العربية كاللغة وتمثل النسب العربي . وعليه اعطى الاسلام هذه العلاقات بعداً عقائدياً واعطتها اللغة العربية محتوى لغوياً وثقافياً .

وكانت هجرة المسلمين الى الحبشة اول اتصال رسمي للاسلام بافريقيا . وهناك وجد المسلمون الحماية والرعاية في كنف ملك الحبشة المسيحية . وبعد موجة الفتوحات الاسلامية للشمال الافريقي توالت هجرة القبائل العربية وزاد حجمها . وفي تلك المنطقة تأصلت جذور الحضارة الاسلامية والثقافة العربية . واصبح الشمال الافريقي وسودان وادي النيل جزءاً لا يتجزأ من الامة العربية . وقد اظهر العرب في هذه المنطقة ، وهم مادة الاسلام ، خصائص فريدة في التأثير على المجموعات التي خالطوها السكن من مصريين وبربر ونوبيين واعطى العرب هذه الشعوب دينهم ولغتهم وكثيراً من مظاهر ثقافتهم . ومع ان اختلاطهم بالشعوب الوطنية ، كما هو الحال في سودان وادي النيل قد ادى الى تغير سحنتهم ، الا انه لشدة تمثلهم بالثقافة العربية ، والتنظيم القبلي ، والفخر بالنسب العربي ، وتلاقح ذلك كله بالموروثات الوطنية ، لم يعد ثَمَّ فرق بين العرب الوافدين والهجين الجديد .

ومع ان العرب ما جاءوا اصلاً كدعاة متفرغين للدعوة الا ان نشرهم للثقافة العربية كان يلازمه عادة نشر للعقيدة الاسلامية ، وكان للتجار العرب والبدو (الذين هاجروا في اعداد كبيرة) دور رائد في بذر نواة التعاليم الاسلامية في المجتمعات الافريقية . وما ان رسخت اسس العقيدة الاسلامية وكتب لها النصر على المسيحية وعلى المعتقدات الافريقية السائدة في تلك القارة حتى اخذ مواطنون افريقيون من البربر والنوبة والقالا ومن الافارقة السود ، بزمام المبادرة وصاروا يدعون للاسلام بين مواطنيهم في حركة يغلب عليها السلم .

ومن الشمال الافريقي توغلت المؤثرات الاسلامية العربية عبر الصحراء الى بلاد السودان حيث نشأت السلطنات السودانية الاسلامية التي جمعت في نظمها السياسية بين انماط محلية ونظم اسلامية . وفيها تفاعلت الثقافة العربية الاسلامية مع المؤثرات الافريقية . ونتيجة لهذه الجهود اتسعت رقعة الاسلام حتى شملت معظم الجزء الشمالي من القارة كما غلبت على بعض الجيوب في السواحل الشرقية من الجزء الجنوبي . وكان لهؤلاء المسلمين دور بناء في تاريخ المنطقة ، كما صاروا يشكلون مركز ثقل سياسي مهم فيها . وقد ظلوا على صلة وثيقة بالوطن العربي : في المشرق وشمال افريقيا وذلك بفضل العلاقات الدينية والصلات الثقافية والبعثات التعليمية والتعامل التجاري الواسع في الماضي وما جد من تعاون سياسي واقتصادي اليوم^(١) .

ولاهمية الشرق العربي وافريقيا استراتيجياً واقتصادياً تشابهت تجارتهما في ظروف الهجمة الاستعمارية . وبفضل الجوار الجغرافي والواقع التاريخي والانتماء الروحي الذي يربط بين كثير من شعوب المنطقتين توطدت الصلة بينهما في نضالهما ضد الاستعمار والتبعية والتخلف لتحقيق مستقبل افضل ، يقوم على التعاون الحر .

هذه باختصار اهم معالم العلاقات العربية - الافريقية ويبقى ان نستعرضها في شيء من التفصيل .

أولاً : الحبشة وشرق افريقيا

١ - الحبشة

كما نوهت من قبل كانت بلاد الحبشة وثيقة الصلة بجزيرة العرب وكان تجار مكة يجدون فيها « متجراً حسناً » . ولعل هذه الصلة جعلت الرسول (ص) لما آذاه قومه ، يشجع اصحابه بالهجرة اليها . ووجد المسلمون رعاية طيبة من ملكها المسيحي . وبفضل تلك المعاملة الكريمة لم ينزل المسلمون بلاد الحبشة منزلة ارض الجهاد . وصارت علاقاتهم بها يغلب عليها السلم . وكانت التجارة ، خاصة تجارة الرقيق، تمثل منشطاً مهماً . وازضافة الى المدن الحبشية التي كانت تعج بالتجار العرب انشأ العرب مراكز تجارية جديدة . وفي الوقت نفسه توافد بعض المهاجرين من مزارعي اليمن وتجار حضرموت وعمان والحجاز . ومع اختلاف اسباب الهجرة فإن الواقع الاقتصادي كان المحرك الاول . كما ان جماعات منهم خاصة من الشيعة خرجت لاسباب

(١) يوسف فضل حسن ، انتشار الاسلام في افريقيا (الخرطوم : ١٩٧٩) ، ص ٢ - ٥ .

سياسية . ولما كثر عدد الوافدين خالطوا السكان الوطنيين ممهدين بذلك لانتشار الاسلام . وحتى القرن العاشر الميلادي لم يضرب الاسلام بجذور عميقة وظل اثره حبيس الساحل ربما لتعذر التوغل في الهضبة الحبشية . ومن ميناءي زيلع ومصوع تسربت المؤثرات الاسلامية العربية عبر الطرق التجارية بين بدو العفار (الدناكل) والساهو . ومن ميناءي سواكن وباضع تدفق تيار عربي آخر عبر بلاد البجة الى ارتريا ولكن وجود البليين المسيحيين وقف في وجه التيار الوافد من الشمال .

وادي تسرب الاسلام عبر ميناء زيلع الى قيام عدد من الامارات عرفت « بالطراز الاسلامي » لأنها على ساحل البحر كالطراز لبلاد الحبشة . وفي القرن التاسع تمكنت تلك الامارات بزعامة اوقات من تأسيس « حلف اسلامي » يتمتع بنفوذ سياسي كبير ويقبض على جزء كبير من موارد الاقليم وتجارته الخارجية . ومما ساعد على هذه الهيمنة الاقتصادية ان تجارة البحر الاحمر والمحيط الهندي كانت في يد العرب . وقصد مسلمو الحبشة ، الذين عرفوا باسم الجبرت (اي عباد الله) ، اليمن للاستزادة من العلم .

وقد اثار هذا التوسع العربي في محتواه الديني والسياسي والاقتصادي حفيفة مملكة الحبشة المسيحية بقيادة الاسرة السليمانية التي استطاعت ان تعيد للبلاد وحدتها وان تنشر المسيحية بين الوثنيين في الهضبة الحبشية . ووجدت اوقات (والحلف الاسلامي) نفسها منذ اواسط القرن الرابع عشر في حروب متواصلة مع الاسرة السليمانية انتهت بتقلص نفوذ اوقات وقبول اعضاء الحلف بدفع الجزية لملك الحبشة .

وكان زعماء المسلمين اذا احسوا اضطهاداً من المسيحيين يستنجدون بملك اليمن وسلطين مصر يطلبون العون والحماية . ولكن تلك المساعدات لم تبلغ درجة التدخل العسكري . وقد تردت هذه العلاقة احياناً الى تهديدات بسبب تأييد كل بلد للاقلية التي تتبع له في البلد الآخر . وكان الاحباش كثيراً ما يلوحون بابادة مسلمي الحبشة وتحويل مجرى نهر النيل عن مصر حتى يموت اهلها جوعاً . ومن هذا المنطلق الديني كان الاحباش يتصلون بالقوى الصليبية في اوروبا لتطويق مصر وكسر احتكارها لتجارة الشرق . وكانوا على علم ايضاً بمحاولة اوروبا الوصول الى مملكة القديس يوحنا (الحبشية) التي تقف على ابواب العالم الاسلامي الجنوبية دون ان تخضع له ، وذلك لتحقيق نوع من التعاون السياسي والتجاري او الديني .

وجاء رد الفعل من امراء هرر الذين حملوا راية الجهاد بقيادة الامام احمد القران (١٥٢٧ - ١٥٤٢) . وتمكن المجاهدون من تحقيق كثير من الانتصارات ، لكن ما حققوه اندثر بموت الامام احمد وتدخل البرتغاليون في المعركة لمصلحة الاحباش .

ورغم تلك النكسة اتسعت دائرة الاسلام بفضل جهود التجار والعلماء ، وكان ممن استجاب لهم بدو القالا الذين تمكنوا من نشره بدورهم في الهضبة الحبشية . وفي ارتريا اعتنق كثير من التقري وغيرهم الاسلام . ولكن معارضة الدولة الرسمية لتلك الجهود ، ومقابلتها بسياسة تبشيرية خاصة في عهد ثيودور ، ويوحنا ومنليك . وتمسك الاحباش عامة بدينهم المسيحي حذاً من فرص انتشار الاسلام بصورة اعم . وظل المسلمون منذ ذلك الحين ، رغم كثرة عددهم لا يقومون بدور رئيسي في سياسة هذا البلد ، بل كانت صلتهم بجيرانهم من المسلمين ضعيفة جداً . ولعل ضعف الصلة يعود لسياسة الدولة الاثيوبية لتحجيم دور المسلمين في المجتمع . ويلاحظ ايضاً ان الثقافة

العربية لم تضرب بجذور عميقة بين شعوب الساحل المسلمة من بجة وعفرار وارتريين وقالا وصرمال مثل ما حدث في منطقة الوسط من السودان وادي النيل ، ان ظلت هذه المجموعات محافظة على لغاتها وكثير من تقاليدھا^(٢) . ولكن ما انتشر من مؤثرات عربية في ثلاث مناطق من هذا الساحل أدى لانضمام الصومال وجيبوتي الى الجامعة العربية ، وما زالت ارتريا تناضل لتقرير مصيرھا .

وشهدت منطقة الحبشة في القرن التاسع عشر تدخلين عربيين اولهما من مصر وثانيهما من السودان وادي النيل .

ومع ان العامل الاسلامي والمسيحي كان محور الصراع الحبشي بين الاسرة السليمانية والحلف الاسلامي فإن اهمية العامل الاسلامي اخذت في الازمحلل : فلم يطرح المصريون ابان توسعهم في الحبشة والبحر الاحمر واعالي النيل الابيض اهدافاً اسلامية ، وكانت دوافع ذلك التوسع فوق ما يذكر من عمليات الكشوف الجغرافية ، تهدف لتأمين العمق الاستراتيجي لمصر وتأمين منابع النيل . ولكن ربما كانت الدوافع اكثر تعقيداً من ذلك . فإن في امتداد حدود مصر العربية امتداداً لدار الاسلام وإن لم يعلن عن ذلك صراحة . ولا شك ان الاستعمار كان يعي حقيقة الموقف المصري في مخططاته . فلما هزم المصريون في معركة قورع في ٧ آذار / مارس ١٨٧٦ امام الجيوش الحبشية تصافرت القوى الاوروبية لانهاء الوجود المصري من تلك المنطقة .

وبعد عشر سنوات من تلك المعركة شهد السودان وادي النيل قيام دولة دينية ذات اهداف اصلاحية بقيادة الامام محمد احمد المهدي . وقيام الثورة المهديّة بسودان وادي النيل مؤشراً الى الدور القيادي الذي تصدى له السودان العربي في اواخر القرن التاسع عشر . وقد دعا الامام المهدي ملك الحبشة للانخراط في سلك المهديّة . الا ان اختلاف البلدين حول الحدود أدى الى تأزيم الموقف واتساع دائرة الحرب بينهما . ولما ازداد الضغط الاوروبي على الدولتين في اواخر القرن التاسع عشر نادى الملك يوحنا بتأسيس « تعاون افريقي » بين البلدين لمواجهة الخطر الاوروبي . ومع ان هذه المبادرة لم يكتب لها النجاح الا انها كانت مؤشراً لمستقبل العلاقات العربية - الافريقية في النصف الثاني من القرن العشرين^(٣) .

٢ - شرق افريقيا

اطلق الجغرافيون العرب اسم ساحل الزنج على ساحل افريقيا الشرقي ، ولعل اقدم اشارة خطية الى صلة العرب بتلك المنطقة ما جاء في كتاب « الدليل الملاحي للبحر الارتيري » عن تردد السفن العربية على الساحل الافريقي ويتحدث المصدر نفسه عن اخلاط العرب وتزاورهم من الافريقيات . وكانت التجارة عماد تلك الرحلات .

وبعد قيام الدولة الاسلامية ازداد تردد العرب الى ساحل الزنج بقصد الاتجار بالعاج والذهب

(٢) يوسف فضل حسن ، « جذور العلاقة بين الثقافات الافريقية والثقافة العربية » ، المجلة العربية للثقافة ، السنة ٢ ، العدد ٢ (١٩٨٢) ، ص ١٩٢ - ١٩٦ .

(٣) يوسف فضل حسن ، « مسار الدعوة المهديّة خارج نطاق السودان ١٨٨٢ - ١٨٩٨ » ، نشر في كتاب عن المهديّة ، اشراف عمر النقر ، صدر عن جامعة الخرطوم عام ١٩٨٣ .

والرقيق ، او هروباً بمعتقداتهم الدينية التي كانت تجد معارضة من بعض الحكومات . وكان من اول من وفد جماعة من الشيعة ثم جماعة من اهل السنة من الاحساء واخيراً بعض الاباضية من عمان . وقد ادى توافد العرب من جنوب الجزيرة ومنطقة الخليج العربي الى اختلاطهم بالوطنيين وقيام عدد من المراكز التجارية العربية في كلوة وزنجبار وممباسا وبمبا واتونو . وقد تمركز هذا النشاط على الساحل . وكان موجهاً نحو المحيط الهندي وما وراءه من نشاط اقتصادي . وبين القرنين الثاني عشر والخامس عشر شهد الساحل الافريقي ازدهار ثقافة عربية - اسلامية عرفت بالثقافة السواحيلية . ولما هيمن البرتغاليون على الطرق البحرية واحتكروا مصادر التجارة الشرقية ، سلبوا المجموعات العربية اساس تفوقها التجاري .

وبعد قرنين من الزمان تمكنت المجموعات العربية المستقرة في الساحل الافريقي بمساعدة العمانيين من طرد البرتغاليين والسيطرة على كل الساحل الممتد بين وادي الشيخ ورأس لقادو . وتبع ذلك تجدد الهجرة العربية من عمان وحضرموت في اعداد كبيرة . وقد ادى التفات العمانيين بقيادة سعيد بن سلطان (١٨٠٦ - ١٨٥٦) الى الاراضي العمانية في افريقيا الى نقطة تحول مهمة في تاريخ العرب والاسلام في الساحل الافريقي . وقد ترتب عليه انتقال الاثر العربي - الاسلامي الى اواسط القارة في اطار توسيع نشاطهم الاقتصادي بغية الحصول على العاج والرقيق . ومن جزيرة زنجبار ادار العمانيون ممتلكاتهم الافريقية .

وقد تزامن هذا التوسع العماني مع سيطرة الاستعمار البريطاني على المحيط الهندي كما تأثر بالنظام الرأسمالي الذي بدأ يسود العالم . وتدرجياً وجدت عمان نفسها في منافسة غير متكافئة مع بريطانيا مما اضطرها للتخلي عن نفوذها التجاري في الخليج والتركيز على الساحل الافريقي . ولكن نتيجة للتدخل الالمامي في تلك المنطقة اولاً ثم الى الاتفاقيات الالمانية - البريطانية التي تلت ذلك تقلص نفوذ سلطان زنجبار كثيراً .

ولعل من اهم نتائج التواصل العربي - الافريقي لبضعة قرون نشأة الثقافة السواحيلية واللغة السواحيلية . وقد ظهرت هذه الثقافة في نحو القرن الثامن الميلادي ، وتمركزت في منطقة شرق افريقيا وبعض جزر المحيط المجاورة ، واتسعت دائرة اللغة السواحيلية في العهد الاستعماري فشملت اجزاء من وسط افريقيا . وفي عام ١٩٦٠ اعتمدها جمهورية تنزانيا المتحدة لغة قومية .

ونشأت الثقافة السواحيلية من تلاحق مؤثرات افريقية وعربية (وفارسية) في جو اسلامي . والسواحيلي هو هجين عربي - افريقي . ويقدر بعض الباحثين ان السواحيلية لغة افريقية تركيباً ، ولكنها اقتبست كثيراً من الكلمات الاجنبية وجل هذه من اللغة العربية . وتقدر هذه الكلمات الاجنبية (العربية) بـ ٢٠ بالمائة في لغة التخاطب ، و٣٠ بالمائة من السواحيلية المكتوبة ، و٥٠ بالمائة في لغة الشعر السواحيلي القديم . وقد كتبت السواحيلية اصلاً بالحرف العربي مثل كثير من اللغات الافريقية ذات المنبت المائل . ولكن بعد وقوع شرق افريقيا فريسة للهجمة الاستعمارية استبدل الحرف العربي بالحرف اللاتيني مما باعد بينها وبين جذورها العربية . كما أن بعض الكتاب الافارقة يعتمدون تجاهل الكلمات ذات الاصول العربية ويستبدلونها باخرى من اصل انكليزي . ويأتي هذا الصنيع في اطار محاولتهم لتقليل الاثر العربي في الثقافة السواحيلية بعامة وفي لغتها بخاصة .

وفي اطار ذلك التواصل كانت تجارة الرقيق تحتل حيزاً مهماً ، ولكنها لم تكن القاسم المشترك في

التعامل التجاري كما يزعم بعض الكتاب الأوروبيين . فقد ازدهرت تجارة الرقيق في فترتين مهمتين . اولهما بين القرن الثامن والعاشر الميلاديين نقل خلالها عدد كبير من الافارقة لاستصلاح الارض في المنطقة الجنوبية من العراق . وادى ذلك الوجود الافريقي المكثف الى ثورة الزنج المشهورة والتي كان من نتائجها ابطال الاعتماد عليهم . وارتبطت الفترة الثانية بالتوسع العماني في شرق افريقيا وولوجه للمنطقة الداخلية في القرن الثامن عشر وما بعده . وخلال تلك الفترة جلب عدد كبير من الزوج ، للعمل في المزارع الكبرى التي يمتلكها العرب على الساحل والجزر المجاورة ، لانتاج القرنفل .

ولشاركة العرب في هذه التجارة وصموا بكل منقصة ولكن العرب مع ممارستهم للرق لم يكونوا اول من ابتدره . فقد عرفه الافارقة قبل مجيء العرب ، فلما قدم الاوروبيون وسعوا من دائرته^(٤) . ورغم تعذر اعطاء احصائيات دقيقة عن تلك التجارة في شرق افريقيا فإن ما جلب في اول القرن التاسع عشر يقدر بخمسة وعشرين الف شخص وارتفع هذا العدد الى اربعين الفاً في العقد الثالث من القرن نفسه . ويقدر ما صدر من غربي افريقيا الى الامريكيتين قبل منتصف القرن التاسع عشر بين الثلاثين والاربعين مليون نسمة .

ويصف الكاتب البريطاني بازل دافدسون دور العرب في تجارة الرقيق بقوله « ولم تكن تجارتهم للرقيق ، وقد اتخذت تكأة لرميهم بكل منقصة بأشع من تجارة الاوروبيين ... ولعل من محامد العرب في هذا الباب ان العلائق بينهم وبين رقيقهم كانت انسانية لحد بعيد »^(٥) .

ولكن ما ذكره دافدسون لا ينفي ان الرق هو الرق ومن ثم فلا نفع في طلاء وجهه بالمساحيق . وقد خلفت عمليات الاسترقاق التي اجتاحت المناطق الداخلية من القارة مرارة شديدة في نفس الافارقة ضد الاقلية العربية التي تعيش على الساحل وتستغل الافارقة في فلاحه مزارع القرنفل . وكان من نتاج ذلك الاحساس ثورة زنجبار عام ١٩٦٤ . وقد استغل الاوروبيون سلبيات تلك التجارة في تعميق الجفوة بين العرب والافارقة متناسين عمداً بأنهم كانوا من اكبر النخاسة في افريقيا . وبما ان موضوع دور العرب في تجارة الرقيق يعكر صفو العلاقات العربية - الافريقية ويلونها بكثير من الحساسيات فالامر يستوجب دراسته بشجاعة وموضوعية .

ومن الساحل الشرقي لافريقيا توغلت المؤثرات العربية الاسلامية الى منطقة البحيرات الاستوائية التي تضم تنجانيقا (تنزانيا) وكينيا واوغندا ورواندا وبورندي والكونغو . وقد بدأ هذا التوغل في القرن التاسع عشر . وكان هدف العرب والسواحيليين هو الحصول على العاج والرقيق (لاستغلاله في مزارع القرنفل ولنقل العاج) . ففي البدء توغل العرب عبر ثلاث طرق رئيسية الى تنجانيقا وما وراءها نحو الكونغو ونياسا حيث شيّدوا عدداً من المحطات التجارية التي اصبحت النمط الغالب على النشاط الاقتصادي في منطقة البحيرات . وكان سلطان زنجبار والتجار العرب

(٤) حسن ، انتشار الاسلام في افريقيا ، ص ٦ - ٨ : سيد حامد حريز ، « الثقافة السواحيلية : اصولها ، مقوماتها وتطورها » ، و

A. Sheriff, «Oman and the East African Coast»,

ورقتان قدمتا الى : جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ندوة العلاقة بين الثقافة العربية والثقافة الافريقية (قيد الطبع) .

(٥) بازل دافيدسون ، افريقيا تحت اضواء جديدة ، ترجمة جمال محمد احمد (بيروت : دار الثقافة ، د.ت.] ، ص ١٩٣ - ١٩٤ .

والسواحيليون هم عماد تلك المناشط الاقتصادية وكانوا يعتمدون في تمويلها على التجار الهنود القاطنين في زنجبار .

ففي عام ١٨٣٠ أسس العرب مركزاً مهماً في تبورة بتنجانيقا ؛ واتجهوا الى اوجنحي على بحيرة تنجانيقا ، ثم عبروا البحيرة وبدأوا في الانتشار في كل منطقة البحيرات الاستوائية حتى بلغوا رواندا . وفي حوض الكونغو انشأ التجار الزنجباريون مراكز تجارية وشهدت تلك المنطقة بعض المؤثرات الوافدة من مديرية بحر الغزال في السودان وبواسطة بعض التجار النيجريين والسنگاليين والماليين والغينيين في اواخر القرن التاسع عشر .

ومن اشهر التجار العرب الذين اسهموا في بسط النفوذ العربي في الكونغو حامد بن جمعة المرجيبي المشهور بتيويتيب . وتمكن المرجيبي من السيطرة على كل المنطقة الواقعة جنوب بحيرة تنجانيقا وميروبي . وفي عام ١٨٧٠ ضم اجزاء كبيرة من روافد نهر الكونغو وصار يتمتع بسلطات سياسية من فرض للضرائب وتعيين للحكام وحل للمشاكل بين الوطنيين . وتمكن من تأمين نفوذ سلطانه زنجبار الاقتصادي على المنطقة بين ١٨٨٣ - ١٨٨٦ . ولكن نفوذه المنفرد لم يدم طويلاً اذ نازعه فيه البريطانيون والبلجيكيون . وباعتراف الدول الاستعمارية في مؤتمر برلين عام ١٨٨٥ ، بدولة الكونغو الحرة طرد المرجيبي واستولى الملك ليوبولد على تجارته . وبانحسار ذلك النشاط الاقتصادي والسياسي في منطقة البحيرات انتهت آمال العرب في انشاء سلطة عربية تماثل سلطنة زنجبار الساحلية . وسرعان ما اقتسمت بريطانيا ومانيا ممتلكات دولة زنجبار وبذلك تقلص نفوذها .

وفي البدء استفاد الاوروبيون بعامة والبلجيكيون بخاصة من جهود العرب في انشاء محطات تجارية ، ومن معرفتهم بالمنطقة لاكمال عمليات الكشوف الجغرافية التي قادها الاوروبيون ، واستعانوا بالعرب في السيطرة على المنطقة - مثلما استعان البرتغاليون بالملاحين العرب في القرن الخامس عشر للابحار في المحيط الهندي . وقد تعرض من اسلم من الوطنيين في المنطقة الداخلية الى ضغوط شديدة من الاستعمار البلجيكي الذي اضطهد المسلمين وهدم مساجدهم وبذلك ذبل ما بذره العرب الاقليلاً .

وفي منطقة كينيا لم يحقق العرب نفوذاً كبيراً مثلما فعلوا في تنجانيقا الا انهم قد تمكنوا من الوصول الى اقصى غرب البلاد وشمالها مما مكنهم من التعامل مع بعض الوطنيين ونشر الاسلام بينهم .

ولكن العرب قد حققوا بعض النفوذ في اوغندا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر رغم بعدها من مراكز الاشعاع الاسلامي في الشمال والشرق . وكان ذلك بفضل جهود التجار الزنجباريين والخرطوميين وغيرهم . وقد وجد هؤلاء التجار بعض التشجيع من الكباكا موتيسا فدعوا للاسلام بين المواطنين وشيدوا المساجد . وقد استفل موتيسا تعاطف المسلمين معه لتوسيع دائرة نفوذه في المنطقة ، ولكن محاولاته لم تنجح .

ومما دعم جهود التجار الزنجباريين في اوغندا توغل بعض المؤثرات الاسلامية من مصر والسودان على هيئة بعثات مصرية لاكتشاف منابع النيل وبعض الجنود السودانيين التابعين للجيش المصري . ولكن تردد موتيسا في اعتناق الاسلام تسبب في دخوله في مشاكل مع القوى المتصارعة على المنطقة كالمصريين ومنظمات التبشير المسيحية بدعم بعض الدول الاوروبية ، وقد اثر هذا الصراع على فرص انتشار الثقافة الاسلامية في اوغندا . كما ان اعتماد الخديوي اسماعيل، والي مصر ، على بعض الاوروبيين مثل بيكر وغوردون لتنفيذ اطماعه التوسعية في منطقة خط الاستواء ادى

الى النتيجة نفسها ، اذ سعى اولئك الاوروبيون لصرف موتيسا عن تعاطفه مع المسلمين . وحرص غوردون على الحيلولة دون اي توسع اسلامي في منطقة بحيرة فكتوريا . ويبدو ان بريطانيا كانت على علم بما يقوم به المصريون من محاولات لتنسيق الجهود بينهم وبين سلطان زنجبار ضد المطامع الاوروبية^(٦) .

ويلاحظ ان جهود هؤلاء التجار على قلة عددهم كانت محاولات فردية تطوعية . ولم يكن نشر الاسلام او الثقافة العربية هو هدفهم الاول . اما ما سواهم من المبشرين المسيحيين ، كما هو الحال في كل بقاع القارة ، فكانوا يخضعون لنظام تبشيري دقيق وكانوا يحظون بحماية الدول الاوروبية التي بسطت نفوذها على اجزاء كبيرة من افريقيا الاستوائية . وكانت الدول الاستعمارية والكنيسة جادين لايقاف التوغل الاسلامي - العربي عند حاجز يخرق القارة من الشرق الى الغرب ، ويوازي هذا الفاصل خط عرض ١٠ شمال خط الاستواء .

ويتضح مما ذكر ان ما تحقق من انتشار بعض مظاهر الثقافة العربية الاسلامية في منطقة البحيرات كان نتيجة جهد عربي ، وان مجيء العرب سبق وصول الاوروبيين باعوام قلائل . وعليه فلا غرابة ان كان عدد المسلمين قليلاً . وان عدد من اسلم يقل اطراداً كلما ازدادنا توغلاً في الداخل وابتعدنا عن الساحل الشرقي . وهذا ما تؤكدُه الاحصائيات المعاصرة عن الوجود العربي الاسلامي في دول تلك المنطقة .

ثانياً : مصر والسودان

كانت مصر من اول الاقطار الافريقية تمثلاً للعقيدة الاسلامية والثقافة العربية . وقد تجسدت فيها كل مظاهر الحضارة الاسلامية والثقافة العربية حتى تبوأ مكان الصدارة في الوطن العربي في كثير من الاحيان . ومنها تسربت كثير من المؤثرات العربية مثل ما خرجت من جزيرة العرب ذاتها للبلاد المجاورة . وجعلها موقعها الجغرافي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالكيان الافريقي تؤثر فيه وتتأثر به . فقد كانت بمثابة رأس الجسر للثقافة العربية والعقيدة الاسلامية ، وكان لصلاتها التجارية الواسعة بالاقطار الافريقية اثر كبير في دعم تلك العلائق . وفي العصر الحديث امتد الكيان المصري العربي عبر السودان الى البحيرات الاستوائية وبلاد الحبشة .

تدفقت عن طريق مصر وعبر البحر الاحمر المؤثرات العربية الاسلامية في قوة الى السودان وادي النيل . وقد ادى دخول العرب في اعداد كبيرة الى نتيجتين مهمتين : اولاً : غلبة الثقافة العربية واللسان العربي على اجزاء كبيرة من البلاد ، وثانياً : انتشار الاسلام بين الوطنيين الذين كانوا يؤمنون بالمسيحية وبعض المعتقدات الافريقية . وكانت عملية التحول في الحالتين بطيئة يغلب عليها السلم . وصار الاسلام عامل ربط اجتماعي مهم بين شعوب السودان وادي النيل ذات الجذور العرقية المتباينة والثقافات المتنوعة واللغات المتعددة . وقد ادى تفاعل الثقافة العربية الاسلامية مع الموروثات الوطنية

(٦) يوسف فضل حسن ، « بعض مظاهر تفاعل المؤثرات الاسلامية في تاريخ دول وادي النيل » ، في : محمد عمر بشير ، مشرف ، دول حوض النيل : الاستمرارية والتغيير (الخرطوم : جامعة الخرطوم ، معهد الدراسات الافريقية والآسيوية ، ١٩٨٢) ، ص ٣٤ - ٥٤ .

الى بروز مراكز قوى جديدة اقترنت بقيام دول اسلامية كالعبدلاب والفونج والفور وتقلي . وقيام هذه السلطنات الاسلامية خير دليل على غلبة الثقافة الاسلامية على هذه المنطقة . وبعد العرب قام جيل من المولدين ، من النوبة المستعربين وبعض افراد المجموعة الجعلية ذات الاصول العربية ، بنشر الاسلام في المناطق التي لم تبلغها الدعوة بعد .

ومع ان ما رسخ من جذور اسلامية وعربية ساعدت في اعطاء الجزء الشمالي من السودان وادي النيل درجة كبيرة من التجانس الثقافي والاجتماعي والوجداني ، فإن المنطقة الوسطى فيه ، والتي تمثل مركز الثقل السياسي والحضاري منذ امد بعيد ، تعرضت الى اكبر قدر من النفوذ العربي . ويلاحظ ان نفوذ العربية يقل كل ما ابتعدنا عن الوسط . ونجد في بقاء بعض اللغات المحلية ، رغم استلافها للكثير من الكلمات العربية ، ما يعكس حيوية الثقافة الافريقية على تضاؤلها في موجة الثقافة العربية . بل ان اللغة العربية في تفاعلها مع المجتمع الجديد لم تجد بدأً من ان تقتبس بعض الكلمات من تلك اللغات . ومهما يكن من امر التبادل والتلاقح الثقافي فإن جل سكان الجزء الشمالي من البلاد يتحدثون بالعربية ويدينون بالاسلام . وقد هيا هذا التطور السودان وادي النيل ليكون مركز اشعاع للثقافة العربية الاسلامية في قلب القارة الافريقية .

اما الجزء الجنوبي من السودان ، والذي لحق بالبلاد ابان العهد التركي المصري في منتصف القرن التاسع عشر ، فكان يعيش في شبه عزلة عن الاقليم الشمالي . وكانت الهجرة العربية التي اجتاحت السودان قد توقفت على اطراف الغابات الاستوائية عند بحر العرب وبحر الغزال ومنطقة السدود بسبب غزارة الامطار وذبابه التسي تسي التي تؤذي البقر عماد حياة عرب البقارة . كما ان القبائل النيلية كانت تقيم حاجزاً بشرياً قوياً يتعذر تخطيه في سر .

ولم تخترق المؤثرات العربية الاسلامية هذا الحاجز الجغرافي البشري ، عندما فتحت الادارة التركية - المصرية تلك المنطقة للتجارة المنظمة (خاصة تجارة العاج والرقيق) . وبدأ العرب والمسلمون ، مثل ما حدث في اجزاء اخرى من افريقيا الاستوائية التي خضعت للسيطرة الاوروبية ، في التوغل والعمل على نشر الاسلام . وكان التجار والموظفون دعامة تلك الحركة . وشهدت الفترة نفسها بداية جهود المبشرين المسيحيين في جنوب السودان . فلما وقعت البلاد تحت سيطرة الحكم الثنائي المصري فعلاً لا اسماً كانت قلة من سكان الجنوب قد اعتنقوا الاسلام ، واقل من هؤلاء صاروا من اتباع المسيح ، بينما ظلت الاغلبية مخلصه للمعتقدات الافريقية .

وعملت الادارة البريطانية لوقف تيار المؤثرات الاسلامية العربية من دين ولغة وزبي وسمحت للمبشرين المسيحيين بالدعوة لدينهم بين الوطنيين توطئة لفصل ذلك الاقليم عن السودان . وقد تجسدت السياسة البريطانية فيما عرف « بالسياسة الجنوبية » Southern Policy . وكان نشر المسيحية والحضارة الاوروبية من اهم مخططات مؤتمر برلين الذي عقد لتقسيم افريقيا بين القوى الاستعمارية عام ١٨٥٥ .

وتجيء سياسة محاصرة الاسلام والثقافة العربية نتيجة حتمية للمعارضة الشديدة التي واجه المسلمون الافارقة بها الاستعمار الاوروبي عند محاولته السيطرة على افريقيا . والامثلة على ذلك كثيرة في شرق القارة وغربها .

ونتيجة لهذه السياسة المنحازة وما صاحبها من ممارسات الثقافة العربية والاسلام تردت

العلائق السياسية بين شطري البلاد الى حزب اهلية لم تتجنب البلاد ويلائها الا بوفاق اديس ابابا في عام ١٩٧٢ . ومع هذا كله فإن جذور اللغة العربية قد رسخت في اجزاء من الاقليم الجنوبي وصارت تستعمل كلغة تخاطب بين قطاعات كبيرة من الوطنيين .

ثالثاً : اواسط بلاد السودان وغرب افريقيا

انتشر الاسلام والثقافة العربية في بلاد المغرب (ليبيا وتونس والجزائر والمغرب) مثل ما حدث في زمان مبكر على يد المسلمين العرب الذين اشتركوا في موجة الفتوحات العربية التي عمت المنطقة حتى سواحل المحيط الاطلسي . وقد وجد من هاجر الى هذا الاقليم مناخاً لا يختلف عن مناخ الجزيرة العربية ومن ثم غلبت البداوة على حياتهم . واختلط هؤلاء العرب مع البربر - الذين كان جلهم على الوثنية - اختلاطاً كاملاً . فغلب الاسلام عليهم واتخذوا اللغة العربية لساناً لهم . وادى هذا التلاقح الى ظهور جيل من البربر المستعربين الذين حملوا لواء الاسلام والثقافة العربية عبر الصحراء الكبرى . ومع ان المغرب صار جزءاً لا يتجزأ من الوطن العربي الا ان موقعه الجغرافي جعله يرتبط ارتباطاً عضوياً بالكيان الافريقي الممتد من دارفور حتى نهر السنغال يؤثر فيه ويتأثر به اقتصادياً وحضارياً . ولم تحجب الصحراء الكبرى، رغم وعورة مسالكها، التواصل بين شمال افريقيا وبلاد السودان، اذ كانت الصحراء كأنها البحر المحيط الذي يربط بين ساحلين . وكانت سفن الصحراء ، الابل ، وسيلة الاتصال التجاري بين الساحلين من اقدم العصور وحتى مطلع القرن العشرين . وكان البدون العرب والبربر (والزغاوة) عماد تلك التجارة^(٧) .

حمل العرب والبربر مشعل الاسلام والثقافة العربية عبر اربعة طرق تجارية من شمال القارة الى غربها ووسطها : اولها يربط ليبيا وتونس بمنطقة بحيرة شاد ، وثانيها تونس ببلاد الهوسا وشالها الجزائر بأواسط نهر النيجر ، ورابعها المغرب الاقصى باعالي نهر النيجر ونهر السنغال . وكانت مقايضة الملح بالذهب قوام تلك التجارة وظل الذهب الافريقي الذي يكثر وجوده بين نهري النيجر والسنغال ، المصدر الرئيسي لهذا المعدن حتى تم اكتشافه في امريكا . وتشمل هذه التجارة استيراد الرقيق والعاج من افريقيا مقابل المنسوجات والاعطور والخيل والاسلحة والنجاس والحديد . وكانت هذه التجارة فيما يبدو بين طرفين متقاربين في تطورهما التقني . ولم يكن هناك ثم قسر في التعامل من طرف على الآخر ، وعليه كانت التجارة ذات فائدة محسوسة للطرفين . وقد مهدت تجارة القوافل عبر المسافات الطويلة الى تقوية سلطة الدولة التي تسيطر على الطريق التجاري .

وكانت تجارة الرقيق ، كما هو الحال في شرق افريقيا ، ذات آثار سلبية وإن كان حجمها قليلاً اذا ما قورنت بتجارة الاطلسي . وبما ان السلطنات الاسلامية في غرب افريقيا كانت تعتمد على الذهب كمصدر دخل مهم لها ، فمن المرجح ان ما صدر من الرقيق منها كان محدوداً اذا ما قورن بما جلب من سلطنة كانم - بورنو التي لا تملك شيئاً من الذهب^(٨) .

(٧) حسن ، انتشار الاسلام في افريقيا ، ص ٤ - ٥ .

(٨) عبد العزيز جلو ، « سياسات الدول الافريقية تجاه الوطن العربي : دراسة عامة » ، المستقبل العربي ، =

ونتيجة لهذه المصالح المتبادلة اتسع نطاق الاتصال وازدادت الهجرة من المغرب واختلط الوافدون بالمقيمين وصاهروهم مما ساعد على نشر الاسلام بين « السودان » مثل التكرور والفلاتة والولوف والسوننكة والديولة والصنغاي والماندقو والهوسا والكانوري والكانميون . وكما هو الحال في السودان وادي النيل ، فإن التجار كانوا يجمعون بين وظيفة التاجر والداعية المسلم . ونتيجة لهذا التكامل السلمي انتشرت الثقافة الاسلامية المسلحة باللغة العربية والحرف العربي .

ولم تقف تلك الجهود على التجار والعلماء بل واكبتها هجرات بربرية : فمن المغرب الاقصى خرجت بعض قبائل البربر مثل لتونة وجدالة صوب نهر السنغال نتيجة لبعض الاحداث السياسية ، واندفعت مجموعات اخرى صوب الجنوب الشرقي حتى بلغت اقليم شاد . وادي جهاد المرابطين في تلك المنطقة في القرن الحادي عشر الى اضعاف مملكة غانا . وفي عهد المرابطين انشئت مدينة تنبكت (تنبكتو) التي تقاطر عليها التجار وأمها العلماء من المغرب والاندلس ومصر . وازدهرت تنبكتو حتى صارت مركز اشعاع للعلوم الاسلامية والآداب العربية . ومن اشهر ابنائها الذين ألفوا بالعربية احمد بابا ، والسعدي ، والقاضي محمود كعت . وكانت الكتب المستوردة من مصر والمغرب من انفق المواد في اسواقها ، وكان لمدينة جني ، وكذلك جاو، دور مماثل في نشر الثقافة العربية .

ويمكن تقسيم توغل النفوذ الاسلامي العربي الى غرب افريقيا واواسط بلاد السودان الى ثلاث مراحل : الاولى يغلب عليها الاحتكاك السلمي وكان تجار البربر والعرب دعامة . والمرحلة الثانية يغلب عليها جهاد المرابطين الذين اعطوا النفوذ الاسلامي المتنامي اقتصادياً وثقافياً سندا سياسياً . وتجمع المرحلة الثالثة بين السلم والجهاد وترتبط بالدعوة للعقيدة الاسلامية وتعميق مفاهيمها بين المواطنين . وفي هذه المرحلة انتقلت الزعامة الدينية والقيادة السياسية والاقتصادية والريادة الثقافية الى السكان الوطنيين من « السودان » بعد ان تشبعوا بروح الاسلام . واقتترنت المرحلة الاخيرة ايضاً بقيام عدد من الممالك الاسلامية السودانية تعاقبت على حكم المنطقة بين القرن الثالث عشر والسابع عشر وهي مالي وصنغي وامارات الهوسا^(٩) .

عند نهاية القرن الحادي عشر كان الاسلام قد غلب على المنطقة الواقعة بين دارفور (التي انتهت عندها الهجرة العربية الوافدة من وادي النيل) ، وبحيرة شاد وبورنو وكانم وواداي . وينتشر العرب في هذه المنطقة ويطلق عليهم لفظ « الشوا » اي الرعاة الرحل تميزاً لهم عن « الوسلي » اي الجلابة او التجار غير المقيمين . ومن بطون الشوا الحساونة ، وجهينة والسلامات وخزام واولاد راشد والمسيرية^(١٠) . واشتهر الكانميون بالصلات التجارية الواسعة واهتموا بنشر الاسلام بين القبائل الوثنية . وقام ملوك برنو وواداي بدور مماثل ايضاً .

ولا تختلف ممالك اواسط بلاد السودان عن الممالك الاسلامية في غرب افريقيا اذ يغلب عليها جميعاً مظاهر الحضارة الاسلامية السودانية . وهي ممالك جمعت نظمها الادارية بين نظم اسلامية

= السنة ٣ ، العدد ٢٢ (كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٠) ، ص ٨٢ ، و

Walter Rodney, *How Europe Underdeveloped Africa* (Dar Es-Salaam: 1972), p. 69.

(٩) حسن، انتشار الاسلام في افريقيا ، ص ١٦ - ٢٠ .

(١٠) محمود خيرى عيسى ، مشرف ، العلاقات العربية الافريقية : دراسة تحليلية في ابعادها المختلفة

(القاهرة : جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ،

١٩٧٨) ، ص ٨٠ .

وانماط افريقية فالثقافة الغالبة عليها مغربية السمات ، وينتشر فيها المذهب المالكي ، ويسود التسامح مجتمعاتها التي تجمع بين الاسلام وبعض المعتقدات الافريقية . وفيها صارت اللغة العربية لغة العبادة ، والعلم والتجارة والدبلوماسية . وكان الحرف العربي هو الغالب في كتابة اللغات الافريقية كالهوساوية والفولانية وهو حرف يماثل الخط المغربي او الخط الصحراوي . وكان اهل السودان يتشبهون بالمغاربة في زيهم وفنونهم المعمارية . وقد حرص ملوك هذه الدول على الخروج في مواكب جامعة لاداء فريضة الحج . وكانت تلك الرحلات عامل تلاقح ثقافي عظيم . ومن عادة سلاطينها تشجيع تبادل المؤلفات ، وحث علماء المسلمين من المشرق والمغرب على الاستقرار في ممالكهم . وكانوا يقدقون عليهم الهبات ويجزلون لهم العطاء كما كانوا يشجعون البعثات العلمية لمدارس فاس والحرمين والقاهرة وغيرها . وكان لسلطنة كانم دار ضيافة لطلابها في الجامع الازهر منذ القرن الثالث عشر .

وتشهد قائمة المؤلفات التي خلفها علماء السودان بالعربية وباللغات الافريقية وما بقي من آثار معمارية على درجة اسهام الممالك السودانية في الحضارة الاسلامية . وقد بلغ الازدهار الحضاري اقصاه في بلاد السودان في سلطنة صنغاي . ولكن بعض الاحداث الكبرى اثرت على حيوية التواصل الاقتصادي عبر الصحراء .

ويرى بعض الباحثين ان الغزو المراكشي لصنغاي في عام ١٥٩١ وما تبعه من سقوط تلك السلطنة كان سبب ما حل بتلك المنطقة من انهيار سياسي وتدهور اقتصادي وتخلف حضاري . ولكن ما حدث كان احد مظاهر التدهور العام التي حلت بحوض البحر الابيض المتوسط منذ اول القرن السادس عشر نتيجة للانقلاب التجاري العظيم الذي نتج من سيطرة البرتغاليين على مصادر التجارة الشرقية ، وانتقال التجارة الشرقية من الطريق البري عبر الوطن العربي الى الطريق البحري عبر رأس الرجاء الصالح . وقبل التدخل البرتغالي كان جزء كبير من تلك التجارة يشق طريقه الى مصر بواسطة التجار العرب ومنها الى المدن الايطالية .

وادي هذا الانقلاب الى انتقال مركز الثقل الاقتصادي او الرأسمالية التجارية من حوض البحر الابيض المتوسط الى البرتغال أولاً ثم الى باقي اقطار غربي اوروبا تدريجياً . وامتدت آثار ذلك التحول الى اواسط بلاد السودان وغربي افريقيا حيث انتقل جزء كبير من تجارة تلك المنطقة تدريجياً من مراكزه المنبثقة على اطراف الصحراء الى المناطق الساحلية ، في الجنوب والجنوب الغربي ، التي يسيطر عليها الاوروبيون .

فما حدث نتيجة التدخل البرتغالي كان استهلاكاً لاندماج التجارة الافريقية في الاقتصاد العالمي الذي تسيطر عليها اوروبا الغربية . واكتملت تلك السيطرة بوقوع اجزاء كبيرة من المناطق الساحلية في افريقيا والوطن العربي تحت السيطرة الاستعمارية حيث اندمجت المنطقتان في النظام الرأسمالي العالمي . ونتيجة لهذا التدخل الاوروبي انخفض مستوى العلاقات الاقتصادية عبر الصحراء بين العرب والافارقة وإن لم تنته كلياً . وظل مستوى العلائق الدينية والثقافية كما هو حتى مطلع القرن العشرين^(١١) .

(١١) جَلُو ، « سياسات الدول الافريقية تجاه الوطن العربي : دراسة عامة » ، ص ٨٢ ، وعيسى ، مشرف ، المصدر نفسه ، ص ٩١ .

قلت ان الضعف بدأ يدب في المجتمعات الاسلامية في غرب افريقيا منذ اواخر القرن السادس عشر . ولكن ما ان انتصف القرن الثامن عشر حتى بدأت حركة اصلاح ديني يتزعمها جماعة من المجددين والمصلحين ممن تأثروا بحركة الاصلاح التي انتظمت بعض اجزاء العالم الاسلامي ، كالههابية والمهدية والسنوسية . وسعى المصلحون لتكوين مجتمعات اسلامية سليمة واتخذوا الجهاد وسيلة لتوسيع دائرة الاسلام ونشر تعاليمه بين الوثنيين . وصادفت موجة الجهاد في بعض صورها بداية توغل الاستعمار الاوروبي ، فاتخذ المواطنون الجهاد سبيلاً لمقاومة ذلك التوغل . ولا شك ان دعوات المهديّة التي انبعثت في ذلك الحين كانت في بعض مظاهرها رد فعل للهجمة الاستعمارية والتسلط الاوروبي .

وكان هؤلاء المصلحون من ابناء السودان بعامة ومن الفولاني بخاصة . ففي اقصى الغرب قاد ابراهيم موسى (مات في ١٧٥١) الجهاد في فوتا قالون . ونجح في بسط تعاليم الاسلام . وفي فوتاتورو في السنغال طرح سليمان بال (مات في ١٧٧٦) التعاليم نفسها . وفي شمال نيجيريا اعلن الشيخ عثمان دان فودي (عام ١٨٠٤) الجهاد ونجح نجاحاً كبيراً . ووسع ابناءؤه من بعده دائرة خلافة سكت (سوكتو) حتى شملت اجزاء كبيرة من المنطقة وانتهى نفوذها على يد الاستعمار البريطاني .

وكان لدعوة الشيخ عثمان دان فودي وخلفائه اثر كبير على بلاد السودان الوسطى والغربية اذ احتذى مثله كثير من الثوار ، ففي ماسينة قاد حمد بري (١٨١٠ - ١٨١٨) ثورة مماثلة ادت الى انشاء دولة اسلامية . وسقطت تلك الدولة امام موجة جهاد واخرى قادها الحاج عمر بن سعيد من اتباع الطريقة التجانية . وسيطر الحاج عمر على معظم اقليم السنغال والنيجر وانتهى امر دولته بالتدخل الفرنسي عند نهاية القرن^(١٢) .

ولا شك ان حركات الجهاد هذه قد وسعت من رقعة الاسلام ودعمت التواصل الديني والثقافي بين هذه المنطقة والوطن العربي . وربما زادت من معرفة الاقليم بما يدور حوله من مؤامرات استعمارية . ولكن مع علم هؤلاء المجاهدين بما لحق بالشمال الافريقي من تدخل استعماري فإنهم لم يهبوا لنصرة جيرانهم او ان يتحدوا فيما بينهم لمواجهة ذلك الخطر قبل ان يحيق بهم . ولعل من هذا كله ما يشير الى ان الصلات العربية - الافريقية لم تبلغ درجة من العمق تؤهلها لذلك الدور .

وكانت مراكش اول اقطار المغرب العربي تأثراً بالخطر البرتغالي . ففي محاولتها لتحقيق مكاسب تجارية في غرب افريقياسعت البرتغال لايقاع القطيعة بين المغاربة والافارقة ويبدو ان حملة احمد المنصور الذهبي ، سلطان مراكش ، ضد صنغاي عام ١٥٩١ كما يقول الدكتور جمال زكريا قاسم « محاولة لتوحيد القوى العربية والافريقية والاستعانة بقوتها وثروتها لتدعيم السلطنة المراكشية لمواجهة الضغوط الاستعمارية الاسبانية والبرتغالية في الحوض الجنوبي للبحر الابيض المتوسط وسواحل المغرب العربي » . ونتيجة لهذا الغزو وغيره من العوامل التي اوردنا بعضها انهازت سلطنة صنغاي « وشهدت المنطقة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر تخلفاً حضارياً وجموداً فكرياً وثقافياً كان امتداداً طبيعياً لظاهرة الجمود والتخلف التي التت بالوطن العربي »^(١٣) .

(١٢) حسن ، انتشار الاسلام في افريقيا ، ص ٢٣ - ٢٦ .

(١٣) عيسى ، مشرف ، العلاقات العربية الافريقية : دراسة تحليلية في ابعادها المختلفة ، ص ٩١ .

وشهد الربع الاخير من القرن التاسع عشر بداية اضمحلال التجارة عبر الصحراء . وربما كان مرد ذلك ، الحروب التي اجتاحت المنطقة في اول القرن التاسع عشر . ولكن السبب الاساسي يعود للضغوط الاوروبية على الجزء الجنوبي من البحر الابيض المتوسط حيث تنتهي الطرق التجارية الصحراوية ، وبسبب حروبهم ضد « المجاهدين المسلمين » Corsairs ، ومن جراء الاحتلال الفرنسي للجزائر وانشاء عدد من القنصليات البريطانية في الداخل وما تبع ذلك كله من محاولات لالغاء تجارة الرقيق . وقد أدت هذه الضغوط لاضمحلال حجم التجارة المنقولة عبر الصحراء ولكن بانتهاج حقبة الغزو الاوروبي للمنطقة وامتداد السيطرة السنوسية على بعض الواحات تابع جزء من تلك التجارة طريقه للسواحل الشمالية خاصة عبر طريق كانو - طرابلس . وقد ما صدر من الجلود وريش النعام من كانو وكاتسينا عبر ذلك الطريق عام ١٩١٥ بما قيمته مائة الف جنيه استرليني^(١٤) .

ولما أحكم الاستعمار الفرنسي والبريطاني قبضته على المنطقة في اول القرن الحالي لم يكن هناك ثم مجال مربح للتجارة عبر الصحراء . فمن الساحل دخل الاستعمار وعلى الساحل تركزت ادارة تلك المستعمرات وبالسفن التجارية ذات التقنية المتطورة نافسوا سفن الصحراء في نقل الصادرات . وشيدت السكك الحديدية لتؤكد هذه الحقيقة . ولم تعد الادارات الاستعمارية تحفل بأراء الزعماء الوطنيين الذين ما زالوا يرون ان الواجهة الطبيعية لاتصالهم هي الشمال الافريقي ومكة المكرمة وعلى حد تعبير د . جاكوب اجاي لم يعد اي من العرب او مواطني غرب افريقيا يتحكمون في الطرق الجديدة او وسائل الاتصال البحري . كما لم يعد في مقدور مسلمي غرب افريقيا ان ينهلوا من مراكز العلم في المغرب او ان يزوروا الاماكن المقدسة في الحجاز في يسر دون استعمال وسائل المواصلات التي تتحكم فيها الادارات الاستعمارية ونتيجة لهذا التغيير الجذري تردت سبل الاتصال الثقافي والديني بين العرب والافارقة ولم تتحسن سبل المواصلات الا بعد منتصف القرن العشرين عندما بدأت حكومات المغرب وغرب افريقيا في تشييد طرق معبدة للسيارات تربط بينها^(١٥) .

ومع ان الدول الاستعمارية لم تحرم على المسلمين ممارسة شعائرهم الدينية الا انها كانت على دراية بالطاقت الكامنة فيهم . وكان خوفها عظيماً من الخطر الاسلامي Islamic Peril الذي تبدى في حركات الجهاد ، ولذا لجأوا لاضعاف نفوذ المسلمين سياسياً وتقليل فاعلية الاسلام معنوياً . فقسّموا الدول الاسلامية الى وحدات ادارية صغيرة يتضاعل فيها نفوذ الحكام المسلمين . وشجعوا استعمال الاعراف المحلية بدلاً من الشريعة . وحددوا قنوات الاتصال التي تربطهم بالعرب وذلك بمنع استعمال اللغة العربية كوعاء فكري ينقل ما يدور من افكار سياسية من الوطن العربي المعاصر . واكتفوا بالسماح بتدريسها بمستوى التعليم الاولي في مجال تدريس ابجديات الفقه الاسلامي وحفظ القرآن الكريم . وفي اطار هذه القيود التعليمية والسياسية والاقتصادية والتي رمت الى تحجيم الاسلام ، سمحوا للمسلمين بممارسة شعائرهم الدينية ، ولكن بقصد ان يؤدي ذلك الى خلق نوع من الاسلام تقل فاعليته السياسية . ولعل هذه السياسة قد ادت الى ما يسميه الباحثون الغربيون « بالاسلام الاسود » Black Islam والذي وصف بتميزه ببعض الممارسات والقيم الافريقية . ومثل ما نجح الاستعمار في

J.F. Ade Ajayi, « The Impact of Colonialism on Afro-Arab Relations in West Africa,»

(١٤)

ورقة قدمت الى : جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ندوة العلاقة بين الثقافة العربية والثقافة الافريقية.

(١٥) المصدر نفسه .

غرس مفهوم « افريقيا السوداء» و« افريقيا العربية » سعى لادخال مفهوم جديد للاسلام هو « الاسلام الاسود»^(١٦). ولعل هذا التطور يعكس ما آل اليه المسلمون في تلك المنطقة من تقوقع ، اذ قلت صلتهم بالحركات الاسلامية الثورية وتضاؤل الاتصال بينهم وبين العرب عبر القنوات التقليدية من حج ورحلات دراسية وعن طريق ما يكتب باللغة العربية . ومن ثم انعدم التفاعل الفكري بينهم ، او كاد ، في وقت زادت فيه صلتهم بالفكر الاوروبي .

خاتمة

هذه محصلة الجذور التاريخية للعلاقات العربية الافريقية وهي نتيجة لتفاعل عوامل جغرافية وبشرية واقتصادية وثقافية . ومن الواضح ان تلك العلائق لم تكن ذات اتجاه واحد بل غلب عليها التبادل واسهم فيها الطرفان . وصار من تمثلا الثقافة الاسلامية العربية من الافارقة جزءاً منها : فساهموا في استيعابها وتوطينها وتأصيلها ثم تولوا نشرها والمنافحة عنها وكانت درجة تأصيلها في المجتمع الافريقي متفاوتة ، كما ان بعض الجهات النائية لم تتأثر بها . فلما غلب الاستعمار على افريقيا سعى لتشويه تلك العلائق وطمس جوهرها ، كان ذلك في شرق القارة وغربها .

ولما بدأ العرب والافارقة نضالهما ضد الاستعمار لم يكن بينهما اي تنسيق ، اذ لم يكن هناك ما يجمع الحركتين في بدء الامر . فعلى سبيل المثال لم يسترعب نضال الشعب العربي ضد الاستعمار قدراً كبيراً من الاهتمام في اقطار غرب افريقيا واواسط بلاد السودان . ولم يكن لدعوة العرب بالوحدة العربية او الجماعة الاسلامية اي صدق في غرب افريقيا او شرقها . ويبدو انه لم يبق للمسلمين الافارقة اي تصور للوشائج « العربية - الافريقية»^(١٧) او « الافريقية الاسلامية » ، ويبدو انهم قد تأثروا بما نادى به الاوروبيون من ان افريقيا السوداء و افريقيا العربية كانتا وما زالتا تمثلان عالمين منفصلين^(١٨) .

اما جذور الحركة الوطنية الافريقية فكانت ذات توجه علماني . وقد بدأت في امريكا بين الزوج كرد فعل للترفة العنصرية التي تواجههم وتركزت دعوتها للوحدة الافريقية القائمة على « الترنج » ان صح هذا التعبير . وبعد مؤتمر مانشستر في ١٩٤٥ انتقل نشاط تلك الحركة الى القارة الافريقية ولكنها ظلت بمنأى عن الشمال الافريقي كما يبدو ان دور المسلمين « الافارقة » في تلك الحركة كان ضئيلاً من مبدأ الامر .

وبدا التواصل بين المنطقتين في الخمسينات لاستئناف العلاقات العربية - الافريقية . وكان لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر دور رائد في دعم هذا الاتجاه وذلك بمناهضة الاستعمار والترفة العنصرية ، وتأييد حركات التحرير الافريقية . وصارت القاهرة ملتقى رئيسياً لقادة حركات التحرير الافريقية . وقد كشفت مساهمة مصر الفعالة في دعم حركات التحرير عن وجه مصر الافريقي ربما لأول مرة في تاريخها الحديث بعيداً عن فكرة « الامبراطورية » التي ظلت تحرك السياسة المصرية رداً من الزمن .

(١٦) المصدر نفسه .

(١٧) المصدر نفسه .

(١٨) المصدر نفسه .

وضح هذا جلياً في سياسة مصر الخارجية التي بينَ الرئيس جمال عبدالناصر معالمها في كتابه **فلسفة الثورة** وحدد منطلقها في ثلاث دوائر: العربية، الافريقية والاسلامية ومعنى ذلك، الاهتمام بالقارة التي تحتل فيها مصر مركزاً مهماً وتتداخل فيها الدائرتان الاخرتان في تفاعل بناء منذ عهد بعيد. وتمثل سياسة جمال عبدالناصر اول اعلان رسمي من قطر عربي في هذا الشأن. وهو معلم مهم في طريق التضامن العربي - الافريقي. وقد دفع مؤتمر باندونغ (نيسان / ابريل ١٩٥٥) الذي اشتركت فيه بعض الاقطار العربية - الافريقية الاتجاه التضامني بين الشعوب العربية والافريقية.

وقبل اتجاه مصر التضامني بفتور من بعض الزعماء الافارقة الذين لم ينسوا ان مصر بلد عربي في المقام الاول. بينما رأى آخرون مثل اولووسنغور ضرورة توحيد افريقيا السوداء قبل السعي لخلق جسور من التعاون مع « افريقيا العربية» كما ان بلادا عربية كثيرة لم تبد اهتماماً بالقضايا الافريقية وانغمست في مشاكلها الخاصة. واخذت هذه الشكوك والاحساس بعدم المبالاة التي اعتورت العلاقات العربية - الافريقية في الانقشاع بعد قيام منظمة الوحدة الافريقية وحرب الايام الستة في حزيران / يونيو ١٩٦٧^(١٩) □

(١٩). جَلُو، « سياسات الدول الافريقية تجاه الوطن العربي : دراسة عامة »، ص ٨٥ .

الجاليات العربية في افريقيا

د . احمد عيضة سالم

قسم التاريخ - جامعة نيروبي - كينيا .

مقدمة

على الرغم من ان علاقات العرب بأفريقيا فيما يلي الصحراء الكبرى تعود الى ما قبل الاسلام في بعض المناطق مثل غرب افريقيا، وبالرغم من ان هذه العلاقات قد استمرت طوال هذه القرون بدون انقطاع حتى الوقت الحاضر ، الا انه لم يقدّم احد حتى الآن بدراسة علمية مفصلة ، للجاليات ذات الاصول العربية الموجودة حالياً في هذه الدول الافريقية لمعرفة حجم كل منها وحالتها الاقتصادية وعلاقتها بالاجلبيّة الافريقية التي تعيش في وسطها وبدول المنشأ ، « وتحليل اتجاهاتها السياسية وانقساماتها او توحيدها ازاء مشاكل الوطن العربي ، وحصر الجمعيات والنوادي والصنف والاذاعات التي تنطق باسمها ، واستشرف امكانات قيام هذه الجاليات بدور ايجابي في توثيق العلاقات العربية - الافريقية » .

هذه هي المهمة التي طلب مني ان اقوم بتنفيذها في صورة بحث لهذه الندوة ، وقد مرما حاولت ان ابحت عن مواد لهذه المهمة الا انني لم اجد الكافي منها لتغطية الجاليات العربية في جميع الدول الافريقية في ما يلي الصحراء الكبرى غير الاعضاء في جامعة الدول العربية . انه من المعروف جلياً على سبيل المثال بأن هناك جالية عربية من اصل لبناني في غرب افريقيا ولكنني لم اتمكن - على الاقل في معاهدنا ومكتباتنا المحلية - من وضع يدي على اية مادة دراسية تمس سياستهم ونشاطهم في ذلك الجزء من افريقيا .

وفي هذه الظروف ارغمت على ان اقصر بحثي على الجاليات العربية الموجودة في افريقيا الشرقية والى حد ما افريقيا الوسطى . وحتى هنا يجد الباحث بعض النقص الذي يحدّ بعض الشيء من بحثه ، اذ لا توجد مثلاً احصاءات رسمية او احصاءات يعتمد عليها لعدد العرب الموجودين في هذه الاقطار . كما ان الجاليات نفسها لم تهتم بتقويم حجمها . كما ان التزاوج بين العرب والافارقة على مرّ السنين والقرون يجعل من الصعب في بعض الظروف تعريف من هو العربي مثلاً ومن هو السواحيلي او الافريقي . انه من المعروف من التاريخ الحديث بأن بعض « الموالدة » (اي سلالة التزاوج المختلط) قد انكروا اصلهم العربي عند استقلال كينيا ، وادعوا

بأنهم افارقة لنيل بعض المصالح المادية . الا ان هؤلاء كانوا اقلية ضئيلة جداً ، ومنذ السبعينات بدأوا « يكتشفون » من جديد بأن الدم العربي يجري في عروقهم لأن الوطن العربي قد اصبح له ثقل ووزن مالي واقتصادي عالمي . اما الاغلبية فقد تمسكوا بذواتهم العربية ووجدوا بصورة عامة بأن ذلك لم يؤثر عليهم بأية صورة مضرّة .

واهم استنتاج يمكن ان نصل اليه في هذه الحالة ، هو ان هناك حاجة ماسة للقيام بمثل هذه الدراسة العلمية والمفصلة والشاملة للجاليات العربية في الاقطار الافريقية غير الاعضاء في جامعة الدول العربية من قبل مشروع يضم عدداً من الباحثين ، يشرف عليه مثلاً مركز دراسات الوحدة العربية او منظمة « اليكسو » التابعة لجامعة الدول العربية .

لقد كتب ونشر الكثير عن انتشار العروبة والاسلام فيما يلي الصحراء الكبرى ، الا ان هذه الدراسات بحوث تاريخية تسرد ما جرى في الماضي وتحدث عما قام به العرب من نشاط تجاري وديني ، وما له من تأثير ثقافي على هذه الاقطار . الا ان دراسة الجاليات العربية الموجودة حالياً فيها وتحليل اوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مهمة لا تزال تنتظر الرعاية والاهتمام والتنفيذ . وعليه فإن هذا البحث يجب ان لا يعتبر اكثر من محاولة تمهيدية محدودة للغاية ربما تساعد على تشكيل الاساس للدراسة المفصلة والشاملة التي اشترت اليها اعلاه .

اولاً : الخلفية التاريخية

ليس من مهمة هذا البحث بل مهمة البحث الاول - والى حد ما الثاني - استعراض وتفصيل وتحليل العلاقات العربية - الافريقية التاريخية ، الا انه من الممكن والضروري الى حد ما اعطاء الخلفية التاريخية (بدون التعرض للازدواج) لوجود الجاليات العربية في الاقطار الافريقية وخاصة تلك التي سنركز عليها ، اي اقطار افريقيا الشرقية والوسطى .

يعود انتشار العرب (والاسلام) في شمال افريقيا الى ما بعد الفتوح الاسلامية التي بدأت في القرن السابع من ميلاد المسيح او القرن الهجري الاول ، وهي الفتوح التي أرست العرب والاسلام في كل من مصر والمغرب . وبعدها عن طريق البربر انتشر الاسلام عبر الصحراء الكبرى وعن طريق التجارة والجهاد الى غرب افريقيا . وبالرغم من ان دور البربر في الهداية ثم المسلمين الافارقة فيما بعد قد كان اكبر واهم في انتشار الاسلام وفي انشاء الدول الاسلامية في غرب افريقيا ، الا انه قد كانت هناك عناصر عربية ساعدت على تنمية الحضارة الاسلامية في تلك الارحاء .

أما الوضع في شرق افريقيا فقد كان يختلف تماماً عما جرى في شمال افريقيا وغربها ، فبينما دخل العرب تلك الاجزاء من القارة بعد ظهور الاسلام فإنهم قد هاجروا وبدأوا يستوطنون شرق افريقيا وشمال شرق افريقيا قبل العهد الاسلامي . لقد انشأ العرب اليمينيون علاقات تجارية وثقافية مع كل من ساحل الحبشة وساحل الصومال وسواحل شرق افريقيا قبل فجر الاسلام بعدة قرون . واستوطن بعض هؤلاء اليمينيين مدن هذه السواحل وتزاوجوا مع اهاليها الاصليين ، ولم تنقطع علاقاتهم بهذه السواحل عند ظهور الاسلام . وكتجار ورجال دين مسلمين ، ساعد هؤلاء اليمينيون - وفيما بعد العمانيون من الخليج العربي - على انشاء الدويلات الاسلامية على هذه

السواحل ، مثل « مصوع » و« زيلع » و« موغاديشو » و« لامو » و« مالندي » و« زنجبار » و« موزامبيق » .

وقد اندهش البرتغاليون عندما وصلوا الى هذه السواحل في اواخر القرن الخامس عشر الميلادي . من مستوى الحضارة والرفاهية اللتين شاهدهما في بعض هذه المدن وحاولوا الاستيلاء على مصادرها الاقتصادية والتجارية عن طريق الحروب والاضطهاد وفرض كل انواع القيود عليها . وقد جاء التحرير من السيطرة البرتغالية على ايدي عرب عمان الذين بدأوا بتحرير انفسهم منها قبل تلبية طلبات مدن الساحل في النجدة والغوث . وهكذا ورثت سلطنة مسقط وعمان السيطرة على ساحل افريقيا من البرتغاليين ابتداء من حوالى منتصف القرن الثامن عشر ، وشاهد الساحل منذ تلك اللحظة هجرة عدد اكبر من العرب وخاصة من عمان واستيطانهم ساحل شرق افريقيا وممارستهم التجارة التقليدية عبر المحيط الهندي .

وبعد ان قرر السيد سعيد بن سلطان آل بن سعيد اختيار زنجبار عاصمة له في عام ١٨٤٠ بدأت مرحلة جديدة للعلاقات العربية - الافريقية في شرق افريقيا . لقد شجع سعيد بن سلطان العرب السواحليين - اي سلالة التزاوج العربي الافريقي - على انشاء القوافل والاندفاع الى داخل برشرق افريقيا بعد ان كانوا منحصرين في الحزام الساحلي لجلب البضائع والسلع المطلوبة في الجزيرة العربية والهند واوروپا، وخاصة بعد ان انشأ علاقات دبلوماسية مع كل من بريطانيا والولايات المتحدة وبعض الدول الالمانية وفرنسا ، وكان من اهم هذه السلع العاج والعبيد . وقد لعب الهنود من ناحية اخرى دوراً مهماً في تمويل هذا النشاط التجاري .

وهكذا انشئت شبكة تجارية واسعة النطاق ضمت كينيا ، اوغندا ، تنزانيا ، نياسالندا (مالوي) ، زامبيا وزائير . وادى تدفق العرب السواحليين الى هذه المناطق الى انشاء نفوذ سياسي وديني بين بعض القبائل مثل الياوو والنياموزي (في تنزانيا) والباغندا (في اوغندا) وبعض القبائل الافريقية الصغرى في زائير وغيرها . وعند وصول الرحالة والمبشرين المسيحيين الاوروبيين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر لوحظ هذا النفوذ الواسع النطاق . وادى الى القول المأثور « عندما يزعمون في زنجبار يرقص من على شاطئ بحيرة فيكتوريا » . وقد أعرب بعض المبشرين المسيحيين عن قلقهم وعدائهم لهذا النفوذ العربي الاسلامي ودعوا حكوماتهم الى اتخاذ الاجراءات لوضع حد له لصالح المسيحية ولصالح الدول الاوروبية ، المادية والسياسية والاستراتيجية .

وهكذا لعبت الكنيسة دور تمهيد الطريق للاستعمار في شرق افريقيا . لقد شاهدت هذه المنطقة من افريقيا منافسة مريرة بين بريطانيا والمانيا للحصول على مناطق النفوذ ، وكان كل ذلك على حساب سلطنة زنجبار والافارقة وانتهى الصراع بتقسيم شرق افريقيا الى منطقة نفوذ المانية وهي تنجانيقا (برتنزانيا) ومنطقة نفوذ بريطانية وهي ما اصبح فيما بعد كينيا وجزءاً من الصومال . ولم يتمكن سلطان زنجبار من الاحتفاظ بشيء من ممتلكاته ، ما عدا حزاماً ساحلياً عرضه عشرة اميال وبعض الجزر مثل زنجبار وبمبا ومباسا ولامو .

ولم يقبل العرب والافارقة هذا التهديد الاستعماري مكتوفي الايدي بل قاموا بعدة حركات لمقاومته في كينيا (حركة مبارك بن راشد المزروعى وسلطان « ويتو ») ، وفي اوغندا (مساهمة

العرب في الحرب بين المسلمين والمسيحيين اليوغانديين) ، وفي زائير (حركة حامد بن محمد المرجبي ، الملقب باسم « تيبوتيب ») ، وفي تنزانيا (« حركة ابوشيري ») . وبالرغم من ان كل هؤلاء كانوا عرباً أو من اصل عربي ، الا انهم قد حصلوا على حلفاء واتباع من الافارقة الذين كافحوا معهم ضد المستعمرين دفاعاً عن مصالح وحقوق عربية وافريقية مشتركة . الا ان التفوق العسكري والتكنولوجي الاوروبي قد ادى في النهاية الى هزيمتهم وارساء اركان الاستعمار في شرق افريقيا . وانتهت بذلك السيطرة العربية السياسية في هذه الاقطار بصورة نهائية .

ثانياً : العرب في عهد الاستعمار

الا ان العرب قد احتفظوا لمدة من الوقت بشيء من النفوذ خلال عهد الحكم الاستعماري . لقد ادرك الالمان في تنجانيقا انهم سيحتاجون الى العرب والسواحيليين في النظام الاداري الجديد الذي رسموه لمستعمرتهم ، لانهم كانوا يتمتعون بنفوذ بين الافارقة ، ولانه يوجد من بينهم الرعايا غير الاميين الوحيدين ، وهكذا كان العرب وسلالتهم من الافارقة من بين كبار موظفي الحكومة الالمانية - الاستعمارية في تنجانيقا . وبالرغم من ان البريطانيين قد ادركوا الشيء نفسه بين العرب على ساحل كينيا وجزرها ، الا ان مشروع استخدام العرب في الادارة لم ينفذ خارج الساحل . ولكن العرب قد وظفوا « كولاة » ومديرين في مدن حزام الساحل الذي اصبح محمية بريطانية في عام ١٨٩٥ ، وبالرغم من انه بقي تحت سيادة سلطان « زنجبار » ، لأن زنجبار نفسها كانت قد وقعت تحت الحماية البريطانية خمسة اعوام قبل ذلك (١٨٩٠) .

في ضوء هذه الاحداث العظمى التي غيرت مجرى حياتهم السياسية والاقتصادية ، اضطر العرب الى اعادة تنظيم تلك الحياة تحت العهد الجديد . لقد قضى المستعمرون على تجارة الرق وانهوا الاحتكار العربي السواحلي لتجارة العاج ، الامر الذي ضرّ بالاقتصاد الزراعي الذي كان يعتمد على العمال العبيد ، وادى الى انهيار احتكار حركة القوافل العربية والسواحيلية .

وقابل العرب والسواحيليون منافسة من الهنود في التجارة في داخل شرق افريقيا ، بينما شجع المستعمرون هجرة المستوطنين البيض لانشاء المزارع الكبرى على حساب المواطنين الافارقة الاصليين ، وقد تأثر بر كينيا بصورة خاصة بهذه السياسة التي رسمها الحاكم البريطاني « تشارلز ايليوت » الذي دعا الى تحويل كينيا الى « بلاد الرجل الابيض » .

وفي مجال السياسة نشاهد ان المستوطنين الاوروبيين في كينيا قد حاولوا السيطرة على البلاد كما فعل الفرنسيون مثلاً في الجزائر ، فعندما تم انشاء مجلس تشريعي في كينيا لم تمنح المقاعد فيه الا للاوروبيين ، وعندما احتج الهنود - وبفضل وزنهم التجاري ومساهماتهم في بناء خط السكك الحديدية ، الذي فتح كينيا للاستقلال الاستعماري - حصلوا على عدة مقاعد . أما العرب فلم يحصلوا الا على مقعد واحد بالرغم من اشارتهم الى كونهم من اقدم المواطنين على ساحل كينيا . اما الافارقة فلم يحصلوا حتى على مقعد واحد حتى الحرب العالمية الثانية .

ومع ذلك فإن النشاط التجاري العربي قد ازداد في كينيا خلال العقود الاربعة الاولى للقرن العشرين ، ان حالة القانون والنظام التي نشرتها السلطات الاستعمارية في جميع ارجاء البلاد

وتحسن المواصلات الذي جاء نتيجة لذلك ، قد سمح للتجار العرب بدخول مناطق جديدة وانشاء علاقات تجارية فيها . واصبحت محطات السكك الحديدية مثلاً نقطاً ملائمة لانشاء الدكاكين لبيع السلع وشرائها .

وقد لعب هؤلاء التجار دوراً ثانوياً وهو دور نشر الدعوة الاسلامية ، وقد ساعد تزواجهم بالافارقة على ذلك . وهكذا بدأت جاليات عربية مخلوطة وغير مخلوطة توجد بصورة اكبر داخل البلاد بعيداً عن الساحل . وقد نجحت بعض العائلات العربية في انشاء ثروة كبرى عن طريق التجارة او عن طريق انشاء خدمات النقل التي تصل بين اطراف البلاد .

ونجد التطورات نفسها جارية في اقطار شرق افريقيا الاخرى ، تنجانيقا وزائير وبوروندي ورواندا . لقد وجد التجار العرب العمانيون انفسهم في نشاط تجاري في كل هذه الاقطار منذ منتصف القرن التاسع عشر ، حتى بعد هزيمتهم على ايدي الالمان والبلجيك الذين سيطروا على هذه الاقطار منذ نهاية القرن التاسع عشر . ان التجار العرب واصلوا علاقاتهم التجارية تحت عهد الاستعمار ، وقد ازداد عددهم في هذه الاقطار بفضل تزواجهم بالافارقة وبفضل هجرة عدد اكبر من العرب اليمانيين والعمانيين تحت ظل القانون والنظام الاستعماريين الجديدين .

اما في زنجبار فإن وضع العرب قد اتخذ صورة مختلفة في بعض الوجوه . لقد بقيت سلطنة « آل بوسعيد » حية ولو انها غير مستقلة تحت الحماية البريطانية ، ومع ذلك فإن عرب « زنجبار » قد تمتعوا بامتيازات لم يتمتع بها عرب الاقطار الاخرى ، فقد شكلوا الطبقة الحاكمة في زنجبار والجزيرة المجاورة لها « بمبا » . وقد احتفظوا بممتلكات ارضية واسعة في تلك الجزيرتين جرى استغلالها بصورة شبه اقطاعية ، كما انهم قد حصلوا على مستوى عالٍ من التعليم ، وتمكن اعضاء الاسر المالكة والبارزة من ارسال اولادهم الى مصر للتعليم . وعكس ما جرى للعرب في كينيا مثلاً ، فإن التمثيل العربي في المجلس التشريعي في زنجبار وفي المجال السياسي بصورة عامة ، كان سائداً ، الامر الذي اثار ضدهم فيما بعد عداوة الافارقة واتهامهم بأن العرب « مستعمرون ومستقلون » .

ثالثاً : الاستقلال وما بعده

لاقت الجاليات العربية في مختلف انحاء افريقيا الشرقية والوسطى تجارب مختلفة الى حد ما .. ويمكن لنا ان نأخذ كل قطر على حدة لتحليل هذه التجارب .

١ - زنجبار

ولكونهم الطبقة العليا في زنجبار وبمبا ، بدأ العرب في هاتين الجزيرتين اللتين شكلتا سلطنة « زنجبار » المطالبة في الحكم الذاتي بعد الحرب العالمية الثانية ، في الوقت الذي عارض زعماء الافارقة هذه المطالبة خوفاً من ان اي زحف سريع نحو الحكم الذاتي - قبل ان يحصلوا على خبرة سياسية وتعليم كافية - سيتركهم تحت رحمة الاقلية العربية الحاكمة . وهكذا شاهدت الخمسينات نمو الجمعيات السياسية التي بدأت تطالب بتقرير المصير للافارقة وتعرب عن عدم ثقتهما بالعرب . بينما قام الحزب الوطني الزنجباري الذي كان يتزعمه العرب بمناشدة جميع

الزنجباريين بأن يتمسكوا بالقومية الزنجبارية مهما كان اصلهم وترك السياسة العنصرية جانباً في الكفاح ضد الاستعمار البريطاني ، ولا يمكن ان ينكر احد بأن الحزب الوطني قد ساهم بالكثير نحو انجاز ما سمي « بالقائمة العامة » للمقترعين ، اي قائمة تحمل اسماء كل المقترعين في البلاد ، بدلاً من قائمة للعرب وقائمة للافارقة وقائمة للهنود ، وذلك تنفيذاً لمبدأ القومية الزنجبارية الذي كان الحزب يشجع عليها . وبالرغم من ان الحزب قد حصل على تأييد كافٍ من قبل الافارقة ضمن له الفوز في عدة انتخابات ، الا ان العنصرية قد تفوقت في النهاية .

لقد انفجرت السياسات العنصرية في الخمسينات وانتهت الى اضطرابات في الخمسينات ، وكان ذلك مقدمة للثورة الدامية التي جرت في عام ١٩٦٤ عندما اطيح بالسلطنة وعمت جزيرة زنجبار وبمبا الى حد ما مجازر راح ضحيتها الآلاف من العرب ، وارغم آلاف آخرون على الفرار واللجوء الى مناطق مجاورة مثل كينيا او الى الوطن الاصلي عمان والخليج العربي .. وأعلن الثوار بأن زنجبار قد اصبحت دولة افريقية وعملوا من اجل توحيدها مع تنجانيقا ويجب ان يشار هنا الى ان الانقلاب في زنجبار لم يكن وراءه حافز عنصري بحث بل كانت هناك أيضاً عوامل عقائدية اشتراكية ماركسية وعوامل اقتصادية . وقد كان من بين زعماء الثورة البارزين عدد من العرب مثل « عبد الرحمن بابو » المعروف بميوله الماركسية ، والذي اعتبر الوضع في زنجبار بأنه وضع رأسمالي اقطاعي تسيطر الاقلية فيه اقتصادياً وسياسياً على الاغلبية .

وفي اعقاب نكبة زنجبار هذه انخفض بصورة كبيرة عدد العرب الذين بقوا في البلاد ، واضطر هؤلاء الى قبول دور بسيط كمواطنين عاديين في البلاد. واحتفظ بعضهم بالحوانيت وبعض الممتلكات الارضية ما دامت هذه ليست كبيرة . اما في برتنزانيا (تنجانيقا) فلم يتغير الوضع كثيراً لأن العرب لم يكونوا يملكون عقارات كبرى فيها ، وكان معظمهم ، اليمينيون لا يملكون الا الحوانيت والمقاهي هناك ، اي انهم لم يشكلوا خطراً على اقتصاد البلاد بصورة عامة ، بل بالعكس كانوا ولا يزالون يؤدون خدمة عامة حيوية ، اي توزيع او بيع السلع والبضائع الحيوية من حوانيتهم المتواضعة في جميع ارجاء البلاد .

إن الصدمة التي اصابته العرب وخاصة العمانيين في عام ١٩٦٤ في زنجبار لم تساعد على تحسين العلاقات مباشرة بين تنزانيا وعمان بصورة خاصة ، وهذا أمر طبيعي نظراً الى ما عانت منه الجالية العمانية من مجازر . الا ان العرب بصورة عامة قد تأثروا ، ايجابياً بسياسة تنزانيا ازاء القضايا العربية وخاصة النزاع العربي - الاسرائيلي . لقد تمسك الرئيس نيريري بسياسة الانحياز الى العرب منذ البداية ، الامر الذي جعل العرب بصورة عامة يقرون له بالجميل ويعجبون به . وسياسة تنزانيا الداخلية لم تؤثر على العرب هناك بأية صورة سيئة في اي وقت ، ما داموا يعترفون بمبادئ الاشتراكية التي رسمها نيريري ، والرامية الى تحديد الثروة الفردية بين جميع المواطنين على السواء .

٢ - كينيا

حاول العرب قبل الحرب العالمية الثانية الحصول على اعتراف بهم من قبل بريطانيا ، لا كجالية اقلية مثل الهنود بل كأصحاب البلاد ، وخاصة الساحل الذي كان حينئذٍ من الناحية القانونية محمية بريطانية وجزءاً من اراضي سلطان زنجبار ، وليس مستعمرة مثل بقية البلاد . الا

ان الحكومة الاستعمارية لم تميز بين ادارة الساحل وادارة بقية البلاد ما عدا قيامها بتعيين « الولاة » و« المديرين » ذوي اصل عربي في بعض المدن والمقاطعات الساحلية تحت اشراف ضباط بريطانيين .

الا ان حوادث ما بعد الحرب العالمية الثانية ، بدأت تزعزع الوضع في كينيا . فبعد عودة « جوموكينيا » الى كينيا في عام ١٩٤٦ ، بعد فترة طويلة في بريطانيا بدأ الافارقة يتحدثون الوضع السياسي والاقتصادي في البلاد الذي سيطر عليه حتى ذلك الحين المستوطنون البيض والهنود . وعندما فشلت الاحتجاجات والعرائض لجأ افراد قبيلة « الكيكويو » - الذين كانوا قد خسروا اخصب الاراضي التي استولى عليها المستوطنون البيض - الى العنف في حركة عرفها التاريخ باسم « ماوماو » . وقد انفجرت هذه الحركة في الخمسينات الاولى . فبينما عارض البيض والهنود هذه الظاهرة للقومية الافريقية ، كان رد فعل العرب السواحليين المربوطين بهم عنصرياً وثقافياً مخلوطاً .

فبينما كانوا يعطفون على المطامع الافريقية من ناحية ، الا انهم خافوا على مصالحهم من ناحية اخرى وخاصة عندما قام بعض السياسيين الافارقة في الساحل نفسه باتهامهم بأنهم كانوا يتاجرون بالرق ، وانهم مثل عرب زنجبار يريدون الاحتفاظ بامتيازات خاصة ، اي ان حوادث زنجبار السياسية كان لها صداها في ساحل كينيا . وفي وجه هذه التحديات قرر زعماء العرب بأن يتبنوا سياسة المطالبة بفصل الساحل عن بقية البلاد اعتماداً على معاهدة ١٨٩٥ ، بين بريطانيا وسلطان زنجبار التي اعترفت بسيادة السلطان في الحزام الساحلي . وقد شعر العرب بأن هذه السياسة لها ما يبررها عندما انقسمت القومية الافريقية الى عدة اقسام واحزاب ، عكست مخاوف بعض القبائل الصغرى من سيطرة القبائل الكبرى .

وبالرغم من ان الكفاح من اجل استقلال الساحل او الحصول على حكم ذاتي فيه - لا للعرب فحسب بل للافارقة الذين يعيشون فيه - لم ينجح في النهاية ، الا ان مخاوف العرب والقبائل الصغرى استجيب لها في دستور الاستقلال الاصيل الذي نص على انشاء حكومات اقليمية تتمتع بحقوق الاشراف على عدة مجالات مثل التربية والصحة التي ابعدت عن سلطان الحكومة المركزية . ولكن الفترة الانتقالية التي تلت ذلك مهدت الطريق لدستور آخر تنازل زعماء المعارضة بموجبه عن النظام الاقليمي ، وهكذا تم التكامل في البلاد ، تحت زعامة الحزب الحاكم « كانو » بعد ان حلت الاحزاب الاخرى .

وفي اعقاب استقلال كينيا في كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٣ ، قررت اقلية من العرب اليمينيين العودة الى بلادهم . اما الاغلبية فقد قرروا ربط مستقبلهم بمستقبل الاغلبية الافريقية . فقد اخذوا الجنسية الكينية باستعداد ورضاء اكبر من استعداد البيض والهنود .

ولاشك ان معاملة الافارقة لهم هي احسن من معاملتهم للهنود . فبينما يتعرض الهندي لكل انواع التهم وخاصة تهم السيطرة على التجارة بالجملة وبالقطاعي وتهم امتلاك الجزء الاكبر من اقتصاد كينيا ، يعتبر العرب غير الافريقيين اقل خطراً ، على الافريقي . ان التاجر العربي نموذج مصغر للتاجر الهندي من ناحية حجم نشاطه ومساهمته في اقتصاد البلاد . فهو يملك حوانيت او دكاكين اصغر من محلات الهندي ، ويملك تجارة نقل ومواصلات اصغر ، ويتاجر بالجملة

والقطاعي بصورة اصغر ، وهو لا يشكل خطراً اقتصادياً على الهندي من ناحية ولا يتهمه الافريقي بالاستغلال مثلما يتهم الهندي من ناحية اخرى ، اي انه في موقف الرجل في الوسط . الا انه يجب ان لا ننسى معاملة العربي للافريقي . فبصرف النظر عن تهمة تجارة الرق التي تظهر في احيان نادرة في الصحف ، فإن العربي معروف بعدم شعوره بالعنصرية ، والدليل على ذلك تزواجه منذ اقدم القرون بالافريقي . وهناك لقب له بين الافارقة في « كينيا » و« تنزانيا » وهو لقب « مجومبا » بمعنى « الخال » بسبب الاختلاط التاريخي بين الطرفين . والدليل على هذا التقارب والثقة بينهما هو ان العرب يتمتعون ببعض المناصب الكبرى في الوزارات والادارات الحكومية في « كينيا » فقد عين عربيان في منصب مساعد وزير وعين اثنان في منصب سفير (بالرغم من ان احدهما قد استقال فجأة وغير جنسيته واخذ جنسية عمانية بعد ان كان سفيراً لكينيا لدى كل من مصر وزائير) .

٣ - اوغندا

يمكن ان يصف المرء انتشار النشاط العربي في شرق افريقيا بصورة عامة بأنه « فتح تجاري » . فممنذ ان وصلت القوافل التجارية العربية الاولى الى اقليم بوغندا في « اوغندا » في منتصف القرن التاسع عشر بذرت بذور هذه التجارة العربية في الاراضي الاوغندية الخصبة . وقد أدرك المستعمرون البريطانيون ان « اوغندا » تشكل سوقاً كبيرة نظراً لعدد سكانها الكبير ، الامر الذي شجعهم على بناء خطوط السكك الحديدية بين ممباسا على ساحل كينيا واوغندا ، وليس من الغريب ان يسمى هذا « خط السكك الحديدية الاوغندية » . وقد ساعد هذا الخط على تنمية التجارة العربية في اوغندا وهجرة عدد اكبر من العرب وخاصة اليمنيين الى اوغندا ، حيث فتحو محلات في معظم مدنها وحتى في بعض قرراها الصغرى . وكان كثير من هؤلاء التجار اقارب التجار العرب الذين كانوا في كينيا او ينتمون الى القبائل العربية نفسها التي ينتمي اليها التجار العرب في كينيا . وبقي العرب في اوغندا نموذجاً مصغراً للهنود من حيث النشاط التجاري كما هو الحال في كينيا او تنزانيا .

والاختلاف المهم في وضع عرب اوغندا هو انهم لم يشتركوا في السياسة وبقوا دائماً خارج اطارها ، لا تهمهم الا التجارة ، اي ان الحافز كان تحسين احوالهم مادياً . ولم تعكس فترة القومية الاوغندية اي عداة نحو العرب كما حدث في زنجبار والى حد ما في كينيا . الا ان مجيء « حكم عيدي امين » قد أثر بصورة سيئة على العرب . ان سوء الادارة التي جاءت ايام « امين » وانهايار الامن والنظام في البلاد قد اثارا فترة مضطربة ضرت بالمصالح العربية ، وخاصة عندما اتهم معارضو « امين » العرب المحليين بأنهم يؤيدون امين لكونه مسلماً ، وقد نظر الى مساعدة ليبيا والمملكة العربية السعودية لامين في الضوء نفسه . وعندما أطيح بأمين قام مؤيدو الرئيس السابق المنتصر عليه « ملتون اوبوتي » بحملة رهيبة ضد العرب راح ضحيتها عدد لم يحدد حتى الآن من الضحايا العرب ، وفقد هؤلاء العرب جزءاً كبيراً من ممتلكاتهم . وقد حدث شتات مصغر للعرب وخاصة اليمنيين عقب هذه الحوادث . فلجأ عدة مئات منهم الى كينيا بصورة مؤقتة حتى بدأت عملية ترحيلهم تدريجياً الى اليمن بمساعدة سفارة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية لدى كينيا . وقد تبرع يمنيون في المملكة العربية السعودية والخليج العربي بمبالغ مالية لاغاثة هؤلاء المنكوبين العرب من « اوغندا » . وقد نجح بعضهم في بناء حياة جديدة في اليمن او في الخليج ، الا انه لا يزال بعضهم في حالة شبه لاجئين في كينيا ، ولا تزال سفارة اليمن الجنوبية تعمل من اجل حل مشاكل

الباقيين . وهناك بينهم من يأمل في ان تستقر الحالة في اوغندا وتسمح لهم الظروف بالعودة ، بينما قرر البعض بأن لا يعودوا . انه لا يزال بعض العرب يعيشون ويمارسون تجارتهم في اوغندا ، الا ان عدداً من هؤلاء قد قرروا الهجرة ، وينتظرون الفرصة السانحة والقيام بالترتيبات اللازمة لرحيلهم الى اليمن نظراً الى ان الحالة في اوغندا لا تزال مضطربة .

٤ - زائير ورواندا وبوروندي

قدر احد العرب الذين كانوا يعيشون في زائير عدد العرب في هذه الاقطار الثلاثة بـ ١٠ آلاف نسمة ، وكلهم من اصل يماني او عماني او عماني افريقي او يماني افريقي . تعود علاقات العرب بهذه الارحاء الى القرن التاسع عشر . فمن خلال تجارة القوافل بين الساحل وتلك الارحاء انشأ العرب علاقات تجارية واجتماعية وسياسية كادت ان تأخذ صورة مملكة عربية . وقد شاهدت هذه المنطقة نفوذاً سياسياً وتجارياً واسعاً لمحمد حامد المرجبي وزملائه العرب من اصل عماني . وعندما وصل البلجيك الى المنطقة ارغموا على اللجوء الى القوة لزعزعة هذا النفوذ العربي بين الافارقة في تلك المناطق ، واللجوء الى سياسة « فرق تسد » ، للقضاء على ذلك النفوذ والسلطة وترسيخ حكمهم الاستعماري ، ولكن العرب قاوموا ذلك حتى هزموا بفضل التفوق العسكري البلجيكي .

الا ان البلجيك لم يتمكنوا من طرد العرب من تلك الاقطار بل لم يرغبوا في ذلك لأن الكثيرين العرب كانوا قد اندمجوا تماماً في المجتمعات الافريقية كما انهم كانوا يشكلون جزءاً حيوياً لاقتصادها .

وهكذا استمر النشاط التجاري العربي في هذه المناطق ونما تحت الاستعمار البلجيكي . وقد ساهم العرب في كفاح القومية الافريقية ضد ذلك الاستعمار ، وحاول البلجيكيون اثاراً العداوة ضد العرب باتهامهم بأنهم كانوا تجار الرق كي يضعفوا القومية الافريقية ويوجهوا عداوتها ضد العرب ويثيروا الانقسام بين الافارقة والعرب ، الا ان هذه السياسة لم تنجح . لقد كان العرب اعضاء في الاحزاب السياسية - الافريقية ، وقد عذب احدهم ويدعى « سلطان محمد » في بوروندي وقتل في النهاية . وقد لقبه الافارقة « نجابو نذزيزا » اي « الرجل الطيب » .

كما ان « بتريس لومومبا » الزعيم الزائيري الراحل ، قد قاوم الدعايات البلجيكية ضد العرب ووصف العرب بأنهم « اخوال » « الزائيريين » . وفي اثناء الحرب الاهلية في زائير لم يمس اي عربي بسوء ، بل كان الذين هوجموا وقتلوا هم البلجيكيون وغيرهم من البيض .

ويستنتج من هذا ، ان العرب في هذه الاقطار الثلاثة قد اصبحوا جزءاً متكاملأ الى حد ملحوظ في المجتمع الافريقي ، وبينما كان آباؤهم تجاراً واصحاب عربات النقل ، تخرّج الابناء من المدارس والمعاهد العالية ليصبحوا مهندسين ومعلمين وموظفين حكوميين ، مثلما هو الوضع في الاقطار الافريقية الاخرى ، بالرغم من ان الكثير منهم لا يزالون يمارسون التجارة التقليدية .

رابعاً : وضع العرب الراهن

في ضوء ما استعرض اعلاه يمكن ان يحلل الوضع الراهن للعرب في الاقطار التي يغطيها هذا البحث كما يلي :

١ - ان التطورات التاريخية والتجارية قد أدت الى وجود جاليات عربية على طول ساحل افريقيا الشرقية ، حيث استوطنت وتزاوجت بالافارقة الاصليين . وهكذا نمت مدن فيها عرب من اصل يمني وعماني خالص ام اصل مخلوط . ومع انشاء قوافل التجارة في برور افريقيا الشرقية ، غرزت جاليات عربية في عدد كبير من مدن وقرى كينيا وتنزانيا واوغندا وزائير وبوروندي ورواندا ، الا انه من الصعب معرفة حجمها بالتحديد .

٢ - اما طبيعة مواقعها الاقتصادية فإنها جاليات تتمتع بمستويات اقتصادية مختلفة . يوجد بينها الاسر الثرية التي تعود ثروتها الى تجارة العاج او تجارة توزيع السلع او ملكية اسطول لعربات النقل . ثم ان هناك عدداً كبيراً من اصحاب المحلات والمقاهي الذين يتمتعون بمستوى الحياة المتوسطة . وقد ادى التعليم الحديث الى تخرج عدد ملحوظ من ابناء هؤلاء العرب من المدارس العليا والمعاهد والجامعات المحلية والخارجية ، الامر الذي اهلهم للعمل في الادارات والوزارات الحكومية والقطاع الخاص كاطباء ومهندسين وفي الجامعات كاساتذة .

٣ - ان علاقات الجاليات السياسية بالقوى المحلية السياسية علاقات طيبة وايجابية خالية من التوتر الذي يطرأ بعض الاحيان بين الافارقة والهنود مثلاً ، وبين الافارقة والاروبيين احياناً اخرى . ويعود هذا الانسجام العام الى العلاقات التاريخية التجارية والاجتماعية بحيث ان العرب قد اختلفوا بالافارقة بسهولة ، الامر الذي جعلهم يلقبون باسم « الاخوال » وبالرغم من ان « شبح » تجارة الرق يثيره بعض الاشخاص في احيان نادرة لمعاتبه العربي الا ان تأثيره اصبح جديراً بالاهمال .

الا ان حالة الاضطراب المستمرة في اوغندا تثير قلق اعضاء الجالية العربية التي لا تزال تتأثر هناك كما ذكرنا اعلاه . ومن ناحية اخرى فإن استئناف العلاقات الدبلوماسية بين اسرائيل و« كينشاسا » لم يكن نبأ طيباً للجالية العربية في زائير بالرغم من ان ذلك لم يؤثر على معاملة الزائيريين والسلطات الزائيرية لهم بأية صورة. ويرجع الفضل في ذلك الى الجذور العميقة للجالية ودرجة اختلاطها الاجتماعي بالمجتمع الزائيري . ونعيد هنا الى الازهان بأنه عندما قامت السلطات الزائيرية في اوائل السبعينات بحملة خاصة لمعرفة حجم الاجانب الذين يعيشون في البلاد وتسجيلهم ، فإنها قد أعفت العرب من هذه الاجراءات . وعندما شن « موبوتوسييسكو » سياسة الموثوقية - اي تأكيد العنصرية الافريقية - اتخذ كثير من العرب اسماء افريقية بالاضافة الى اسمائهم العربية ، وهذا دليل على درجة قبولهم كمواطنين .

٤ - اما علاقات الجاليات العربية بدول المنشأ - عمان واليمن - فإنها لم تنقطع في اي وقت من الاوقات . ان هذه الجاليات يمكن ان تقسم الى عدة اقسام بالنسبة الى علاقاتها مع دول المنشأ . هناك اولاً ذلك الجزء الذي استوطن هذه الاقطار وتزاوج بأهاليه الافارقة واصبح يعتبر هذه الاقطار وطناً دائماً بالرغم من شعوره بشيء من العاطفة ازاء وطن آبائه العرب . وهناك جزء آخر استوطن هذه الاقطار بصورة شبه دائمة ، الا ان له روابط بدول المنشأ ، ويقوم بزيارات من وقت لآخر للاقارب هناك . وهناك جزء ثالث يعتبر وجوده في هذه الاقطار مؤقتاً . هدفه « طلب العيش » فيها اي تحسين حالته المادية والاقتصادية الا انه يعتبر عمان او اليمن الجنوبي او اليمن الشمالي الوطن الحقيقي الذي سيعود اليه يوماً من الايام . الا ان جميع هذه الاقسام تتابع حوادث دول

المنشأ باهتمام وتتأثر عاطفياً بكل ما يجري فيها بصورة خاصة ، وبما يجري في الوطن العربي بصورة عامة .

ومنذ ثورة تموز / يوليو وتطورات الصراع العربي - الاسرائيلي ، فإنه قد ظهرت في الخمسينات صور جمال عبد الناصر على جدران المنازل والمحلات والمقاهي العربية في جميع هذه الاقطار ، ونافست اذا لم تكن سيطرت دقائق ساعة جامعة القاهرة على دقائق ساعات « بيغ بين » البريطانية في السنوات التي تلت الثورة المصرية . وأشادت الجاليات بسياسة تأميم القناة وتألقت من نكسة ١٩٦٧ ، التي أدت الى اشتباك في شوارع « بوجومبورا » عاصمة « بوروندى » بين البلجيكين الذين احتفلوا بهذه النكسة وأعضاء الجاليات العربية الذين اعتبروا ذلك عملاً استفزازياً .

ان التطورات الاقتصادية في الوطن العربي وخاصة في الاقطار الثرية المصدرة للنفط قد جلبت عدداً كبيراً من اعضاء الجاليات العربية ، وخاصة الشبان للعمل في هذه الاقطار التي احتاجت ولا تزال الى المتعلمين تعليماً حديثاً . يوجد في عمان والخليج مثلاً عدد كبير من اعضاء الجاليات العربية الذين هاجروا من كينيا وزنجبار وزائير وبوروندى للعمل في مناصب كبرى في الادارات الحكومية وفي الجيش وفي البوليس وفي البنوك .

ومن ناحية اخرى فإن زيادة عدد السفارات العربية في اقطار افريقيا الشرقية والوسطى قد ساعدت على تأكيد وتوطيد العلاقات بين الجاليات العربية والوطن العربي . ويمكن لهذه الجاليات العربية ان تلعب دوراً إيجابياً في توثيق العلاقات العربية مع الاقطار التي يعيشون فيها عن طريق انشاء الجمعيات والنوادي والمراكز الثقافية، يجتمع فيها الطرفان بصورة منتظمة للترفيه ولعقد الندوات لبحث المشاكل المشتركة ولتقديم المقترحات والمشروعات لدى السفارات العربية ، كي تساعد على تنفيذها لصالح المجتمع العربي - الافريقي في هذه الاقطار، وبالتالي لتدعم العلاقات العربية - الافريقية . ففي رواندا مثلاً مدارس ليبية تقوم بتدريس اللغة العربية حتى بين الافارقة ، وقد ساعدت ليبيا على تمويل انشاء جامعة بوروندى بحيث سميت مكتبتها « مكتبة معمر القذافي » .

وهناك نشاط سعودي وعراقي وليبي مماثل في كينيا ، اما لمساعدة المسلمين بصورة عامة او مساعدة البلاد بصورة ثنائية ، الا ان كل هذا النشاط له تأثيره الايجابي . وتوجد في كينيا جمعية الصداقة العربية الكينية ، بادرا الى انشائها رئيس بعثة الجامعة العربية السابق في نيروبي السيد نعيم قداح . وهذه الجمعية اداة مناسبة وفعالة اخرى لتوثيق العلاقات العربية - الكينية .

إن الجاليات العربية - لكون جزء كبير من اعضائها مواطنين لهذه الاقطار وفي الوقت نفسه يشعرون بقسط كبير من الروابط العاطفية بدول المنشأ - يمكن ان تعمل كجسر مقبول بين الطرفين العربي والافريقي ، وخاصة اذا تم تنظيمها في جمعيات مثل جمعية الصداقة العربية - الكينية . وما دامت دول المنشأ وغيرها من الاقطار العربية ستدعمها مادياً لتنفيذ مشاريع مفيدة مادياً للدول الافريقية التي يعيشون فيها . وعلى هذه الاقطار العربية ان لا تعتبر كل نكسة مثل نكسة زائير انهياراً كاملاً للعلاقات او عقبة لا يمكن التغلب عليها . فالنكسات في العلاقات كانت عربية - افريقية او عربية - عربية لا بد من ان تظهر من وقت لآخر ، ويجب ان تعتبر تحديات تقابل بمثابرة وتصميم على التغلب عليها ، لضمان مستقبل العلاقات العربية - الافريقية البعيدة المدى □

العلاقات الثقافية بين افريقيا والعرب

د . محيي الدين صابر

المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

مدخل

العلاقات العربية - الافريقية في التاريخ ، واقعة قديمة ، اتخذت اشكالا تقليدية ، كالتجارة ، والتنازع على السلطة ، على عدوتي البحر الاحمر . ولكن الاتصال الفكري مع افريقيا ، بدأ حين اصبح للعرب رسالة ، واصبح لثقافتهم مضمون روحي عالمي .

وكانت اول هجرة اسلامية ، في عهد الرسول ، الى الحبشة نجاة من الاضطهاد الفكري من مجتمع مكة الوثني آنئذ ، وتوسعت الاتصالات منذ عهود الخلفاء الراشدين بعد قيام الدولة الاسلامية في المدينة ؛ فدخل الاسلام مصر ، وزحف الى المغرب العربي ، في العصر الاموي ، واتخذ مساره السلمي من المغرب الى غرب افريقيا ... ثم كان امتداد الاسلام في القرن الافريقي ، والشاطئ الشرقي ، واتجهت المسيرة الاسلامية ، من الغرب والشرق والشمال الى قلب القارة .

وهكذا بدأ الاتصال الفكري بين افريقيا ، والعرب . وفي هذه المرة حمل العرب ، الى جانب النشاط التجاري ، العقيدة ، واللغة والفكر ، واصبح لهم الى جانب الاتصال الفكري وجود بشري كثيف في الحياة العامة من حيث الادارة والنشاط الاقتصادي ، والاجتماعي واختلطوا بالافريقيين اجتماعياً ، وتزاوجوا وتناسلوا ونبتت منهم اجيال واجيال ، ومنذ ذلك الحين اعتبرت افريقيا في كل انحاءها وطناً ثانياً للعرب . واثروا في جوانب الحياة الافريقية التي اصبحت صورة من الحياة العربية سياسياً ودينياً وثقافياً . وفيما يتصل بالثقافة انشئت المؤسسات الثقافية والتعليمية ، وانتشرت اللغة العربية ، ودخلت اللغات الافريقية ، عالم التدوين والكتابة ، عن طريق الحرف العربي . ونشأت اجيال من العلماء الافارقة ليس في العلوم الدينية وحدها ، ولكن في الآداب العربية ، وفي العلوم الطبيعية ، جنباً الى جنب ، مع العلماء المسلمين ، يضيفون الى تراث الفكر الاسلامي والعربي .

أولاً : في العلاقات العربية الافريقية

ومن هنا يتضح ، ان التحرك العربي ، في علاقاته الجديدة ، مع افريقيا ينبغي ان يعتمد في الاساس ، على هذه القاعدة التاريخية ، على الصلات الفكرية ، التي اقامت اساس العلاقات الانسانية الحية ، بين الشعوب الافريقية ، وبين الشعب العربي ، لانه الاساس الذي يمكن في ظل الظروف القائمة ان يكون نقطة بداية صالحة. وليس معنى هذا ، اغفال المتغيرات الجديدة ، في العلاقات الدولية واساسها تبادل المصالح الاقتصادية ، والسياسية ... ومع هذا ، فهي وسائل ، قد تفضي الى الغاية المستهدفة ، وقد لا تفضي وقد يكون اثرها محدوداً ومؤقتاً . وحين نلح على العلاقات الثقافية فذلك لان الثقافة ، تتصل ببناء الانسان نفسه اتصالاً مباشراً ، في تكوين قناعاته واختياراته ، وفي تشكيل اتجاهاته ، وفي عونه على تحديد رؤية سياسية واقتصادية .

واذا كان الاوروبيون ، بعد ان رحلوا ، من افريقيا ، لم يتركوا الا الثقافة ، وانهم انما يأخذون الافريقيين بها ، ويأتونهم من بابها في تكوين اختياراتهم السياسية ، وتوجيه علاقاتهم الاقتصادية ، حتى انهم قسموا الافريقيين الى ناطقين بالفرنسية ، وناطقين بالانكليزية وان الافريقيين انفسهم يعرفون انفسهم بهذا التصنيف ، فيقول احدهم انا فرانكوفوني ، او انكلوفوني .. وعلى الرغم من وجود منظمة الوحدة الافريقية فإن الخط السياسي والاقتصادي لكل فريق متشابه ثقافياً ، في معظم القضايا العالمية ، هو خط واحد ، فضلاً عن القضايا الافريقية نفسها ، الا فيما ندر من الامور ، حيث تلتقي الآراء حول مسلمات اساسية ، لا مهرب منها ، وقد بدأ هذا التكتل بصورة اقوى قبل قيام المنظمة نفسها . اذا كان الامر كذلك ، فإن للعرب فرصة اوسع لاحياء العلاقة الثقافية ، مع الافريقيين مما للاوروبيين ، رغم نفوذهم الحالي ، اذا سعوا لذلك سعياً ، بالتخطيط العلمي .

ذلك ان العلاقة الثقافية الاوروبية الافريقية ، لا يمتد عمرها ، الى اكثر من قرن الا بقليل بينما تمتد العلاقة الثقافية العربية مع افريقيا ، لاكثر من الف عام . ذلك الى جانب ان العلاقة الثقافية العربية - الافريقية ليست علاقة علمانية ، ولكنها علاقة التزام عرقي وروحي . ثم لأن الآثار الباقية للثقافة العربية ، في الثقافة الافريقية ، اكثر كماً وكيفاً ، من العلاقة بين الثقافة الاوروبية والافريقية ، من حيث تأثير الحرف العربي ، على اكثر من ثلاثين لغة افريقية كتبت بذلك الحرف ، ولاول مرة ، وضمت في تراثها الانتاج الثقافي الافريقي المكتوب .

كذلك ، فإن المؤلفات التي كتبت باللغة العربية ، او باللغات الافريقية بالحرف العربي ، هو كل تراث افريقيا الفكري ، وهي آلاف المخطوطات المبعثرة في مكتبات العالم ، في انتظار فهرستها وجمعها ونشرها ... وهناك الى هذا كله ، الاضافة الحقيقية التي قدمها العلماء الافارقة ، في الجامعات الافريقية الاسلامية التاريخية ، في الادب العربي ، وفي التاريخ ، وفي العلوم الدينية وفي العلوم الطبيعية ، عبر التاريخ . يضاف الى هذا كله حقيقة اخرى ، هي ان الوجود العربي وجود اصيل ومؤثر ، فالوطن العربي يمتد في افريقيا امتداداً طويلاً ، ارضاً وبشراً وثقافة ... والعربية هي اكبر اللغات الافريقية جميعاً ، بل انها اكبر من اي لغة اوروبية فيها منفردة ، وهي لذلك تعتبر اللغة الافريقية الحية والعالمية ، وتكاد تكون هي الوحيدة المستعملة رسمياً في المنظمات الافريقية ، الى جانب اللغتين الفرنسية والانكليزية .

ثانياً : الاستراتيجية الثقافية الاوروبية

الاستعمار الاوروبي ، يعنى بالامتداد اللغوي والثقافي والفكري ، فامتداد الارض لا يعني شيئاً كثيراً ، فالارض يمكن ان تعاد وتسترد ، ومن هنا ، كانت عناية المستعمرين بالانسان الذي يتفاعل ويتعاون ، ويختار ، وينتج ويعطي . وان الارض محايدة فتبعية الارض ، ليست هي الغاية ، وإنما الغاية هي تبعية الانسان ، وهكذا كانت صياغة فكره وتوجيهه هما الهدف الاكبر .

وتحقيقاً لهذه الاستراتيجية خطط الاستعمار بعدد من الوسائل من خلال المؤسسات الدينية والتعليمية والثقافية منها :

- اطلاق يد الكنائس التبشيرية ، التي استفادت بدورها ، من وجود الاستعمار لتوسيع دائرة المسيحية ، فبعد ان كانت المسيحية محصورة في الكنيسة الاثيوبية التابعة للكنيسة القبطية في مصر وهي بلد افريقي . بدأت الكنائس الاوروبية تتنافس ، وتعمل بين الافريقيين ، حتى اصبحت افريقيا ، مركزاً ، مهماً من مراكز المسيحية خارج اوروبا ، وإن كان وجود الاسلام ، لم يمكنها من ان تلقى النجاح الذي وجدته في امريكا من الهنود الحمر ... وكان اهم دور للبعثات التبشيرية ، هو التنفير من الاسلام ، وعرض مبادئه السامية في صورة غير حقيقية ، ومليئة بالاكاذيب .

- المدارس ودور التعليم ، التي كانت تقوم الى جانب تعليم اللغات ، بتشويه التاريخ ، وبث السموم ضد ظل الوجود الثقافي التاريخي الافريقي ، وتصوير العلاقات العربية الافريقية في صورة ظالمة ، تقرر ان العرب كانوا تجار رقيق ، ومستعمرين همجاً .

- مؤسسات الخدمة العامة ، في الادارات الحكومية ، وبخاصة في الجيش ، حيث كانوا ينشأون على التقاليد الاوروبية ، وعلى استعمال اللغة الاجنبية .

- القضاء على رموز الثقافة الافريقية ، وتعطيل كتابة اللغات الافريقية التي كانت تكتب بالحرف العربي ، واستبدال ذلك بالحروف اللاتينية ، وقد بدأ ذلك على مراحل فطبعوا لأول مرة في الثلاثينات من هذا القرن ، كتباً بالحروف اللاتينية في كل من لغتي الهوسا ، والسواحيلي ، وهما اكبر اللغات الافريقية ، في غرب افريقيا وشرقها ... وقد تم تكريس هذا الاتجاه ، في اتجاه عالمي ، تم تحت اشراف اليونسكو في اواسط الستينات في مؤتمر عقد في داكار ، حيث اعتمدت كتابة اللغات الافريقية جميعاً بالحرف اللاتيني ووضعت القواعد الثابتة لذلك ، وكان ذلك حدثاً تاريخياً خطيراً ، غاب عنه العرب ، وهي خطوة حاسمة تم بها فصل الافريقيين عن تراثهم المكتوب ، وعزل الاجيال الافريقية ثقافياً عن ماضيها ، وكأنهم يبدأون الحياة الثقافية بعد استعمار اوروبا لافريقيا .

- الدراسات اللغوية ، ووضع المعاجم والقواميس ذات المداخل الاوروبية ، فليست هنالك لغة بارزة في المجتمع الافريقي ، الا ووضع لها قاموس باللغات الاوروبية .

- ترجمة الانجيل الى كل اللغات الافريقية ، وكتابته بالحروف اللاتينية ..

- احتضان الجامعات الافريقية الناشئة ، وتولي اعداد كل هيئات تدريسها في الجامعات

الاروبية والامريكية ، عن طريق المنح السخية ، بحيث يضمن استمرار الثقافة الاروبية من الاجيال المقبلة في الشباب .

- وهذا هو اخطر الوسائل ، فرض اللغات الاروبية كلغة تعليم في كل المدارس الافريقية بحيث اصبح الافريقيون هم الذين يمولون من قليل ما لديهم ، نشر اللغات الاروبية ، ويقومون بتقويض ثقافتهم وشخصيتهم بأيديهم هم تحت شعار لغة التفتح على العالم ...

- تبني الاعلاميين الافريقيين ، والعمل على اعدادهم واثاحة الفرصة لتدريبهم ، وتقديم البرامج الثقافية ، المذاعة ، صوتاً وصورة ، في مشروعات تعاون مع الاذاعات الخارجية ... الخ .

ثالثاً : الاستراتيجية العربية الافريقية

ما هو العمل اذاً ، من اين نبدأ ؟

لم يكن للاروبيين حين قدموا الى افريقيا غازين ، وتجار رقيق ، ومستعمرين من نقطة التقاء تاريخي ، يمكن الاعتماد عليها مع الافريقيين . ولكنهم استطاعوا بتخطيط مثابر ان يخلقوا واقعاً ضخماً يتجاوز قدرة الافريقيين على تغييره ، بينما نملك نحن الوقائع الايجابية في جانبنا في علاقاتنا الافريقية . فنحن اولاً ، افريقيون عرب ، ولنا ميراث ديني ، وثقافي مشترك ، وان كنا تعرضنا نحن العرب ، في ثقافتنا ، وفي لغتنا لمثل ما تعرض له الافريقيون من هجمات ، الا ان المناعة العربية ، كانت اقوى ، والمقاومة اصلب . ونحن وقد استعدنا مقوماتنا ، وزادت قدراتنا ، فإن علينا واجباً ، في انقاذ التراث الافريقي ، والثقافة الافريقية العربية ، لان ذلك جزء من نضالنا الثقافي ، حفاظاً على جزء من الثقافة العربية . هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى ، فإنه بعث ودعم للثقافة الافريقية نفسها التي تقوى بالثقافة العربية وذلك على عكس الثقافات الاروبية التي كانت بديلاً لا يمكن مقاومته ، بالنسبة للثقافة الافريقية . فالثقافة العربية حليف ، وليس بديلاً للثقافة الافريقية ، ومن هنا فإن علينا ان نتحرك لتدارك ما فات بتخطيط بصير للمستقبل .

وفي هذا المجال ، فإنه ينبغي ان نشير ، الى ان هناك نشاطاً عربياً متنوعاً ومحموداً ، يتم عن الطريق الثنائي ، بين البلدان العربية والافريقية ، ولكن مردود ذلك النشاط غير محسوب ، وهو الى جانب ذلك ضعيف ، لافتقاده لعنصر التخطيط والتنسيق ، والترشيد ، والمتابعة ... مما يؤدي احياناً الى التكرار في الجهد ، الى غياب الاولويات ، سواء في مواقع النشاط ، ام في نوع النشاط نفسه ، والى ضرورة وجود استراتيجية كاملة في هذا المجال .

ومن هنا ، فإن العمل الجماعي الذي يتم عن طريق المؤسسات العربية المعنية التي تضم الامة العربية مجتمعة سياستها ، وتقرر اولوياتها ، وتحدد ميادينها وبرامجها ، تصوراً ، واداء ، ومتابعة ، هو الطريق الامثل ، مع ضرورة استمرار العمل الثنائي ، كرافد اساسي للخطة العامة ، سواء عن طريق المؤسسات الشعبية ، او التطوعية ، او عن طريق الحكومات مع ايجاد صورة من صور التنسيق الثقافي الافريقي يستوعب كل ذلك ويفوته .

وهنا ينبغي ان نشير الى الجامعة العربية ، والى اجهزتها في الامانة العامة وفي مقدمتها

الصندوق العربي للمعونة الفنية للبلدان العربية والافريقية والى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والى جهازها ، الدولي للتعاون الثقافي .

هذا ، والامانة العامة للجامعة العربية ، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ينسقان عملهما في هذا المجال تنسيقاً دقيقاً عن طريق لجنة التنسيق العليا ، من ناحية ، ومع اللجنة الدائمة للتعاون العربي - الافريقي من ناحية اخرى . وقد ادى ذلك الى مشروع المعهد الافريقي - العربي ، الذي اعدت مقوماته ليقوم في هذا العام ان شاء الله . واهداف هذا المعهد وبرامجه ، تتصدى لكل القضايا المتصلة بهذا الموضوع من مختلف الجوانب تصدياً منهجياً ، فالمعهد مؤسسة باقية ، وهو منطلق لمشروعات اخرى كثيرة في المجالات الثقافية .

اما فيما يتصل بالاستراتيجية العربية ، في التعاون الثقافي الافريقي فإن جهاز التعاون الدولي للثقافة العربية في المنظمة ، قد وضع خطة متكاملة تتناول فيما تتناول :

- تعليم اللغة العربية في المدارس الافريقية ، كلغة ثانية ، وهو يتخذ السبيل لتدريب المعلمين الافارقة ، وينظم دورات لذلك ، وفي خطته انشاء معاهد للمعلمين في افريقيا حسب اولوية محددة ... ويقدم عدداً من المنح الدراسية ، لطلبة الدراسات الجامعية والعليا في مجال اللغة العربية وآدابها .

- يُعنى الجهاز كذلك بتزويد المؤسسات التعليمية والثقافية بمكتبات نمطية ، تشتمل على عدد من امهات الكتب العربية ، والمراجع والقواميس وفي بعض مواد المعرفة المختلفة .

- كذلك فإن المنظمة عن طريق معهد المخطوطات العربية التابع لها ، تقوم بفهرسة وجمع المخطوطات العربية الافريقية ، وتقديم معونات فنية ، في مجال اجهزة التصوير والصيانة ، وفي مجال تدريب العاملين في كل الجوانب الفنية والادارية ، وهناك خطة واسعة لنشر هذه المخطوطات ، وخاصة المكتوبة في اللغات الافريقية بحرف عربي مع اعطاء الاولوية ، لتلك المخطوطات التي تتناول التاريخ الافريقي والصلات العربية والافريقية .

- ومن ناحية اخرى ، فرغت المنظمة العربية من اعداد الكتاب الاساسي ، لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها وهو عمل استغرق وقتاً طويلاً لاجراجه في صورة علمية دقيقة ، ووفقاً لأحدث النظريات التربوية في تعلم اللغات ، وبطريقة تسمح باستعمال موضوعاته في اجهزة الاتصال الكبرى عن طريق التسجيلات في الاذاعة والتلفزيون .

كذلك ، فإن العمل يكاد يبلغ نهايته ، في وضع قاموس اللغة العربية المعاصرة المتداولة تشرف عليه لجنة قومية من علماء اللغات والعلوم الاجتماعية ، وسوف يكون هذا القاموس هو المرتكز الاساسي لمعاجم اللغات الافريقية ذات المدخل العربي والتي تم التخطيط لانجازها بالنسبة لمعظم اللغات الافريقية الكبرى ، وهذا عمل يتم تاريخياً لأول مرة في تاريخ العلاقات الثقافية الافريقية - العربية .

- والى جانب هذا هناك مشروع قطع شوطاً بعيداً لمنح دراسية مؤثرة، لاتحاد الجامعات الافريقية لاعداد هيئات التدريس في تلك الجامعات ، في الجامعات العربية في مختلف التخصصات العلمية والادبية ، وفي هذا النطاق هناك تعاون نافع بين الصندوق العربي للمعونة الفنية الذي

اتخذ قبل اربع سنوات مبادرة مهمة ، ورصد منحاً ، ولكن الظروف لم تيسر الانتفاع بها من جانب الافريقيين وقد تجددت المساعي ، من جانب الافريقيين انفسهم ، وتدرس ادارة الصندوق للمعونة الفنية للبلدان العربية والافريقية في الامانة العامة للجامعة هذا الامر بعناية كبيرة .

- يضاف الى هذا ، انشاء المراكز الثقافية ، والتي تتخذ في الوقت نفسه اداة لنشر اللغة العربية ، وذلك بتزويدها بمعامل اللغات وبالمعلمين المتخصصين ، وبدأت المنظمة بتجربة في كينيا

- ولا بد من ان يشار هنا الى دور الحرف العربي ، والعمل على استعادة مكانته التاريخية ، ومواصلة دوره الثقافي ، في كتابة اللغات الافريقية به ونعتقد ان نشر المخطوطات الافريقية المكتوبة بذلك الحرف خطوة ضرورية لهذا . الى جانب ان كتابة الكلمات الافريقية في المعاجم العربية ، بشكلها التاريخي بهذا الحرف ، مما يحمل المثقفين على الرجوع اليه .

- كذلك تجب العناية بدور المكاتب القرآنية ، التي لا تزال تعلم القرآن الكريم ، وتكتبه بالحرف العربي فكل الاطفال المسلمين الذين يذهبون الى تلك المكاتب ، وهم يفعلون ذلك تبركاً ، يعرفون الكتابة العربية ، ومن هنا فإن الفرصة مواتية للعودة الى هذه الكتابة ، رغم كل الصعوبات التي تبدو قائمة الآن ، لأن هذا التاريخ الثقافي اقوى من تلك الصعوبات .

- ان دور اجهزة الاعلام ، وبخاصة الاذاعة والتلفزيون ، كأجهزة جماهيرية دور مهم ، وفي هذا الاطار فإن تزويد هذه الاجهزة ، بالافلام والنشرات والدراسات عن طريق التبادل والمنح ، امر يبدو على جانب من الاهمية ، على ان حضور الفيلم العربي المدعوم من البلدان العربية الى الدول الافريقية ، من شأنه ان يعين على ذلك ، الى جانب انه يفتح سوقاً فنية . وعلى الرغم من ان الفيلم العربي ينافس في عقده الافلام الاجنبية ، الا ان تقارب المضمون الاجتماعي ، قد يعين على تقبل الافريقيين له ، ومع ان هذا الطريق ، صعب لاعتبارات تجارية ومالية الا انه يستحق ان يكون ، على اي حال ، موضع دراسة ونظر ، وإن كانت التجارب التي قامت بها المنظمة في الصومال ، في هذا المجال حققت بعض النجاح ، ولكن كشفت عن العوامل المختلفة التي تحيط بهذا الامر .

- وللكتاب العربي وللمطبوعات العربية دور اساس ، ومن الممكن دراسة الوسائل التي يمكن توافرها ، إمّا بإعداد طبعات خاصة ، وإمّا بالنظر في وسيلة من وسائل الدعم ، على ان هناك جوانب ادارية وفنية ومالية وتنسيقية لهذا الموضوع يمكن أن يكون موضوع معالجة مستقلة ، بالتعاون مع الجهات العربية المعنية على المستوى القومي .

- ومن الامور الجوهرية ، العناية بتصحيح الصورة العربية في افريقيا ، عن طريق اعادة كتابة المناهج المدرسية ، في التاريخ ، واجراء البحوث التاريخية والاجتماعية حول الجذور والتراث المشترك ، وذلك كله مما يقع في صميم مسؤولية المعهد العربي الافريقي .

- ذلك ان عملية تبادل الخبرات ، والحضور الثقافي ، في كل المناسبات الثقافية الافريقية ودعوة الافارقة المثقفين والفنيين ، في اللقاءات العربية امر على جانب كبير من الاهمية ، وقد بدأت الصورة في هذا المجال تتحسن ، وازدادت معرفة كل جانب بالآخر ، وهذا مما يدعم فكرة انشاء الاجهزة الثقافية المشتركة في مختلف المجالات الفكرية والمهنية . والى جانب المعاهد ومراكز

البحوث ، هناك هيئات مشتركة لاتحاد الجامعات العربية والافريقية واتحاد الصحفيين واتحاد الكتاب ... الخ ، والواقع العملي ان العرب هم اعضاء في تلك المنظمات بحكم الموقع الافريقي العربي الجغرافي والبشري وان تنشيط هذه الاجهزة ، وتوجيهها في خدمة الثقافة المشتركة ، هو دور حيوي .

خلاصة

الوجود العربي في افريقيا ، وجود اصيل ، والصلات الفكرية والروحية ، رغم كل الظروف ، مستمرة ، وإن كان الاستعمار بوسائله المتطورة فرض ثقافته عليها ، وأضرَّ بالوجود الثقافي العربي في افريقية كما أضرَّ به في عقرداره ، فإن الفرصة متاحة امام العرب باعتبارهم جزءاً عضواً من القارة ان يستأنفوا هذه الصلة ، بخطة تهدف الى خدمة الثقافة العربية الافريقية. وينبغي ان يكون واضحاً ان النشاط العربي الثقافي إنما يعمل في الوقت نفسه لدعم الثقافة الافريقية وتأكيد وجودها واعطائها مقومات التطور كما حدث في الماضي ، فالثقافة العربية أعانت اللغات الافريقية لتصبح لغة ثقافة وعلم ، وأتاحت لها المشاركة الحضارية باعطائها الحرف العربي بينما عمدت الثقافة الاوروبية الى طمسها ، وتعطيل دورها الثقافي . فالدعوة الى تنشيط العلاقات العربية - الافريقية ثقافياً هي دعوة الى بعث الثقافة الافريقية الحقيقية نفسها ، بينما قامت العلاقات الثقافية الافريقية - الافريقية - لو صح هذا التعبير - على « الاحلال » و« الاستبدال » بحيث اصبحت اللغات الاوروبية والثقافات الاوروبية هي البديل للغات وللثقافات الافريقية ، باعتبار ان اللغات الاوروبية لغات حية وعالمية .

إن كل المجتمع الدولي يتبادل تعلم اللغات تحقيقاً للتعاون الدولي في هذا العالم المترابط الواحد ، وعلى الافريقيين كما هو الحال بالنسبة للشعوب الاخرى ، ان يتعلموا اللغات الاوروبية وان يجيدوها ولكن عليهم الاحتفاظ بلغاتهم وثقافتهم وان يعملوا على تطويرها لأن هذا يمثل اسهامهم في الحضارة البشرية ، ويعبر عن رؤيتهم للحياة وللكون ، وحينئذ تكون اي اضافة جديدة ، دعماً لثقافتهم ، لا بديلاً عنها □

العرب و افريقيا وقضايا الامن المشترك

امين هويدي

باحث في الشؤون العربية
وقضايا الامن القومي - القاهرة .

مقدمة

في الوقت الذي تهب فيه الرياح العاصفة على البلاد العربية لتحديث هزات لم تشهدها بلادنا من قبل ، نجد هذه الرياح القاسية نفسها تهب على جيراننا في افريقيا لتقتلع كثيراً من الاسس ، التي كانت قد توطدت لفترة صغيرة ، ولم تتعمق جذورها بعد . ولعل التأثير الخطر لهذه الرياح وما تحدثه من نتائج عندنا - نحن العرب - وعندهم - اي اخواننا في افريقيا - هو الذي جعل مخططي الندوة ، يختارون هذا الموضوع حتى يكون احد محاور البحث الذي نحن بصدده .

والموضوع متشعب . وما لم تحدد « اطاراته » سوف يصبح من الصعب حصره في نطاق المساحة والوقت المحددين . وانطلاقاً من ذلك سنحاول بحث الموضوع في الاقسام التالية :

اولاً : ماذا نقصد بالامن ؟

ثانياً : لماذا قضايا الامن مشتركة بين الدول العربية والافريقية ؟

ثالثاً : قضايا الامن المشتركة .

رابعاً : الاقتراحات في ضوء نظرة مستقبلية .

اولاً : ماذا نقصد بالامن ؟

الامن القومي هو الاجراءات التي تلتزم بها الدولة او مجموعة الدول لضمان امنها واستقلالها وسيادتها في المجتمع الدولي بما يتواءم والتزاماتها الدولية سياسياً وجغرافياً وتاريخياً لتحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتدعيم القوة العسكرية لشعبها لتصل الى المكانة المرموقة في المجتمع الدولي بناء على تخطيط علمي مدروس يحقق الاهداف والغايات المرجوة^(١) .

(١) اكااديمية ناصر العسكرية العليا ، الندوة العلمية الافريقية ، ١ ، تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٠ .

أما روبرت مكنمارا وزير الدفاع الأمريكي الأسبق ومدير البنك الدولي الأسبق فيقول « هناك حالة عدم استقرار أخذت تسود مساحة كبيرة من سطح الكرة الأرضية . إذ توجد علاقة مباشرة بين عدم الاستقرار وبين الوضع الاقتصادي للدول . والمشكلة العسكرية هي وجه سطحي ضيق لمشكلة الأمن الكبرى . إذ يمكن للقوة العسكرية أن تساعد على توفير القانون والنظام ولكن لا بد علاوة على ذلك من توفير القاعدة الصلبة للقانون والنظام في المجتمع النامي حتى تصبح درعاً يتحقق وراءه التنمية وهي الحقيقة الأساسية للأمن وكلما تقدمت التنمية يرسخ الأمن . لأن الأمن الجماعي والتنمية الجماعية ليسا الا وجهين لعملة واحدة » (٢) .

ولقد حددنا الأمن القومي في دراساتنا المتعددة عن الموضوع (٣) ، بأنه عبارة عن الاجراءات التي تتخذها الدولة او عدة دول في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية . وهذا التعريف يتضمن الآتي :

١ - الاجراءات التي تتخذها الدولة في المجالات : الاقتصادية ، السياسية ، شؤون الدفاع . فالأمن كل لا يتجزأ .

٢ - الاجراءات المتخذة داخل طاقة وامكانيات الدولة . إذ ان الآمال الطموحة التي تتجاوز ذلك تقود الى التهلكة .

٣ - التخطيط للحاضر والمستقبل القريب والبعيد .

٤ - مراعاة المتغيرات الدولية التي تدعو الى اعادة التقييم بين وقت وآخر لتتطابق الاجراءات باستمرار مع المتغيرات الحالية والمنتظرة .

ولذلك فإن « الأمن القومي » يشمل « الأمن العسكري » فالأخير جزء منه . وان كان مجال « الأمن العسكري » هو « الاستراتيجية » Strategy . فإن مجال « الأمن القومي » هو « الاستراتيجية العليا للدولة » Grand Strategy . وان كانت اداة « الأمن العسكري » هي « الحرب التكنولوجية Technological warfare » فإن وسيلة « الأمن القومي » هي « حرب التكنولوجيا War of Technology » .

وفي هذا المجال هناك نقطة مهمة لا بد من التوقف عندها . وهي ان الأمن القومي ليس هو التأمين الذاتي ... الذي يتعلق بالخطوات التي يتخذها « نظام ما » لتأمين نفسه ، او الاجراءات التي يتخذها « فرد » لتعزيز سلطانه ... او تأمين غرض ما او منشأة او مكان . ان الأمن القومي يعمل في خدمة الدولة والشعب لتحقيق الاهداف القومية في الداخل والخارج .

اما التأمين الذاتي فيعمل في خدمة نظام او فرد لتحقيق اهداف شخصية ذاتية .

ووقفنا هذه للتفرقة بين الموضوعين لها ما يبررها . لأننا نشاهد ونلمس خلطاً واضحاً بين « الأمن

(٢) روبرت مكنمارا ، جوهر الأمن، ترجمة يوسف شاهين (القاهرة : الهيئة المصرية العامة ، ١٩٧٠) .

(٣) انظر الكتب التالية لأمين هويدي : الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٥) ؛ احاديث في الأمن العربي (بيروت : دار الوحدة ، ١٩٨٠) ، وفي السياسة والأمن (بيروت : معهد الانماء العربي ، ١٩٨٢) .

القومي « و » التأمين الذاتي « في ممارسة « السياسة » في كثير من دول المنطقة التي نتحدث عنها الآن وربما كان هذا هو على قمة السلبيات التي يعاني منها الامن القومي كما سيتضح في فقرة تالية .

ثانياً : لماذا قضايا الامن مشتركة بين البلدان العربية والافريقية ؟

١ - من الناحية الجغرافية

نلاحظ ان البلاد العربية الآسيوية والبلاد الافريقية تشكلان في واقع الحال كتلة استراتيجية واحدة يحدها شرقاً جبال زاغروس والخليج العربي وشمالاً جبال طوروس والبحر المتوسط وغرباً المحيط الاطلسي الذي يتصل بالمحيط الهندي عند رأس الرجاء الصالح. وكان هذا هو واقع الحال حتى تكوّن البحر الاحمر نتيجة لعوامل طبيعية وجيولوجية ليفصل بين اليابسة في آسيا وافريقيا من الجنوب وظل الاتصال قائماً في المنطقة بين السويس والبحر المتوسط حتى تم الفصل عن طريق القناة الصناعية وهي قناة السويس . ولم يكن غريباً ان غولدا مائير رئيسة وزراء اسرائيل السابقة تصرح في الكنيست الاسرائيلي بعد عبور القوات الاسرائيلية قناة السويس الى الساحل الغربي في حرب تشرين الاول / اكتوبر « ان القوات الاسرائيلية تقاوم الآن في افريقيا » .

ثم نجد ان البلدان العربية يقع بعضها في آسيا وبعضها في افريقيا فالبلدان العربية الآسيوية هي حلقة اتصال بين القارة الافريقية وآسيا والبلدان العربية الافريقية هي صلة الاتصال بين القارة الافريقية واوروپا . وعدد البلدان العربية الافريقية تسعة يبلغ تعداد سكانها ثلث تعداد سكان افريقيا .

وعلاوة على ذلك نجد ان كل حركات الملاحة للموانئ من الساحل الشرقي الافريقي لا بد من ان تمر عبر البحر الاحمر اذا كانت متجهة شمالاً الى اوروپا ، او العكس . والبحر الاحمر يعتبر بحيرة عربية اذ ان كل ساحله الشرقي تحتله بلاد عربية ، اما ساحله الغربي والذي يبلغ طوله حوالي ٢٢٠٠ كلم تقريباً فيوجد منها ٤٠٠ كلم فقط غير عربية . وهذا الوضع ادى دوراً تاريخياً مع الاستعمار البرتغالي في القرن السادس عشر والذي كان يمثل اعدى اعداء الاسلام في ذلك الوقت ، مما جعل العثمانيين الذين كانوا يحتلون مصر والحجاز واليمن يعلنون « ان البحر الاحمر تطل عليه الارض التي تنتشر بوجود الاماكن المقدسة فيها فيحرم على السفن المسيحية المرور في هذا البحر » . وكان الغرض حرمان السفن البرتغالية دخول البحر الاحمر ، وذلك لحقدها على تكديس الثروات في ايدي التجار العرب لاحتكارهم تجارة انشروق عن طريق المييط الهندي والبحر الاحمر وكرهها لانتشار الاسلام ، مما دفعها لكي ترسل بعثاتها للدوران حول افريقيا عن طريق رأس الرجاء الصالح للقضاء على الطريق التجاري من ناحية وللاتصال بملك الحبشة المسيحي من ناحية اخرى للتعاون معه لتطويق الاسلام وضربه من الجنوب . وهذا دليل على التأثير المتبادل للاوضاع الجغرافية بين البلدان العربية والافريقية .

والشيء الغريب حقيقة ان يحدث الوضع نفسه تقريباً بعد غلق قناة السويس ايام العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ حينما بذل الغرب جهده لتحويل الملاحة عن طريق الساحل الغربي لافريقيا لضرب قناة السويس والقضاء عليها، وبدأوا في توسيع الموانئ في غرب افريقيا في داكار وتيما وايبديجان ولاغوس للاستعاضة بطريق رأس الرجاء الصالح عن طريق قناة السويس والبحر الاحمر .

٢ - من ناحية الصراع العالمي

العالم الذي نعيش فيه عالم طبقي رغباً عن انه يشكل مدينة عالمية كبيرة اذ فيه الاغنياء والفقراء ، الاقوياء والضعفاء ، الدول التي تحتم الضرورة ان تكون مستقرة، والاخرى التي تحتم الضرورة ايضاً ان تكون غير مستقرة .

وعلى هذا فهناك ما يسمى بدول المركز ودول المحيط الخارجي او الدول الهامشية . دول المركز دول مستقرة لتوازن القوى وتوازن المصالح بينها وفي ظل توازن الرعب النووي الموجود بينها فإنه من المحتم لاستمرار الحياة الا تحدث مواجهة مباشرة بينها . ولكن الدول الهامشية في افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية وهي ما تسمى احياناً بالدول النامية او دول العالم الثالث او الدول المتأخرة فهي دول غير مستقرة يجوز « للدول العظمى » اللعب فيها ما عدا بعض « المناطق الرمادية » المتعارف على وقف التحرك فيها على قوة واحدة . هذه الدول الهامشية هي مسرح الصراع بين الدول العظمى وبالتالي تشكل بالضرورة مناطق غير مستقرة يجوز تصعيد عدم الاستقرار فيها الى درجة « الصراع الساخن » باستخدام الحروب المحدودة .

ونحن العرب وجيراننا الافارقة من « الدول الهامشية » - وللأسف الشديد - سارع البعض منا بالتقاط « الطعم » لنصبح مسرحاً للصراع والتدخل والمنافسة . هذه الكتلة « العربية - الافريقية » تشكل العمق الطبيعي لاوروبا . كان هذا الوضع في الماضي وآخر مظهر لذلك ما كان يدور على هذه الكتلة من قتال بين الحلفاء ودول المحور . وسوف يظل هذا الوضع في الحاضر والمستقبل حيث تدور الآن حروب باردة وساخنة بالوكالة او مباشرة للاحتفاظ بمناطق استراتيجية تبعاً للخطة الموجودة . ولذلك فهذه الكتلة هي العمق الاستراتيجي لحلف الاطلسي وترتيباً على ذلك فهي بالضرورة محل اهتمام حلف وارسو ، هذا الاهتمام المتبادل يستوجب «افعالاً» و«ردود افعال» مسرحها على طول وعرض الساحة الاستراتيجية التي نتحدث عنها .

٣ - الاوضاع الاقتصادية

اذا كانت البلاد الافريقية مخزناً هائلاً ووعاء ضخماً للمواد الخام التي تحتاجها البلاد الصناعية وما بعد الصناعية في اوروبا والولايات المتحدة واليابان واستراليا وكندا (نحاس - حديد - زنك - يورانيوم ... الخ) فإن البلاد العربية تمثل مخزناً هائلاً للطاقة التي تحتاجها هذه الدول لتصنيع المواد الخام التي تستخرجها من المناجم الافريقية . وقوانين استغلال هذه المواد الخام بما فيها النفط واحدة، واجراءات التحكم فيها واحدة ، بل طريقة استثمارها واحدة فهي طريقة استنزافية يتم التصنيع فيها خارج المنطقة حيث تنعكس خيراتها بطريقة كاملة وتساعد في زيادة الفجوة بين الاغنياء والفقراء او بين الشمال والجنوب .

وعلاوة على ذلك فإن الساحة العربية تمثل منطقة خطوط المواصلات الحساسة التي تمر فيها هذه المواد الخام ذهاباً واياباً ... ذهاباً الى المصانع واياباً الى الاسواق بعد استكمال تصنيعها اذ انها تمر في غالبيتها في البحر المتوسط والبحر الاحمر والخليج العربي وما فيها من مضائق متحكمة : جبل طارق وقناة السويس وباب المندب وهرمز . بل يصل التشابه الى الطريقة التي تهدربها عائد هذه الموارد بطريقة لا تعود على شعوب هذه الدول بالخير كما هو مفروض . فبالرغم من الموارد الهائلة التي

تملكها كثير من هذه الدول فإن حالة الفقر والتأخر ما زالت سائدة في شعوبها بما يمثل تناقضاً واضحاً يزيد من عدم الاستقرار الذي تعانیه الساحة .

٤ - تقدم العلاقات واستمرارها

كان هناك اتصال دائم بين العرب والافارقة عن طريق ثلاثة معابر رئيسية :

أ - الساحل الشرقي لافريقيا ، الذي ساهم بنقل المؤثرات العربية حتى قبل الاسلام وبعده الى اواسط القارة ودواخلها وتوثيق الروابط الاقتصادية بين الخليج العربي والجزيرة العربية من ناحية وشعوب شرق افريقيا من ناحية اخرى. وقد ظهرت الآثار العربية في ساحل الزنج او زنجبار و« بار » معناها ساحل بالفارسية ، وتم ذلك عن طريق التجارة والاستيطان والتزاوج واقام العرب عدة مراكز تجارية على الساحل للتجارة بالذهب والعاج والرقيق وتم لعرب الجزيرة العربية قبل الاسلام عبور باب المنذب الى الساحل الافريقي^(٤) .

ب - مصر ، وقد أدت اقدم الادوار من ايام قدماء المصريين الذين وصلوا الى بلاد « نبت » وهي الصومال حالياً بل وصلوا الى ملتقى النيل الازرق بالابيض حيث الخرطوم الحالية . كما وصل محمد علي واسماعيل الى شواطئ افريقيا الشرقية والى منطقة البحيرات .

ج - مدن وموانئ الشمال الافريقي - العربي ، والتي ساعدت من الترابط الاقتصادي بين الشمال الافريقي وشعوب غرب افريقيا وتم ذلك عن طريق الصحراء الكبرى التي لم تكن عائقاً بقدر ما كانت حلقة اتصال مهمة للعلاقات الثقافية والاقتصادية والحضارية بين المناطق الواقعة شمالها وجنوبها وغرب السودان . وللدلالة على ذلك ننقل ما قاله غرينفل وزير الدولة في حكومة باتريس لومومبا « لقد زور البلجيكيون كل شيء فليست مدينة ستانلي فيل سوى مدينة تيبوتيب القديمة والتي اقامها قبل قدوم الرحالة ستانلي العرب وليس كما قالوا لنا تجار الرقيق وانما هم تلك الموجة الانسانية التي اختلطت بنا وصاهرتنا وتركوا لنا على ارضنا دماءهم ، والبلجيكيون يحصدونهم بالاسلحة الحديثة وليس اعز علينا شيء سوى هذا الدم العربي الذي سال في الماضي كما سال ويسيل دمنا الآن في بلادنا على ايدي نفس اعداء العرب في القرن الماضي »^(٥) .

وإن كانت العلاقات بدأت للتوطين والتجارة فإن انتشار الدين الاسلامي عمقها فامتزجت الحضارة الاسلامية العربية بالحضارة الافريقية القديمة وظهر ذلك في اوسع اللغات الافريقية :

(٤) يقول دورات باربوسا واصفاً ذلك « ما ان وصلت المراكب الصغيرة التي كان يقودها فاسكودي غاما الى اسفل شرق افريقيا حتى فوجئت مفاجأة لم تكن تتوقعها . فقد لقي البحارة ما لم يكن في حسابهم حينما خرجوا يضربون في البحر ... لقد اراقوا تنن كخلايا النحل ومدناً ساحلية عامرة بالناس وفرحوا حين وجدوا بين البحارة العرب والهنود رجالاً عبروا المحيط الهندي مرات كثيرة ويعرفون من اجل ذلك دقائق مرافقه وسجلوا هذه الدقائق في خرط متقنة لا تقل فائدة عما كانوا يعملونه هم من خرط في اوروبا . ورأى البرتغاليون على هذا الساحل مدناً أهلة بالسكان لا تقل نشاطاً عن مدنهم في البرتغال كما وجدوا عالماً تجارياً اوسع من عالمهم الذي جاؤوا منه واكثر ثراء من بلادهم ... وحتى السفن التي وجدها البرتغاليون كانت اكبر من سفنهم واضخم حجماً » ، انظر :

M. I. Dames Haklyt Society, ed., *The Book of Durate* 'arbosa (London: The Society).

(٥) انظر الكتاب الرائع القيم : جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ، العلاقات العربية الافريقية : دراسة تاريخية للآثار السلبية للاستعمار (القاهرة : المعهد ، ١٩٧٨) .

السواحيلي في الشرق والهوساني في الغرب . وكانت تلك الحضارة حضارة موحدة وليست حضارة طاردة كتلك التي اتى بها المستعمرون الاجانب والتي كانت تتطلب من الافريقي استبدال عاداته واسلوبه في الحياة بعادات جديدة واسلوب مخالف « حتى يصبح متمدناً »^(٦) .

وكان من الطبيعي ان تقف الثورة المصرية ايام عبد الناصر الى جانب كل الحركات التحررية التي قامت في القارة للحصول على استقلالها وحريتها ولذلك فقد اعتبرت هذه الثورات «ثورة يوليو» الثورة الام مما انعكس على موقف هذه الدول جميعاً عندما قطعت علاقاتها مع اسرائيل في حرب تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ .

ونخرج من ذلك بالحقائق الآتية :

- ان دواعي التشابه بين اوضاع البلاد العربية والافريقية كذا العلاقات القديمة والمستمرة موجودة سواء من النواحي الجغرافية والاستراتيجية والاقتصادية والدينية والثقافية .

- وان هناك تأثيراً متبادلاً بين ما يحدث في المنطقتين .

- وهذا يدعو ويحتم وجود نظرة مشتركة لاغلب المشاكل المتشابهة ، وسياسة منسقة لمواجهةها ، وتعاون كامل في التنفيذ .

هذا التشابه جعل عبد الناصر يقول في فلسفة الثورة « إننا لا نستطيع بأي حال من الاحوال ان نقف بمعزل عن الصراع المخيف الذي يدور اليوم في افريقيا بين خمسة ملايين من البيض ومائتي مليون من الافريقيين . وسوف تظل شعوب القارة تتطلع اليها نحن الذين نحرس الباب الشمالي الشرقي للقارة الذي يعتبر صلتها بالعالم الخارجي كله . لن نستطيع بأي حال من الاحوال ان نتخلى عن مسؤوليتنا في المعاونة بكل ما نستطيع على نشر النور والحضارة حتى اعماق الغابة العذراء . ان القارة المظلمة الآن مسرح لفوران عجيب مثير لن نستطيع بحال من الاحوال ان نقف امام الذي يجري في افريقيا ، ونتصور انه لا يمستنا ولا يعيننا » .

وتأكيداً لذلك حدد عبد الناصر استراتيجية ثورة يوليو في ثلاث دوائر « العربية والافريقية والاسلامية » . وهنا تتقاطع العلاقة العربية في دائرتين من الدوائر الثلاث هما الدائرة الافريقية والدائرة الاسلامية . وبذلك سقطت كل الحواجز . فكان عبد الناصر هكذا لا يعترف بالحواجز ، بينما كان غيره وما زال يبذل الجهد لاقامتها وتدعيمها . قال عبد الناصر هذا الكلام في الخمسينات وظل يعمل من اجله طوال الخمسينات والستينات ... وحتى مات . وما زال القول صالحاً للعمل به في الثمانينات وما بعد الثمانينات . لأنه قول يستند الى قواعد جغرافية وتاريخية . بل إن استعراضنا لمشاكل الامن المشتركة سوف يؤيد ذلك ويعمقه .

ثالثاً : قضايا الامن المشتركة

١ - نظم الحكم السائدة

تؤدي أنظمة الحكم على اختلاف نوعياتها دوراً رئيسياً في رسم وتنفيذ سياسة الامن القومي التي

(٦) محمد محمد فايق ، عبد الناصر والثورة الافريقية (بيروت : دار الوحدة ، ١٩٨٠) .

تتغير بتغير الادارة الحاكمة . فنظرة ادارة « جيمي كارتر » الى الامن القومي غير نظرة « ادارة رونالد ريغان » اذ تختلف اختلافاً كبيراً من الانتقال من استراتيجية « الحربين ونصف » مثلاً .

تزداد اهمية نظام الحكم في توجيه « الامن القومي » في دول العالم الثالث ومنها الدول العربية والافريقية اذ ان هذه الانظمة تتميز بالاتي في غالبيتها العظمى :

أ - فهي انظمة تبعد بمسافات مختلفة عن النظام الديمقراطي المتعارف عليه وبذلك فهي في غالبيتها العظمى نظم غير ديمقراطية ينفرد فيها الحاكم باتخاذ القرار وكذلك فهي نظم قبائلية او عنصرية في بعض الاحيان .

ب - والصفوة الحاكمة عاجزة عن مواجهة المشاكل المستعصية والدليل على ذلك ان المشاكل تزداد وتتفاقم وتتآكل قوة الدولة ومقوماتها بمرور الزمن بفصل العجز الداخلي في المرتبة الاولى وليس بفعل الضغط الخارجي كما يقال مما جعل الدول غير قادرة على تحقيق امنها على المستوى القطري او الاقليمي او القاري . والدول الضعيفة المتجاورة خطر على الاستقرار الاقليمي لأن الدول القوية المتجاورة اقدر على الحفاظ على التوازن الاقليمي الذي يحقق الاستقرار ، فالامن القومي للدولة يتناسب تناسباً طردياً مع زيادة الامن القومي للدول المجاورة اذ يزيد من روح الصداقة والتعاون والرغبة في التحالف والتكامل .

ج - بالرغم من ان بعضها نظم عقائدية او دينية فقد ثبت عجزها عن تحقيق الامن القومي بل عرضت قواها للاهدار والتآكل . فالناحية العقائدية او الدينية لا تكفي لادارة دولة اذ ان ذلك يحتاج الى قدرتين او جناحين : جناح الفكر الذي يتلاءم مع المشاكل القطرية والاقليمية وجناح الحركة .

ولا بد من ان يتركز الفكر على المعرفة الاكيدة بالتطورات الضخمة التي حدثت وتحدث في كيفية ادارة الصراع الاقليمي والدولي والتعامل مع المشاكل الداخلية المرتبطة بالظروف الخارجية كما ان الحركة لا بد من ان تكون قادرة على تحويل الفكر الى واقع والامل الى مشروع مجسم . فالمهم بالنسبة للفكر ليس قاصراً على ان يكون في رأس صاحبه او مجرد شعارات تلقى هنا وهناك ولكن الاهم من ذلك ان تتوافر القدرة على التطبيق بمشاكله ومتغيراته .

د - هذه الصفوة الحاكمة لا تتفهم في مجملها متطلبات العمل الجماعي وما يفرضه من قيود توازن بين المصالح القطرية الاقليمية او المصالح القارية ثم انها لا تعرف الطريقة المثلى للحوار الذي لا بد من ان يدور بارادات ناقصة لتحقيق اهداف ناقصة . فالنقص في الارادة القطرية تعوضه الاضافة من الارادة الاقليمية . هذه الصفوة ايضاً لا تعتبر ان الخلاف في الرأي هو ضرورة من ضرورات الحوار ولكنها تعتبره عداوة وقطيعة . فكل شيء عندها ابيض او اسود والسياسة لا تعرف هذه الالوان لأنها تتعامل مع لون « بين بين » .

هـ - يتم نقل السلطة في هذه البلاد اما عن طريق « خدعة » او بواسطة « طلبة » او على صوت « احد الالجان الجنائزية » لأنه لا يوجد نظام ثابت لموضوع نقل السلطة او لتحديد مدتها او مسؤولياتها او مخصصاتها^(٧) . فالسلطة مطلقة لا ينهاها الا الموت وهذا قديم ، اما بفعل البشر او بفعل

(٧) هنري كيسنجر ، في السياسة الخارجية الامريكية ، وامين هويدي ، كيسنجر وادارة الصراع الدولي : فيينغهام ، الوفاق الدولي ، ايلول الاسود ، حرب اكتوبر ١٩٧٣ (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٩) .

القدر . وحينما يتم هذا تتعرض الدولة لهزات وانحرافات حادة في اتجاهاتها وارتباطاتها تبعاً للمزاج الشخصي للقادمين الجدد .

و - تستخدم القوة بكثافة في ممارستها للسياسة الداخلية او الخارجية فمن ناحية السياسة الداخلية يكون القسر والبطش وفي السياسة الخارجية لا تُعْضَى مرونة للدبلوماسية لحل التناقضات بل يكون استخدام القوة بديلاً عن الدبلوماسية وليس قاعدة لها او وسيلة مكملة لها . صحيح ان معظم التغيرات التاريخية الرئيسية كما يقول كيسنجر حدثت بدرجة كبيرة او قليلة عن طريق التهديد بالقوة او باستخدامها فعلاً^(٨) . ولكن لا بد كما قال ماوتسي تونغ من ان يتحكم الحزب في البندقية وليس العكس . ومعنى ذلك مزج الدبلوماسية بالقوة .

وقد نتج عن طبيعة تكوين هذه الانظمة نتائج خطيرة تؤثر في الامن القومي منها :

- الخلط الكامل بين الامن القومي والتأمين الذاتي واصبح التركيز كله على تقوية « الرئيس » وليس « الرئاسة » واصبح الولاء يقاس بالنسبة « للرئيس » وليس للرئاسة . بل ذهب الكثيرون من هذه الصفوة مذهباً خطيراً وهو التطلع الى القوى الخارجية لتثبيت النظام بدلاً من التطلع الى الشعب . فعاد الاستعمار من جديد في صورة تسهيلات او قواعد او اتفاقيات دفاع مشترك لا تتحقق فيها المساواة او اتفاقيات استراتيجية تخدم الجانب الاقوى لأن الجانب الاضعف لا يتعدى كونه ذليلاً قصيراً لا يقوى على الوقوف او التأثير .

- اضعاف قدرة الدولة باهدار امكانياتها وقوة الدولة بتآكل قواتها المسلحة .

- قيادة الدولة الى مصير غير مأمون فتخضع للابتزاز الاقليمي والدولي .

- مع زيادة المشاكل الداخلية يكثر الميل الى المغامرات الخارجية التي اصبحت لا تعترف بالحدود السياسية للدول ولا بالقوانين الدولية السائدة .

ولا يمكن علاج هذا الا بالمساواة وتكافؤ الفرص ، العمل على اذابة القبلية والاتجاهات الاقليمية والانفصالية في اطار الوحدة الوطنية ، ايجابية العمل السياسي وحرية ممارسته ، توسيع قاعدة الخدمة العسكرية لاذابة النعرات القبلية ، وجوب تخفيف الاعباء الاقتصادية عن الجماهير ، مصارحة الشعب بالحقائق واللقاءات السياسية المفتوحة ، دعم القيم السماوية والدعوة للمصالحات الوطنية .

وأعود فأكرر ان اغلب مشاكل الامن القومي المشتركة من فعل هذه « الصفوة » الحاكمة لأنها أولاً وأخراً تغلب « التأمين الذاتي » على الامن القومي .

٢ - اللاجئون

توجد مشكلة اللاجئين في كل من البلاد العربية والبلاد الافريقية تهدد الامن القومي في كل من الساحتين وتؤدي دوراً مهماً في توجيهه الا ان المشكلة تختلف اختلافات جوهرية سواء من ناحية اسبابها او من ناحية علاجها بين الساحتين .

ففي البلاد العربية توجد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وهي ناجمة عن استيلاء دولة عدوانية فرضت نفسها في المنطقة رغماً عن انها جسم غريب عنها بدعوى انه لا بد من تجميع يهود « الدياسبورا » فوق ارض الميعاد . وهي ارض حسبوها بلا شعب ولكنهم حينما اتوا وجدوا ان الارض فيها شعب وهنا اصبحت سياستهم ايجاد شعب بلا ارض . وفي عملية « السلام من اجل الجليل الاخيرة » ظنوا انهم قادرون على اباده هذا الشعب حتى وهو موجود على ارض غير ارضه . إذأ فالمشكلة هي من فعل قوى دخيلة استولت على الارض وطردت الشعب .

وهناك محاولات مركزة لكي تحول القضية الى مجرد قضية لاجئين يقيمون في البلاد التي وجدوا انفسهم فيها وهناك رفض كامل لهذا الاتجاه من البلدان العربية ، البعض عن رغبة والبعض الآخر عن رهبة . ولكن لا علاج لهذه المشكلة الا بايجاد وطن لهؤلاء على ارضهم السابقة التي طردوا منها ولا يمكن أن يتم ذلك الا عن طريق حروب التحرير وتقرير المصير .

ولا يمكن لنا - نحن العرب - ان ننسى وقفة افريقيا معنا في نضالنا ضد الصهيونية منذ قطعت دولها علاقاتها مع اسرائيل في حرب تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ وما زال موقف معظمها ثابتاً لا يتغير حتى الآن . ثم ساندونا في المجالات الدولية مساندة كاملة واصبحوا متفهمين وجهة نظرنا تفهماً معقولاً . وافريقيا بوقفتها هذه لم تنس وقفتنا معها في مواقف سابقة وحالية .

اما في افريقيا فالمشكلة موجودة فهناك هجرة من عدة دول الى عدة دول اخرى مجاورة واذا كانت نسبة اللاجئين في العالم الى عدد سكانه تقدر بحوالي ٢ - ٣ من الالف فإنها تقترب في افريقيا الى ١ بالمائة من سكان القارة، فعلى سبيل المثال يوجد في السودان وحده حوالي ٥٢٦,٠٠٠ لاجيء امكن تسجيلهم . كما يقدر عدد اللاجئين في الصومال بحوالي ٣٠ بالمائة من عدد سكانه الاصليين . ولعل ما يدعوا الى مواجهة المشكلة هو : انه لا يوجد في المستقبل القريب امل لطلها ، وانها تسبب اعباء ثقيلة سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية على الدول المضيفة ، كما تسبب قلقاً دائماً لأنظمة الحكم الطاردة .

وترجع اسباب المشكلة الى عوامل تمتد جذورها الى ما قبل انحصار الاستعمار عن افريقيا : من مشاكل للحدود ، وتقسيمات غير طبيعية بين الدول تشكل الاسباب الرئيسية للصراعات الدائرة حتى الآن ، صراعات دولية لا تزال تتفاعل على ارض القارة . ولكن يأتي في مقدمة هذه الاسباب النظرة القبلية الفردية التي تعالج بها الصفوة الحاكمة امور سياستها الداخلية، فكثير من اللاجئين وجدوا انفسهم خارج بلادهم لاختلاف وجهات نظرهم السياسية والبطش الذي يواجه به هذا الخلاف في الرأي كما ان الاضطهاد الثقافي والديني يؤدي دوراً في زيادة المشكلة .

وكثيراً ما يستغل اللاجئون - بعد تسليمهم - من قبل الدول المضيفة لاثارة المتاعب للدولة الام الطاردة عن طريق احداث المناوشات والقلاقل او عن طريق الغزو واختراق الحدود مع المرتزقة التي تنفرد بها افريقيا كقضية امنية خاصة^(٩) .

(٩) حدث ذلك مرة واحدة في الخلافات العربية حينما نجأ احد البلدان العربية الى استخدام المرتزقة في حرب اليمن ، التي وقفت فيها القوات المصرية الى جوار الثورة اليمنية الوليدة ، ففتحت مكاتب في المانيا وايطاليا لاستئجار المرتزقة ودفعتهم الى مسرح القتال ، انظر : امين هويدي ، حروب عبد الناصر ، ط ٢ (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٨) .

وهناك بعض الاقتراحات التي قد تساعد في حل المشكلة او التخفيف من حدتها . علماً بأن الحل الامثل هو عودة اللاجئين الافارقة الى ديارهم للعيش فيها في امن واستقرار:

أ - ان يطبق بدقة تعريف كلمة « لاجيء » الذي حددته اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ وأكماله البروتوكول الملحق بها والموقع في جنيف عام ١٩٦٧ كذا احترام جميع الاتفاقيات الافريقية والدولية المتصلة بمشكلة اللاجئين في افريقيا مع تحديد المساعدات التي ينبغي ان تقدم الى اللاجئين من الجهات الدولية والافريقية .

ب - تقوم الدول الطاردة بالآتي :

(١) تحقيق الوفاق والمصالحة الوطنية والعدالة الاجتماعية بين المجموعات المتباينة للدولة ويمكن الاهتداء باتفاقية اديس ابابا عام ١٩٧٢ والخاصة بحل مشكلة جنوب السودان .

(٢) احترام حقوق الانسان وحق تقرير المصير والتركيز على سياسة حسن الجوار .

(٣) اتخاذ الخطوات لاعادة اللاجئين الى اوطانهم واصدار قانون العفو العام والالتزام به .

ج - ماذا لو جعلنا عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ عامين دوليين لحل مشاكل اللاجئين على مستوى العالم كخطوة تفتح المجال لعلاجها على المستوى العربي والافريقي . ويمكن للبلدان العربية ان تساعد في ذلك عن طريق التمويل والتوفيق .

٣ - التخلف واهدار الامكانيات

لا يمكن للدول الافرو - عربية ان تحافظ على استقلالها الذي حصلت عليه بالدماء والكفاح الا عن طريق العمل الجاد وبذل العرق والا اذا حارب الانسان في هذه المناطق الحيوان الذي بداخله^(١٠) ، فيقضي على الفساد والرشوة والتخاذل والكسل فلا يمكن « عمل العجة من بيض فاسد » . وعلاوة على ذلك فإنه لا توجد مناطق اخرى في العالم فيها هذا العدد الكبير من الدولات الصغيرة من حيث عدد السكان والانتاج الا في امريكا الوسطى . مثل هذا الوضع وحده يجعل الثروات الطبيعية لهذه الدولات فريسة سهلة للاجنبي يستنزفها لصالحه فتتآكل بمرور الزمن الا اذا كان استثمارها اقليمياً او قارياً .

وعلى الرغم من ان المنطقة الافرو - عربية غنية بالامكانيات الزراعية (مياه وارض) وبالامكانيات الصناعية (رؤوس اموال - مواد خام - ايد عاملة) الا انها في مجموعها دول مستهلكة غير منتجة تعتمد في حياتها على الاستيراد لتغطية اغلب احتياجاتها فهي كالنباتات الطفيلية تعيش على العالم الغني .

فعلى سبيل المثال اطلق المستثمرون على افريقيا اسم « القارة العذراء » من ايام استكشافهم الاولى وتوغلهم داخل القارة الا ان افريقيا ما زالت عذراء بعد رحيل الاستعمار بعشرين عاماً . فبالرغم من انها تملك نهر النيل ونهر النيجر ونهر الكونغو وهي من اكبر انهار العالم علاوة على عدة بحيرات كبرى تحتوي على اكبر احتياطي عالمي للمياه العذبة^(١١) ، الا ان نسبة كبيرة من سكانها تعاني المجاعا

(١٠) كما قال الدكتور كاوندنا رئيس زامبيا « لا يمكن للانسان الافريقي ان يتقدم الا اذا حارب الحيوان الذي بداخله » ، مشيراً الى الفساد المستشري في القارة على كل المستويات .

(١١) تملك افريقيا ٤٠ بالمائة من قوى العالم المائية ولم تستغل منها الا ٥ بالمائة فقط .

والعطش . فطبقاً لتقرير مجلس الغذاء العالمي الاخير « انخفض الدخل القومي في ١٥ دولة افريقية ، وزاد دخل ١٩ دولة ١ بالمائة ، وتدهور الانتاج الزراعي في القارة بنسبة ٧ بالمائة للفرد الواحد خلال الستينات ، وتضاعف معدل الانخفاض في السبعينات ومن المنتظر زيادة التدهور في الثمانينات . وارتفعت اسعار الاسمدة ومصادر الطاقة وكلها تستوردها الدول الافريقية ، وانخفض معدل استهلاك الفرد من الغذاء من دول القارة جنوب الصحراء بنسبة ١٠ بالمائة عما كان عليه الحال منذ ١٠ اعوام . ومن المتوقع ان تتضاعف الحاجة الى استيراد المواد الغذائية في منتصف الثمانينات الى ثلاثة اضعافها الآن . وتجدر الحكومات الافريقية صعوبة كبيرة في سداد اثمان وارداتها من الاغذية فعلاً في الوقت الحالي واصبح معدل الوفيات في القارة من اعلى المعدلات في العالم وتزايد حدة الجوع وامراض سوء التغذية » . ويستطرد التقرير قائلاً « ويرجع ذلك الى ثلاثة عوامل : نقص القدرات الادارية والفنية ، ندرة البنية الاساسية من شبكات ري وصرف وطرق وصيانة وتخزين ، وتتبع كثير من الدول سياسات اقتصادية لا تشجع الصناعات الغذائية » (١٢) .

وليست البلاد العربية بأفضل حال فبالرغم من توافر الاراضي الزراعية والمياه والايدي العاملة ورؤوس الاموال الا انها في مجموعها دول مستوردة للمواد الغذائية من اول رغيف الخبز حتى البيض والدجاج واللحوم والسكر والزيت والفاكهة . فإذا انتقلنا الى النفط مثلاً بصفته المادة الخام الاساسية في البلاد العربية لوجدنا الآتي (١٣) :

- كل مراحل الانتاج في ايد اجنبية بالرغم من ان الانتاج بدأ منذ فترة طويلة اظن أنها كافية لاعطائنا التجارب لتتولاه بانفسنا .

- وتسويق هذا الانتاج ونقله ايضاً تسيطر عليه الاحتكارات الاجنبية دون محاولة جادة من جانبنا لازالة هذا التناقض .

- والعملة التي يتم بها التعامل عملة اجنبية تخضع لتلاعب الغير وهوائه .

- والطريقة التي يتم بها الانتاج طريقة استنزافية فالنفط ثروة طبيعية غير قابلة للاستعواض ويستخرجه الغير لينقل خاماً الى البلاد الصناعية فيعم الرخاء ان انه يبعث الحياة في مصانعها ويعود اليها بصفتنا سوقاً استهلاكية مصنعاً ليمتص ايراداتنا من جديد .

- بالرغم من ان انتاج دول الاوبك من النفط الخام هو ٣١ بالمائة من الانتاج العالمي حسب احصائيات ١٩٧٥ الا انها تصدر اكثر من ٦٠ بالمائة من صادرات العالم من النفط الخام (١٤) .

- وبالرغم من كمية الصادر الضخمة الا ان طاقتها التكريرية لا تتجاوز ٢,٥٦ بالمائة من الطاقة التكريرية في العالم .

- ارتفعت الايرادات النفطية السنوية للبلاد العربية من مليار دولار في اوائل الستينات الى ٧ مليارات في اوائل السبعينات ثم الى ٦٠ ملياراً عام ١٩٧٥ مما ادى الى ارتفاع الفائض في ميزان الحساب الجاري لهذه الدول من ١,٧ مليار دولار عام ١٩٧٧ الى ٣٣ ملياراً عام ١٩٧٥ الا ان هذه

(١٢) الامرام ، ٧ / ٩ / ١٩٨٢ نقلاً عن الهيرالد تريبيون .

(١٣) هويدي ، احاديث في الامن العربي .

(١٤) جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، استخدامات عوائد النفط العربي حتى

نهاية السبعينات (القاهرة : المنظمة ، ١٩٧٧) .

العائدات الضخمة بدأت تتبخر نتيجة للانماط الاستهلاكية فزادت واردات الدول العربية النفطية مثلاً من ٦,٧ مليارات دولار عام ١٩٧٢ الى ١٠,١ مليارات عام ١٩٧٣ ثم الى ١٧,٧ ملياراً عام ١٩٧٤ ثم الى ٣١,٣ ملياراً عام ١٩٧٥ اي بمعدل سنوي ٧٠ بالمائة^(١٥) .

- الاخطر من ذلك ان ما تبقى من حصيله الصادرات النفطية اعيد استثماره في الدول الغربية اي خارج المنطقة الافرو - عربية فبلغ مجموع استثمارات دول الاوبك في بريطانيا والولايات المتحدة نحو ٣٣ مليار دولار عام ١٩٧٤ وحدها .

والنتيجة ان ثروتنا النفطية كلها - والتي لا يمكن استعواضها - نزحت الى الخارج وساهم النفط العربي في حل مشاكل الآخرين بعد ان خرجوا بفكرة «اعادة تدوير» الايرادات النفطية. وبذلك اصبح لدينا « الثراء المادي » ولكننا احتفظنا الى جانبه « بالتخلف الاقتصادي » .

ولنأخذ مثلاً آخر الفوسفات ، فالبلاد العربية من اغنى بلاد العالم في مناجم الفوسفات الا اننا نستسهل تصديره خاماً دون تصنيعه الى اسمدة فوسفاتية لزيادة انتاجنا الزراعي او استخراج حامض الفوسفوريك منه لاستخدامه في الصناعة او لاستخراج اليورانيوم من تركيزات الفوسفات . هذا الناتج الاخير يجعل من الفوسفات مادة استراتيجية لا يجوز تصديرها حتى يمكن الاستفادة من اليورانيوم الناتج من تطوير برامجنا الذرية^(١٦) .

ولنأخذ مثلاً آخر على حجم الاحتكارات الاجنبية في افريقيا اتحاد المناجم في كاتنغا والذي يمارس نشاطه في مساحة تبلغ ٢٤,٠٠٠ كلم^٢ حيث يمتلك ٣ مناجم للنحاس ، منجماً للنحاس والزنك ، ٥ للنحاس والكوبلت ، منجماً للحديد ، ومنجماً للحجر الجيري . وانشأ بينها شبكة خاصة من الطرق والسكك الحديدية تمتلكها الشركة . وتمتلك الشركة ٦ محطات كهرباء تشغل مسبك « لومومباشي » ، مصانع « جادونفيل ميشيتورو » ومصانع « كولويزي لوبك » ثم ينقل الخام المكرر مرحلة اولى ليتم تكريره من بروكسل بواسطة السكة الحديد الى ليبولدفيل ثم بحراً بواسطة الشركة الكونغولية وتتكفل بالتأمين عليه شركة التأمين الكونغولية وتمول كل العمليات بنوك بلجيكية^(١٧) ، والامثلة كثيرة بل اكثر من ان تحصر .

وتتعرض هذه المواد الخام لأخطار اخرى هي ايجاد المواد البديلة : القطن الصناعي ، المطاط الصناعي ، الكاكاو الصناعي علاوة على ان اسعار هذه المواد تحدد في اسواق المال الاجنبية في لندن ونيويورك وبروكسل وباريس . بل يتم توزيع المنتجات عن طريق شركات اجنبية تقوم بدور الوسيط لتعيد تصديرها الى اسواقنا بالاسعار التي تراها . فمثلاً منتجات زائير يتم تهيئتها وتسويقها عن طريق بروكسل وانفوس وتقوم الكثير من الشركات الفرنسية والانكليزية بشراء عدد من السلع العربية والافريقية لتقوم باعادة تصديرها اليها من جديد^(١٨) .

(١٥) المصدر نفسه .

(١٦) نستنتج من ذلك مشروعاً رائداً محدوداً بدأ المغرب في تشغيله .

(١٧) Kwame Nkrumah, *Neo-Colonialism: The Last Stage of Imperialism* (London: Nelson, 1965).

(١٨) جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ،

العلاقات العربية الافريقية : دراسة تحليلية في ابعادها المختلفة (القاهرة : المعهد ، ١٩٧٨) .

هذه اللمحة الخاطفة تؤكد خطورة اوضاعنا الاقتصادية التي تهدد الامن القومي لهذه المنطقة وتجعل اي محاولات تبذل في سبيل تحقيقه دون علاج هذه الحالة حبراً على ورق . لأن الامن يكون لمن ؟ وبمن ؟ ولا شك ان محاولة زيادة حجم التبادل التجاري العربي - الافريقي فيه العلاج الحاسم ولكن يحول دون ذلك عقبات رئيسية يمكن تلخيصها في الآتي :^(١٩) .

- الارتباط الاقتصادي القومي ببعض الدول خارج المجموعة الافرو عربية اذ عملت الدول الاستعمارية اثناء الفترة الاستعمارية على دمج وربط اقتصاديات مستعمراتها باقتصادها . وفي السنوات التي تلت الاستقلال تقاعست الانظمة المتخلفة عن علاج الموقف تبعاً لخطة واضحة مدروسة إما عن عدم معرفة ، وإما بالتركيز على مشاكل اخرى اقل اهمية كالاخلافات الداخلية مع تنظيمات معارضة او مشاكل خارجية مع دول مجاورة .

- طبيعة مرحلة النمو التي تمر بها دول المجموعة الافرو عربية فهي بلاد نامية اضطرت للتوسع في الاستيراد من الخارج من اول حصولها على الاستقلال ولكن لا عذر لها في الاستمرار في هذا الوضع الاقتصادي الخطير والذي يزداد خطورة بمرور الايام .

- منح تسهيلات واعفاءات جمركية لبعض السلع الاجنبية اذ ترتبط بعض الدول بعدد من الاتفاقيات الاقليمية الثنائية او متعددة الاطراف مع عدد من الدول الاجنبية او التكتلات الاقتصادية الدولية، تحصل بعض السلع الاجنبية بمقتضاها على مزايا واعفاءات جمركية خاصة في الوقت الذي تحرم منه السلع داخل المجموعة من هذه المزايا مما يجعلها في وضع تنافسي صعب امام السلع الاجنبية^(٢٠) .

- عدم توافر وسائل النقل والاتصال فقد عمل الاستعمار على ربط مناطق انتاج المواد الخام بموانئ التصدير لاروبا دون الاهتمام بمشروعات الطرق التي تربط بين الدول الافريقية او العربية بعضها ببعض، فاتجاه المواصلات اتجاه طولي ولا يوجد الا القليل من الاتجاهات العرضية التي تحقق زيادة الارتباط وسهولته مما ترتب عليه ارتفاع تكاليف النقل البري والبحري بين الدول العربية والافريقية .

وانني لا اوافق الكثير من المراجع التي تُلقِي بمسؤولية هذه السلبيات على الاستعمار فإن هذا امر مفروغ منه فالاستعمار يعمل لمصلحته أولاً وأخراً والسؤال هو : ماذا فعلنا نحن لتدارك هذه السلبيات ؟ ما هي خططنا ؟ ما الذي نفذناه ؟ وما الذي ننوي تنفيذه ؟ علماً بأن العلاج واضح نقرأه مكرراً في جميع المراجع والابحاث . ولا بأس من تكراره فلن نكون اول ولا آخر المتحدثين عن ذلك .

كيفية زيادة معدلات التبادل التجاري الافرو عربي

- (١) اقامة علاقات مباشرة والاستغناء عن الوسطاء الاجانب .
- (٢) سد الحاجات التي تفتقر اليها الاسواق الافرو عربية على اساس الاولوية قدر المستطاع .

(١٩) المصدر نفسه .

(٢٠) تتمتع بعض سلع دول السوق المشتركة في البلدان الافريقية المنتسبة الى هذه السوق ، باعفاءات ومزايا جمركية لا تتمتع بها السلع الافريقية المماثلة داخل السوق .

- (٣) ازالة جميع الحواجز التي تعوق ذلك .
- (٤) وضع الانظمة التفضيلية .
- (٥) تشجيع التعاون بين المؤسسات التجارية والمشروعات التجارية والصناعية .
- (٦) التعاون بين المؤسسات المصرفية ومؤسسات التأمين واعادة التأمين .
- (٧) تنسيق الجهود العربية - الافريقية في مجال التجارة الدولية بهدف التوصل الى اسعار عادلة لمنتجاتها في الاسواق الدولية فعن طريق هذا التعاون يمكن الحصول على شروط افضل للتبادل التجاري بينها وبين الدول المتقدمة . فبعض هذه الدول تعتبر في مقدمة الدول المنتجة لسلع معينة مثل القطن والبن والموز والكافور والبقول السوداني او السلع الصناعية مثل الفوسفات والحديد والذهب والنيكل والكروم واليورانيوم . وهذه السلع تتعرض دائماً لتقلبات الاسعار ، الامر الذي يلحق اضراراً بالغة باقتصاديات هذه الدول . ويمكن لدول هذه المجموعة اتباع استراتيجية مشتركة للتوصل مع الدول الصناعية الى اتفاقيات طويلة الامد لتحقيق الاستقرار المطلوب .

٤ - الانتشار النووي

على الرغم من ارتفاع تكاليف الحصول على الاسلحة النووية هذه الايام الا ان أثر ذلك على معدل الانتشار النووي كان محدوداً . ان اصبحت حيازة الاسلحة النووية او التهديد بالتحول الى قوة نووية دليلاً على القوة الوطنية .

ولنا ملحوظات ثلاث مهمة بهذا الخصوص :

- أ - كل الاعضاء الدائمين في مجلس الامن سمح لهم ان يكونوا اعضاء في النادي الذري .
- ب - سمح بوجود قوة ذرية اقليمية في اقاليم العالم المرشحة لتكون قوى اقليمية عظمى .
- اسرائيل في منطقة الشرق الاوسط .
- جنوب افريقيا في القارة السوداء .
- الهند في شبه القارة الهندية .
- الارجننتين في امريكا اللاتينية .

هذه القوى الاقليمية العظمى وما لديها من مظلات ذرية صغيرة محكومة بواسطة المظلات الذرية الكبيرة .

ج - مقاومة اي اتجاهات لتوسيع عضوية النادي الذري بعد ذلك . فكان هناك ارتياح عام بل حماسي لضرب « الاوزاريك » في بغداد . والتهديد بضرب ما تسمى بالقنبلة الاسلامية في باكستان لدرجة ان كثيراً من المصادر تؤكد ان « بوتو » كان ضحية اصزاره على امتلاك باكستان للقنبلة الذرية .

وتأييداً لما نقول فإنه بالرغم من القرارات الكثيرة للامم المتحدة وعلى الاخص منذ الستينات والتي تدعو الدول الاعضاء الى الامتناع عن القيام بأي تجارب ذرية في القارة نتيجة لقيام فرنسا باجراء

تجارب ذرية في الصحراء ، وبالرغم من ان منظمة الوحدة الافريقية اعلنت عام ١٩٦٤ المنطقة غير نووية اي منطقة نظيفة بالتعبير الفني الا ان حكومة جنوب افريقيا العنصرية ضربت عرض الحائط بكل هذه المحاولات الطيبة واصرت على الدخول الى النادي الذري . وبمنتهى التركيز نشير الى بعض هذه المحاولات :

- منحت كونسرتيوم الشركات الفرنسية فرامستون واكستوم وسبي باتينيول عقداً لبناء وحدة توليد طاقة تبلغ قيمتها مليار دولار . وتقرر بناء مفاعلين شمال « كيب تاون » بعشرين ميلاً باسم « كوبرج أ » و « كوبرج ب » سيبدأ العمل في عامي ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ على التوالي . وحينئذ يمكنهما انتاج كمية من البلوتونيوم تكفي لصناعة مئات القنابل النووية^(٢١) .

- منذ عام ١٩٥٣ وهي تورد اليورانيوم الى بريطانيا والولايات المتحدة ثم اتفقت مع الاخيرة بعد ذلك على مشروعات مشتركة لاستخدام القوة النووية في الاغراض السلمية ثم اشترت من الولايات المتحدة مفاعل للابحاث الحرارية بطاقة ٢٠ ميغاواط « سفاري » وبدأ تشغيل هذا المفاعل الذي يقع في « بليندايا » . ثم شغلت مفاعلاً آخر « سفاري » عام ١٩٦٨ وذلك بعد ٧ سنوات فقط من تشغيل المفاعل الاول .

- التفجير النووي الغامض الذي حدث بالقرب من القطب الجنوبي عام ١٩٧٩ ، بالاشتراك مع اسرائيل والذي اكتشفه احد الاقمار الصناعية الامريكية ثم ما لبثت الولايات المتحدة ان سترت على التفجير وذكرت انه تم نتيجة اصطدام احد النيازك بالمحيط . وهذا هو التفجير النووي الثاني تقوم به حكومة « بريتوريا » اذ تم التفجير الاول في صحراء « كالاھاري » .

- من اخطر المشروعات التي انشأتها وحدة « تخصيب اليورانيوم » في « فالندايا » مما دعى « جون فورستر » الذي اصبح رئيساً للوزراء بعد ذلك يصرح في فرنسا عام ١٩٧٦ « ان بلاده تملك تكنولوجيا انتاج القنابل الذرية وليس هناك ادنى شك في هذا الامر » . وايد هذا التصريح تصريح كان قد ادلى به عام ١٩٧٤ رئيس مجلس ادارة الطاقة الذرية في جنوب افريقيا . اذ أكد ان « بلاده سوف تصبح قريباً من الدول التي تتبع اليورانيوم المخضب وعناصر الوقود لمفاعلات توليد الطاقة لتوفر اليورانيوم في البلاد علاوة على توفر التكنولوجيا والخبرة في حقل تخصيب اليورانيوم » .

- لم توقع جنوب افريقيا - ولا اسرائيل - على معاهدة عدم الانتشار كما ان التكنولوجيا النووية فيهما لا تخضع ل ضمانات الاتحاد الاوروبي للطاقة الذرية او الوكالة العالمية للطاقة الذرية .

والشيء الغريب ان ايران كانت تمول بعض عمليات تركيز اليورانيوم التي تقوم بها جنوب افريقيا ايام الشاه لأنها هي المورد الأساسية للنفط لها على امل الانتفاع بالتكنولوجيا النووية التي تملكها وكذلك تقوم المانيا الغربية بمساعدتها في هذا المجال .

(٢١) توند ادرينان ، « الانتشار النووي وافريقيا السوداء : ازمة انتشار القنبلة » ، ترجمة منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز التخطيط ، قسم الشؤون الاستراتيجية ، بيروت ، ٢٠ / ٤ / ١٩٨٢ ، (نشرة محدودة التداول) ، نقلاً عن : *Third World Quarterly* ، وامين هويدي ، الصراع العربي - الاسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٣) .

هذا النشاط النووي لجنوب افريقيا وضع دول القارة امام خيار دقيق مقلق : هل الافضلية لطعام المزيد من الافواه الجائعة وتطوير الموارد من اجل حياة افضل للجماهير ام تحويل هذه الموارد لسباق التسلح في المجالين التقليدي والنووي ان تتحدد مواقع الدول في العالم وعلاقتها المتبادلة على اساس القوة ، فلن تستطيع اي دولة ان تفاوض او تقبل منع الانتشار من موقع الضعف المطلق بعد ان اصبحت جنوب افريقيا هي الدولة الاقليمية العظمى التي قد تقوم في المستقبل بتوجيه سياسة القارة حسب اهوائها الامر الذي دفع رؤساء بعض الدول الافريقية (نيجيريا وزائير) للتهديد بالدخول في هذا الميدان . فقد حرضت نيجيريا اثناء مؤتمر دول عدم الانحياز في هافانا عام ١٩٧٩ دول العالم الثالث على تطوير برامجها النووية ثم عاد الرئيس شاجاري في ذكرى استقلال نيجيريا عام ١٩٨٠ ليعبر عن طموحات نيجيريا النووية .

وبعيداً عن عامل جنوب افريقيا فالكلفة المتزايدة للأسلحة التقليدية وزيادة اسعار النفط قد تؤدي الى تفكير مبكر في « البديل النووي » مع تذكر انه لا توجد مفاعلات للاستخدامات السلمية ان كلها تنتج « البلوتونيوم » من عوادمها .

واذا اتجهنا الى اسرائيل وسط الشرق الاوسط لوجدنا تشابهاً كبيراً بينها وبين جنوب افريقيا بالنسبة لقدرتها النووية ودون الدخول في تفاصيل كثيرة حول امتلاك اسرائيل للقوة النووية ام عدم امتلاكها لذلك فإننا بعد دراسات طويلة في هذا المجال خرجنا بالتصورات التالية حسب اسبقيتها من وجهة نظرنا :

التصور الاول : انها تمتلك فعلاً بعض الرؤوس النووية الجاهزة ووسائل اطلاقها وتحفظ بها كوسيلة امن اخيرة لاستخدامها الا اذا تعرض وجودها للخطر (اسبقية اولى) .

التصور الثاني : انها تمتلك فعلاً بعض الرؤوس النووية المفككة في مخازنها وكذا وسائل الاطلاق مع امكانية تجميعها في ايام او اسابيع حسب ما تقتضيه الاحوال وخاصة انها تمتلك زمام المبادرة في توجيه الامور (اسبقية ثانية) .

التصور الثالث : انها تمتلك المعرفة الى الخيار النووي الا انها لأسباب مالية تمتنع حالياً عن الانفاق على الانتاج النووي الفعلي وخاصة انها تمتلك التفوق التقليدي (اسبقية ثالثة) .

التصور الرابع : انها لا تمتلك الرؤوس الذرية او المعرفة لانتاجها وان حديثها في هذا المجال مجرد « تهوئش » (كاسبقية رابعة) .

وهناك عدة ملحوظات يستحسن ان نشير اليها :

- هناك تعاون كبير بين اسرائيل وجنوب افريقيا في المجال النووي بل من المؤكد ان اسرائيل شاركت في التفجير الغامض الذي تم مؤخراً في منطقة القطب الجنوبي كما سبق وشاركت في التفجير الاول الذي قامت به فرنسا في الصحراء في الخمسينات .

- الولايات المتحدة الامريكية تبارك نشاط الدولتين او على اقل تقدير تتستر عليهما ، بل هي التي امدت اسرائيل بمفاعل « ناحال سوريك » وهي التي امدت جنوب افريقيا بمفاعل « سفاري » .

- فرنسا ساعدت اسرائيل في المراحل الاولى لنشاطها النووي وهي التي ساعدت جنوب افريقيا في ذلك ايضاً .

- ان كليهما يتبع استراتيجية « الردع بالظن » او « الردع المراءوغ » عن طريق عدم نفي او تأكيد قدراتهما النووية .

وعلى اي حال فإن من الاحوط - تبعاً لمبادئ الاستراتيجية السلمية - ان نتعامل مع ما لا يمكن نفيه على انه موجود وقائم . وهذا الخطر المشترك لا بد ان يدفع الدول الاقرب عربية الى :

- تبادل المعلومات في هذا المجال سواء المعلومات الفنية او ما يختص بنواحي النشاط الذي تقوم به الدولتان .

- تبني سياسة واحدة بالتعامل مع المشكلة سياسياً في المجالات الدولية والاتفاق على خطة اعلامية واحدة للتنبية الى هذا الخطر الكامن .

- وضع قيود شاملة على سوق « اليورانيوم » الموجود في كثير من البلدان الافريقية خاصة زائير وكذا وضع القيود على تصدير الفوسفات الذي يمكن استخراج اليورانيوم اثناء عملية تحويله الى اسمدة فوسفورية او حامض فوسفوريك فهو بذلك اصبح سلعة استراتيجية لا بد من ان تخضع للقيود .

- الاخذ باقتراح « البروفسور مازروي »^(٢٢) بأن تحاول الدول الافريقية انشاء اتحاد نووي لامتلاك قدرة نووية محدودة . واذا تم ذلك يمكن للحرب التقليدية المحدودة ان تتحول الى حروب نووية محدودة .

٥ - الاستقطاب والحروب الساخنة والباردة

لم يعد مبدأ عدم التدخل الذي نص عليه ميثاق الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وغيرها من المواثيق الدولية قائماً في العلاقات العالمية ولم تعد الحدود السياسية للدول لها قدسيتهما السابقة بل يزداد الاعتقاد الآن خصوصاً في البلاد النامية أنها حدود مصطنعة يمكن تحريكها شرقاً او شمالاً او جنوباً تبعاً لارادة الاقوى^(٢٣) .

وقد بات شبه مشروع ان تقوم احدى الدول الكبرى بتنظيم انقلاب او تغيير داخلي عندما يصبح الوضع السابق مضرراً بالمصالح وأخذت الدول الكبرى تتعامل مع الانظمة الموجودة على انها انظمة غير مستقرة لأن وجود اغلبها قائم لأنه لا توجد قوة اخرى تقوم بالضربة الاخيرة لينفع البناء (في عام ١٩٧٩ وحدها سقط ٦ رؤساء نتيجة تدخلات اجنبية : الشاه في ايران ، بول ابوت في كمبوديا ، سوموزا في نيكاراغوا، ماسباسي في غينيا الاستوائية ، عيدي امين في اوغندا) .

وبذلك فإن رياح الحرية التي هبت على المنطقة العربية والافريقية في الخمسينات والستينات ما لبثت ان انحرفت في السبعينات وعاد الوجود الاجنبي الى المنطقة من جديد ؛ بطريقة مباشرة من الدول العظمى او احدى الدول الاخرى التي تعمل بالوكالة .

Ali A. Mazrui, «Africa's Nuclear Future», *Survival*, vol. 22, no. 2 (1980).

(٢٢)

(٢٣) الاتحاد السوفياتي في تشيكوسلوفاكيا ١٩٥٨ والمجر ١٩٥٦؛ الولايات المتحدة في فييتنام ؛ كوبا في الحبشة وارتريريا وانغولا ؛ فرنسا في تشاد ، واسرائيل في لبنان مؤخراً .

كانت المنطقة الافرو عربية تحاول جاهدة ايام عبدالناصر ونكروما وسيكوتوري (قبل ان تجبره الظروف على التوقيع) تعمل جاهدة لتبتعد عن الصراع البارد باتباع سياسة عدم الانحياز ، او الصراع الساخن عن طريق احتواء الازمات الاقليمية بجهود محلية وباختفاء مثل هؤلاء القادة الرواد اختل التوازن ووقعت المنطقة فريسة للصراع البارد والساخن معاً .

وتحاول الدولتان الاعظم ايجاد مناطق او مراكز قوى في المنطقة - كما سبق ان قلنا - ومن وجهة نظر المنطقة الآسيوية والافريقية اوجدت الولايات المتحدة « اسرائيل » وكلنا على علم بموقفها . وفي القارة اوجدت جنوب افريقيا التي حدد ريغان سياسته ازاءها في الآتي :

- ان افريقيا الجنوبية منطقة توتر ومواجهة بين الشرق والغرب .

- وهي منطقة ذات ظروف معقدة بالنسبة لنظم المواصلات والهجرات العالمية والروابط التجارية .

- تتركز المصالح الاقتصادية الامريكية بشكل كثيف في الثلث الجنوبي من القارة وهذا يتضمن استثمارات مباشرة تقدر بثلاثة مليارات دولار تمثل ٦٠ بالمائة من الاجمالي بالنسبة لجنوب الصحراء هذا فضلاً عما تشمله المنطقة من احتياطات ضخمة للمواد الاستراتيجية .

وتطبيقاً لهذه السياسة فقد كانت الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي لم تُدُن حكومة بريتوريا العنصرية وعدوانها المتكرر على الدول المحيطة بها : انغولا وموزمبيق وزيمبابوي . واعلن ريغان بصراحة كاملة : « لن تشترك بلاده في اي محاولة للضغط على حكومة جنوبي افريقيا » . وهي نفس السياسة التي تتبعها « واشنطن » مع اسرائيل .

أ - الاستراتيجية الامريكية

وحتى نتخيل حجم الصراع الذي تعاني منه المنطقة الافرو آسيوية علينا ان نحدد في عجلة الاستراتيجية الامريكية للدفاع عن المنطقة فهي استراتيجية تعطي عمقاً للميدان الرئيسي في اوربا وهي استراتيجية بحرية تعتمد على التحرك الواسع في المحيطات المفتوحة التي يشاركهم الاتحاد السوفياتي فيها بعد نجاحه في الوصول الى المياه الدافئة وعلى استراتيجية بحرية جوية تعتمد الآن على القواعد او بناء على تسهيلات (السعودية - عمان - مصر - ديغوغارسيا - كينيا) ثم تعتمد على خطوط دفاعية اربعة :

(١) الخط الدفاعي الاول وهو الهند - باكستان - افغانستان - ايران - تركيا . وهو خط مهتز وهذا يقلقها لأنه خط الدفاع عن منطقة الزيت في خط الدفاع الثاني علاوة على انه يعتبر الجناح الايمن لحلف الاطلنطي والجناح الايسر لجبهة جنوب شرق آسيا واليابان واستراليا .

(٢) الخط الدفاعي الثاني وهو خط الزيت ويشمل : دول الخليج - العراق - الاردن - سوريا .

(٣) الخط الثالث اليمن الجنوبي والشمال - السعودية - مصر - اسرائيل وهو ما يمكن أن نطلق عليه منطقة عبور الزيت واحتياطه .

(٤) الخط الرابع وهو الخط الاخير قبل الوصول الى افريقيا السوداء وهو خط الصومال - الحبشة - السودان - السنغال وهو خط يكاد يكون في يد السوفيات .

ولكنها تحجم عن التدخل المباشر والوجود المباشر الذي يورطها بعد درس فيتنام وتفضل استراتيجيات ذات شقين : افرقة الصراع في افريقيا وتغذية الصراع والانقسامات بين البلدان العربية ثم انابة فرنسا في افريقيا (كذا جنوب افريقيا) واسرائيل في المنطقة العربية^(٢٤) .

ب - الاستراتيجية السوفياتية

تعتمد استراتيجية السوفيات على تهديد خط مرور النفط والمعادن في البحر الاحمر او رأس الرجاء الصالح وهو الطريق الذي يعتبر مدخلاً الى مناجم اليورانيوم والمعادن ذات الصفة الاستراتيجية في افريقيا الجنوبية كما يهجم مواجهة الوجود الصيني المتصاعد في القارة والذي اصبح ينمو جنباً الى جنب مع النفوذ الامريكي .

وبذلك تشجع التحرك الكوبي في انغولا واثيوبيا وموزمبيق والكونغو برازافيل وغينيا الاستوائية وغينيا بيساو وسيراليون وبنين^(٢٥) وعلاوة على ذلك فإن هناك وجوداً سوفياتياً في عدن وليبيا وسوريا مصحوباً بزيادة المنظمات الماركسية في القارة ، الامر الذي لا تطيق الدول الاوروبية صاحبة الشركات والمصالح الرأسمالية في مناطق التجارة .

والسوفيات يتحكمون الآن في القرن الافريقي وفي الوقت نفسه موجودون في ليبيا وقد قال ماتزيني^(٢٦) وزير خارجية ايطاليا في القرن التاسع عشر « ان مفاتيح البحر المتوسط تقع في البحر الاحمر » . وقد قال ماتزيني ذلك حينما تصدت فرنسا لاطماع بلاده في تونس ولكنه بمساعدة بريطانيا احتل « مصوع » ليتخذها قاعدة لنشر نفوذ ايطاليا على سواحل البحر الاحمر ثم التوغل غرباً الى السودان ودارفور حتى يصل الى طرابلس على البحر المتوسط ويمكن تسميتها « بالخطة ذات الذراع الطويلة الواحدة » وهي خطة مرسكو في نهاية القرن العشرين ؛ اذ وطدت اقدامها في الحبشة وارتيريا في شرق افريقيا لتسيطر على القرن الافريقي ووطدت اقدامها في ليبيا على البحر المتوسط لتقف على الباب الخلفي للاطلنطي في الشمال ولتقف على خط امدادات الحلف عبر باب المندب وفي المحيط الهندي في الجنوب . ويمكن تسمية هذه الخطة « بالخطة ذات الذراعين » . الذراع اليسرى هي نفس ذراع « ماتزيني » والذراع اليمنى تمتد من القرن الافريقي الى البحر العربي الى دول الخليج وباكستان وافغانستان .

ومعنى هذا انه اذا كانت الولايات المتحدة تحاول ان توطد اقدامها في مركز الدائرة وفي مناطق انتاج النفط فإن السوفيات يحاولون تركيز اقدامهم في محيط الدائرة الخارجي او في المناطق التي تتحكم في وسائل نقل البترول عبر « الترويكا » المسيطرة وهي مضائق هرمز والمندب وقناة السويس .

(٢٤) عقدت كل من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وبلجيكا والمانيا الغربية مؤتمراً في باريس في حزيران / يونيو ١٩٧٨ ، اقترحت فيه فرنسا انشاء فقرة لمساعدة الدول الافريقية الصديقة ، واعترضت الولايات المتحدة حتى تتجنب التورط وفضلت اطلاق يد فرنسا مع افرقة الصراع بعد ان وجدت دولاً افريقية مستعدة للقيام بالدور .

(٢٥) فايق ، عبد الناصر والثورة الافريقية .

(٢٦) هويدي ، احاديث في الامن العربي .

ج - التحرك الفرنسي في القارة

تدخل فرنسا مرة اخرى الى القارة لتثبيت مصالحها ونيابة عن حلف الاطلنطي لتحقيق الآتي :

(١) حماية المصالح الفرنسية السياسية والاقتصادية اذ تمتلك منطقة محكمة من النفوذ الاقتصادي والسياسي في افريقيا الغربية والوسطى الناطقة بالفرنسية « فرانكوفون » وتحاول جذب زائير التي كانت تابعة لبلجيكا ونيجيريا « انجلوفون » .

(٢) الوقوف ضد الانتشار السوفيياتي الذي يسير من الشرق الى الغرب ومن الشمال الى الجنوب وقد تدعم هذا الوجود في اثيوبيا وانغولا وتنزانيا وزامبيا وموزمبيق والكونغو بـرازافيل وغينيا ومدغشقر .

ويساعدها في ذلك الروابط الفرنسية الثقافية والاقتصادية مع دول القارة كذا فإن التدخل الفرنسي بالقوة خارج اوروبا لا يحتاج لموافقة الجمعية الوطنية الفرنسية لأن الجيش حصل على صلاحية بالتدخل في الجمعية الوطنية في تموز / يوليو ١٩٧٦ اذ تقرر رغم القرار الصادر أنه من واجب القوات المسلحة الفرنسية ان تتمتع بالكفاءة التي تؤهلها للتدخل خارج اوروبا لتكفل سلامة وأمن اي بلد آخر مرتبط مع فرنسا باتفاقية، او للدفاع عن المصالح الثقافية والاقتصادية المشتركة مع الدول المرتبطة معها في هذين المجالين (لفرنسا معاهدات مع ٢٠ دولة ، واتفاقيات دفاع مشترك مع ٥ دول هي السنغال والگابون وجيبوتي وموريتانيا وافريقيا الوسطى ، كما وقعت اتفاقيات دعم وحماية عسكرية مع ١٠ دول منها الكاميرون ونيجر وتوغو)^(٢٧) .

وتعتبر جيبوتي نقطة تمركز القوات الفرنسية في الشرق لدعم الانظمة الموالية وللمساعدة في حفظ المصالح الفرنسية في الخليج العربي والبحر الاحمر . كما تعتبر السنغال رأس جسر في الغرب لتأمين خط مواصلات المواد الخام . وفرنسا ٧ قواعد حربية دائمة في ابيدجان وداكار وجيبوتي ومابوت وليبرفيل والرينيون .

والمستقبل يشير الى زيادة الصراع حدة في المنطقة لانتقاله بين القوتين الاعظم داخل القارة ، ولاستمرار صراع الانظمة في افريقيا لدرجة استخدامهما الجيوش الافريقية ضد بعضها البعض بل جنبا الى جنب مع دول الاستعمار (القوات المغربية ذهبت الى زائير مع القوات البلجيكية والفرنسية لحماية نظام موبوتو عام ١٩٧٨ ، القوات الكوبية والسوفيياتية متورطة مع اثيوبيا ضد حركات التحرر في اريتريا) ، كذا ، فإن التدخل الفرنسي قد يرضي بعض الزعماء الافارقة الذين تهتمز مقاعدهم ، وهي الحال نفسها في المنطقة العربية . ومن ذلك نرى ان البلاد الافرو عربية في معظمها تبعد عن الاستقلال بمسافات متفاوتة وأنها أخذت تفقد حريتها الى ان اصبحت متورطة من جديد في حلقات سلاسل الاستعمار القديم والجديد الذي كبلها في الماضي واصبح يكبلها في الحاضر .

والامر يحتاج الى تحرك ثوري جديد لتجنيد القارة هذا الاستقطاب على ان يكون اساسه :

- العمل العربي الموحد ، العمل الافريقي الموحد ، العمل الافرو عربي الموحد .

(٢٧) نجوى ابراهيم محمود ، « التحرك الفرنسي في القارة الافريقية » ، السياسة الدولية ، السنة ١٦ ، العدد ٥٩ (كانون الثاني / يناير ١٩٨٠) ص ١٦١ - ١٦٤ .

- التمسك بسياسة عدم الانحياز مع تدعيم المنظمات الاقليمية وربط حركة الدول الافريقية والعربية بحركة العالم الثالث مع نبذ الاحلاف العسكرية واستبدالها بتحالفات اقليمية في نطاق التعاون الشامل .

- ربط امن القارة بأمن جنوب غرب آسيا مع تكوين قوة افريقية عربية لحفظ السلام .

والتحرك الثوري المطلوب يجب ان يكون سريعاً قبل ان تقفل الاقفال في السلاسل لحكم القيد من جديد . هذه المرة سيكون ذلك بفعلنا نحن وليس نتيجة فعل الاستعمار والاجداد كما نقول .

٦ - تآكل المنظمات الاقليمية

المنظمات الاقليمية هي الصورة المجسدة لقدرة - ولا اقول قوة - اعضائها . وهي المرآة التي تعكس الحالة الحقيقية للأسرة الاقليمية التي أنشأتها .

ومن نافلة القول التحدث عن البناء او الهدم ، النمو او التآكل وسط التناقضات الهائلة التي نشاهدها ونلمسها . وقد يقول البعض انها فترة « المخاض » ولكن ان تمتد وتطول هذه الفترة دون « وليد » فمعنى ذلك اننا لا نقوى على ذلك . وقد يقول البعض ان السبب هو الاستعمار وهذا قول غير دقيق اذ فيه هروب من الواقع ومن مواجهة الحقيقة . فبصراحة تقع كل المسؤولية على الانظمة الحاكمة التي ان استمرت على حالها لن تكون النتيجة الا الخراب والدمار .

رابعاً : الاقتراحات في ضوء نظرة مستقبلية

ليس امام البلاد الافرو عربية الا خياران : اما ان تبقى على حالها في خلافات مدمرة وفي تخلف يوسع الفجوة بينها وبين دول العالم ويترك منافذ للتدخل الاجنبي ، واما ان تحاول التغلب على التناقضات الموجودة في جدية وتعقل . ولا يمكن التحدث عن الارادة القارية او ارادة افرو عربية الا اذا تولدت الارادات القطرية التي يمكنها ان تنتج الارادة الاقليمية . فالارادات القطرية المتأكلة لا يمكن ان تكون ارادات اقليمية كاملة ، ولا ارادات قارية قادرة . والارادات القطرية في المنطقة الافرو عربية ارادات قاصرة وبالتالي فإن منظماتها الاقليمية والقارية ذات ارادات عاجزة . فكل مسؤولية جماعية مصيرها الى التفتت في غياب السلطات الجماعية لأن اي عمل جماعي سيلقي على اسرته المكونة له التزامات قد تحد من « السلطة القطرية » ولكنها تضيف الى « السلطة الجماعية » وهنا ستستمد السلطة القطرية قوتها من السلطة الجماعية ، عندئذ يمكن للأمن القطري ان يتحقق عن طريق الامن الجماعي .

وعلى ذلك فإن المنظمات الاقليمية الحالية مثل « الجامعة العربية » و« منظمة الوحدة الافريقية » لا بد من ان يعاد النظر في قوانينها لأنها اصبحت غير صالحة بالنسبة للمتغيرات التي حدثت والتطورات التي شملت كل شيء . فليس معقولاً للجامعة العربية التي نشأت في واقع وظروف الاربعينات ان تواجه تطورات المواقف القطرية والاقليمية والعالمية في الثمانينات وكذلك الحال مع منظمة الوحدة الافريقية .

ولن تؤتي هذه المنظمات فائدتها الا في ظل : محاكم العدل الاقليمية ، لجان الحكماء ، قوى عربية وافريقية لحفظ السلام ... انها تهدف جميعاً الى الحد من استخدام القوات المسلحة لحل المنازعات بين

الدول والعمل على حفظ السلام بقوات وجهود اقليمية حتى تسد الطريق امام التدخل الاجنبي وتطهير المسرح من القوات والقواعد الاجنبية التي عادت لتملأه من جديد .

إن المنظمات الاقليمية بوضعها الراهن اصبحت - كما نلمس ونرى - عاجزة عن مواجهة الخلافات القطرية والتي نتيجة لذلك زادت وكثرت. فأهدرت الامكانيات وزاد عدم الاستقرار، والخطر من ذلك اتساع الفراغ الذي اتاح الفرصة لمن يريد ملأه وسده . ولكن ما الذي نريده ؟ هل نريد الحرية من جديد ؟ هل نريد الاشتراكية؟ هل نريد الانتاج ؟ هل نريد الوحدة؟ فخلال السنوات الماضية رفعت شعارات كثيرة في القارة السوداء تراوحت بين شعار « افريقيا للافريقيين » و« شعار الحرية » و« شعار الوحدة » . وهبت على القارة رياح الحرية فاستقلت اغلب دولها في الخمسينات والستينات واصبح « الامن القومي » مرتبطاً تمام الارتباط « بالاستقلال الوطني » الذي تجسم في طرد القواعد الاجنبية ولكن ما لبثت الدول ان أضاعت استقلالها خلال السبعينات لأنها ضلت الطريق السليم ، ولأنها لم تعرف كيف تواجه امورها وتعالج مشاكلها . وعاد الاستعمار من جديد من اوسع الابواب والمنافذ .

وفي البلاد العربية قامت الثورات هنا وهناك في طلب الحرية والاستقلال والغاء القواعد والنفوذ الاجنبي . وتحققت اهداف غالية وزاد الامل . وبلغ « الترف الفكري » في وقت من الاوقات حداً اصبح فيه الخلاف مركزاً على ما اذا كان الشعار الاصلح هو « الحرية ، الاشتراكية ، الوحدة » ام « الوحدة ، الحرية ، الاشتراكية » ! وعما اذا كانت الوسيلة هي « تعدد الاحزاب » او « اتحاد قوى الشعب العاملة » او « الحزب القائد » او « الحزب الواحد » ! بل حتى بعد ان تحققت الحرية والاشتراكية والوحدة في بعض الاقطار وشعر الجميع ان « الامن القومي » في ظل « القوة الجماعية » قد تحقق او في طريقه الى ذلك قامت قوى من داخلنا لتحطم البناء قبل ان يكتمل ، وتقتلع الجذور قبل ان تتعمق . وها نحن في الثمانينات ولم نحقق شعاراً واحداً مما اختلفنا عليه . فأصبح امننا مستباحاً ونحن نتخبط في مزربتنا ، وتتعثر خطواتنا بعد ان اصبحتنا نرتد خطوتين او اكثر الى الوراء ولا نتقدم الا خطوة او اقل الى الامام .

ذلك ان العبرة ليست بالحصول على الامن فالاهم من ذلك الحفاظ عليه الامر الذي يحتاج الى فكر متنوع ، واسلوب مختلف يميل الى التخطيط والعمل والانتاج ويبعد عن اطلاق الشعارات وترديدها .

اننا نحتاج الى استعادة حريتنا من جديد بعد ان أضعناها في الطريق . فأصبح امننا ناقصاً في ظل ارادتنا الضائعة التي تم التحكم فيها بواسطة الاستعمار كما كان الحال من قبل . إننا احوج للانتاج منا الى شعار الاشتراكية . لأن العبرة « بالكفاية أولاً » ثم « بالعدالة ثانياً » . اننا نريد ان نغير علاقتنا مع الدول الصناعية لأنها علاقة استنزافية توسع من فرصهم في الانتاج وتزيد من قدرتنا على الاستهلاك وهذا يحتاج الى « صفة » قادرة لا صفة عابثة لاهية .

فالقضايا الامنية خطيرة . ومعالجتها صعبة وشاقة وتحتاج الى خطط ووقت . وكما كنت اتطلع لأن اجد بيننا الآن بعض المفكرين من « القارة » حتى نستمع الى آرائهم ، ونستفيد من تجاربهم وخبراتهم . اننا مجرد وجه واحد للمشكلة علماً بأن اي مشكلة هي تماماً مثل قطعة النقود لها وجهان . فليس أقدر من التحدث عن مشاكل « افريقيا » من الافريقيين « فرجال مكة ادري بدروبها » والامر يحتاج - من وجهة نظري على الاقل - ان تبادل مراكز الدراسات بتعميق الصلات عن طريق الاتصال للقيام بالدراسات المشتركة والابحاث المتكاملة .

فأمامنا مثلاً سواحلنا المائية الطويلة على امتداد البحر المتوسط المغلق ، والبحر الاحمر الذي يشكل مضيقاً مائياً طويلاً ، ثم الخليج العربي والمحيطان الاطلسي والهندي . وبالرغم من ذلك وبالرغم من علاقة الموضوع بالامن القومي للمنطقة الافرو عربية فإننا نفتقر الى تصور بحري استراتيجي واحد للكيفية التي تجعل هذا الوضع الطبيعي عاملاً من عوامل امننا .

فماذا نريد من البحر المتوسط الذي يربطنا بأوروبا ؟ اظن اننا نريده منطقة هادئة تعيش في سلام مبني على اسس وطيدة من العدل والمساواة ، بعيداً عن الصراعات الدولية ، ومنطقة نظيفة من الاسلحة الذرية ، ووسيلة ربط مع جيراننا في الشمال على اساس تبادل المصالح ، نريده بحراً مضيافاً تدخل اليه الحضارة ووسائل البناء والرخاء . وهذا يقتضي منا ألا نجعله مجالاً للتسهيلات والقواعد والا نكون قد دخلنا الى مناطق الحرب الباردة والساخنة .

والبحر الاحمر ماذا نريد منه ؟ هل نريده ليؤدي دوره الديني ام السياسي ام الاقتصادي ؟ المهم ان يعمل كأداة وصل لا فصل بين البلاد العربية البحر احمرية من جانب والبلاد الافرو - عربية من جانب آخر يحقق لنا الرخاء والامن . فليس معقولاً ان تستخدمه اسرائيل عن طريق ايلات للاتصال بجيراننا الافارقة ونحجم نحن عن ذلك ! نريد ان نبعد البحر الاحمر عن الصراعات الدولية واطماعها ، غير منحاز لهذه الكتلة او تلك . فلا تعطى فيه التسهيلات ولا تمنح القواعد . نريده في خدمة الشعوب اذ ان كل موانئ الساحل الشرقي لافريقيا (جيبوتي - مقديشو - ممبسة - موزمبي - ملجاش) طريقها الطبيعي خلال المحيط الهندي الى الخليج العربي شرقاً او الى باب المندب وقناة السويس والبحر المتوسط شمالاً . وكذلك الحال مع موانئ الساحل الغربي (نواكشوط - داكار - كوناكري - فريتاون - منروفيا - ابيدجان - اكر - تيم - بوانت نوار) . يمكن أن يتجه جزء من نشاطها شمالاً من خلال جبل طارق الى الموانئ العربية في الساحل الشمالي لافريقيا . او خلال القارة عن طريق شق الطرق العرضية حتى تصلها بالموانئ في الشمال او الشرق . ثم المحيط الهندي والاطلسي وبحر العرب يجب ان تكون خالصة لنا . نحن الذين نملا الفراغ ونحن الذين نتولى شؤوننا فيها . موضوع واسع معقد يحتاج الى تخطيط ووقت وتنفيذ .

موضوع آخر هو موضوع « القوات المسلحة » و «تجارة السلاح » فكثير من الدول تفقد استقلالها في دروب هذه التجارة المعقدة فهي اقرب الى ان تكون « سياسة » من كونها « تجارة » . للقيود الشديدة المفروضة على استيراد السلاح والقوانين الصعبة التي تنظم العملية . ومن الدراسات الجغرافية العسكرية نجد ان مسرح المنطقة صالح للتوزيع والانتشار الاستراتيجي للقوات من المسارح البحرية والبرية وتحتاج الى كل انواع الاسلحة المتطورة مما هو في خارج طاقة الدول الصغيرة ذات الامكانيات المحدودة والتي تلجأ الى ممارسة القوة في حل منازعاتها كما ان العوامل الجيوبوليتيكية تشير الى ان المصالح الدولية موجودة وعادت مرة اخرى وسوف يزداد وجودها كثافة في المستقبل سواء بطريقة مباشرة او غير مباشرة مثل تكثيف الوجود العسكري البحري على وجه الخصوص واستخدام قوات التدخل السريع او قوات المهمات الخاصة او التواجد لجزء من القوات المسلحة التابعة لدول موالية وقد يكون الوجود غير مباشر مثل استخدام المرتزقة واستغلال الاحزاب الموالية او الاقليات القومية ، وكذلك اذكاء الصراعات الاقليمية وتحريك مشاكل الحدود والانقلابات العسكرية .

كل هذه التوقعات تحتاج الى تعاون اقليمي بين دول افريقيا والدول العربية من خلال منظمة الوحدة الافريقية والجامعة لمواجهة المخططات الاجنبية ونبذ الاحلاف العسكرية ، والسعي الى جعل المنطقة خالية من الاسلحة الذرية وتحقيق التحالفات الاقليمية في اطار التعاون الشامل ، وبناء القوات المسلحة في اطار استراتيجية متكاملة تحقق الدفاع والردع ، والتعاون في مجال التصنيع الحربي . ثم - كما سبق ان ذكرنا - انشاء قوة افريقية عربية لحفظ السلام .

إن العالم كله يتجه الى التكتلات الكبيرة لأن السنوات القادمة ستجعل من المتعذر على الدول ان تحافظ على استقلالها وحريتها الا في ظل القدرات الجماعية . ليس فقط في المجالات السياسية او العسكرية بل في المجالات الاقتصادية اذ ان انتشار الشركات العملاقة متعددة الجنسيات جعلها من القوة بحيث امن لنفوذها ان يتخطى الحدود السياسية للدول . واصبح ولاؤها يتجاوز حدود الولاء للدولة الامم . وما لم تتجه الدول الافرو عربية الى تكوين مثل هذه الشركات التي يمكنها حفظ الاستقرار في التعامل مع منتجاتها من المواد الخام سواء من ناحية الاستخراج او النقل او الاتجار المتبادل او التصنيع في حدود الامكانيات المتاحة فإن مواردها الغالية غير القابلة للاستعواض سوف تستنزف وبأقل الاثمان بمرور الوقت .

إن قضايانا الامنية متعددة وضخمة ومشاركة وإن لم نتعامل معها بجهود جماعية واعية سوف تزداد حدة خاصة في ظل القوانين الدولية التي تسمح بالصراع في مسارح الدول الهامشية والتي سحبت سلطة فض المنازعات من الهيئات الدولية بعد ان اصبحت خاضعة للغالبية من دول العالم الثالث وتركتها في ايدي الدول العظمى التي اصبحت الآن هي الخصم والحكم في الوقت نفسه □

الوحدة العربية بين تحليلي جلال امين وفرّج السطنبولي : تعليق ونقد

د . احمد بو ذروة

استاذ جامعي - المكسيك .

إن مشروعاً ضخماً مثل مشروع الوحدة العربية لا يمكن أن يكتب له النجاح ، الا اذا كان مبنياً على تصور واضح وسليم للواقع والمشاكل المحيطة به . ولن يتأتى هذا التصور الا اذا تم البحث في الجذور التاريخية ، وأقيت نظرة كلية شاملة على نشأة الاوضاع وتسلسلها لكي يفهم : كيف ولماذا انتهت الى ما هي عليه ؟

ان الوحدة العربية مشكل شغل اجيالاً بكاملها من الدارسين والسياسيين العرب والاجانب . واذا ضاق مجال هذا المقال عن الاستعراض المسهب للفكر والعمل السياسيين الراجعين الى الوحدة ، فإننا نقتصر على شرح اطروحتين لمفكرين عربيين ، هما جلال احمد امين وفرّج السطنبولي^(١)، ثم نقدم بعد ذلك ما نعتقده من تقويم ضروري لكي تُعطى القضية بعدها اللازم .

ينطلق جلال احمد امين من نكسة ١٩٦٧ ، ويحاول ان يبين سببها الرئيسي (ص ١١) . ذلك السبب الذي يشرح في الوقت نفسه الاوضاع السائدة في الوطن العربي عامة وفي الشرق العربي خاصة ، خلال السبعينات .

يبني الكاتب تحليله على مسلّمة هي ان الوطن العربي فقد السيطرة على مصيره لمصلحة الامبريالية الغربية (ص ١٠) . لذا كانت كل نهضة وكل نماء اقتصادي واصلاح اجتماعي عرفه العرب منذ القرن التاسع عشر الى الآن ، لا يفسر بديناميكية القوى الداخلية ذات المشروع الواضح المعبىء للسكان ، بقدر ما يفسر بتراخي قبضة الامبريالية (ص ١٥ - ٢١) . وللكاتب على هذا حجج تاريخية معززة ببيانات احصائية جيدة . فحين اقتضت مصالح بريطانيا وفرنسا بيع بضائعهما

(١) جلال احمد امين ، المشرق العربي والغرب : بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٧٩) ، و
Frej Stambouli, «El Mundo 'arabe ante el desafio», [العالم العربي امام التحدي] *Estudios de Asia y Africa* (El Colegio de Mexico), vol. 17, no. 52 (Abril - Junio 1982), pp. 198-215.

المصنعة في الشرق العربي ، أجبرتا الباب العالي على منحهما ما تحتاجانه من امتيازات ، وأجهضتا تجربة محمد علي في التصنيع وبناء اقتصاد وطني عربي متمركز على الذات (ص ٢٢ - ٣١) . وحين شُغلت القوات العظمى بمشاكلها تراخت قبضتها وتمكن العرب من مباشرة نهضة اقتصادية واجتماعية (ص ٤٣)^(٢) . على ان الامبريالية العالمية سرعان ما اقتضت مصالحها مرة اخرى استغلال موارد المنطقة العربية وفتح الاسواق العربية على مصنعاتها ، فكان من اللازم القضاء على زعامة عبدالناصر وتقويض مناهجه في البناء الاقتصادي وفي الوحدة العربية^(٣) . ولهذا المد والجزر تخضع الجهود في بناء الوحدة . فعندما يترك العرب وشأنهم ويمنحون استقلالاً واقعياً ، ولو نسبياً ، يسترجعون ثقتهم بأنفسهم ويتحررون نوعاً ما ، من التبعية الفكرية ، ويبحثون في تراثهم على ما يعينهم في معرفة أنفسهم ومعرفة الآخرين ويسعون الى بناء وحدة ليست قائمة على التصريحات بل مبنية على دعائم اقتصادية متينة .

وهكذا كان البناء الاقتصادي داخل كل بلد عربي ، وكانت الجهود الوجدوية لا تخضع أساساً الا للعوامل الخارجية التي أملت مصير العرب سابقاً ، وتملي مصيرهم الآن ، وستبقى متحركة في هذا المصير الى ما شاء الله من أحقاب .

اما فرج السطنبولي فهو ، وإن كان يعير اهتماماً واضحاً الى دور العوامل الخارجية (ص ١٩٩ - ٢٠٠) ، فإن هذه العوامل في نظره لا تملي مصالح اصحابها مباشرة ، وإنما تستعمل بعض الطبقات الاجتماعية المحلية في تنفيذ المخططات الاجنبية (ص ٢٠٢) . لذا انصب بحثه على هذه الطبقات وعلى تركيبها (ص ٢٠٣ - ٢٠٧) . وعُني بهذه الطبقة الوسطى التي تمكنت من دواليب الدولة في كثير من البلدان العربية ، وتسعى الى الحكم في بعض البلدان العربية الاخرى . ان هذه الطبقة المتشكّلة من بعض المثقفين والتقنوقراطيين ، تسعى الى نوع من الحكم الانعزالي المطلق ، ولا ترى مصالحها في وحدة من شأنها ان تقلل من نفوذها او تزيله . فحلفاؤها الموضوعيون ليسوا عرباً وإنما اجانب ، تربطهم معها مصالح اكثر وضوحاً واكثر فعالية . لذا خلا خطاب افراد هذه الطبقة من كل وضوح وكل جدية ولجأ الى عموميات تخاطب الامة بلغة لا تفهمها وبأسلوب اجنبي عنها (ص ٢٠٣ - ٢٠٧) . لكن ما حاجتها الى كل هذا ؟ ولماذا لا تتصرف علناً كما تتصرف في الواقع حسب ما تمليه مصلحتها المرتبطة بالغرب ؟ يجيب الكاتب بأنها تعيش ازدواجية فكرية وايدولوجية تكاد ان تبلغ حد مرض الانقسام على النفس « السكيسوفرينيا » فأصحابها مقلدون للغرب في كل ما يأتي وما يدع ، ومعجبون بكل انتاج غربي مهما كان . لكنهم في الوقت نفسه يريدون ان يتمسكوا بمقومات شخصيتهم العربية الاسلامية . انهم يعيشون في الوقت نفسه في عالمين كل واحد منهما منعزل وغريب عن الآخر .

ان هذه الحيرة وهذا « الضياع » يفسران في نظر الكاتب ارتباك جميع التيارات الايدولوجية الوجدوية ، وعدم وضوح رؤيتها وفشلها عندما دخلت حيز التطبيق (ص ٢٠٧ - ٢١٢) . وستبقى

(٢) كانت هناك نهضة مماثلة في الخمسينات واولئ الستينات سببها تراخي القبضة الامبريالية ، انظر : امين ، المصدر نفسه ، ص ٤٩ و ٥١ .

(٣) دفعت مشاكل اوروبا وامريكا الاقتصادية والتنافس بين كل طرف منهما من جهة ، وبينهما وبين اليابان من جهة اخرى ، الى غزو الاسواق الخارجية (المصدر نفسه ، ص ٤٥ - ٦٠) والى استعمال اسرائيل ، التي كانت تعاني هي الاخرى من مشاكل اقتصادية ، لفرض سلام يفتح الاسواق العربية والمصرية امام الصادرات والراسمال الغربيين (المصدر نفسه ، ص ٦١ - ٧٦) وذلك بالقضاء على تجربة عبد الناصر (المصدر نفسه ، ص ٧٩ - ٨٠) .

الارضاع على ما هي عليه الى ان يهتدي العرب وطبقاتهم الحاكمة ومفكرهم الى تنسيق بين ما يثير اعجابهم ويستجلبهم من الغرب، وما يشدهم الى مقومات أصالتهم . وفي غياب هذا التنسيق « الخلاق » لن تنفع « الاصولية » « السلفية » لأنها تلغي من حسابها واقعاً لا جدال فيه ، هو الاشعاع الغربي واثره في قلوب العرب وعقولهم ، ولن تنفع التيارات « التحديثية » لأنها لا تعير الاهتمام اللازم لخصوصيات الحضارة العربية وخصوصيات الاسلام (ص ٢١٥ - ٢١٦) . وتكون النتيجة في نظر الكاتب ان « ملف » الوحدة العربية هو اساساً في يد القوى الداخلية التي تلمي مصلحتها عليها ان تتعاون مع الامبريالية .

يلتقي الكاتبان في كثير من الامور لكنهما يختلفان اختلافاً جوهرياً عندما يتعلق الامر بتقويم ثقل العوامل الخارجية والداخلية . ان هذا الاختلاف ، في نظرنا ، راجع الى حد ما ، الى اختصاص كل كاتب . كما هو راجع الى شعور كل واحد من المفكرين ، كإنسان عربي ، بحدة الازمة . فالمصري ، ذو النزعة الناصرية من المعقول ان تختلف درجة حدة شعوره كإنسان عن شعور التونسي ، حينما يرى مصر وقد تحولت جذرياً عن الخط الناصري وسقطت تحت اغراء وجبروت « الطاغوت » الاجنبي . ان هذا لا يعني قطعاً ، التقليل من الاهمية العلمية لكلا الباحثين . لكن الانتاج العلمي بصفة عامة ، والعلوم الانسانية بصفة خاصة ، قلماً يوفق الى « الحياء » التام و« الموضوعية » الكاملة . فالنزعات والاهواء والاختيارات تؤدي دوراً بارزاً في آثارها وأبحاثها^(٤) .

على ان للاختلاف في نظرنا مصدر اهم واقوى من هذا كله هو هذا الذي سنتفرغ له فيما تبقى من هذا المقال .

وكذلك نجد انفسنا امام تحليلين مختلفين لواقع واحد : غياب الوحدة العربية وفشل كل الجهود في بنائها . فجلال احمد امين ، الاختصاصي في علم الاقتصاد السياسي ، يعتمد في تحليله على الوسائل والاليات التي يمدده بها فنه ، وعلى الأسس التالية :

- فقد العرب السيطرة على انفسهم وعالمهم .
- حاول العرب مراراً استرجاع ما فقدوه .
- لم يكتب لهم النجاح في ذلك الا بقدر ما سمح به الغرب .
- لم يسمح الغرب الا بقدر ما تلميه مصلحته .

وتكون النتيجة ، في نظر الكاتب ، ان « ملف » الوحدة العربية هو اساساً في يد المصالح الاجنبية ، مع العلم بأن العوامل الداخلية لها اثر ، الا انه اثر محدود .

اما فرج السطنبولي ، الاختصاصي اساساً في علم الاجتماع فإنه يستعين في شرح القضية بالوسائل والتقنيات التي يمدده بها فنه ، وهو يبيّن « دفاعه » على الاسس الآتية :

- لا شك في ان العرب فقدوا السيطرة على انفسهم واعمالهم .
- لا شك في ان هذا راجع الى الاستعمار والامبريالية بشتى انواعها .
- الواقع العربي لا يمكن أن يفهم الا اذا درست التركيبات الاجتماعية داخل الاقطار العربية .
- ان هذه التركيبات افرزت طبقة تسير بكل قطر في طريق انعزالية ، وذلك حفظاً لمصالحها .

نلاحظ ان كلا الباحثين يعرضان علينا إمّا صورة لواقع حاضر « السطنبولي » وإمّا صورة لواقع حاضر يستمد جذوره من ماضٍ قريب يتشكل في تجربة محمد علي التي من شأنها ان تقيدها في فهم تجربة جمال عبدالناصر . انه شريط قصير ذو لقطات مختارة ومنتقاة بعناية من طرف جلال احمد امين . وللغيب شبه التام للتحليل التاريخي عند السطنبولي ، ولغيب البعد التاريخي الحقيقي عند جلال احمد امين ، اثر في حكم كلا الكاتبين على الاوضاع الراهنة .

فمن اللازم في نظرنا ادخال هذا البعد لكي تفهم القضية فهماً جيداً ولكي ننقل من التحليل الجزئي الى التحليل الكلي . ان هذا يستلزم الاستعانة بنموذج جيد الصنع واضح المعالم مثل النموذج الخلدوني .

١ - اسس النموذج

ولنوجز أولاً اسس النموذج التي من دون فهمها فهماً جيداً لا يمكن الاحاطة بالتنظير الخلدوني . ان قراءة المقدمة تفيد ان التحليل بكامله يقوم على ثلاثة قوانين « طبيعية » تشكل الدعائم التي تسند الهيكل التنظيري . اول هذه القوانين هو ان المجتمعات الانسانية هي وليدة الضرورة الاقتصادية^(٥) ، تلك الضرورة التي تتحكم في تشكيلها وتطورها . والقانون الثاني يفيد ان التطور الحتمي للمجتمع يتشكل في ثلاث مراحل : مرحلة البداوة ، ومرحلة الحضارة واخيراً مرحلة الانحطاط ولهذه المراحل علاقة جدلية فيما بينها^(٦) . والقانون الثالث والاخير ينص على ان الحاجيات الانسانية تتسم بالزيادة المطردة والتنوع حسب الزمان والمكان والازدواجية بمعنى انها في الوقت نفسه مادية وغير مادية^(٧) .

٢ - التحليل

وبناء على هذه القوانين فإن كل امة تبتدىء حياتها في اطار مجتمع قروي يتسم بشظف العيش وباستنفاد كل طاقات افراده في انتاج الضروري من وسائل العيش التي هم في الوقت نفسه عاجزون عن انتاج سواها^(٨) ، ولا يجدون في نفوسهم حاجة الى استهلاك غيرها من الكماليات . وتتسم هذه الامة ايضاً بوجود قيادة سياسية تشارك افراد المجتمع شظف عيشهم وتعفُّ - اما لدافع ديني او عزي - عن استغلالهم وانتزاع ما بأيديهم^(٩) .

التقشف والسياسة العامة الحكيمة بالاضافة الى التقسيم الاجتماعي « الطبيعي » للعمل ، سرعان ما تؤدي الى مضاعفة الجهود من اجل الانتاج وتحسين وسائل الانتاج^(١٠) فتظهر

(٥) ابو زيد عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون ، مقدمة ابن خلدون (بيروت : دار القلم ، ١٩٨١) ، ص ١٢٠ .

(٦) يقارن ابن خلدون بين الحضارة والبداوة (المصدر نفسه ، الكتاب الاول ، الفصل ٤ ، الفقرة ١٨ ، ص ٣٨١ -

٣٧٤) . لكن عندما نقرأ تحليله السياسي للدول (المصدر نفسه ، الكتاب الاول ، الفصل ٣ ، الفقرات ١٦ - ١٨ ، ص

١٧٤ - ١٨٢) ندرك ان ما اسماه بالحضارة ينقسم في الواقع الى مرحلتين : الحضارة بمعناها الكامل والانحطاط .

(٧) المصدر نفسه ، الكتاب الاول ، الفصل ٢ ، الفقرتان ١ - ٢ ، ص ١٢٠ - ١٢١ ، والفقرة ٢٣ ، ص ١٤٧ . وانظر

كذلك من الكتاب الاول : المقدمة ، ص ٣٥ ؛ الفصل ٥ ، الفقرتين ١٦ - ١٧ ، ص ٣٩٩ - ٤٠١ ، والفصل ٤ ، الفقرة ١٢ ، ص

٣٦٢ - ٣٦٤ .

(٨) المصدر نفسه ، الفصل ٢ ، الفقرتان ١ - ٢ ، ص ١٢٠ - ١٢١ .

(٩) المصدر نفسه ، الكتاب الثالث ، الفصل ٣ ، الفقرة ٢٨ ، ص ٢٧٩ .

(١٠) المصدر نفسه .

« الفضلة »^(١١) الفائض وتكون أولى الخطوات في طريق النماء .

ذلك ان هذا الفائض إما ان يستثمر جزء منه محلياً في احداث قطاعات انتاجية جديدة^(١٢) ، وأماً ان يصدر جزء منه الى الخارج لاستيراد ما لا تستطيع الامة انتاجه^(١٣) ، وأماً ان يستعمل كله او بعضه في غزو ثروات اسم اخرى والسيطرة عليها^(١٤) . وكيفما كان الامر فالفائض هو مفتاح الانتقال من طور البداوة الى طور الحضارة ، سواء كان ذلك الانتقال « داخلياً » محضاً او « خارجياً » تم عن طريق الغزو الذي يؤدي الى الاستفادة من تجارة الامم المغلوبة وتقنيه عاداتها وأساليبها في الحياة^(١٥) .

وحين تدخل الامة طور الحضارة تتغير اوضاعها تغيراً كلياً . فإذا كان الثراء « والتنعيم » قد حلا محل الشظف والعمل الشاق ، واذا كانت « رقة » المدينة قد حلت محل « خشونة » البادية ، فإن الجهاز السياسي قد تغيرت طبيعته تغيراً عميقاً ، فالقيادة اخذت تبتعد شيئاً فشيئاً عن الرفق والعفة وعن الاستعانة بالعصبية بمعناها العرقي القبلي ، في حفظ النظام والقيام على المصالح العامة . ولقد اصبحت ذات ذوق واضح في الرفاهية ، بل اصبحت تعطي المثل لافراد الامة في الاستهلاك الرفاهي وفي التمتع بملذات المدينة وشهواتها . والاكثر من هذا انها اصبحت تعتمد في قوتها وسلطانها لا على العصبية بمعناها القديم ، بل على الموظفين من قوات مسلحة واداريين و« مصطنعين » وذلك لرغبة صاحب الامر في جمع كل السلطة بيده^(١٦) .

وهكذا ففي الوقت الذي يزدهر فيه الاقتصاد الوطني يتدخل قانون الاستهلاك . فالاذواق اذا اخذت في التصاعد لا سبيل الى كبح جماحها . فالقيادة بما فيها من حاكم واعوان واتباع يرغبون ، كما

(١١) يرى ابن خلدون ان اهل البادية عاجزون عن انتاج غير الضروري « وكان حينئذ اجتماعهم وتعاونهم في حاجاتهم ومعاشهم وعمرانهم من القوت والكن والدفء انما هو بالمقدار الذي يحفظ بلغة العيش من غير مزيد عليه للعجز عما وراء ذلك » (المصدر نفسه ، الكتاب الاول ، الفصل ٢ ، الفقرة ١ ، ص ١٢٠) . وكان ابن خلدون قد رأى قبلاً ان التعاون القائم على التقسيم الاجتماعي للعمل ضرورة طبيعية في كل مراحل المجتمع ويقول « فلا بد من اجتماع القدر الكثيرة من ابناء جنسه ليحصل القوت له ولهم فيحصل بالتعاون قدر الكفاية من الحاجة للاكثر منهم باضعاف » (المصدر نفسه ، مقدمة الكتاب الاول ، ص ٤٢) . ويعتبر ابن خلدون ان الفضلة البالغة بمعنى الفائض الكبير تكون في المدن الكبيرة ويختلف حجمها قوة وضعفاً باختلاف عدد السكان والقوة العاملة او انخفاضهما .

انطلاقاً من هذه النصوص يجب وضع الاسئلة الآتية : ما هي الفضلة ؟ وما هو الفرق بينها وبين « الزائد على الضروري » ؟ ومتى تظهر ؟ ان سياق التحليل الخلدوني يدل على ان الفضلة هي ذلك الزائد على حجم الانتاج المغطي للاستهلاك الحالي والاستثمار الضروري لمتابعة الاستهلاك الحي في الفترة اللاحقة . فالمجتمع البدوي لا يستهلك خلال سنة كل ما ينتجه وذلك لسببين : أولاً : انه لو فعل ذلك لانقرض في آخر السنة لفقدانه وسائل العيش في السنة اللاحقة ، ثانياً : انه ينتج كل سنة ، بفضل التعاون ، زائداً على حجم استهلاكه وهذا الزائد هو ادخار يتحول الى استثمار حيوي (بذور مثلاً) . هذا الادخار هو « الزائد على الضروري » . فإذا انتج مجتمع قروي حجماً نرتمز اليه بـ (١) ، استهلك منه حجم (س) ، وادخر (د) فتكون المعادلة ١ = س + د ، لكن الانتاج بفضل عوامل ، اهمها سياسي ، سيؤدي « اذا اتسعت احوال » البدو ، « وحصل لهم ما فوق الحاجة من الغنى » (المصدر نفسه ، ص ١٢٠) الى الفضلة . فتصبح المعادلة السابقة كالآتي :

١ = س + د + ف . وحجم ف (الفضلة) يختلف باختلاف عدد السكان والقوة العاملة ومراسل العمران .

(١٢) المصدر نفسه ، الكتاب الاول ، الفصل ٢ ، الفقرة ١ ، ص ١٢٠ ، والفصل ٤ ، الفقرة ١١ ، ص ٣٦٠ .

(١٣) المصدر نفسه ، الكتاب الاول ، الفصل ٤ ، الفقرة ١١ ، ص ٣٦٠ .

(١٤) المصدر نفسه ، الكتاب الاول ، الفصل ٣ ، الفقرة ١٥ ، ص ١٧٢ .

(١٥) المصدر نفسه .

(١٦) المصدر نفسه ، الكتاب الاول ، الفصل ٤ ، الفقرة ١٨ ، ص ٣٧١ - ٣٧٤ .

يرغب افراد الامة في استهلاك اكثر واحسن . والقطاعات الانتاجية التي كانت قادرة في فترة الازدهار على تلبية هذا الطلب المتزايد ، سرعان ما تواجه عقبة كأداء . ذلك ان الاستهلاك يستوجب المال ، والمال لا سبيل الى ان يعرف طريقه الى ايدي الحاكمين الا عن طريق الجباية . والجباية من شأنها ان تقلل السيولة في يد عامة المستهلكين لسببين : اولاً انها اقتطاع من دخلهم النقدي ، وثانياً انها كلما فرضت على البائعين حولها الى المستهلكين عن طريق رفع الائتمان . وبذلك يقل الدخل الفعلي وتقل المقدرة الشرائية^(١٧) . فينتشر الغلاء وتكسد الاسواق وتعم الفتن وتضعف شوكة الدولة الحاكمة وتكثر الحركات الانشاقاقية التي تؤدي لتشتت شمل الامة وتوزيع ترايبها على الطوائف والشيع^(١٨) .

وبهذا تدخل الامة مرحلة الانحطاط ، فهي اخذت تعرف التفرقة بعد ان كانت تنعم بالوحدة ، وهي اخذت تذوق طعم الفقر بعد ان نعمت بالغنى ، وهي اخذت تعود الى « عجز » البداوة بعد ان مارست قوة الحضارة في احسن مظاهرها .

واذا بلغت الاوضاع خط عدم الرجعة فليس من سبيل الى انقاذ الامة فتشتتها محتوم ووقوعها تحت سيطرة قوة اجنبية لا مناص منه^(١٩) . واذا لم تُحطَّم كل قوى الامة ولم يغادر ترايبها ، اولم يغفل خبرة افرادها ولم يهاجر سكانها^(٢٠) ، كان هناك امل ، ولو ضئيل ، في اعادة بنائها وارجاعها الى عزها القديم^(٢١) .

٣ - النموذج والواقع العربي

لقد جرت العادة ان يبتدىء تاريخ الامة العربية والاسلامية بالبعثة المحمدية او على الاصح بهجرة النبي من مكة الى المدينة ووجود ما اصطلح على تسميته بدستور المدينة . لكن اذا دققنا في الامر وجدنا ان النبي نفسه بعث الى قوم كانوا موجودين قبل البعثة ، وان رسالته كانت معبئة ومنسقة لهؤلاء القوم في اطار اكثر جودة واسمى تركيباً من الاطار القبلي القديم . فخصوصية الامة العربية الاسلامية انها اقيمت على ما كان موجوداً من قبل وأنها صهرته واعطته صبغة جديدة اكثر فاعلية وقوة . فهي لم تبتدىء من البداوة بمعناها الضيق ، بل نشأت في منطقة عرفت مراكز شبه حضرية مثل مكة والطائف ويثرب . لقد كانت هذه المراكز تتوافر على فائض أتاها إما من التجارة « مكة » وإمماً من التجارة والفلاحة والانشطة المالية « يثرب مثلاً » .

لقد كان دور الامة الجديدة وقيادتها السياسية بزعامة النبي هو جمع هذا الفائض وتحويله من الافراد المعادين للامة الى المؤمنين . وفي هذا الصدد كانت الزكاة كفريضة^(٢٢) ، اداة فعالة في تمكين

(١٧) المصدر نفسه ، الكتاب الاول ، الفصل ٤ ، الفقرة ١٢ ، ص ٣٦٢ - ٣٦٤ ، والفقرة ١٨ ، ص ٣٧١ - ٣٧٤ .

(١٨) المصدر نفسه ، الكتاب الاول ، الفصل ٣ ، الفقرات ٤٥ - ٤٧ ، ص ٢٩٢ - ٢٩٧ .

(١٩) المصدر نفسه ، الكتاب الاول ، الفصل ٢ ، الفقرة ٢٠ ، ص ١٤٢ - ١٤٤ ، والفقرتان ٢٢ - ٢٣ ، ص ١٤٥ -

١٤٧ .

(٢٠) المصدر نفسه ، الكتاب الاول ، الفصل ٣ ، الفقرة ٤٣ ، ص ٢٨٧ .

(٢١) « وقد تذهب تلك الدولة المعتدية من اصلها قبل خراب مصر وتجيء الدولة الاخرى فترفعه بجدهتها وتجبر النقص الذي كان خفياً فيه فلا يكاد يشعر به الا ان ذلك في الاقل النادر » (المصدر نفسه ، الكتاب الاول ، الفصل ٣ ، الفقرة ٤٣ ، ص ٢٨٨) .

(٢٢) كانت الزكاة طوعية ثم اصبحت فريضة بعد الهجرة .

المؤمنين ودولتهم من الفائض . وكان تحريم الربى ضربة قاسية لليهود المشركين الذين كانوا يقتطعون جزءاً من هذا الفائض عن طريق المعاملات المالية التي لم تكن تخلو من استغلال . ان هذا التحريم قصم ظهر القطاع المالي المعادي حين ألغى زبائنه . ثم قضى على نفوذه الاقتصادي كلياً حين جاهر بالعداء فقهر وصودرت اراضيه^(٢٣) .

لقد كانت هذه الاجراءات ، بقطع النظر عن بعدها الديني ، إجراءات سياسية في منتهى العبقرية . لقد اصبح فائض المنطقة تدريجياً تحت سيطرة الامة الجديدة التي سرعان ما عبّأتها في اخضاع كل شبه الجزيرة لنفوذها وفي غزو ولايات الامبراطورية الساسانية والرومانية الشرقية .

وحين تدفقت فيالق العرب خارج شبه الجزيرة سقطت في ايديهم ثروات لم تكن تخطر لهم على بال^(٢٤) . وسرعان ما انقادوا لاساليب الحياة الجديدة الداعية للترف والرفاهية . ولم يمنعمهم من ذلك حزم الخليفة الثاني عمر بن الخطاب ولا تحذيراته واوامره الصارمة . لقد فعل الفائض فعله ، وأتى علي بن ابي طالب متأخراً جداً ، فلم يتمكن من ارجاع الامة الى اخلاقها القديمة ، وانهمزم امام معاوية الذي ادرك مدى التغير الحاصل ، فسايهه بمرونة وحنكة نادرتين .

لقد دخلت الامة طور الحضارة اثر تراكم الفائض . وكان بنو امية ظاهرة سياسية طبيعية لهذا الطور . فالحكم قد تحول من الرئاسة والخلافة الى الملك الوراثي . وعصبية بني امية اخذت تفقد شوكتها شيئاً فشيئاً حين اقبل اهلها على ملاذ المدينة و«دعتها» واصبحوا يعطون المثل للناس في استهلاك الكماليات وفي اسلوب الحياة الراقية ، وانتشر التمدن من دمشق الى كل ارجاء بلاد الاسلام ولم تسلم منه مكة ولا المدينة اللتين فقدتا في ظرف وجيز بساطة عهد النبي وتحولتا الى مركزين حضاريين تزدهم فيهما القصور وتزدهر في رحابهما مدارس الغناء .

على ان الاستهلاك المتزايد المتنوع في عهد بني امية لم يكن في البداية يشكل خطراً اقتصادياً . ذلك ان السياسة الاقتصادية العامة كانت حافزاً لازدهار القطاعات ولاسيما القطاع الفلاحي والقطاع التعليمي فكان الطلب محركاً للعرض وكانت دولة بني امية دولة ازدهار ونماء وبناء . لقد اصبح تراب الامة ممتداً في كل ارجاء المعمورة . على ان من اتى مؤخراً من ملوك الأمويين اصيب بما لا بد منه من ضعف ناتج عن تدهور الشوكة القبلية ، وعن السياسة المالية التي اكرمت الامويين وحلفاءهم من العرب وجارت على الاقليات الاسلامية المستعربة^(٢٥) . وحين بلغت الاوضاع حدّاً لا يطاق عبأ عصبية بني هاشم من العباسيين الاقليات الناقمة المتمردة وقضت على الامويين^(٢٦) .

(٢٣) في هذا الاطار تفهم مصادرة اراضي بعض القبائل اليهودية المجاورة ليثرب .

(٢٤) انظر في هذا الصدد : محمد ضياء الدين الريس ، الخراج والنظم المالية (القاهرة : دار المعارف بمصر ،

١٩٦٩) ، ص ٩٥ - ١٨٥ .

(٢٥) احمد مختار العابدي ، في التاريخ العباسي والانديلسي . ويحاول د. الريس ان ينفي عن الامويين صفة التعسف ازاء الموالي والحديثي عهد بالاسلام . فيبرز مثلاً ابقاء الجزية على الداخلين في الاسلام التي كانت للعرب والامويين على غيرهم فيقول « حقاً كان العرب - والمراد بهم الجند - متميزين عن الموالي في العطاء » . انظر : الريس ، الخراج والنظم المالية ، ص ٢٨٠ و ٢٨٦ .

(٢٦) العابدي ، المصدر نفسه ، ص ٩ - ١٦ .

لقد قبل في قيام دولة بني العباس انها ثورة عظمى في تاريخ الامة الاسلامية ، قضت على الحكم العربي . وقيل فيها انها دولة اسلامية أتت بعد دولة عربية هي دولة الامويين^(٢٧) . وفي كلا القولين تسرع في الحكم على الاوضاع . ان قيام دولة بني العباس لا تعني التغير بالدرجة نفسها من الجذرية التي يرمز اليها هؤلاء الكتاب . فكل ما هناك ان مزيتها الكبرى هي انها أتت قبل فوات الاوان ، وقبل ان يشمل الخراب تراب الامة بكامله ، وقبل ان يتشتت الشمل نهائياً . فأنقذت الكثير ولم تملك انقاذ كل شيء . يجب ان لا ننسى ان قيامها كرس حركتين انعزليتين واعطاهما الصبغة الدائمة . فقيام العباسيين ادى الى تأسيس دولتين منعزلتين عن العالم العربي - الاسلامي هما دولة الادارسة في المغرب الاقصى ودولة بني امية في الاندلس . ولم تثمر الجهود المتوالية لكبار الخلفاء العباسيين في القضاء على هاتين الدولتين وارجاع ترابيهما الى حظيرة الامبراطورية .

وعلى الرغم من هذا الفشل كانت دولة العباسيين دولة منقذة ، بل انها كانت خير مثال على ان الامة كانت تملك من القوة والثقة والطاقة ما يكفي لاستبدال قيادة غير صالحة بقيادة اكثر ملاءمة للاوضاع . لكن هل يمكن وصفها بأنها اول دولة اسلامية ؟ اذا تثبتنا في الامور وجدنا ان التفرقة بين ما هو عربي وما هو مسلم ، ولاسيما في هذا الطور من التاريخ ، هي تفرقة غير صحيحة ، وعساها ان تكون مغرضة ايضاً . فالامة العربية منذ نشأتها حتى العباسيين مروراً بالامويين لم تكن قائمة على العرق ولا على القبلية . لقد كان العرب يؤدون دوراً قيادياً في كل المجالات ما في ذلك شك ، لكنهم لم يكونوا يشكلون طبقة منغلقة على نفسها ولم يكن دينهم يسمح لهم بذلك ، بالرغم من الانحرافات التي سجلت هنا وهناك .

إن العربي كان مَنْ اعترف بالدين الجديد ، سواء اعتنقه ام لا يعتنقه ، وتعلم اللغة الفصحى والتراث العربي . وبهذا عُدَّ البرامكة عرباً بالرغم من اصلهم الفارسي ، ولهذا نجد ان الشعوبية كانت تناهض العرب من داخل الحضارة لا من خارجها وحين صرخ ابن هانئ :

ومن تميم ومن قيس وغيرهما ليس الاعارب عند الله من احد

لم يطلق صرخته الشهيرة في لغة فارس وانما قال بيتاً قد يحسده عليه فحول شعراء العرب . وحقيقة الامر ان احدى خصوصية الامة هي الازدواجية بين العروبة بمعناها الواسع والاسلام . وحقيقة الامر ايضاً ان العباسيين اتوا في سياق مرحلة الحضارة فأسهموا باصلاحاتهم الاقتصادية والمالية في تعميق هذه المرحلة .

على ان قوانين التطور وقانون الاستهلاك كان لا بد من ان يؤديا دورهما الطبيعي . فبعد مرحلة الازدهار والبناء انفلتت اذواق القادة والعامه من ايديهم وضاعت الاموال والجبايات على الحاجات وأثقل كاهل الجميع بالغلاء المتزايد الفاحش واصبحت الدخول العامة لا تفي بنفقات الجند الذين لم يكونوا يحاربون من اجل قضية كما هو الشأن فيما مضى ، بل كانوا مرتزقة يعيشون على هامش الامة ولا تعنيهم مشاكلها بقدر ما تعنيهم الغنائم ، وتفاحش الغلاء وتدهور الانتاج واسرع الخراب الى كل شيء وشنت ما كان مجموعاً من شمل وفرق تراب الامة على امراء سرعان ما أعلنوا نفوسهم ملوكاً واقامت دويلات هنا وهناك وكان التاريخ رفض ان يعطي الامة فرصة اخرى بعد فرصة العباسيين ، فظلت

الامة متفرقة تحنُّ الى الوحدة وقد تأمل في تحقيق هذه الوحدة بعد ان يأتيها النبأ بطموحات الفاطميين وانتصاراتهم العابرة . تظل الامة متفرقة حائرة طوال ما يناهز تسعة قرون^(٢٨) الى ان يقوم العثمانيون الاتراك فيأتون بمحدثه هي بدعة في دين الامة وعرفها .

يجمع الاتراك الشمل « او اقلبه » جمعاً جديداً . فلأول مرة يشعر العربي انه شيء والمسلم شيء آخر . يعيش العرب حياة اقلية مضطهدة لا تملك من امرها شيئاً فيفقدون شيئاً فشيئاً ثققتهم في انفسهم ويوقنون أنهم لم يخلقوا الا ليقودهم غيرهم ويجمعهم تحت سلطانه .

في هذا الاطار يجب ان يفهم محمد علي وعمله . فالرجل كان عسكرياً تركياً مرق على سيده في الاستانة ورام تقليد فتوحات بونابرت ومجده العسكري فحاول بناء امبراطورية تركية جديدة تكون مصر مقرها . لقد كان يحكم بواسطة نخبة تركية تملك كل البلاد والعباد . ومحاوله تشبيهه بجمال عبد الناصر هي كما يقول الفقهاء قياس مع وجود فوارق . فعبد الناصر عربي اراد وحدة العرب ولم يوفق ومحمد علي تركي اراد بناء دولة تركية على اكتاف العرب ولم يوفق وشتان ما بين الرجلين .

وكيفما كان الامر فانهياد دولة العباسيين يعني انهيار الامة ، وتشنت شملها وقيام الامبراطورية العثمانية لم يكن يعني الوحدة ، وإنما كان يعني القهر والغلبة من طرف قوى اجنبية . وحين بنت اوربا قوتها ، وألقت بثقلها وجبروتها على الامبراطورية الهرمة ، واقتطعت منها أقاليمها العربية ، لم يكن هناك تغير جوهري في القضية . لقد استبدل العرب سادة مضطهدين بسادة مضطهدين وكُرس بصفة عصرية واوروبية ما كان موجوداً من تفرقة وعدم ثقة بالنفس ، وأقرت الدولة الموجودة وأنشئت دويلات على نسق سياسي غربي . وظل العرب على ما كانوا عليه منذ قرون من جهل مطبق بأنفسهم ومقدراتهم وحتى بالكثير من اخوانهم .

إن مرحلة الانحطاط تمتد من آخر العهد العباسي الى الآن وقد تتغير صورها وأشكالها لكن جوهرها واحد لانه يتألف دائماً من العوامل الآتية :

- الخضوع السياسي ، او الاقتصادي ، او الثقافي لقوى اجنبية مهما كانت مصادرها .
- الجهل الكامل بالنفس وبأفراد القوم وما يثيره هذا الجهل من سوء الظن .
- عدم الثقة العميقة بالنفس .

تظل هذه العوامل رغم ما بدا في الوطن العربي ، اثر استقلال اقطاره او اثناء حركات الاستقلال ، من تيارات تتسم بالنهضة تارة ، وبالاصلاح تارة وبالوحدة تارة اخرى .

إننا اذا اعتبرنا هذا التطور التاريخي الذي اقتصرنا فيه على الخطوط الاساسية تبيننا اشياء مهمة جداً :

- إن الامة لم تنطلق في ارض موات ولا من الصفر انها بُنيت على حضارة وثقافة كانتا موجودتين في شبه الجزيرة العربية .

(٢٨) يمكن القول بصفة اجمالية بأن مرحلة البداوة امتدت من سنة الهجرة ٦٢٢ م الى بيعة معاوية سنة ٦٦١ م ، وان مرحلة الحضارة امتدت من سنة ٦٦١ م الى نهاية عهد المعتصم سنة ١٩٠٢ ، وانه من ٩٠٢ م بدأ الانحطاط بالفعل الى اوائل القرن السابع عشر حين ضم العثمانيون كل البلاد العربية وكانت الامة العربية مشتتة تائهة .

- ان نجاح الامة يرجع سببه الى الاحتفاظ بالجذور مع صياغتها صياغة جديدة وتعبئتها لتخدم اهدافاً سامية واضحة تتمثل اساساً في سعادة الانسان مهما كان عرقه ولونه .

- ان النجاح لم يكن « معجزة » بالمعنى الفلسفي القائل بالغاء قوانين الطبيعة ، اثر تدخل مباشر من طرف الله ، بل ان المعجزة الحققة هي في الاعتراف بهذه القوانين واحترامها .

- ان هذه القوانين تقضي بالاحتفاظ بالجذور والتفتح الدائم والصياغة المستمرة ، واعتبار مصالح الافراد والجماعات .

- قد يكون من اهم هذه القوانين ذلك النص الوارد في القرآن : (واذا اردنا ان نهلك قرية امرنا مترفياً ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميراً) .

- ان فشل الامة وتشتت شملها راجع الى خرقها للقوانين الطبيعية بصفة عامة وعدم احترامها للقانون الاخير بصفة خاصة .

وبناء على كل هذا فإننا ننضم الى السطنبولي والى رايه القائل بأن « ملف » الوحدة العربية هو في الداخل أساساً ، وبتفق معه في ضرورة ما اسماه بالتنسيق الخلاق . على اننا لا نشاطره الرأي في النظر الى القيادات الاقليمية وكأنها مجموعات يتخطبها الشيطان من المس . فهي منافقة تائهة تقول شيئاً وتفعل شيئاً آخر . ان التجريد ضروري للفهم لكنه يجب ان يكون دائماً مرتبطاً بالواقع . فالقيادات الاقليمية لا تبرأ من ذنب لكنها ، وكما كان الشأن دائماً ، صاحبة مصالح لا ينكرها عليها القوم في الجملة . وهي اذا وجدت الابواب موصودة امامها داخل البلدان العربية ومفتوحة باغراء في الغرب لا بد من ان تتوجه الى الغرب . ثم ان هذا التيه الذي يراه الكاتب هو دسوري اكثر مما هو حقيقي . لقد رددت المحافل العربية اخيراً ان العرب اخذوا يتعقلون بالسياسة ويبتعدون عن العاطفة . وان دل هذا الكلام على شيء فإنما يدل على ان العرب ، اخذوا يبعدون الخطب الرنانة والبلاغة الجميلة عن المجاملات العملية . ولا يعني قطعاً أنهم كانوا قاصرين من قبل ثم اصبحوا راشدين . ان العرب تصرفوا في غالب الاحيان برشد وحسبما تمليه المصلحة وعلى الاخص المصلحة الفردية . لكنهم في الوقت نفسه قوم ببيان وشعر ، وكثيراً ما قالوا كلاماً لا لأنه ينطبق مع الفعل ولكن لأنه جميل . وكثيراً ما لعبت البلاغة دور صمام أمان يفرج كرب النفس حتى على المنابر الجافة « الرصينة » . ومن يدري لعل البلاغة حفظت علينا شخصيتنا رغم ما مررنا به من احوال .

نقول كل هذا لنستدل على ان « التيه » هو حكم جائر على العرب وكأنهم بريطانيون او فرنسيون يقولون غالباً ما يفعلون ويفعلون غالباً ما يقولون .

وشيء آخر لا يفوتنا هنا لأنه من الاهمية بمكان ، ان السطنبولي وكثيراً من المفكرين من المغرب العربي مثل المرحوم عبد العزيز بلال لا زالوا متعلقين بمشكلة تعتبر قديمة في المشرق العربي ، هي مشكلة الفصحى والعامية . فالكاتب يعني كل المفكرين انهم يخاطبون الامة بلغة لا تفهمها ويرمز الى ان اللغة الشعبية يجب ان تستعمل لكي ينشر الفكر بين افراد الامة . وفاته كما فات غيره ان المشكل الحقيقي العائق لتنوير الامة وقيادتها هو الجهل والامية لا اللغة الفصحى .

واخيراً فإننا رغم قبولنا رأي جلال احمد امين في التركيز على العوامل الخارجية والمقارنة بين عبدالناصر ومحمد علي ، نرى ان الجانب الايجابي من عمله هو التركيز على الشرح والتحليل الاقتصاديين اللذين من دونهما يستحيل كل فهم وكل بيان □

علي محافظة وآخرون

جامعة الدول العربية : الواقع والطموح

(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٢) ، ١٠٠٣٠ ص .

د . مجدي حماد

مدير تحرير مجلة شؤون عربية .

الوقت نفسه فصول الكتاب السبعة عشر ،
مقسمة على خمسة اقسام :

**القسم الاول : نشأة الجامعة العربية
وميثاقها**

١ - النشأة التاريخية للجامعة العربية ،
علي محافظة .

٢ - ميثاق الجامعة العربية بين القطرية
والقومية ، علي الدين هلال .

٣ - ميثاق الجامعة العربية بين القطرية
والقومية والتعديلات المقترحة ، حسين
البحارنة .

**القسم الثاني : المجالات الاساسية
لنشاط الجامعة العربية**

٤ - الدور السياسي للجامعة العربية في
استقلال بعض الاقطار العربية وفي القضية
الفلسطينية ، حسن نافعة .

٥ - دور الجامعة العربية في ادارة
المنازعات بين الاعضاء ، محمد السيد سليم .

- ١ -

يحتوي هذا الكتاب الذي نعرض له
حصيلة الوقائع الكاملة لبحوث وتعقيبات
ومناقشات ندوة « جامعة الدول العربية :
الواقع والطموح » ، وهي الندوة التي نظمها
مركز دراسات الوحدة العربية ، وانعقدت في
مدينة تونس خلال الفترة من ٢٨ نيسان /
ابريل حتى ٢ ايار / مايو ١٩٨٢ .

وقد شارك في اعمال هذه الندوة نحو ثلاثة
وسبعين باحثاً وسياسياً وممارساً من مختلف
الاقطار العربية . ومن بين هؤلاء هناك ستة
عشر باحثاً تقدموا بسبعة عشر بحثاً للندوة ،
وبالاضافة الى هذه الابحاث تضمن الكتاب
سته واربعين تعقيباً موزعة على الابحاث
المختلفة ، وثلاثة تعقيبات عامة فضلاً عن
الكلمات الافتتاحية والختامية ، وفوق كل ذلك
هناك مئة وثلاث واربعون مداخلة في
المناقشات التي تلت تقديم الابحاث والتعقيب
عليها .

وتعميماً للفائدة ، نثبت فيما يلي قائمة
الابحاث التي قدمت للندوة ، والتي تمثل في

ولا شك ان الكتاب الذي نعرض له ، وبهذه المؤشرات الاولية ذات الطبيعة الكمية » ، يتضمن حصيلة حوار فكري مهم ، غير ان طبيعة موضوع الندوة ، فضلاً عن مستوى الابحاث ومنهاج المعالجة والمناقشات العميقة التي دارت من حولها ، جعلته يكتسب اهمية « نوعية » ، من الناحيتين السياسية والفكرية معاً .

فمن الناحية السياسية ، عقدت الندوة في اطار ظروف سياسية بالغة التعقيد فيما يتصل بالعمل العربي المشترك ، لخصها الامين العام للجامعة العربية ، في كلمة الافتتاح الاولى للندوة ، بقوله : « ان العمل العربي المشترك مهتد اليوم بالتوقف » . ثم كان على الندوة ان تنعقد في ظل غياب عملاقين ، بتعبير الاستاذ منح الصلح ، قامت على اكتافهما الندوة منذ البداية ، وهما مصر والديمقراطية . ولقد انعكس ذلك انعكاساً بالغاً على مناقشات الندوة ، ولعل من اوضح المؤشرات الكمية ذات المغزى على ذلك ان اكثر كلمة - موضوع مفرد - تكررت في الابحاث والمناقشات ، كما يبين الفهرس العام للكتاب ، هي « مصر » . كما ان اعلى عدد من المشاركين في المناقشات حظيت به دراسة الاستاذ حسين جميل عن الحاجة لإنشاء محكمة عربية لحماية حقوق الانسان ، ومحورها قضية « الديمقراطية » .

اما من الناحية الفكرية ، فإن مستوى المناقشات بالذات يؤكد امكانية خلق تقاليد للحوار في وطننا العربي ، وخاصة بين العناصر المثقفة التي يعلو صوتها اكثر من غيرها ، بفعل الظروف ، في المطالبة بحرية الحوار ، التي تختزل في احيان كثيرة عند التطبيق الى حرية الحديث ، حيث يوضح الكتاب ان اعمال الندوة قد تمت في اطار ديمقراطي ، تسوده عموماً الموضوعية بعيداً عن الانفعالات والتزمت .

٦ - الدور الاقتصادي للجامعة العربية ، عبد الحسن زلزلة .

٧ - دور الجامعة العربية في التوحيد التربوي الثقافي ، محيي الدين صابر .

٨ - دور الجامعة العربية في انشاء محكمة عربية لحماية حقوق الانسان ، حسين جميل .

القسم الثالث : الجامعة العربية وعلاقات العرب بالعالم

٩ - دور الجامعة العربية في الاعلام ، غسان العطية .

١٠ - دور الجامعة العربية في الحوار العربي - الاوروبي ، احمد صدقي الدجاني .

١١ - دور الجامعة العربية في التعاون العربي - الافريقي ، مجدي حماد .

القسم الرابع : الجامعة العربية كمنظمة اقليمية

١٢ - ديناميات العمل في الامانة العامة للجامعة العربية ، عبد الحميد محمد الموافي .

١٣ - اثر انتقال المقر على دور الجامعة العربية ، ناصيف حتي .

١٤ - المنظمات العربية المتخصصة ومشكلات علاقتها بالجامعة العربية وعلاقتها فيما بينها ، محمد لبيب شقير .

١٥ - الجامعة والتكتلات العربية ، غسان سلامة .

١٦ - الجامعة العربية والمنظمات الاقليمية المشابهة ، ناصيف حتي .

القسم الخامس : الجامعة العربية والمستقبل

١٧ - الجامعة العربية والنظام الاقليمي العربي وتحديات الثمانينات ، جميل مطر .

الامل ما زال معقوداً على جامعة الدول العربية كرمز اصيل على طريق الوحدة العربية الطويل ، بينما يتلخص « الطموح » في ان هذا « البناء » رغم كل ما يتعرض له ، يمكن كفالة مقومات دعمه وتطويره وحتى تغييره ليحقق الغاية المنشودة منه ، وليس هدمه او الحد من فعاليته ومهامه تحت اي شعار كان ، والشعارات كثيرة !

إن مطالعة قائمة المشاركين في هذه الندوة توضح انها تضم ثلاثة اجيال من المفكرين والباحثين والممارسين العرب ، ثم لعل من الامور اللافتة للنظر التي تكشف عنها مطالعة ابحاث ومناقشات الندوة ، ان الجيل الاول ، وهم من رواد العمل القومي الذين قدموا نماذج في الوطنية والبذل والعطاء ، كانوا اكثر حرصاً على الحديث عن « المستقبل » وعلى رأسهم استاذنا د. قسطنطين زريق ، ولعلمهم بذلك كانوا ينقلون امانة هذا المستقبل الى الجيل الثالث من الباحثين والمفكرين الناشئين العرب ، وهي ايجابية اخرى من الايجابيات التي تزخر بها الندوة والكتاب ، حيث تؤكد ضمن ما تؤكد عليه ، على ان هذه العناصر من المفكرين والباحثين والممارسين العرب من مختلف الاجيال ، تعاني بجد تبعات ما نذرت نفسها له .

ثم تبقى الاشارة الى بعض ما تضمنته بحوث ومناقشات هذه الندوة الثرية ، وبصفة خاصة ما تضمنته من اعادة إعمال النظر في بعض المقولات الشائعة عن الجامعة ، او في اعطاء توصيف جديد او اكثر دقة لبعض الظواهر التي لازمتها .

ولقد كانت البداية منذ البحث الاول « النشأة التاريخية للجامعة العربية » حيث أعاد د. علي محافظة تمحيص الرأي الشائع عن دور بريطانيا في انشاء الجامعة ، ورد

ولا شك ان الاهتمام بموضوع « جامعة الدول العربية » في هذا الوقت بالذات ، وعلى هذا المستوى الرفيع من المشاركة ، إنما يعكس حرصاً على الصمود في مواجهة الهجمة الامريكية على المنطقة العربية ، التي تسعى الى تخريب وتدمير جميع رموز مرحلة المد القومي العربي في الخمسينات والستينات ، وعلى رأسها « جامعة الدول العربية » . حقاً ان الجامعة ، كما يشير الكتاب ، « لا تعكس طموحاتنا القومية ، لكنها تظل مرحلياً اداة مهمة في العمل المشترك ، ويصبح من واجبنا الحفاظ عليها وتقويم تجربتها ونقدها بهدف تدعيمها وتطويرها وبهدف زيادة وتوثيق التعاون العربي في المجالات المختلفة » . ويمكن القول انه في مرحلة العجز العربي العام عن تقديم « بديل بالفعل » يوقف مرحلة الترددي والهزيمة والاحباط ، فإن الحفاظ على « الرموز » ، التي هي في النهاية علامات على الطريق الصحيح ، يكتسب بعداً نضالياً خاصاً ، وبالتحديد ما يتصل بالجامعة العربية . وهنا نتفق كلياً مع ما أشار اليه الاستاذ مسارع الراوي في مناقشته لدراسة د. علي الدين هلال بقوله : « وعلى الرغم مما قيل ويقال عن جامعة الدول العربية ونشأتها ووضع اللوم عليها في طغيان الاخفاق على الانجاز في العمل العربي المشترك ، وبخاصة من الناحية السياسية ، الا اننا يجب ان ندرك حقيقة اصبحت امراً واقعاً وهي ان الحد الادنى المشترك من العمل العربي اليوم في خطر ، وهو محاصر من كل الزوايا وعلى مختلف المستويات والصعد من خلال التهجم على جامعة الدول العربية ومنظماتها النوعية » .

وبالتالي فإن انعقاد هذه الندوة ، وصدور هذا المجلد الضخم عن اعمالها الكاملة ، إنما يعبر في حد ذاته عن « واقع » وعن « طموح » . وينصرف الى « الواقع » الى ان

دراسة العلاقة بين « القومية » و« القطرية » في اطار السياق التاريخي العربي من مرحلة لأخرى واهمية الاشارة الى حلقات وسيطة هي اداة الانتقال من « القطرية » الى « القومية » والعكس ، وبصفة خاصة دور « الثورة العربية » في الخمسينات والستينات من ناحية ، ودور « الثورة العربية » في السبعينات والثمانينات كحلقات وسيطة من ناحية اخرى .

وإذا كان ما تقدم مجرد مثال على حيوية الابحاث والمناقشات في موضوع يعتقد البعض انه « راكد » فعلياً وموضوعياً مثلما هو « راكد » سياسياً وحركياً ، فإن التنوع والمثابرة قد انعكسا كذلك على مناهج المعالجة ، حيث يبرز هنا بصفة خاصة البحث الخامس « دور الجامعة العربية في ادارة المنازعات بين الاعضاء » ، حيث اعتمد د . محمد السيد سليم منهج التحليل الكمي لتقديم مقياس رقمي لكفاءة جامعة الدول العربية في تسوية المنازعات العربية ، ورغم ان النتائج التي توصل اليها الباحث كانت محلاً لمناقشات جادة ، الا ان هذه المناقشات قد اكدت على ان هذا المنهج في حد ذاته - وفي حدود افتراضاته - يقدم اضافات مهمة لفهم الظواهر السياسية ، وانه يكمل جوانب النقص التي تعاني منها المناهج الكيفية عموماً ، مع اهمية التنبه الى خطر اضعاف طابع موضوعي على تقويمات تنطلق من افتراضات ذاتية واكسابها بالتالي صفة « العلمية » و« القدسية » وعلى نحو ينطوي على قدر من المغالطة .

في احدى المداخلات اشار الاستاذ مسارع الراوي الى انه في مواجهة التحديات الكثيرة التي تواجه العمل العربي « لا امل ... الا بالانطلاق من قاعدة الامن العربي والتنمية العربية واضيف اليها بعد ثالث هو بعد الديمقراطية والاخذ

الاعتبار الى الدافع القومي العربي ، فضلاً عن اشارته الى الدور المناهض الذي مارسه كل من فرنسا والحركة الصهيونية آنئذ . ثم أبرزت المناقشات والتعقيبات بعض القضايا المهمة ، مثل دور مصر في قيادة العمل العربي ، ومحورية القضية الفلسطينية ، ونشأة واستمرار المحاور في داخل الجامعة العربية ، والدور الاجنبي في صياغة العمل العربي واستغلال وتغذية المحاور القائمة ، واخيراً ، الصراع بين اصحاب الحد الأدنى والحد الأعلى في العمل العربي المشترك ، وانتصار اصحاب الحد الأدنى في معظم الحالات .

وحتى البحث الثاني الذي يعيد الى الازهان جدلية القومي والقطري التي لازمت نشأة الجامعة العربية منذ البداية سواء على مستوى الصياغات القانونية او الممارسة الفعلية ، اعاد هو الآخر للبحث والمساءلة مقولات كانت مستقرة عن حقيقة التفاعل بين هذين البعدين . فكان هناك تأكيد في البحث وفي المناقشات على خطورة غياب الارادة النيابية والاختيار الحر ، وانه لا سيادة فعلية ، ولا استقلال حقيقياً ، ولا امن محققاً ، ولا تنمية جادة ، خارج الاطار العربي . وكان من اللافت للانتباه كما أبرزت المناقشات ، وبمؤشرات كمية ، ان قاعده الاجماع التي يحتج بها احياناً على عرقلة العمل العربي المشترك ليست عائقاً فعلياً . وعلى سبيل المثال فقد صدرت عن مجالس الجامعة منذ عام ١٩٤٥ الى عام ١٩٨١ اكثر من اربعة آلاف قرار ، اتخذ اكثر من ٨٠ بالمائة منها بالاجماع ، ومع ذلك فإن القرارات التي اتخذت بالاجماع لم ينفذ معظمها ، والسبب الاساسي : غياب الارادة السياسية وغياب الاختيار الحر .

ثم كان هناك التأكيد على ضرورة اعادة

والصراع مع هويات أخرى : منها ما هو ديني عام وما هو طائفي خاص ، ومنها ما هو اقليمي شرق اوسطي او افريقي ، ومنها ما هو محلي او منها ما هو مصلحي سياسي . وحينما تتحول هذه « الهويات » بدورها الى مؤسسات فإن علاقة المنافسة تتحول الى علاقة صراع يشغل او يضعف او يهدر الطاقات العربية . ولهذا كان من الطبيعي ان تحظى هذه القضية بشقيها ، قلب النظام الاقليمي العربي وهويته ، بقدر واسع وجاد من المناقشات والجدل .

وفي الدراسة الاخيرة البارزة عن « الجامعة العربية والنظام الاقليمي العربي وتحديات الثمانينات » ، كاد الاستاذ جميل مطر ان يلمس صلب الحقيقة في ازمة الطرفين : الجامعة العربية والنظام الاقليمي العربي ، وفي كيفية الخروج من هذه الازمة وذلك في عبارة واحدة في نهاية بحثه الممتاز حين اشار الى ان الامر قد يحتاج « في وقت قريب الى مواجهة صريحة مع المنظمات او المؤسسات العربية الاقليمية التي تنشأ في المنطقة » . ولكنه لم يكد يلمس الحقيقة بطرف اصبع - على حد تعبير الاستاذ محمد حسنين هيكل في تعقيبه على الدراسة - حتى ابتعد ، « وله الحق لأن في ومضة الحقيقة وجد ان المواجهة المطلوبة ليس بين الامانة العامة والمنظمات والمؤسسات الاقليمية التي نشأت في المنطقة وإنما المواجهة المطلوبة اكبر واوسع واعمق ، ولهذا فهي خطر ... الامانة العامة للجامعة العربية مجرد تعبير رمزي عن وجود النظام العربي . والمنظمات والمؤسسات الاخرى تعبيرات رمزية عن دوافع اخرى غير دوافع النظام العربي . ولكن المواجهات حين تقع لا تقع بالرموز وانما بالقوة الحقيقية وراء هذه الرموز » .

- ٣ -

وتبقى في النهاية ثلاث ملاحظات تحاول ان تصل بهذا العمل الضخم الى مستوى

بمبادئها فكراً وممارسة لأنني اعتقد انه لا يوجد مواطن مهان ومحتقر ومسلوب الارادة مثل المواطن العربي . ومن هنا فإن تخصيص بحث جديد في موضوعه ومضمونه عن « دور الجامعة العربية في انشاء محكمة عربية لحماية حقوق الانسان » كان بادرة جيدة ، تؤكد ان الجامعة ليست فقط جامعة الحكومات ، وانما هي ايضاً ، او ينبغي ان تكون ، جامعة للشعوب .

اما في مجال استعراض دور الجامعة العربية في علاقات العرب بالعالم - وتحديداً في مجالات الاعلام العربي ، والحوار العربي - الاوروبي او الحوار العربي - الافريقي ، فقد حفلت هذه الدراسات الثلاث بالكثير من اوجه النقد والتقويم لدور الجامعة العربية ، وتضمنت الكثير من التوصيات والمقترحات التي يمكن استناداً اليها تحقيق بعض ما طمح اليه المشاركون في الندوة .

اما اكثر الدراسات اثارة للجدل فقد تمثلت في دراستي د. ناصيف حتي « اثر انتقال المقر على دور الجامعة العربية » ، ود. غسان سلامة « الجامعة والتكتلات العربية » . الاولى لأنها تناولت قضية الساعة المحورية ، رغم ان الدراسة ذاتها لم تتضمنها ولكن فرضتها الظروف ، وهي قضية مصر باعتبارها « قلب » النظام الاقليمي العربي ، وخاصة ان الندوة قد عقدت بعد يومين فقط من اتمام الانسحاب الاسرائيلي من سيناء . والثانية لأنها تناولت بمنهاج يجمع بين الصراحة المفرطة وحدة الطروحات النظرية قضية « هوية النظام الاقليمي العربي » في ضوء صراع الهويات الذي تشهده المنطقة العربية وباعتبار ان الهوية القومية العربية ، التي تعبر عنها من الناحية المؤسسية جامعة الدول العربية ، قد تعرضت وما زالت تتعرض للتنافس

ودينامياتها يسبق الحديث عن الحركة والنشاط .

اما من ناحية المضمون ، فإن الندوة ، والكتاب بالتالي ، لم يتضمننا اي اشارة الى ثلاث دوائر مهمة من نشاط جامعة الدول العربية دون اي مبرر لاغفال الاشارة اليها : اولها - دائرة نشاط الجامعة في المجال الاجتماعي ، وثانيها - دائرة نشاط الجامعة في المجال العسكري ، وثالثها - دائرة نشاط الجامعة في علاقات العرب بالدولتين العظميين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . وغني عن البيان ان هذه الدوائر الثلاث لها من الاهمية ما يبرر على الاقل تسويغ عدم تناولها في الندوة □

« الطموح » الذي يهدف اليه ، ملاحظتان منها تنصرفان به الى الشكل ، بينما الثالثة تنصرف الى المضمون .

فمن ناحية الشكل ، هناك - اولاً - بعض الاخطاء المطبعية التي ما كان يلزم الاشارة اليها في حالة صدور الكتاب عن دار نشر اخرى ، غير مركز دراسات الوحدة العربية ، بما عرف عنه من جدية تقارب حد التزمتم في هذه الناحية . وهناك - ثانياً - امكانية اعادة ترتيب مادة الكتاب ليصبح اكثر اتساقاً بحيث يأتي القسم الرابع عن « الجامعة العربية كمنظمة اقليمية » بعد القسم الاول مباشرة لأن الحديث عن الجامعة ذاتها ، سواء من حيث النشأة والميثاق او من حيث تركيبها

عبد المنعم المشاط وآخرون
الإبعاد الإقليمية والدولية للقضية
ال فلسطينية في الوقت الراهن

(القاهرة : دار المستقبل العربي، ١٩٨٣) ، ١٤٣ ص .

علي ابراهيم

اعادة الصياغة بما يكسبها مضموناً
اجتماعياً . واتبع الباحث منهجين رئيسين في
موضوعات الدراسة :

الاول: منهج كمي امبريقي يركز على
سلوك كل من العرب واسرائيل تجاه مصر
وسلوك مصر ازاءهما . والثاني : منهج
الاستبيان من اجل التعرف على الاتجاهات
المختلفة نحو ظاهرة الامن القومي .

ويفترض الباحث وجود نظام اقليمي عربي
وان كان يتجاهل ظروف نشأته وشروط
وجوده ، ولكنه ينتقل الى المقومات الضرورية
الديناميكية لاستمرار النظام ويحددها في
اربعة مقومات رئيسية هي :

- وجود قوة اقليمية مركزية تلعب دوراً
رئيسياً في تحديد نمط التفاعلات بين اطراف
النظام .

- وجود هوية واضحة للنظام بحيث تشعر
كل دولة عضو في النظام بأن درجة انتمائها
الى النظام اقوى بكثير من درجة انتمائها الى
اية نظم اخرى دولية او اقليمية .

يحتوي هذا الكتاب على ستة فصول يضم
كل فصل منها بحثاً خاصاً لأحد الواجه
الدولية والاقليمية للقضية الفلسطينية لأحد
الاساتذة المتخصصين.

الفصل الاول : الازمة الراهنة
للامن القومي العربي

ينطلق د . عبد المنعم المشاط في هذا البحث
من ثلاث حقائق اساسية الاولى، تزايد
الاهتمام العالمي بظاهرة الامن القومي والثانية
انهيار الحدود الدولية ونشوء التكتلات
الاقليمية الكبيرة ، والثالثة والاهم تنوع
مصادر تهديد الامن القومي ما بين مصادر
خارجية واخرى داخلية .

ويقوم الباحث بدراسته على فرضين
رئيسين الاول ، ان كلاً من اسرائيل وعدم
كفاءة النظم السياسية العربية تشكلان
المصادر الرئيسية لتهديد الامن العربي .
والثاني ان الصياغة العربية التقليدية للامن
القومي من الدفاع والبناء الفكري وزيادة
القدرات القتالية لا تكفي وإنما يتطلب الامر

ثم ينتقل الباحث لرصد الاستراتيجية الاسرائيلية التي تقوم على ثلاثة عناصر رئيسية تشكل تهديداً للأمن العربي هي :

- عنصر الامن : مفهومه الخاص الصهيوني الذي يقوم على التوسع سواء بالتفوق العسكري او احتلال الارض .

- عنصر الاعتراف او القبول : بوجودها فعلياً في منطقة الشرق الاوسط كعنصر مهم في محاولة اسرائيل تفكيك اوصال النظام الاقليمي العربي .

- تشتيت القضية الفلسطينية : برفض القضية الفلسطينية كلياً وتشتيت الفلسطينيين او تشتيت قياداتهم وضرب مؤسساتهم .

اما المصدر الرئيسي الثاني للامن العربي : فيعتبره د. المشاط من عدم كفاءة النظم العربية سياسياً واجتماعياً من قناعتين: الاولى نظرية بما توصلت اليه نظريات علم النفس ، وعلم الاجتماع في دراسة ظواهر الاحباط والعنف والذي يعني ان الاحباط الناتج من الفجوة بين اشباع الحاجات الاجتماعية ومعدلات تكوينها من شأنه ان يقود الى العنف بالاضافة الى التفاوت بين اشباع الحاجات الاجتماعية والسياسية والذي يلعب الدور الاساسي في تحويل الاحباط النظامي الى عنف سلوكي . والقناعة الثانية (امبريقية) تقوم في عدم القدرة على التجانس وتفاوت مستويات الدخل وحجم السكان بين الدول النفطية الغنية وقليلة السكان والدول غير النفطية الفقيرة وكثيفة السكان .

ثم يستنتج الباحث من عدم قدرة النظم العربية ثلاث نتائج تهدد الامن القومي العربي هي :

التبعية الخارجية : فعجز بلدان الاقاليم

- تزايد حجم وكثافة التفاعلات السياسية بين اطراف النظام ويقصد بذلك جميع انماط الحركة السياسية بينما تقف اسرائيل (الدخيل) في موقع الصراع الدائم مع القوة المركزية والاطراف ولا تشترك معهم في الهوية او الاجماع او التفاعلات السياسية .

- توافر حد ادنى من الاجماع القومي الذي يشغل اطراف النظام وبصورة خاصة على مصادر تهديد النظام والرؤية الخاصة بمستقبله .

ويشير الباحث الى توافر هذه المقومات حتى ١٩٧٧ حين سُمح للقوى الدخيلة بالتحكم في انماط التفاعلات داخل النظام ، وكثرت عناصر التجزئة العربية على النمط التالي :

- استقطاب القوة المركزية (مصر) لجانب (الدخيل) اسرائيل ، لتشكلاً معاً نظاماً فرعياً غير متجانس ، يتسم بالاغتراب والعزلة لعدم توافر المقومات الديناميكية التي سبقت الاشارة اليها وبتباين مصادر الضغوط على كلا الدولتين بينما اكثر الدول مساندة له هي الولايات المتحدة .

- انهيار كثافة التفاعلات السياسية بين اطراف النظام الاقليمي العربي ، فانهارت تفاعلات التعاون بين مصر والعرب وزادت تفاعلات الصراع بينهما .

- تجسيد الصراع حول الهوية بصورة لم يسبق لها مثيل سواء الصراع حول القومية او الاممية الاسلامية .

- ينتج من ذلك وجود شقاق وليس اتفاق ، تفرق وليس تجمع ، حول السياسات والقضايا الرئيسية التي تشغل النظام الاقليمي وانقسام اطراف الاقليم .

مضمون الايديولوجيا السياسية فإن مضمون الايديولوجيا الاجتماعية قد حدده الباحث في : تحسين الظروف المادية للحياة : زيادة القدرة التوزيعية للنظام لتحقيق درجة معينة من العدالة الاجتماعية بين اطراف النظام : زيادة القدرة على المشاركة . اما الاستراتيجية العسكرية فهي ذات بعدين : الاول في التسليح والثاني التقدم التكنولوجي والعسكري .

وعلى الرغم من محاولة د. المشاط تأسيس علم للامن القومي العربي الا ان هذه المحاولة تواجه نظرياً عدة اشكالات . فهو اذ يضع بين عوامل تكامل الاقليم العربي اساس ذلك وجود هوية واضحة للنظام بحيث تشعر كل دولة بأن درجة انتمائها للنظام اقوى من انتمائها لأي نظام آخر . ولكنه يتجاهل واقع درجة الارتباط والتبعية الاقتصادية عربياً للسوق العالمي مالياً وتجارياً لدرجة تجعل معاملتها مع اوروبا الغربية والولايات المتحدة أكثر من ارتباطها العربي .

وعندما يطرح د. المشاط ان من مخاطر تهديد الامن القومي العربي عدم كفاءة النظم السياسية واحتمال تفجر الثورة الاجتماعية فإنه يضع الثورة الاجتماعية على الدرجة نفسها من الخطورة التي لاسرائيل . ويتضح مدى محافظة المفهوم بالرغم من محاولات اضعاف طابع تقدمي عليه من خلال فكرة البعد الاجتماعي الاصلاحى .

وعندما يفرق بين مصادر التهديد الثانوية للامن القومي العربي يذكر التهديد السوفياتي الذي لا يراه معادياً في مواقفه والامريكي الذي يراه معادياً ، ثم يفصل بين التهديد الاسرائيلي والامريكي بالرغم من اعترافه باستخدام امريكا لاسرائيل في املاء شروطها على النظم العربية المعارضة لها ، وان كان

على الاندماج يزيد من درجة الاعتماد على الخارج اقتصادياً وسياسياً .

تشثيت القدرات : فالتعدد ادى الى تشثيت القدرات العربية والتنافس على القيادة بين مصر واقطار عربية اخرى .

ظاهرة الاغتراب : فأتترطغيان الحاجات المادية الذي يؤدي الى عدم الولاء وانعدامه مما يقود الى ظاهرة الاغتراب وهي تؤدي لظاهرة اخطر وهي هجرة العقول .

اما مصادر التهديد الثانوية فهي لدى الباحث لا تشكل خطراً الا حينما تتفاعل مع المصادر الرئيسية للتهديد . وبينما يرى ان الاتحاد السوفياتي لا يشكل تهديداً خطيراً للامن العربي فإنه يرى ان الولايات المتحدة تفعل العكس ، سواء الاحلاف او المحاور او استخدام اسرائيل لتهديد الانظمة العربية . اما ايران فهي تسعى الى تفكيك اوصال النظام الاقليمي العربي توطئة لمد النفوذ الايراني . اما المصادر الاخرى للتهديد كعدم التجانس الايديولوجي والديني واللغوي وهي نتيجة لعدم المساواة سياسياً واجتماعياً بالاضافة الى التعامل مع الاقليات بمنطق التهديد تنتج فرصاً واسعة لتصعيد هذا النوع من الحروب المحلية . وفي النهاية يتوصل الباحث لتعريف الامن القومي بأنه « قدرة المجتمع على مواجهة الطبيعة الحادة للعنف بشرطين الاول بالتهدئة او السكون والثاني : تحقيق الرفاهية اي امكانية المجتمع تحقيق التعاون وبناء سياسات اكثر عدلاً ومساواة » . ويحاول ان يبني استراتيجية عربية للامن القومي تدور حول : ضرورة الاجماع القومي حول الهوية : الاتفاق على العدو الرئيسي وهو اسرائيل : الاجماع الاقليمي حول من هو الصديق الدولي : الاتفاق حول مستقبل الدولة الفلسطينية . بينما تشكل هذه العناصر

الامريكي لا تصيفه القوى الصهيونية وان اسرائيل والصهيونية العالمية تلعبان وظيفة مهمة في خدمة المصالح الاستراتيجية الامريكية ، وهو يرفض اعتبار هذه الوظيفة كزن اسرائيل خط دفاع متقدم ضد الخطر السوفياتي وذلك لأن التأييد الامريكي للمشروع الصهيوني كان من بدايته وتساعد مع تزايد حجم المصالح الامريكية في المنطقة ، كما ان الصراع العربي - الاسرائيلي شهد مراحل تأييد كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة لاسرائيل . واخيراً فإن اخراج السوفيات من مصر سنة ١٩٧٢ لم يترتب عليه تغيير موقف الولايات المتحدة لذا فإن الادارة الامريكية ترى في المشروع الصهيوني انسب وسيلة لضرب حركة التحرر العربية وتحجيمها ، فسواء آلت الثورة الى العرب او سقطت في يد السوفيات فالنتيجة واحدة من وجهة النظر الامريكية ، وهذا هو ما يفسر اتباع الولايات المتحدة لسياسة التوتر المحكوم كركيزة لاستراتيجيتها بدلاً من البحث عن حل شامل للصراع . وينتهي البحث بنتيجة ان الولايات المتحدة لن تتخلى عن تأييد اسرائيل ما لم تواجه بارادة عربية موحدة .

وعلى الرغم من محاولة د . حسن نافعة اتخاذ موقف ثالث من الاتجاهات السائدة في تفسير العلاقة الامريكية - الاسرائيلية ، الا ان وجهة نظره كانت في الحقيقة امتداداً لتلك التي ترى الفصل بين المصالح الامريكية والاسرائيلية وان كان بشكل غير مباشر . فإذا كان يرى ان لاسرائيل وظيفة لخدمة المصالح الامريكية فإنه يتجاهل تلك الارتباطات الممتدة بين رأس المال الصهيوني والاحتكارات الامريكية . الا انه يرى ان بالامكان ان تتخلى امريكا عن وظيفة اسرائيل في حالة وجود ارادة عربية موحدة وينتهي الى احداث

يضع استراتيجية سياسية عربية قريبة من استراتيجية الثورة الفلسطينية تجاه اسرائيل كعدو رئيسي في تلك المرحلة فإن هذه الاستراتيجية تظل حبيسة التصور النظري .

الفصل الثاني : العلاقات الاسرائيلية الامريكية

يحاول الباحث د . حسن نافعة في هذا الفصل تحديد ودراسة اسباب العلاقة الخاصة بين اسرائيل وامريكا من خلال طرح الاتجاهات السائدة لتفسير تلك العلاقة . **فالاتجاه الاول :** يرى تطابق مصالح اسرائيل والصهيونية العالمية مع المصالح الامريكية وان اسرائيل ليست الا اداة وبالتالي يصبح الصراع عربياً - امريكياً . **والاتجاه الثاني :** يرى ان مصالح اسرائيل مستقلة ومنتزعة عن امريكا ولكل منهما اتجاهاتها الخاصة . ويرجع التأييد الامريكي لسبب تغلغل النفوذ الصهيوني وسيطرته على مراكز اتخاذ القرار ، وفي تقدير الباحث ان كلاً منهما عاجز عن تقديم تحليل واع لطبيعة العلاقات الامريكية الاسرائيلية .

وبينما يلاحظ وقوف السياسة الامريكية الى جانب المشروع الاستيطاني الصهيوني لجميع المراحل الحاسمة حتى مكنته من احتلال فلسطين والى احتلال بيروت ، ويستثنى من ذلك الموقف الامريكي في ازمة عام ١٩٥٦ . ويرجع ذلك الاستثناء الى طبيعة الصراع الذي كان بين حركة التحرر العربية والاستعمار التقليدي (بريطانيا وفرنسا) ورغبة الولايات المتحدة في استئصال نفوذهما من الشرق الاوسط والذي ارادت ان ترثه هي ، وايضاً فإنه بينما كان هذا العدوان اهانة للسياسة الامريكية لتجاهلها فإنه لم يكن في تأميم القناة ما يمس المصالح الامريكية . ويستنتج من ذلك ان الموقف

البشر والموارد من الخارج . ثم ينتقل الكاتب الى تحديد العلاقة بين اسرائيل وامريكا من خلال مقولة ان اسرائيل تقوم بوظائف مهمة للامبريالية الامريكية متمثلة بحماية المصالح الحيوية لها في منطقة الشرق الاوسط مقابل دعمها من الولايات المتحدة اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً . والمساعدات الامريكية لاسرائيل ما هي الا استثمار من وجهة النظر الامريكية لتأمين مصالحها في المنطقة، وهي اربعة انواع من المصالح : (١) تدفق النفط بشكل منتظم وبالكميات المناسبة ؛ (٢) وجود فرص التجارة والاستثمارات الامريكية في المنطقة ؛ (٣) طرق المواصلات والنقل والاتصال الى المحيط الهندي وشرق افريقيا ؛ (٤) استثمار رؤوس الاموال العربية في اوربا وامريكا .

ويصل في نهاية البحث الى عدة استنتاجات اولها ان اسرائيل بحكم العقيدة الصهيونية ومعطيات واقعها الاقتصادي سوف تسعى نحو التوسع وفرض السيطرة وانها جوهر التناقض بين المشروع القومي العربي والمشروع الصهيوني . وان امريكا بدعمها وتأييدها لاسرائيل انما تحمي مصالحها فلا سبيل الى تحييدها او كسبها ولا بديل عن المواجهة مع اسرائيل والولايات المتحدة التي تقف على الخط نفسه مع اسرائيل . ويقترح د . جودة وضع تصفية اسرائيل كقاعدة صهيونية استعمارية في قلب الوطن العربي كهدف استراتيجي للنضال العربي ويضع ايضاً شعارات المقاطعة في مواجهة شعارات التطبيع .

الفصل الرابع : البدائل المتاحة امام المقاومة الفلسطينية في الوقت الحاضر

يقدم الباحث د . مصطفى كامل السيد

ومواقف الاتجاه الذي يسعى لتحييد او كسب امريكا للصراع العربي - الاسرائيلي .

الفصل الثالث : حول تكييف طبيعة العلاقة بين العرب واسرائيل والولايات المتحدة

يحاول د . جودة عبد الخالق التركيز على طبيعة العلاقات بين العرب واسرائيل والولايات المتحدة للوصول الى تكييف علمي طبيعي لهذه العلاقة ومنه يضع اقتراحاً للهدف الاستراتيجي للنضال العربي . فيبدأ من نشأته الايديولوجية الصهيونية المتوافقة مع تطور الاوضاع الاقتصادية في شرق اوربا وظهور المشكلة اليهودية وينتقل المشروع الصهيوني عند التقائه بالمصالح الاوروبية والغربية في المنطقة العربية ليكون التزاوج في المصالح هو الاساس للارتباط العضوي بين اسرائيل والامبريالية .

وعند بحثه للاقتصاد الاسرائيلي يضع د . جودة عدة خصائص تميز هذا الاقتصاد : وهو انه اقتصاد صغير الحجم فعدد سكان اسرائيل ٣,٨ مليون نسمة ، وهو حجم لا يشكل قاعدة يكفي اتساعها لاستيعاب ناتج الكثير من المشروعات الانتاجية عند حجمها الامثل ويعني ان الانتاج غير اقتصادي . والسمة الثانية هو انه اقتصاد غريب عن المنطقة مقطوع الصلة بمحيطه الجغرافي ولا تتعدى التجارة مع دوله ٠,٠٦ بالمائة كانت كلها مع ايران ، ومن هنا تبدو الدلالة الاستراتيجية لعقد معاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية . والسمة الثالثة انه اقتصاد فقير المواد فنصف مساحة اسرائيل البالغة ٢١٠٠٠ كلم^٢ صحراء ، وتدفع خاصية ضيق المساحة وفقر الموارد للبحث عن بدائل خارج الحدود . والسمة الرابعة انه اقتصاد استيطاني استزاعي يقوم على استيراد

ويرى ان اكبر عقبة في وجه هذا المشروع هو حكومة الليكود التي رفضته ، بينما وافقت عليه كل من مصر والاردن ؛ (٢) مشروع فاس ، وهذا ييسر مسألة الاعتراف باسرائيل وان كان بشروط تختلف عن كامب ديفيد وتتجاوز قرارات مؤتمر الخرطوم ١٩٦٧ وتمثل قرارات فاس اعترافاً ضمناً وبداية الحقبة الاسرائيلية . ويواجه هذا المشروع عدم تحديد ادوات تنفيذه . وي طرح الباحث تساؤلات حول ما الذي يجعل اسراييل تتخلى عن مشروعها التوسعي بعد ان اصحت القوة الاقليمية الاولى في الشرق الاوسط ومن الذي يدعو الحكومة الامريكية الى تبني وجهة النظر العربية بدون اي تهديد لمصالحها . واذا كانت اغلب فصائل المقاومة تؤيد مقترحات فاس الا انه يبدو استحالة تنفيذها في الوقت الراهن ، ولذلك تثار مسألة الاتحاد الكونفدرالي بين الاردن والضفة كصيغة توفيقية في صفوف المقاومة الفلسطينية .

اما الخيار النهائي الذي وضعه د. مصطفى امام المقاومة فهو الكفاح المسلح الى جانب كل صور الاحتجاجات الجماهيرية والعمل الدبلوماسي وإن كان يثير صعوبة تطور الكفاح المسلح لحرب تحرير شعبية بسبب الوزن النسبي للسكان الفلسطينيين مع متاخمة الاراضي الاسرائيلية للمناطق المحتلة . وترد عدة ملاحظات على هذا البحث ، فهو يستخدم لفظ المقاومة الفلسطينية بديلاً عن الثورة ، كما لا يضع في حسابه رصيد التأييد والدعم الجماهيري العربي للثورة في الحاضر وامكاناتها في المستقبل . اما ما اسماه شعور خيبة الامل في الاتحاد السوفياتي فيأتي على عكس كل التصريحات الصادرة عن القادة الفلسطينيين . كما انه يحمل اخطاء الثورة في لبنان حجماً اكبر من مسؤوليتها عما حدث اثناء غزو الجنوب وحصار بيروت والذي كان

مناقشة المعالم الجديدة التي تعرضت لها المنظمة بعد غزو وحصار بيروت والخروج منها والبدائل المتاحة امام المقاومة الفلسطينية في الوقت الحاضر فيرصد ؛ (١) خروج القيادات من بيروت الى سوريا حيث التاثيرات السياسية السورية ، او في تونس ولكنها بعيدة عن اماكن الوجود الكثيف للشعب الفلسطيني في المشرق العربي ؛ (٢) المقاتلون تم توزيعهم على سبعة اقطار بينها سوريا والاردن فقط على خط المواجهة وإن كانت لا تسمحان بالعمل المسلح من اراضيها ، اما السودان واليمن الجنوبية والشمالية وتونس والجزائر فتبعد عن خطوط المواجهة آلاف الاميال ؛ (٣) وجود ٣٠٠ الف مدني فلسطيني في لبنان دون ادنى حماية في مواجهة الخطط العنصرية المختلفة مع استمرار سياسة المعاناة في الارض المحتلة ؛ (٤) على الصعيد العربي تدرك المنظمة لأول مرة ردود التضامن من الحكومات العربية مع حقيقة ما اسفر عنه مؤتمر فاس من قبول التعايش مع اسراييل ؛ (٥) وعلى الصعيد الدولي ترى قيادات المنظمة في تعاطف الرأي العام للدول الغربية نوعاً من التعويض عن خروج قسم من قواتها ، الا انها تشعر بخيبة الامل في الاتحاد السوفياتي وتنصت لمن يأملون بغير الموقف الامريكي بعد الخروج من بيروت وفي قلب هذه العوامل، تقوم القيادات الفلسطينية بمراجعة طويلة للنفس لكشف عناصر الخطأ .

اما بشأن الخيارات السياسية المتاحة في الوقت الحاضر ، فيضع د. مصطفى امام المقاومة الامور التالية ؛ (١) المشروع الامريكي ، ويرى انه يمثل تقدماً في الموقف الامريكي فيدعو الى تجميد المستوطنات وانسحاب القوات الاسرائيلية ولكنه لا يتعهد باقامة دولة فلسطينية او ازالة المستوطنات

لاسرائيل ، وان كان يتفق مع منطق تحييد الولايات المتحدة ولكن من منطق القوة .

- المتغير الزمني في الصراع العربي - الاسرائيلي : ويبحث هنا دور الزمن في الصراع ويناقش مسألة تأجيل الصراع عسكرياً لمصلحة الطرف العربي لميل ميزان القوى لاسرائيل ، ويضع ملاحظاته بأن هذا الفهم يثير المسألة على كونها ميزاناً عسكرياً وليس ارادة سياسية موحدة ، ولذلك يرفض التوازن من الناحية الفنية ويضع مكانها ارادة القتال ، ويرى مواجهة عسكرية في الجيب اللبناني لا مفر منها اذا اردنا تحسين الموقف العربي في لبنان .

- عن الاستراتيجية والتكتيك : وي طرح استراتيجية عربية بهزيمة كاملة للمشروع الصهيوني ، ولكن بسبب موازين القوى العالمية والاقليمية يطرح هدفاً مرحلياً في حصر المشروع الصهيوني في اطار حدود ما قبل ١٩٦٧ وانشاء دولة فلسطينية على ما تبقى من ارض فلسطين . ويرى تكتيكياً ودون الحاق الضرر بالاستراتيجية : (١) الجلاء الكامل عن كل الاراضي المحتلة بعد عام ١٩٦٧ : (٢) تصفية كل يؤر الاستيطان اليهودي فيها ودون ان يرتبط ذلك بإنشاء دولة فلسطينية مرتبطة او غير مرتبطة بالاردن .

اما معضلة وضع الاستراتيجية العربية موضع التطبيق فهي تقع على القوى القومية ، وتبقى المقاومة الفلسطينية املاً للجميع . اما عن الخطر الشيوعي فهو في رأيه ينبع من الداخل لتناقض المشروع الشيوعي مع المشروع القومي العربي ، ولكنه يرى انه خطر ثانوي وفي هذا الموقف فإنهما حليفان ضد الامبريالية .

نتيجة لتوازنات القوة الدولية والعربية التي خلقتها معاهدة كامب ديفيد .

الفصل الخامس : نحو استراتيجية عربية للخروج من المأزق الراهن

يحاول الباحث د . احمد يوسف تلمس استراتيجية عربية من خلال طرحه لثلاث قضايا رئيسية :

- ترتيب الاولويات في مصادر تهديد الامن القومي العربي ، ويتفق مع بحث د . المشاط في اعتبار اسرائيل هي مصدر التهديد الاول للامن العربي ، ولكنه يختلف معه في النتائج . فالاولوية القومية تسبق الاولوية الاجتماعية في سلوك النظم وليس في سلوك القوى الاجتماعية وضرورة حشد اكبر طاقة ممكنة ، ويرى انه ليس هناك نظام ثوري بمعايير حقيقية في الوطن العربي فضلاً عن صراعات النظم الثورية فيما بينها والتي تفوق صراعاتها مع النظم المحافظة ، ولكن الخطر على الجميع محافظين وثوريين . ويرى ان المشاركة للنظم المحافظة لم تقم على اساس اوهام السذاجة السياسية ولكن من خلال الدفع والاجبار الذي تفعله النظم الثورية مثل ما حدث في مؤتمر قمة ١٩٦٤ ومشاركة الملك حسين في حرب ١٩٦٧ ، ولكن يتجاهل الباحث هنا مسألة اختلاف الظروف الدولية والاقليمية الآن عنها في الستينات . كما انه اذ يرفض اعتبار وجود نظم ثورية بأي معايير فإنه يعود للكلام عن ضغط نظم ثورية على نظم محافظة ويستنتج ايضاً ان الخطر الايراني والاثيوبي ثانوي يجب حله بطرق التسوية السياسية وهو يميز بين الخطر السوفياتي وخطر ثانوي ، بينما يرى في الخطر الامريكي خطراً أساسياً باعتبار امريكا حليفاً عضوياً

الفصل السادس : حصار بيروت والامكانات العربية

ويطرح الباحث د. محمود عبد الفضيل في هذا الفصل سؤالاً حول ماذا سيكون عليه حال العرب بعد حصار بيروت؟ ويرى ان ما حدث في بيروت ليس قضية احتلال جزء مهم من الاراضي العربية ، انما هو جزء من نظرية صهيونية لمستقبل المنطقة وعلى النحو الذي يخدم مصالحها ، وعلى اساس تصور مستقبلي يقوم على تشرذم المنطقة العربية الى مجموعة من الدويلات والكيانات الصغيرة التي تقوم على اسس اثنية وطائفية ، مما يسهل القبول النفسي ويضفي الشرعية على الوجود الدائم للدولة الاسرائيلية ويجعل منها عنصراً قائداً ومنظماً للتحويلات السياسية في المنطقة . وما حدث في لبنان هو ضمن هذا التصور اي بناء دولة من نوع جديد كجزء من المخطط الاستراتيجي طويل الامد . والخطوة التالية هي اجبار الدول المجاورة لاسرائيل على توقيع اتفاق سلام منفرد وخاصة السعودية .

واتثناء حصار بيروت ثبت عجز الامكانات

النفطية العربية ، ولاقت حقبة الثورة العربية التي سادت في السبعينات الهزيمة وهي الحقبة التي تم اهدار الامكانات العربية اثناءها ، وخاصة صيانة مكتسبات التنمية لمواجهة مطامع الصهيونية والمخططات الاستعمارية وبناء القدرة العربية الذاتية في مجالات الامن الغذائي والتكنولوجي وهي كلها تحتاج لتمويل هائل ، وتزواج الطاقات العربية المالية والبشرية وهو ما لم يحدث بل زادت تبعية المنطقة العربية للغرب استيراداً وتصديراً كحصار للواقعية العربية الجديدة . ويتوقف البحث عند هذا البعد دون ان يحاول الكشف عن طبيعة العلاقات التي تربط النخب الحاكمة طبقياً في بلاد الثورة العربية بالنظام الاحتكاري العالمي لأن هذا الامتزاج وثيق الصلة بالمصالح المشتركة سواء في خلق عقبات امام التنمية العربية او توجيه الثروة العربية في خدمة الاحتكارات العالمية .

واخيراً فإن هذا الكتاب يضم اضافة علمية جادة للمكتبة العربية تستحق القراءة والمناقشة في اهم القضايا المعاصرة

المعاصرة □